

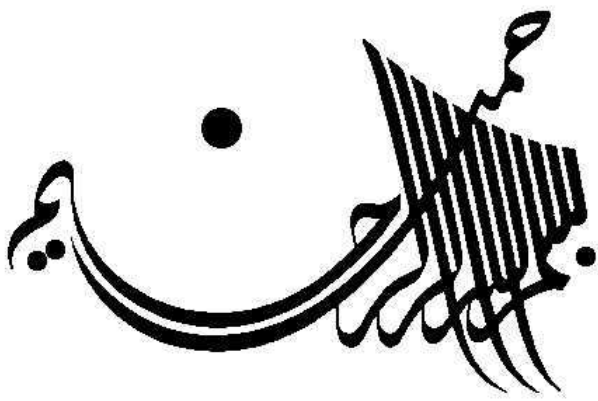
الْمَنْهَلُ النَّمِيرُ  
شَرْحٌ

النَّظْمُ الْحَبِيرُ  
فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَأُصُولِ التَّفْسِيرِ

نَظَّمَهُ وَشَرَّحَهُ

سَعُودُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّرِيمِ







## مقدمة الشارح

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن  
اهتدى بهداه، أما بعد:

فإن هذا الشرح تفرّغ نصّي من أشرطة دروسي بالمسجد الحرام تحت  
المكبرية القديمة قبل التوسعة الجديدة المباركة، وكان ذلك قبل خمس عشرة  
سنة تقريباً، شارحاً بها نظمي الموسوم بـ(النظم الحبير في علوم القرآن وأصول  
التفسير)، وقد قيّض الله لهذه الدروس أختنا في الله خادمة العلم: كاملة الكواري  
حيث اعتنت بها عناية فائقة لتكون كتاباً مستقلاً، فخرج بهذه الصورة القشبية،  
وقد وضعت في صدر هذا الشرح نصّ النظم كاملاً؛ ليكون هو المعتمد دون  
غيره مما طبع منفرداً في طبعات سابقة؛ حيث راجعته في هذا الشرح ووثقته،  
وشكلته بحمد الله سالمًا من جميع أخطاء الطبعات السابقة التي وقع فيها بعض  
دور النشر، حينما طبعوه نظماً منفرداً عن شرحه، راجياً من الله أن يعم بنفعه،  
وأن يجعله حُجَّةً لي لا علي، وأن يعفو عما فيه من زلل، إنه سميع مجيب.

قاله مقيده

سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم

حرف في

١٠/٤/١٤٣٨هـ





## تقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،

وبعد:

فقد جرت عادات أهل العلم قديماً وحديثاً على تيسير العلوم بنظمها نظماً

يجمع قواعد العلم المنظوم فيه، ويسهل للحفظ، كما قال السفاريني رَحِمَهُ اللهُ:

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ      أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنِّظْمِ  
لِأَنَّهُ يُسَهِّلُ لِلْحِفْظِ كَمَا      يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مَنْ ظَمَا

وقد ذكرنا في مقدمة منظومة القواعد الفقهية:

وصار من عادات أهل العلم      أَنْ بَسَّطُوا الْعِلْمَ بِحَبْكِ النِّظْمِ  
ولقد كان «النظم الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير» للشيخ الدكتور  
سعود بن إبراهيم الشريم، نظماً رائعاً يسيراً، جَمَعَ فِيهِ نَاطِئُهُ قَوَاعِدَ هَذَا الْعِلْمِ،  
وَأُسُسَهُ، ثُمَّ شَرَحَ هَذَا النِّظْمَ لَطُلَّابِ الْعِلْمِ فِي دَوْرَةِ عِلْمِيَّةٍ فَأَزَالَ مَا أُبْهِمَ مِنْ هَذَا  
النظم، وأوضح ما يحتاج إلى توضيح منه، فتمت الفائدة وعظم النفع.

وقد استعناً بالله على إخراج هذا النظم وشرحه في كتاب؛ لينتفع به طلاب

علوم القرآن والتفسير، فقمنا بعمل الآتي:

- ١- تفرغ الشرح ثم مطابقته على المادة الصوتية وتهذيبه.
- ٢- تخريج الأحاديث والآثار، وعزو النقول إلى مصادرها في الحواشي.
- ٣- تخريج الآيات القرآنية، وتحويلها إلى الرسم العثماني.
- ٤- تنسيق الملف تنسيقاً كاملاً، وكتابة الآيات التي تخص كل باب في أول الباب، مرقمة بالترقيم المسلسل، من أول النظم إلى آخره.

- ٥- عمل فهرس للمراجع في نهاية الكتاب.  
٦- عمل فهرس لمحتويات الكتاب في آخره.  
سائلين المولى - جل وعلا- أن ينفع بهذا النظم، وشرحه، وتحقيقه،  
والحمد لله رب العالمين.

خادمة العلم الشريف

د. كاملة الكواري

alkuwari1439@gmail.com





## متن النظم الحبير

- ١- الْحَمْدُ لِلْمُصَوِّرِ الْكَرِيمِ      الْخَالِقِ الْمُهَيِّمِ الْعَظِيمِ
- ٢- ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ سَرْمَدًا      عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا
- ٣- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِي      وَقَارِيٍّ وَكَاتِبٍ وَسَامِعِ
- ٤- وَمَنْ عَلَى طَرِيقِهِمْ يَسِيرُ      نِعَمَ الطَّرِيقُ إِثْرُهُ الْمَسِيرُ
- ٥- وَخُذْ عَلُومًا لِلْفَتَى مُهَمَّةً      وَكُنْ حَرِيصًا سَاعِيًا بِهِمَّةً
- ٦- عِلْمُ الْقُرْآنِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ      فَهَكَذَا حَدَّ جُمْلَةِ الْمَوْسُومِ
- ٧- وَهِيَ عِبَارَةٌ تَفِيدُ السَّائِلَا      وَتَبْحَثُ النُّزُولَ وَالْمَسَائِلَا
- ٨- وَهَكَذَا الْأَحْوَالُ فِي الْقُرْآنِ      وَكَيْفَ ذَا الْأَدَاءِ بِاللِّسَانِ
- ٩- وَالنُّطْقُ وَالْكِتَابَةُ الْمُرَادُ      وَالْجَمْعُ وَالتَّرْتِيبُ ثُمَّ زَادُوا
- ١٠- مَقَالَ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ      الْعَالِمِ الشَّهِيرِ بَابِنِ الْعَرَبِيِّ
- ١١- عِلْمُ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ مِئِينَا      خَمْسُونَ مِنْ عُلُومِهِ رُؤِينَا
- ١٢- سَبْعُونَ أَلْفًا عِدَّةُ الْمُوَافِي      وَسَبْعَةٌ يَلُونِ مِنْ آلَافِ
- ١٣- وَلْتَضْرِبِ الْمَجْمُوعُ فِي أَرْبَعَةٍ      كَيْ تَسْتَبِينَ جُمْلَةَ الْمُتَبَعَةِ
- ١٤- وَأَوَّلُ الْعُهُودِ فِي الظُّهُورِ      بِرَابِعِ الْقُرُونِ وَالْعُصُورِ
- ١٥- وَالْمَرْزُبَانُ سَابِقًا يُدَاوِي      بِسَفَرِهِ الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ الْحَاوِي
- ١٦- وَبَعْدَهُ أَبُو الْفَرَجِ وَالزَّرْكَشِيُّ      ثُمَّ السِّيُوطِيُّ كَمَا الْمُرْقَشِيُّ
- ١٧- وَالْوَحْيِيُّ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْإِعْلَامُ      وَهُوَ الْخَفِيُّ ثَمَّةَ الْإِلَهَامُ
- ١٨- وَهَكَذَا وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ      مُوسُوسًا بِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ

- ١٩ - فِي الشَّرْعِ إِعْلَامُ الْإِلَهِ لِلنَّبِيِّ  
بِالَّذِينَ فَهَوَ يَصْطَفِي وَيَجْتَبِي
- ٢٠ - وَالْوَحْيُ أَنْوَاعٌ تُعَدُّ أَرْبَعَهُ  
فَهَاكُهَا مَعْدُودَةٌ وَمُتَبَعَهُ
- ٢١ - فَالْأَوَّلُ الرُّؤْيَا وَتِلْكَ الصَّادِقَةُ  
تَقُولُهُ الصَّادِقَةُ الْمُصَادِقَةُ
- ٢٢ - وَالثَّانِي إِهْلَامُ الْإِلَهِ لِلنَّبِيِّ  
وَالنَّفْثُ فِي الرُّوْعِ دَلِيلُ الْمَطْلَبِ
- ٢٣ - وَالثَّلَاثُ التَّكْلِيمُ مِنْ وَرَاءِ  
حِجَابٍ أَكْثَرُهُ بِإِلَافَةِ امْتِرَاءِ
- ٢٤ - دَلِيلُهُ مُثَبَّتٌ بِالشُّورَى  
كَئِذَا يَضِيعَ الْحَقُّ أَوْ تَمُورَا
- ٢٥ - وَالرَّابِعُ التَّكْلِيمُ لِلرَّسُولِ  
مِنْ صَوْبِ جِبْرِيلَ بِإِلَافَةِ نُكُولِ
- ٢٦ - فَتَارَةً صَلْصَلَةٌ كَالْجَرَسِ  
بِإِلَافَةِ حِجَابِ مَانِعٍ أَوْ حَرَسِ
- ٢٧ - وَتَارَةً يُوجِي بِهِ كِفَاحَا  
جِبْرِيلُ فَافْهَمُهُ تَنَلُ فَلَاحَا
- ٢٨ - وَمَا مَضَى رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ  
كُنْفِيَتْ عَنْ زِيَادَةَ الْبَيَانِ
- ٢٩ - وَعَرَفَ الْقُرْآنَ جُلَّ النَّاسِ  
وَلَيْسَ فِيهِمْ غَافِلٌ أَوْ نَاسِي
- ٣٠ - بِأَنَّهُ كَلَامُ رَبِّي الْمُعْجِزُ  
وَوَحْيُهُ الْمُنَزَّلُ الْمُتَجَزُّ
- ٣١ - عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدَ الْأَمِينِ  
فِي الْمُصْحَفِ الْمَكْتُوبِ وَالْمُبِينِ
- ٣٢ - تَوَاتَرَ النَّقْلُ بِإِلَافَةِ غِشَاوَهُ  
وَيُنْشِئُ التَّعْبُدَ التَّلَاوَهُ
- ٣٣ - أَسْمَاؤُهُ أَشْهَرُهَا الْقُرْآنُ  
وَهَكَذَا الْكِتَابُ وَالْفُرْقَانُ
- ٣٤ - وَقِيلَ بَلْ تَزِيدُ عَنْ خَمْسِينَا  
بِخَمْسَةِ وَالسَّرْدُ لَا يَعْنِينَا
- ٣٥ - وَالْبَعْضُ فِي تَعْدَادِهَا يَزِيدُ  
لِتَبْلُغَ التَّسْعِينَ أَوْ تَزِيدُ
- ٣٦ - وَإِنْ تُرِدَ مَعْرِفَةَ النُّزُولِ  
فَتَهْتَدِي بِهِ إِلَى الْوُصُولِ
- ٣٧ - فَأَوَّلُ النُّزُولِ كَانَ جُمْلَةً  
فَاحْفَظْ أُخِي هُدَيْتَ هَذِي الْجُمْلَةَ

- ٣٨ - نُزُولُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا  
عَلَى الْأَصْحِ إِنَّ تَرْدِ فِدِنَا  
٣٩ - أَخِي بِالْقَوْلِ عَلَى أَسَاسٍ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ حَبْرِنَا الْعَبَّاسِي  
٤٠ - وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ  
لَهُ انْتِشَارٌ وَلَهُ ظُهُورُ  
٤١ - وَأُكِّدَ الْمَقُولَ فِيهَا بِأَثَرُ  
فَابِنُ السُّيُوطِيِّ حَكِي وَابْنُ حَجَرُ  
٤٢ - وَالْقُرْطُبِيُّ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَا  
مَا أَطْيَبَ النُّقُولَ وَالسَّمَاعَا  
٤٣ - وَثَانِيًا مَنْزَلٌ تَنْجِيمَا  
أُنْبِيكَ عَنْهُ بَادِلًا عَلِيمَا  
٤٤ - وَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ التَّفْرِيقُ  
فَخَذُ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَلِيْقُ  
٤٥ - وَفِي اصطِلَاحٍ مَنْزَلٌ مُفْرَقَا  
وَفَقَّ الْحُدُوثِ تَارَةً وَمُطْلَقَا  
٤٦ - وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَعْضُ آيَةٍ  
وَقَدْ تَزِيدُ تَارَةً فِي الْغَايَةِ  
٤٧ - وَرُبَّمَا بِسُورَةٍ تَمَامَا  
كَالْفَاتِحَةِ وَلَتَسْمَعِ الْكَلَامَا  
٤٨ - فِي الْكَوْثَرِ النَّصْرِ كَذَاكَ النَّاسِ  
وَفِي الْفَلَقِ إِنَّ كُنْتَ ذَا مِرَاسِ  
٤٩ - وَالْمُرْسَلَاتِ لَمْ يَكُنْ وَتَبَّتْ  
حَكَى السُّيُوطِيُّ كَذَا وَتَبَّتْ  
٥٠ - وَحِكْمَةُ التَّنْجِيمِ مَا أَقُولُ  
لِيُثَبَّتَ النَّبِيُّ وَالرُّسُولُ  
٥١ - وَيَسْهَلُ الْحِفْظُ عَلَى الْعِبَادِ  
وَفَهْمُهُ لِأَنَّهُ كَالزَّادِ  
٥٢ - دَلِيلِنَا بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ  
وَسُورَةِ الْأَعْلَى الدَّلِيلُ الثَّانِي  
٥٣ - أَوَائِلُ النُّزُولِ أَوْ أَوَاخِرُ  
مَعْرِفَةٌ بِهَا الْكَلَامُ زَاخِرُ  
٥٤ - مُفِيدَةٌ لِلشَّرْحِ وَالشُّيُوحِ  
فِي الْعِلْمِ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ  
٥٥ - وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُمَا الْمُفَسِّرُ  
لِيَسْتَقِيمَ بَعْضُ مَا يُفَسِّرُ  
٥٦ - وَتَعْرِفُ السَّيْرَةَ وَالْمَعَازِي  
مِنْ كُلِّ سَابِرٍ لَهَا مُوَازِي

- ٥٧- وَصَحَّةُ الْجَمِيعِ لِلْحَصِيفِ  
مرهونةً بنصّها التّوقيفِ
- ٥٨- وَالْخُلْفُ فِي أَوَائِلِ النَّزُولِ  
مُثَبَّتٌ بِالْقَيْدِ وَالنُّقُولِ
- ٥٩- وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ فِي التَّنْزِيلِ  
(أقراً) بِمَا يَبِينُ مِنْ دَلِيلِ
- ٦٠- وَهَكَذَا الْخُلْفُ عَلَى الْأَوَاخِرِ  
مِنْ كُلِّ سَابِقٍ مَضَى وَغَابِرِ
- ٦١- فَقَدَّمَ الْبَعْضُ بغيرِ مَينِ  
مَا بَيْنَ آيَةِ الرَّبِّ وَالِدَيْنِ
- ٦٢- قَرَأْنَا الْمَكِّيَّ وَالْمَدِينِيَّ  
وُضُوحُ ذَيْنِ لَلْفَتَى الْفَطِينِ
- ٦٣- وَفِي اخْتِلَافِ جَاءَ مَا الْمُرَادُ  
هَلِ الْمَكَانُ أَصْلُهُ يُرَادُ
- ٦٤- أَمْ أَنَّ مَا يُرَادُ فِي الزَّمَانِ  
دُونَ اعْتِدَادِ حَالَةِ الْمَكَانِ
- ٦٥- وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ الْمُعْتَبَرَ  
بِحَالَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْبَشَرِ
- ٦٦- كَأَنَّ يُنَادَى بَعْضُهُمْ بِ(النَّاسِ)  
فَذَاكَ لِلْمَكِّيِّ مِنْ أَسَاسِ
- ٦٧- وَبِالَّذِينَ آمَنُوا مَدِينِيَّ  
وَرُجِّحَ الزَّمَانَ بِالْيَقِينِ
- ٦٨- وَالْأَصْلُ فِي الزَّمَانِ وَقْتُ الْهَجْرَةِ  
عَلَامَةٌ لِلْفَرْقِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ
- ٦٩- وَحَدِّدُوا مِنْ سُورِ الْمَدِينَةِ  
عِشْرِينَ سُورَةً لَنَا مُبَيِّنَةً
- ٧٠- بِ(الْبَقَرَةِ) وَمَا تَلِيهَا وَ(النِّسَاءِ)  
و(الْمَائِدَةِ) لِمَنْ وَعَا وَمَا أَسَا
- ٧١- (أَنْفَالِ) ثُمَّ (تَوْبَةِ) وَ(النُّورِ)  
(مُحَمَّدِ) (الْأَحْزَابِ) مَعَ مُرُورِ
- ٧٢- بِالْفَتْحِ وَالْحَدِيدِ ثُمَّ (قَدْ سَمِعَ)  
وَ(لَا تَقَدَّمُوا) وَ(تَحْرِيمِ) سُمِعَ
- ٧٣- (مُنَافِقُونَ) (جُمُعَةٍ) وَ(الْحَشْرِ)  
(طَلَاقِ) مَعَ (مُودَّةِ) وَ(النَّصْرِ)
- ٧٤- وَاخْتَلَفُوا فِي سُورِ مَذْكُورَةٍ  
عِدَادُهَا تَمَامٌ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ
- ٧٥- (فَاتِحَةٍ) وَ(الرَّعْدِ) وَ(الرَّحْمَنِ)  
وَ(الصَّفِّ) وَ(التَّطْفِيفِ) لِلْعِيَانِ

- ٧٦- (تَغَابُنٍ) وَ(الْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ) (زَلْزَلَةً) (إِخْلَاصٍ) فَاحْفَظْ لَا تَهِنْ
- ٧٧- وَبِ(الْفَلَقِ) وَ(النَّاسِ) لِلْحَبِيرِ وَكُلُّ حَاذِقٍ بِهِ جَدِيرِ
- ٧٨- وَمَا عَدَا مَا قَدْ مَضَى مَكِّيٌّ وَيُنَبِّئُكَ عَنْهُنَّ الْفَتَى الذِّكِّيُّ
- ٧٩- وَيُعْرِفُ الْجَمِيعُ بِالنُّقُولِ وَبِالْقِيَّاسِ مِنْ ذَوِي الْأُصُولِ
- ٨٠- تَكَلَّمَ الْحُدَّاقُ بِالْإِسْهَابِ عَمَّا يَخْصُ مَبْحَثَ الْأَسْبَابِ
- ٨١- وَأَفْرَدَ الْبَعْضُ لَهُ كِتَابًا كَابِنِ الْمَدِينِيِّ أَدَاعَ الْبَابَا
- ٨٢- وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَ التَّعْرِيفَا فَكُنْ لِمَا أَقُولُهُ عَرِيفَا
- ٨٣- فَهُوَ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَ الْقُرْآنُ بِشَأْنِهِ فَحَسْبُكَ الْبَيَانُ
- ٨٤- وَيُعْرِفُ النُّزُولُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ الرِّوَايَاتِ عَلَى التَّرْجِيحِ
- ٨٥- وَالْخُلْفُ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ كَذَا نُزُولُهَا وَوُقُوعُهَا ثُمَّ إِذَا
- ٨٦- نَظَرْتَ هَلْ جَرَى مَقَامَ الْمُسْنَدِ أَمْ لَيْسَ دَاخِلًا بِهَذَا الْمَقْصِدِ
- ٨٧- فَالْأَوَّلُ الْجُعْفِيُّ قَالَ مُسْنَدُ وَعَيْرُهُ يَقُولُ لَيْسَ يُسْنَدُ
- ٨٨- بَعَكْسِ مَا لَوْ بَيَّنَّ النُّزُولَا وَحَقَّقَ الْأَسْبَابَ وَالْفُصُولَا
- ٨٩- فَكُلُّهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ مُسْنَدُ حَكَاهُمَا النَّمِيرِيُّ الْمُسَدَّدُ
- ٩٠- وَمَا يَخْصُ التَّابِعِيُّ قَالُوا بِأَنْ يَصِحَّ مُسْنَدًا مَقَالُ
- ٩١- وَأَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي التَّفْسِيرِ بِأَخْذِهِ عَنْ صُحْبَةِ الْبَشِيرِ
- ٩٢- وَمُتَّبِعًا بَعِيْرَهُ وَمِثْلِهِ حَكَى السُّيُوطِيُّ كَذَا بِنَقْلِهِ
- ٩٣- وَأَوْجِبُوا أَنْ يُحْفَظَ الْقُرْآنُ كِفَايَةً لِيُظَهَرَ الْبُرْهَانُ
- ٩٤- وَيُقْتَدَى بِالْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ لِأَنَّهُ حَافِظُ قَوْلِ الْبَارِي

- ٩٥ - وَقَدْ حَدَاهُ صَفْوَةُ الصَّحَابَةِ  
 بِالْحَفِظِ وَالْإِنْقَانِ وَالنَّجَابَةِ
- ٩٦ - وَاسْتَشْكَلَ الْحُدَّاقُ مَا رَوَاهُ  
 لَنَا الْبُخَارِيُّ كَمَا نَرَاهُ
- ٩٧ - إِذْ عَدَّ حَافِظَ الْكِتَابِ مِنْهُمْ  
 فَهَآكِهِمْ مُقَيِّدِينَ مَنْ هُمْ
- ٩٨ - أَبُوهُمْ وَزَيْدُهُمْ وَسَالِمٌ  
 مَسْعُودُهُمْ مُفَسِّرٌ وَعَالِمٌ
- ٩٩ - مُعَاذُهُمْ وَقُلُّ أَبُو الدَّرْدَاءِ  
 وَابْنُ السَّكَنِ كُفَيْتَ عَنْ عَنَاءِ
- ١٠٠ - وَحَرَّرُوا جَوَابَ ذَا الْأَشْكَالِ  
 بِأَوْجِهِ تَطْوِيلٌ بِاسْتِزْسَالِ
- ١٠١ - أَشْهَرُهَا أَلَّا تُفَيْدَ الْحَضْرَا  
 وَجُمْلَةُ الْمُحَقِّقِينَ أَدْرَى
- ١٠٢ - وَالْوَحْيِيُّ قَدْ كَانَ لَهُ كُتَّابٌ  
 أَبِي وَالْأَزْبَعَةُ الْأَحْبَابُ
- ١٠٣ - وَزَيْدٌ وَالزُّبَيْرُ وَالْمُغِيرَةُ  
 وَخَنْظَلَةُ وَخَالِدُ الْعَشِيرَةِ
- ١٠٤ - مُعَاوِيَةُ وَعَامِرٌ يَزِيدُ  
 وَعَمْرُو ثُمَّ ثَابِتٌ وَزَيْدُوا
- ١٠٥ - وَأَشْهَرُ الْجَمْعِ عَلَى التَّحْقِيقِ  
 فِي عَصْرِ ذَا الْخَلِيفَةِ الصِّدِّيقِ
- ١٠٦ - مُسَمِّيًّا بِالْمُضْحَفِ الشَّهِيرِ  
 مِنْ دُونِ مُنْكَرٍ وَلَا نَكِيرِ
- ١٠٧ - وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ يَارَشِيدُ  
 وَنَسْخُهُ لِحَرْفِهِ جَدِيدُ
- ١٠٨ - لِقَوْلِ نَاصِحٍ بِلَا تَوَانٍ  
 أَعْنِي بِهِ حُدَيْفَةَ الْيَمَانِ
- ١٠٩ - رَوَى الْبُخَارِيُّ لَنَا وَمُسْلِمٌ  
 دَلِيلَ مَنْ يَقُولُ وَهُوَ يُعْلِمُ
- ١١٠ - بِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُسْتَعْرِفِ  
 لَسَبْعَةَ مَوْسُومَةٍ بِالْأَحْرَفِ
- ١١١ - وَقَدْ حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ نَاشِرَا  
 بِأَنَّهَا بِالْغَنَةِ تَوَاتَرَا
- ١١٢ - وَالْحُلْفُ فِي مَعْنَى الْمُرَادِ قَائِمٌ  
 تَكِلُّ عِنْدَ سَرْدِهِ الْعَزَائِمُ
- ١١٣ - وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْمُرَادِ  
 وَهُوَ الَّذِي قَرِيبُ الْإِعْتِمَادِ

- ١١٤- بِأَنَّهُ سَبْعُ لُغَاتٍ فِيهِ  
 ١١٥- مَقَالٌ مَنْ يَقُولُ بَلْ مَعَانِي  
 ١١٦- فَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ  
 ١١٧- وَإِنْ تُرِدُ زِيَادَةَ التَّحْرِيرِ  
 ١١٨- وَإِنْ تَشَاءُ مَعْرِفَةَ الْقُرَاءِ  
 ١١٩- وَنَافِعًا وَحَمِزَةً وَعَاصِمًا  
 ١٢٠- وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ فَوْقَ السَّبْعَةِ  
 ١٢١- فَهَآكُهُمْ يَزِيدُ يَتْلُوهُ خَلْفُ  
 ١٢٢- وَقُلْ شُدُوذٌ غَيْرُ تِلْكَ الْعَشْرِ  
 ١٢٣- وَمَنْشَأٌ اخْتِلَافِهِمْ تَنَوَّعًا  
 ١٢٤- كَالْمَدِّ وَالْإِدْغَامِ وَالْأَدَاءِ  
 ١٢٥- وَقِسْمَةُ الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ السُّورُ  
 ١٢٦- وَهُنَّ أَرْبَعٌ وَعَشْرٌ وَالْمِئَةُ  
 ١٢٧- وَقَسَّمُوا التَّسْوِيرَ فِي الْقُرْآنِ  
 ١٢٨- ثُمَّ الْمَثَانِي كَذَا الْمُفْصَلُ  
 ١٢٩- وَالْأَصْلُ فِي التَّرْتِيبِ كَانَ الْخُلْفُ  
 ١٣٠- وَرَجَّحُوا تَرْتِيبَهُ التَّوْقِيفِي  
 ١٣١- وَأَجْمَعُوا فِي عَدَدِ الْآيَاتِ  
 ١٣٢- مِنْ الْمِئِينَ بَعْدَهَا اثْنَتَانِ  
 وَوَحْدِ الْمَعْنَى وَقَدْ يَلِيهِ  
 تَفَرَّقَتْ لِأَجْلِهَا الْمَبَانِي  
 قَدْ قَرَّرَ الدَّلِيلَ فِيهِ الْأَكْثَرُ  
 تَجِدُهُ فِي التَّفْسِيرِ لِلجَّرِيرِ  
 فَابْنُ كَثِيرٍ عُدَّ وَالْكَسَائِيُّ  
 وَابْنُ الْعَلَا وَالْيَحْصَبِيُّ عَالِمًا  
 ثَلَاثَةً مِنْ جُمْلَةِ الْأَيْمَّةِ  
 وَهَكَذَا يَعْقُوبُ مِمَّنْ قَدْ سَلَفُ  
 لِمَا أَتَى مُبَيَّنًا فِي النَّشْرِ  
 وَإِنَّهُ لَظَاهِرٌ لِمَنْ وَعَى  
 وَالْقَصْرُ وَالْإِظْهَارُ لِلْقُرَاءِ  
 مَزِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ لِمَنْ سَبَرُ  
 مُضِيئَةٌ بِجَمْعِهَا وَالتَّجْرِئَةُ  
 سَبْعًا طَوَالًا وَالْمِئِينَ الثَّانِي  
 وَهَكَذَا الْأَخِيرُ فِيهِ فَصَّلُوا  
 وَثَلَّثَ الْأَقْوَالَ حَيْثُ الْإِلْفُ  
 وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَافِظِ الْحَصِيفِ  
 عَلَى آفِ سِتَّةٍ وَيَأْتِي  
 وَأَجْمَعُوا فِي الْآيِ لِلْقُرْآنِ

- ١٣٣ - بِأَنَّهُ التَّوْقِيفُ فِي التَّرْتِيبِ  
 ١٣٤ - وَالْأَيُّ فِي الْكِتَابِ مِنْهُ مُحْكَمٌ  
 ١٣٥ - وَفِيهِ آيٌ قَدْ تَدُلُّ أَنَّهَا  
 ١٣٦ - دَلِيلٌ هَذَا آيَةٌ بِهُدُودِ  
 ١٣٧ - بَلْ فِيهِ آيَةٌ تَقُولُوا بِهَا  
 ١٣٨ - دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِ خَالِقِ الْبَشَرِ  
 ١٣٩ - وَآيَةٌ قَدْ تَجْمَعُ الْقِسْمَيْنِ  
 ١٤٠ - وَالْحَقُّ أَنَّ الْكُلَّ لَا يُعَارِضُ  
 ١٤١ - فَالْكُلُّ فِيهِ مُحْكَمٌ الْإِثْقَانِ  
 ١٤٢ - وَالْكُلُّ يُبْدِي تَارَةً تَشَابَهًا  
 ١٤٣ - أَمَّا الَّذِي يَحْوِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ  
 ١٤٤ - عَنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (وَالرَّاسِخُونَ)  
 ١٤٥ - مَوْضُوعَةٌ فِي مَوْقِعِ اسْتِثْنَانِ  
 ١٤٦ - وَالْبَعْضُ قَالَ الْوَاوُ أَصْلًا عَاطِفُهُ  
 ١٤٧ - وَحَقَّقِ الْمَقُولَ فِي الصِّفَاتِ  
 ١٤٨ - أَطْلِقْ تَشَابَهًا عَلَى الْكَيْفِيَّةِ  
 ١٤٩ - كَقَوْلِ مَالِكٍ فِي الْاسْتِثْنَاءِ  
 ١٥٠ - أُبَيْكَ مَاذَا قِيلَ فِي الْإِعْجَازِ  
 ١٥١ - تَوَعَّتْ أَقْوَالُهُمْ فِي أَوْجِهِ  
 مِنْ دُونِ شَكِّ ظَاهِرٍ مُرِيبِ  
 وَمِنْهُ ذُو تَشَابَهٍ لَا يُعْلَمُ  
 كُلُّ الَّذِي بِهِ يَكُونُ مُحْكَمًا  
 عَلَيْكَ بِاسْتِدْكَارِهِ الْمَعْهُودِ  
 فَضَمَّنُوا جَمِيعَهُ التَّشَابَهًا  
 مَا قَدْ آتَى بِسُورَةٍ وَهِيَ الزَّمْرُ  
 بِآلِ عَمْرَانَ الدَّلِيلُ الْعَيْنِي  
 وَالْجَمْعُ خَيْرٌ مَا يَكُونُ يُعْرَضُ  
 فَصَاحَةٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعَانِي  
 مِثْلَ الَّتِي لِمُحْكَمٍ قُلْنَا بِهَا  
 فَهَوَ اخْتِلَافٌ جَاءَ فِي الْقَوْلَيْنِ  
 فَالْجُلُّ قَالَ: الْوَاوُ فِيهِ قَدْ تَكُونُ  
 عَلَيْهِ فَالتَّوْجِيهُ غَيْرُ خَافِ  
 قَدْ يَعْلَمُ التَّأْوِيلَ نَفْسُ عَارِفِهِ  
 فَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِيهِ يَأْتِي  
 وَلِتَعْلَمَ الْمَعْنَى بِبَلَا بَدْعِيَّةِ  
 وَهَكَذَا فَقَسْ عَلَى السَّوَاءِ  
 فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ بِالْإِعْجَازِ  
 إِعْجَازِهِ وَالْحَقُّ لِلْمُسْتَتَبِ



- ١٥٢- أَنَّ الْقُرَانَ مُعْجَزٌ بِكُلِّهِ  
 ١٥٣- وَأَعْجَزَ الْعُقُولَ عَنِ مِثَالِهِ  
 ١٥٤- تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِالَّذِي فِي حُكْمِهِ  
 ١٥٥- وَثَلَاثُ الْأَنْوَاعِ لِلْأَمْثَالِ  
 ١٥٦- فَالْأَوَّلُ الْأَمْثَالُ بِالتَّصْرِيحِ  
 ١٥٧- ثُمَّ الَّتِي يَدْعُونَهَا بِالْكَامِنَةِ  
 ١٥٨- وَالثَّالِثُ الْأَمْثَالُ وَهِيَ الْمُرْسَلَةُ  
 ١٥٩- وَإِنْ تُرِدَ أَنْ تَعْرِفَ الْأَقْسَامَا  
 ١٦٠- فَهِيَ الَّتِي تُرَادُ بِالْيَمِينِ  
 ١٦١- بِالْفِعْلِ ثُمَّ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ  
 ١٦٢- تَعَدِّي الْفِعْلِ لَهُ بِالْبَاءِ  
 ١٦٣- وَمُقْسَمٌ بِهِ مِنَ الْقُرَانِ  
 ١٦٤- كَأَنْ يَكُونَ مُقْسِمًا بِذَاتِهِ  
 ١٦٥- فَتَارَةً يَكُونُ مِنْهُ مُظْهِرًا  
 ١٦٦- مَنْ يَطْلُبُ التَّعْرِيفَ لَيْسَ يَتَعَبُ  
 ١٦٧- فَالْأَصْلُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْغَيْرُ  
 ١٦٨- وَعَرَّفُوا الْمُرَادَ بِالتَّفْسِيرِ  
 ١٦٩- وَقِيلَ بِالتَّأْوِيلِ فِي التَّرَادُفِ  
 ١٧٠- وَجَمَلَةُ التَّعْرِيفِ بِالتَّرْكِيبِ  
 بِلَفْظِهِ وَشَرْعِهِ وَعِلْمِهِ  
 وَسُورَةَ وَالْعَشْرَ مِنْ مَقَالِهِ  
 قُلِ الْمِثَالُ وَلْتَنْلُ مِنْ عِلْمِهِ  
 وَهَاتَهُمَا مَذْكُورَةً بِالتَّالِي  
 لِلْمَدْحِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّجْرِيحِ  
 وَهِيَ الَّتِي تُحْيِي النَّفْسَ الْأَمِنَةَ  
 مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِلَفْظٍ أَوْ صِلَةٍ  
 كَمَا تَكُونُ جَاهِلًا مُلَامًا  
 وَصِغَةً الْيَمِينِ فِي الْمُبِينِ  
 وَمُقْسَمٌ بِهِ أَضْفَ إِلَيْهِ  
 كُنَيْتَ بِالنَّظْمِ عَنِ الْعَنَاءِ  
 فَإِنَّهُ مِنْوَعُ الْبَيَانِ  
 وَمُقْسِمًا بِبَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ  
 وَتَارَةً يَكُونُ فِيهِ مُضْمَرًا  
 لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِي يُرْكَبُ  
 فَاحْفَظْهُ يَا نَحِيبُ فَهُوَ خَيْرُ  
 بِالْكَشْفِ وَالتَّبْيِينِ وَالتَّنْوِيرِ  
 وَهُوَ الَّذِي لَهُ اخْتِيَارٌ قَدْ قَفِي  
 مَعْلُومَةٌ لِلنَّاطِرِ اللَّيْسِ

- ١٧١ - وَهِيَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي تَكُونُ  
 ١٧٢ - لِأَجْلِ أَنْ يُصَحَّحَ التَّفْسِيرُ  
 ١٧٣ - مَصَادِرُ التَّفْسِيرِ لِلْعِيَانِ  
 ١٧٤ - وَالْأَخْذُ بِالْمَأْثُورِ فِيهِ أَضْلُ  
 ١٧٥ - أَنْوَاعُهُ تَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ  
 ١٧٦ - فَخَيْرُ مَا يُفَسِّرُ الْقُرْآنُ  
 ١٧٧ - ثُمَّ الَّذِي يُفَسِّرُ الرَّسُولُ  
 ١٧٨ - ثُمَّ الَّذِي أَتَى عَنِ الصَّحَابَةِ  
 ١٧٩ - وَثَانِي الْمَصَادِرِ التَّلَادِ  
 ١٨٠ - وَرَبَّمَا يَدْعُونَهُ بِالرَّأْيِ  
 ١٨١ - إِنْ كَانَ ذَا الرَّأْيِ عَلَى الْأُصُولِ  
 ١٨٢ - وَإِنْ يَكُنْ بِالرَّأْيِ ذَاكَ الْعَمِّي  
 ١٨٣ - وَجُمْلَةُ الشُّرُوطِ لِلْمُفَسِّرِ  
 ١٨٤ - وَلِيَتَّقِ التَّحْرِيفَ فِيهِ وَالْهَوَى  
 ١٨٥ - وَلِيَعْلَمَ التَّفْسِيرَ وَالْأُصُولَ  
 ١٨٦ - وَأَنْ يُجِيدَ النَّحْوَ وَاللُّغَاتِ  
 ١٨٧ - وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْزَمَ الْأَدَابَا  
 ١٨٨ - وَلِيُخْلِصَ الْعِلْمَ يَكُنْ خَلِيقَا  
 ١٨٩ - وَجُمْلَةُ الْأَسْبَابِ فِي الْخِلَافِ
- مُعَوَّلَ التَّفْسِيرِ لَا الظَّنُونَ  
 وَيُعَدُّ التَّحْرِيفُ وَالتَّقْصِيرُ  
 مَا كَانَ بِالْمَأْثُورِ وَالبُرْهَانِ  
 بِشَرْطِ أَنْ يَصِحَّ فِيهِ النَّقْلُ  
 مَشْهُورَةٌ بِالنَّقْلِ وَالْوَرَاثَةِ  
 بِمِثْلِهِ لِيَبْدُو الْبَيَانُ  
 لِيَسْهُلَ الطَّرِيقُ وَالْوُصُولُ  
 أَوْلِي النَّهْيِ وَالْفَهْمِ وَالنَّجَابَةِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بِاجْتِهَادِ  
 وَإِنْ تُرِدَ فَخُذْ هُدَيْتَ رَأْيِي  
 فَإِنَّهُ الْمَحْمُودُ لِلْفُحُولِ  
 فَإِنَّهُ الْمَذْمُومُ كُلَّ الذَّمِّ  
 أَنْ يَعْلَمَ التَّوْحِيدَ لِلتَّبَصُّرِ  
 وَمَنْ يَكُنْ مُحَرِّفًا فَقَدْ هَوَى  
 وَجُمْلَةُ الْحَدِيثِ وَالتَّقُولَا  
 يُمَيِّزُ الْأَقْوَالَ لِلنُّحَاةِ  
 بِكَوْنِهَا لِلطَّلَبِينَ بَابَا  
 وَلِيَصِحَّ الْعَدْوُ وَالصَّدِيقَا  
 مَبْدُولَةٌ تُعَدُّ لِلْمُوَافِي

- ١٩٠- مَثَلُ الْقِرَاءَاتِ إِذَا تَعَدَّدَتْ  
وَأَوْجُهُ الْإِعْرَابِ إِنْ تَرَدَّدَتْ  
بِجُمْلَةِ الْمَعَانِي لِاعْتِدَادِهِ  
وَبُلْغَةِ الدَّلِيلِ ذَا أَكِيدُ  
١٩١- وَلَا حِتْمَالِ اللَّفْظِ فِي مُرَادِهِ  
وَهَكَذَا الْإِطْلَاقُ وَالتَّفْيِيدُ  
١٩٢- وَالنَّسْخُ وَالْإِحْكَامُ وَالْإِظْهَارُ  
حَيْثُ الْمُرَادُ ثَمَّةُ الْإِضْمَارُ  
١٩٣- كَذَا الْخُصُوصُ بَعْدَهُ الْعُمُومُ  
لِتَكْمُلَ الْأَسْبَابُ وَالْفُهْمُ  
١٩٤- تَعَدَّدَ التَّفْسِيرُ بِالْأَسْلُوبِ  
فَالأَوَّلُ التَّحْلِيلُ لِلْمَطْلُوبِ  
١٩٥- وَبَعْدَهُ التَّفْسِيرُ بِالْإِجْمَالِ  
وَالثَّالِثُ الْمُقَارَنُ الْمِثَالِي  
١٩٦- وَالرَّابِعُ: التَّفْسِيرُ بِالْمَوْضُوعِ  
وَرُبَّمَا التَّنْوِيعُ فِيهِ رُوعِي  
١٩٧- وَفِي الْخِتَامِ أَفْضَلُ السَّلَامِ  
عَلَى النَّبِيِّ الْخَاتَمِ الْإِمَامِ  
١٩٨- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ  
وَتَابِعِ عَلَى الطَّرِيقِ سَارِي  
١٩٩- بِالْغَنَةِ أَبْيَاتُهَا اثْنَتَيْنِ  
مِنَ الْمِائَاتِ دَافِعًا لِلْمَيْنِ  
٢٠٠-





## مقدمة النظم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، اللهم انفعنا بما عَلَّمْتَنَا، وَعَلَّمْنَا ما يَنْفَعُنَا، وَزِدْنَا عِلْمًا، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لَنَا إِلَّا بِكَ، أَمَا بَعْدُ:

فهذا النظم يتعلق بعلمٍ مُهِمٍّ من علوم الدين والشريعة، وهو علم قد غفلَ عنه كثير من الناس، سواء كان على مُستوى الطُّلاب والحريصين على العِلْمِ والتعلُّم، أم على مستوى الشيوخ والأساتذة والمدرِّسين.

وقد قلَّ تدريس هذا العلم في الحلق التي تُقام في المساجد، وغاية ما يُطرح فيه - في الجملة - إنما هو في الدراسات التي يُسمونها أكاديمية، مع أن هذا العلم شريف، وجليل، وعظيم، ولو لم يكن فيه إلا أنه يتعلق بأول مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، بكلام الله - جل وعلا - ألا وهو القرآن العظيم؛ لكفى.

وهذا ما يُسمى بعلوم القرآن، وأصول التفسير، فمادة التفسير - في الجملة - إضافة إلى الآلة الموصلة إليه، وهي علوم القرآن التي تبَّحث في تعريف القرآن، وأنواع الوحي، وأول ما نزل وآخر ما نزل، والمكي والمدني، والمبين والمجمل، والظاهر والمؤول، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك مما يتعلَّق بعلوم القرآن، وهو فنُّ عظيم الشأن، جليل القدر، ينبغي ألا يغفل عنه طالب العلم المبتدئ، ولا العالم المُتَّهي.

ولقلة تدريس هذا العلم وتدارسه؛ صار فيه شيء من النقص من حيث النظم الخاص به المطروح بين الناس، فنحن نعلم أن هناك منظومات كثيرة في

فنون كثيرة، مثل: الفقه وأصوله، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها، والفرائض، والمنطق. فليس من فنٍّ من هذه الفنون إلا وقد نُظِمَ فيه نَظْمٌ أو أكثر، أمّا علوم القرآن وأصول التفسير؛ فالذي يظهر لي أنها لم تحظ بكثرة نظم كما حظي به غيره من الفنون، ولا يحضرنى في ذلك إلا منظومة الزمزمي وألفية الفودي؛ فلاجل لذلك عَزَمْتُ على أن أدلي بَدَلُوي في هذا الميدان، فنَظَمْتُ هذا النظم، الَّذِي يَجْمَعُ ما يتعلَّقُ بعُلُوم القرآن، وأصول التفسير، وقد بلغ مائتي بيت، على طريقة مَنْ يُنْظِمُونَ العلوم الشَّرْعِيَّةَ، وهي من بحر الرَّجَزِ؛ لِخَفَّتِهِ وسُهولته في الحفظ، وإنما كان هذا البحر لأجل التقريب للطالب، وإلا فبعض أهل العلم ينظمون على بحور أخرى وروِيَّ واحد وقافية واحدة في جميع النَظْمِ، وهذا قد يُسبِّبُ شيئاً من الثقل، كما فعَلَ الشاطبي رَضِيَ اللهُ عنه حينما التزم لامِيَّتَهُ (١)، فأدَّتْ إلى شيء من الصعوبة، وابن عبد القويِّ في نظم زاد المستقنع، فقد التزم قافيته الدَّالِيَّةَ، ما جعل فيها شيئاً من الصعوبة في الحفظ أيضاً.

أما الرَّجَزُ فكما قال بعض أهل العِلْمِ: هو حمار الشعراء، ليس احتقاراً له، وإنما لسهولة امتطائه، فهو أيسر من غيره.

وسميتُ هذا النظم بـ: **(النظم الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير)** وكلمة الحبير هنا بمعنى الجديد، وإلا فهناك من نَظَمَ نظماً كلياً في هذا الفن، ومن نظم نظماً جزئياً في بعض أجزاءه؛ فبعضهم نظم في الناسخ والمنسوخ (٢)، وبعضهم

(١) من بحر الطويل، وهي «حرز الأمانى ووجه التهاني» المعروفة بالشاطبية في القراءات.

(٢) كمنظومة السيوطي في الناسخ والمنسوخ، والتي ذكرها في الإتقان في علوم القرآن (٧٧/٣) وشرحها الشنقيطي كما في تفسيره: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١٩٦/٩).

نظم في المكي والمدني<sup>(١)</sup>، فقَوِيَتْ عَزِيْمَتِي على إخراج هذا الكتاب، واستعنت بالله - جل وعلا - على البداءة به وإتمامه، وكان ذلك إبان إقامتي واحداً وعشرين يوماً من شهر شعبان سنة إحدى وعشرين وأربعمائة وألف من هجرة المصطفى ﷺ بولاية بوسطن بأمریکا، والله المسؤول أن ينفع به من قرأه وسمعه، وأن يعظم به الأجر في الدارين لي ولإخواني المسلمين، إنه سميع مجيب.

كتبه

**سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم**



(١) كمنظومة أبي الحسن بن الحصار التي ذكرها في كتابه النسخ والمنسوخ، ونقلها السيوطي عنه في الإتيقان في علوم القرآن (١/٤٤).

قال الناظم عفا الله عنه:

- ١ - الْحَمْدُ لِلْمُصَوِّرِ الْكَرِيمِ
  - ٢ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا
  - ٣ - وَاللَّهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِي
  - ٤ - وَمَنْ عَلَى طَرِيقِهِمْ يَسِيرُ
  - ٥ - وَخُذْ عُلُومًا لِلْفَتَى مُهِمَّةً
  - ٦ - عِلْمُ الْقُرْآنِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ
  - ٧ - وَهِيَ عِبَارَةٌ تُفِيدُ السَّائِلَا
  - ٨ - وَهَكَذَا الْأَحْوَالُ فِي الْقُرْآنِ
  - ٩ - وَالنُّطْقُ وَالْكِتَابَةُ الْمُرَادُ
  - ١٠ - مَقَالَ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ
  - ١١ - عِلْمُ الْقُرْآنِ أَرْبَعُ مِئِينَا
  - ١٢ - سَبْعُونَ أَلْفًا عِدَّةُ الْمُوَافِي
  - ١٣ - وَلْتَضْرِبِ الْمَجْمُوعَ فِي أَرْبَعَةِ
  - ١٤ - وَأَوَّلُ الْعُهُودِ فِي الظُّهُورِ
  - ١٥ - وَالْمَرْزُبَانُ سَابِقًا يُدَاوِي
  - ١٦ - وَبَعْدَهُ أَبُو الْفَرَجِ وَالزَّرْكَشِيُّ
- الْحَالِقِ الْمُهَيِّمِينَ الْعَظِيمِ  
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا  
وَقَارِيٍّ وَكَاتِبٍ وَسَامِعِ  
نِعْمَ الطَّرِيقُ إِثْرُهُ الْمَسِيرُ  
وَكَنْ حَرِيصًا سَاعِيًا بِهِمَّةً  
فَهَاكَ حَدَّ جُمْلَةِ الْمَوْسُومِ  
وَتَبَحُّثِ النَّزُولِ وَالْمَسَائِلَا  
وَكَيْفَ ذَا الْأَدَاءِ بِاللِّسَانِ  
وَالْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ ثُمَّ زَادُوا  
الْعَالِمِ الشَّهِيرِ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ  
خَمْسُونَ مِنْ عُلُومِهِ رُؤِينَا  
وَسَبْعَةٌ يَلُونِ مِنْ آلِفِ  
كَيْ تَسْتَيْنِ جُمْلَةَ الْمُتَبَعَةِ  
بِرَابِعِ الْقُرُونِ وَالْعُصُورِ  
بِسْفَرِهِ الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ الْحَاوِي  
ثُمَّ السِّيُوطِيُّ كَمَا الْمُرْقَشِ



قول الناظم:

الْحَمْدُ لِلْمُصَوِّرِ الْكَرِيمِ      الخَالِقِ الْمُهَيِّمِ الْعَظِيمِ  
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا      عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا

افتتح الناظم - كغيره ممن يُقْتَحُونَ كتبهم، سواء كانت في النظم أم في النثر - بالحمدلة، وعمل أهل العلم في هذا الشأن: أن يفتتحوا كتبهم بحمد الله - جل وعلا-؛ عملاً بما جاء عند النسائي وابن ماجه عن النبي ﷺ في قوله: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية عند أبي داود: «فَهُوَ أَجْذَمُ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية عند أحمد: «فَهُوَ أَبْتَرُ»<sup>(٣)</sup>، وللحديث روايات أخرى جاء في بعضها ذكر البسمة<sup>(٤)</sup>، وأصل الحديث هذا في بعض السنن<sup>(٥)</sup> وغيرها، وهو ضعيف، لكن حسنه بعض أهل العلم بمجموع طرقه<sup>(٦)</sup>، وبما يسنده من كتاب

(١) سنن ابن ماجه (١٨٩٤) أبواب النكاح، باب خطبة النكاح. والطبراني في الكبير (١٤١). والنسائي في الكبرى (١٠٢٥٥) كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، وَضَعَفَ الْحَدِيثُ لضعف قرة - وهو ابن عبد الرحمن بن حيويل - ولاضطراب متنه. وحكم بحسنه النووي كما في المجموع شرح المذهب (٧٣/١) وانتصر لذلك ابن الملقن، ونقله أيضاً عن ابن الصلاح، انظر: البدر المنير (٧/٥٢٨).

(٢) سنن أبي داود (٤/٢٦١) ٤٨٤٠.

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (١٤/٣٢٩) ٨٧١٢.

(٤) ذكر هذه الرواية وغيرها من الروايات ابن الملقن وقال: «روى هذه الألفاظ الحافظ عبد القادر الرهاوي «في أربعينه» البدر المنير (٧/٥٣٠) وهو في الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير (٢/٣٠٣) برقم (٨٦٩٥).

(٥) انظر: مسند أحمد ط الرسالة (١٤/٣٢٩) ٨٧١٢، سنن أبي داود (٤/٢٦١) ٤٨٤٠، سنن ابن ماجه (١/٦١٠) ١٨٩٤.

(٦) كما فعل ابن الملقن، انظر: البدر المنير (٧/٥٢٩).

الله تعالى؛ حيث افتتح هذا المصحف بـ(الحمد لله)، وكذلك الصلاة وهي ذات شأن عظيم - في اليوم والليلة - تُفْتَحُ أَيضًا بِالْحَمْدِ لِهٖ.

كما دل على ذلك أيضًا: فعل النبي ﷺ، وقوله، فقد جاء في السنن من حديث ابن مسعود أنه كان يُقَدِّمُ بين يدي حاجته: إِنْ الْحَمْدَ لِلَّهِ... (١) إلخ، ومن فعله أيضًا: افتتاح حُطْبِهِ ﷺ بالحمدلة، وهذا ثابت في الصحيحين (٢) وغيرهما.

وقد مضى في شرحي لمنظومتي إسراج الخيول في نظم المسائل الأربع وثلاثة الأصول حكم افتتاح المنظومات بالحمدلة أو البسملة، وذكرنا خلاف أهل العلم في ذلك (٣)، وانتهينا إلى أن الراجح في هذا أنه يُسْتَحْسَنُ أن تفتتح بالبسملة أو الحمدلة، والحمدلة أولى، وحملنا قول مَنْ منع من افتتاح المنظومات أو الشعر بالحمدلة أو البسملة على أن هذا إنمَّا جاء في مُطْلَقِ الشعر، فيشمل جميع أنواع الشعر، سواء كان في الرثاء أم كان في الغزل، أو ما شابه ذلك.

وأما بالنسبة للنظم؛ فهو يأخذ حالة مستقلة؛ لأنه عبارة عن ترتيب وجمع لأبواب وفصول في فنٍّ من الفنون، أو علم من العلوم، فكان كالكتاب، وإن كان

(١) سنن الترمذي ت شاكر (٤٠٥ / ٣) ١١٠٥، وقال الترمذي: «حديث عبد الله حديث حسن. رواه

الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ، ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ. وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما،

فقال: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ»، سنن

أبي داود (٢٣٨ / ٢) ٢١١٨، سنن النسائي (١٠٤ / ٣) ١٤٠٤، سنن ابن ماجه (٦٠٩ / ١) ١٨٩٢.

(٢) انظر على سبيل المثال في صحيح البخاري (٢٨ / ١) ٨٦، (١٠٠ / ١) ٤٦٧، (١١ / ٢) ٩٢٧،

(٢ / ٣٤) ١٠٤٤، (١٢٥ / ٣) ٢٤٣٤، وغيرها الكثير من المواضع، وكذلك صحيح مسلم في مواضع

كثيرة منها: (٢ / ٦١٨) ١ - (٩٠١)، (٢ / ٧٠٦) ٧٠ - (١٠١٧)، (٢ / ٧٣٨) ١٣٩ - (١٠٦١)،

(٢ / ٩٨٨) ٤٤٧ - (١٣٥٥).

(٣) انظر: فتح الباري، لابن حجر (٩ / ١) دار المعرفة، وتفسير القرطبي (٩٧ / ١) دار الكتب المصرية.

نظمًا وشعرًا، فهو كالنثر من حيث محتواه، فيُحْمَل قَوْل مَنْ مَنَعَ عَلَى مَا عَدَا  
الْفُنُونِ الْعِلْمِيَّةِ، الَّتِي تَكُون بِمَعْنَى الْكِتَابِ الْمُسْتَقِلِّ (١).

قوله: **(الحمد للمصور)** «الحمد يتضمن المدح والثناء على المحمود بذكر  
محاسنه، سواء كان الإحسان إلى الحامد أم لم يكن» (٢).

«فالحمد: إخبار عن محاسن المحمود، مع حبه وإجلاله وتعظيمه؛ ولهذا  
كان خبراً يتضمن الإنشاء بخلاف المدح فإنه خبر مجرد، فالقائل إذا قال: الحمد  
لله، أو قال: ربنا لك الحمد، تضمن كلامه الخبر عن كل ما يحمد عليه تعالى؛  
باسم جامع محيط، متضمن لكل فرد من أفراد الحمد المحققة والمقدرة، وذلك  
يستلزم إثبات كل كمال يحمد عليه الرب - تعالى -؛ ولهذا لا تصلح هذه اللفظة  
على هذا الوجه، ولا ينبغي إلا لمن هذا شأنه، وهو الحميد المجيد (٣).

وهو يأتي في حَقِّ الله - جل وعلا -، وفي حق البشر؛ فإن كان في حَقِّ الله فهو  
الثناء على الله مطلقاً مع حبه وإجلاله وتعظيمه كما سبق، وأمَّا في حق البشر،  
فيكون الحَمْدُ هو الثناء على المنعم أو المحسن أو الإحسان.

ومن الفرق بينهما أيضاً: أن الله - سبحانه وتعالى - يُحْمَد على كل حال،  
وفي كل ما قدره عليك أو لك من سراء أو ضراء، فإنك تحمده - سبحانه وتعالى -  
في جميع الأحوال، فتحمده في السَّراء وتحمده في الضراء؛ لأن الله لم يقدر  
على عبده شراً محضاً، فما مِنْ بَلَاءٍ أو مصيبة يُقدرها على العبد إلا وفيها خيرٌ  
من وَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ، فالشَّرُّ ليس إليه، كما جاء في الحديث عند مسلم وغيره:

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٣٣/٢). ونقل

السفاري عن بعض العلماء أنه حكى الاتفاق على ذلك، وانظر: لوامع الأنوار البهية (٣٤/١).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/١٣٣).

(٣) بدائع الفوائد (٢/٩٣).

«وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» (١)، وَكَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩].

فَنَسَبَهُ الشَّرُّ لَيْسَتْ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ الْأَدَبِ، وَأَمَّا مِنْ بَابِ الْخَلْقِ وَالْإِجَادِ فَاللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا - الْخَالِقُ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَلِلنَّفْعِ وَالضَّرِّ، وَلِلنُّعْمَةِ وَالْمَصِيبَةِ، كُلُّهَا مِنْ إِجَادِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَخَلْقِهِ، وَلَكِنْ تَأْدُبًا مَعَ اللَّهِ لَا تُذَكَّرُ فِي مُقَابِلِ النُّعْمَةِ «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» (٢).

وَمِنْ مَعْنَى ذَلِكَ أَيْضًا «أَنَّ اللَّهَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى مِنْ جِهَةِ إِلَهِيَّتِهِ، وَالشَّرُّ لَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ، وَلَا يَحْبَهُ، وَلَا يَرْضَاهُ، فَهُوَ قَطَعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْأُلُوْهِيَّةِ، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ» (٣)، وَهُوَ أَيْضًا «لَا يَفْضِي إِلَى رَحْمَتِكَ» (٤)، فَ«الشَّرُّ لَمْ يَضْفِ إِلَى اللَّهِ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ وَجْهٍ ثَلَاثَةٌ؛ إِمَّا بِطَرِيقِ الْعُمُومِ، كَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وَإِمَّا بِطَرِيقَةِ إِضَافَتِهِ إِلَى السَّبَبِ كَقَوْلِهِ: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، وَإِمَّا أَنْ يَحْذِفَ فَاعِلُهُ كَقَوْلِ الْجَنِّ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدُ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

(١) أخرجه مسلم (٥٣٤/١) - ٢٠١ - كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه. والترمذي (٤٨٦/٥) (٣٤٢٢) أبواب الدعوات، باب منه. وأبو داود (٢٠١/١) (٧٦٠) أبواب تفرع استفتاح الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء. والنسائي (١٢٩/٢) ٨٩٧.

(٢) كما قال تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدُ يَمَنَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

(٣) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس (١٠١/٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠٨/١٥).

وقد جمع في الفاتحة «الأصناف الثلاثة» فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وهذا عام وقال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ فحذف فاعل الغضب. وقال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فأضاف الضلال إلى المخلوق<sup>(١)</sup>.

وسواء أريد به أنه لا يضاف إليك، ولا يتقرب به إليك، أم قيل: إن الشر إما عدم، وإما من لوازم العدم، وكلاهما ليس إلى الله، فهذا يبين أنه - سبحانه - إنما يضاف إليه الخير، وأسماءه تدل على صفاته، وذلك كله خير حسن جميل ليس فيه شر، وإنما وقع الشر في المخلوقات<sup>(٢)</sup>.

وأما المخلوق فقد يكون شرًّا، ويصدر منه الشر ويفعله، فلا يُحَمَدُ بإطلاق لأجل ذلك.

ومن هنا كان الحمد في حق الله على كل حال، وأما في حق البشر فإنه لا يكون إلا مقابل الإنعام، أو المحاسن أو الإحسان.

والألّف واللام في (الحمد) للاستغراق؛ أي: جميع أنواع المحامد لا تكون إلا للباري جل وعلا.

فأنواع المحامد كثيرة جدًا لا تحصر بشيء معين، كما جاء في الحديث عند مسلم: «اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ»<sup>(٣)</sup>، كما أن أساليب أو وسائل الحمد متعددة في القلب وفي اللسان.

(١) مجموع الفتاوى (٥١١/٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٩٤/١٧).

(٣) صحيح مسلم (٣٥٢/١) - ٢٢٢ - (٤٨٦).

ومراتب الحمد من حيث الكمال ودونه ثلاثة أقسام:

أعلاها: عند اجتماع اللامين جميعاً كالحمد لله، أو الحمد للعليم، أو الحمد للباري، أو الحمد للسميع، أو الحمد للبصير، وكقول الناظم هنا: **(الْحَمْدُ لِلْمُصَوِّرِ).**

فاللام التي في كلمة (الحمد) للاستغراق، وتَجَمَعُ اللَّامُ الَّتِي لِلْبَارِي - جَلَّ وَعَلَا - في قوله: (للمصور) فتكون بمعنى الاستحقاق، فجميع أنواع الحمد مستحق لله جل وعلا.

المرتبة الثانية: حذف اللام التي للاستغراق، فتقول: أَحْمَدُ لَزِيدٍ، وتُبْقِي اللَّامَ الأخرى، ف(أحمد) لا يَشْمَلُ جميع أنواع المحامد، وإنما يكون لبعضها؛ لعدم دخول اللام عليه وهي الدالة على الاستغراق، وقولك: (لزید)، أي: أن زيداً يستحق هذا الحمد، قلت: أَحْمَدُ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فهنا الله - سبحانه وتعالى - مُسْتَحِقٌّ لِلْحَمْدِ، لكنك لم تحمده بجميع أنواع المحامد؛ لأنك لم تأت بلام الاستغراق.

المرتبة الثالثة: حذف اللامين جميعاً: لام الاستغراق، ولام الاستحقاق، فتقول: حمِدْتُ الله، فكان قولك: حمِدْتُ الله غير مستغرق، وغير مفيد للاستحقاق، وحينما تقول: حمِدْتُ زيداً، لا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أن زيداً مستحق لهذا الحمد؛ لأنك لم تأت بلام الاستحقاق، فقد تحمده وهو لا يستحق الحمد.

قوله: **(لِلْمُصَوِّرِ الْكَرِيمِ)** المصوِّر: اسم من أسماء الباري - جل وعلا -، حيث ورد في كتاب الله - سبحانه وتعالى -، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ

الْخَلِيقِ الْبَارِئِ الْمُصَوِّرِ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴿ [الحشر: ٢٤]. فَسَمَى اللَّهُ نَفْسَهُ الْمُصَوِّرَ،  
والمصوِّر في اللغة يُطَلَق على معنيين:

المعنى الأول: من الصَّوَّر، وهو إمالةُ الشَّيْءِ للمراد؛ أي: لما يريد فاعِل المِيل (١).

المعنى الثاني: المصوِّر هو الذي شَكَّل الأشكال ورَسَم الهيئات في خلقه (٢).  
وقد جاء المعنيان متضمَّنان في آيات متعدِّدة، منها قوله -جل وعلا-: ﴿وَصَوَّرَكُمُ  
فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ [التغابن: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾  
[الأعراف: ١١].

فبعض أهل العلم قال: المراد به المعنى الأول، وقال آخرون: إن المراد به  
المعنى الثاني (٣)، ولكن الصحيح: هو أن المعنيين كلاهما يدلُّان على هذا  
اللفظ، فالتَّصْوِير يُرَاد به الميل بهذه الأشياء إلى حيث أراد الله -جل وعلا- من  
الهيئات التي خلقها، ويكون بالمعنى الآخر وهو تشكُّيل هذه الأشياء التي أراد  
خلقها مختلفة متنوِّعة، كما هو حال البشر، والحيوان، والنبات، وما شاكل  
ذلك.

وهذا الاسم في غاية الحسن؛ كاسم العليم، والسميع، والبصير، لا سوء فيه،  
ولا قبح بوجه من الوجوه، أما المفعول الذي نتج عن فعل التصوير والذي  
تضمنه هذا الاسم، فقد اختلف أهل العلم هل كل ما يصوِّره الله -جل وعلا-  
يكون حسناً أم لا؟ على قولين:

(١) انظر: لسان العرب (٤/٤٧٤) البحر المحيط في التفسير (٣/٧).

(٢) انظر: لسان العرب (٤/٤٧٣) البحر المحيط في التفسير (٣/٧).

(٣) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (٢٣/٤١٦).

الأول: كل ما يخلقه الله -جل وعلا- ويصوره فهو حسن.

الثاني: إن الله يصور ما هو حسن، ويصوّر ما هو قبيح، فنحن نرى في جميع الكائنات ما هو حسن، وما هو قبيح، حتى في الكائن الواحد، فإنك ترى الجبال وهي جمادات مخلوقات صوّرها الله -جل وعلا- منها الجبل الجميل الحسن، ومنها الجبل القبيح، وكذلك بنو آدم منهم الجميل الحسن الوجه، والدميم القبيح، وكذلك في الحيوان الأعجم، حتى في النوع الواحد من الحيوانات، تجد في الخيول الخيل الجميل والخيل القبيح، وهكذا.

وذهب بعض أهل العلم إلى قول ثالث متوسط، فقالوا:

لا تعارض بين القولين، فالذين قالوا: إن جميع المخلوقات حسنة لم يريدوا أنه ليس فيها قبيح، وإنما هي حسنة من حيث التفريق بين وجودها وبين عدمها، فأيهما أحسن: أن يوجد هذا الآدمي قبيحاً أو ألا يوجد أصلاً؟

فكان هذا الوجود حسناً من حيث معناه، فالله صوّره بإيجاده بهذه الهيئة، فكان حسناً باعتبار أنه أفضل من العدم، وأما إذا قلنا أنه باعتبار التفضيل بين الموجودات أنفسها والمصوّرات أنفسها، فلا شك أن من المصوّرات ما هو حسن ومنها ما هو قبيح، وهذا أمر مشاهد، فكونه بشراً قبيحاً أحسن من أن يكون بهيمة عجماء أو جماداً، فالحسن هنا ظاهر، سواء كان من حيث الوجود والعدم أم من حيث التفضيل بينه وبين الموجودات الأخرى.

قوله: **(الكريم)** هذه صفة تابعة لقوله: **(المصور)**، والكرم نقيض اللؤم<sup>(١)</sup>، واختلّف أهل العلم في تفسير الكرم إلى أقوال كثيرة؛ من أشهرها أنه: «هو الكثير الخير، الجواد، المعطي، الذي لا ينفد عطاؤه، وهو الكريم المطلق».

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٢٧/٧).



والكريم: الجامع لأنواع الخير، والشرف والفضائل. فهو اسم جامع لكل ما يحمد»<sup>(١)</sup>، وقيل: هو الذي يعطي النوال بلا سؤال<sup>(٢)</sup>.

وقيل: هو الإكرام والجدود دون حاجة، وقد ذكر أبو بكر ابن العربي المالكي رَحِمَهُ اللهُ أَنْ لِلْكَرَمِ فِي حَقِّ اللهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَمْسَةَ عَشَرَ مَعْنَى.

وقيل: الكريم «هو الذي إذا قدر عفا، وإذا وعد وفى، وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء، ولا يبالي كم أعطى، ولمن أعطى، وإن رُفِعَتْ حاجة إلى غيره لا يَرْضَى، وإذا جفَى عاتب وما استقصى، ولا يضيع مَنْ لاذ به والتجأ، ويغنيه عن الوسائل والشفعاء، فمن اجتمع له جميع ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق، وذلك لله - سبحانه وتعالى - فقط»<sup>(٣)</sup>، لكن بعض الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ جَمَعَ هَذِهِ الْأَقْوَالَ، وَقَالَ: هِيَ لَا تَخْرُجُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

الوجه الأول: أَنْ يُرَادَ بِالْكَرِيمِ الْجَوَادُ.

الوجه الثاني: أَنْ يُرَادَ بِالْكَرِيمِ الصَّفُوحُ.

الوجه الثالث: أَنْ يُرَادَ بِالْكَرِيمِ الْعَزِيزُ<sup>(٤)</sup>.

لأن الكرم لا يكون إلا مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، فتكون هذه الأمور الثلاثة قد جمعت جميع معاني الكرم، فالكريم لا بد أن يكون صفوحاً، فلا يَجْعَلُ الْكِرْمَ مُقَابِلَ شَيْءٍ.

وكذلك الكريم بمعنى العزيز؛ لأن الكرم دليل على العِزَّةِ والرَّفْعَةِ، وكذلك بمعنى الجواد؛ لأنَّ الْكَرَمَ وَالْجُودَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(١) لسان العرب (١٢/٥١٠).

(٢) فيض القدير (٥/١٢٠).

(٣) المقصد الأسنى للغزالي (ص: ١١٧).

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله، تأليف أبي القاسم الزجاج (ص: ١٧٦).

هذا هو أجمع ما يُقال في الكريم.

قوله: **(الخالق)** الخالق: صفة ثانية تابعة لقوله: **(المصور)**.

و(الخالق) اسم من أسماء الله - جل وعلا -، ويأتي لمعان متعددة، لكنّه لا يخرج عن أحدٍ معنيين:

(١) إما أن يكون الخلق هنا بمعنى الإنشاء على مثالٍ أبدعه.

(٢) وإما أن يكون بمعنى التّقدير<sup>(١)</sup>.

فالإيجاد: هو إيجاد الأشياء على غير مثالٍ سابقٍ بعد أن لم تكن.

وأما التّقدير: فهو أمرٌ سابقٌ للإيجاد.

ولذلك بعض أهل العلم قصره على مجرد الإيجاد، وبعضهم قال: هو التقدير السابق؛ لأنه لا يكون إيجاد إلا بتقدير، ولكن هذا الاختلاف مبني على نظرة من تكلم عن هذه المسألة من حيث المتعلّق؛ هل هي تتعلق بالله - جل وعلا - أم تتعلق بالمخلوق؟

فإنها في حقّ الله - جل وعلا - تكون بهذين المعنيين، وأما المخلوق فإنه قد يقدر الشيء في نفسه ثم يوجد، وقد يقدره ولا يوجد، وقد يوجد منه الفعل بلا تقدير مسبق، وقد لا توجد جميعاً، وقد يوجد بعضها.

فالله - جل وعلا - خالقٌ مُقدّرٌ، فهو يُقدّر الأشياء قبل إيجادها، ثم يُوجدها بعد أن لم تكن على غير مثالٍ سابقٍ، فقدّر كيف تكون صورة المخلوق، وكيف يوجد، ثم أوجدها على غير مثالٍ سابقٍ، وهذه الصورة أشار إليها زهير بن أبي سلمى في قوله المشهور:

(١) انظر: تهذيب اللغة للجوهري (١٦/٧).

فَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي (١)  
 فجعل الخلق هنا بمعنى التقدير؛ أي أن من الناس من يُقدّر الشيء فيضع له  
 التخطيط والهيئة، لكنه لا يَفْرِي؛ أي: لا يَقْطَعُه، ولا يُوجِد هذا الشيء، فينقطع  
 حدّه عند مُجرّد التقدير.

فقوله: (ولأنت تفري ما خلقت)، يصفُ هذا الرجل بأنه يَفْرِي ما خلق، فهو  
 يُقدّر الشيء ثم يوجد، (وبعض القوم يخلق ثم لا يفري)، يُقدّر لكنه لا يستطيع  
 أن يُكْمِل، والله جل وعلا يَتَحَقَّقُ لَهُ هذان الأمران، فهو وحده سبحانه وتعالى في  
 مُلكه، لا راد لما قضى، ويخلق كيف يشاء ومتى شاء.

**(المُهَيِّمِينَ)** المهيمن: هذا الوصف الثالث، وهو اسم لله، لكنه - من حيث  
 الإعراب - صفة للمصور جل وعلا؛ فالمصور، والكريم، والخالق، والمهيمن،  
 والعظيم، هذه كلها أسماء للخالق جَلَّ وَعَلَا.

**المُهَيِّمِينَ**: أصله مأخوذ من هَمَزَتَيْنِ من قوله: أأمن، وهو الذي يُؤمِّنُ غَيْرَهُ  
 من الخوف، فهذا أصل الكلمة - كما قال الزَّجَّاجُ وغيره (٢) - ثم سَهَّلَتِ الهمزة  
 الثانية وقلبت ياءً للتخفيف فصار (أيمن)، ثم قَلِبَتِ الياء والألف الأولى  
 فَصَارَتِ مُهَيِّمِينَ، يعني: هَيِّمَنَ، ثم اشْتَقَّ منه كلمة: (المُهَيِّمِينَ) فَبَدَّلَ ما كانت  
 أأمن انقلبت إلى أيمن ثم هيمن، وقالوا: مثل هذا كلمة: (أراق) و(هراق) تقول:  
 أَرَقْتُهُ أو أَهْرَقْتُهُ (٣)، فالقلب هنا وارد في بعض الأسماء.

(١) الشعر والشعراء (١/١٣٩)، تهذيب اللغة للأزهري (٧/١٦).

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (١/٣٢) دار الثقافة العربية.

(٣) انظر: لسان العرب (١٣/٤٣٦).

والمُهَيِّمِينَ: هو الشَّهِيد الرَّقِيبُ على خلقه، كما قال ذلك ابن عباس وغيره،  
وقال بعض أهل العلم أقوالاً غير ذلك<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ  
بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]؛ أي:  
شاهدًا عليه<sup>(٢)</sup>.

**(العظيم):** «الجامع لجميع صفات العظمة والكبرياء، والمجد والبهاء،  
الذي تحبه القلوب، وتعظمه الأرواح، ويعرف العارفون أن عظمة كل شيء وإن  
جلت عن الصفة، فإنها مُضْمَحِلَّةٌ في جانب عظمة العلي العظيم»<sup>(٣)</sup>، له كل  
وصف ومعنى يوجب التعظيم، فلا يقدر مخلوق أن يثني عليه كما ينبغي له، ولا  
يحصي ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه وفوق ما يثني عليه عباده.

واعلم أن معاني التعظيم الثابتة لله وحده نوعان:

النوع الأول: أنه موصوف بكل صفة كمال، وله من ذلك الكمال أكمله،  
وأعظمه وأوسع.

النوع الثاني من معاني عظيمته تعالى: أنه لا يستحق أحد من الخلق أن يعظم  
كما يعظم الله، فيستحق جل جلاله من عباده أن يعظموه بقلوبهم وألستهم،  
وجوارحهم وذلك يبذل الجهد في معرفته، ومحبته، والذل له، والانكسار له،  
والخضوع لكبريائه، والخوف منه وإعمال اللسان بالثناء عليه، وقيام الجوارح  
بشكره وعبوديته.

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٣/٣٠٤).

(٢) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٠/٣٧٧).

(٣) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٩٥٤).

ومن تعظيمه: أن يُتَّقَى حَقَّ تَقَاتِهِ، فَيُطَاعَ فلا يُعْصَى، ويُذَكَّرُ فلا يَنْسَى، ويشكر فلا يكفر.

ومن تعظيمه: تعظيم ما حَرَّمَهُ وشرعه من زمان ومكان وأعمال ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، و﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن تعظيمه: أن لا يعترض على شيء مما خلقه أو شرعه (١).  
هذه الصفات المتتالية هي في حَقِّ اللَّهِ - سبحانه وتعالى - أسماء، فنحن نعرف أن لله - جل وعلا - الأسماء الحسنى والصفات العلى.

وحتى نصل إلى مفهوم جميل يتعلق بالأسماء والصفات، فَإِنَّا نشير هنا إلى أن ثَمَّة قواعد ينبغي أن يعرفها الإنسان في هذا الباب، فمن هذه القواعد:

أولاً: أسماء الله - جل وعلا - بالغة في الحسن غايته؛ لقوله - جل وعلا -:  
﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فلا نَقْصَ فيها ولا سوء بوجه من الوجوه، ويجب أن تَعْتَقِدَ ذلك، ولا تظن بوجه من الوجوه أن اسماً من أسماء الله قد يكون فيه سوء أو نقص عن الحُسن الكامل بوجهٍ مِنَ الْوُجُوهِ (٢).

ثانياً: أسماء الله أعلام وأوصاف؛ فهي أعلام من حيث كونها دالة على ذات الله كاسم الله والرحمن، و(أوصاف) فباعتماد ما دلت عليه من المعاني، فكل اسم من أسماء الله يكون متضمناً صفة من الصفات، وهي الصفة التي اشتق منها ذلك الاسم.

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي، جمعها: عبيد بن علي العبيد (ص: ٢١٦ - ٢١٨) باختصار يسير.

(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٦٣)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٦).

فالعزیز : اسم عَلَّمَ على الله، متضمَّن لصفة العِزَّة. والعَلِيم: اسم عَلَّمَ على الله يتضمن صفة العلم. والقدير: اسم عَلَّمَ على الله يتضمن صفة القدرة... وهكذا في جميع أَسْمَاء الله، كل اسم يتضمَّن صفة من الصفات، فهذا هو المراد بكونها أعلامًا وأوصافًا.

والأسماء كلها مترادفة، من حيث دلالتها على ذات الله، فالعزیز، الجبار، المتكبر، الرحيم، الرحمن، الخالق، البارئ، المصور... إلخ كلها أَسْمَاء مترادفة باعتبار دلالتها على ذات الله، وكلها تدل على مُسَمَّى واحد، وهو الله، ثم هي متباينة من حيث دلالتها على صفاته، فصِفَةُ العِزَّة تختلف عن صفة القدرة، وصِفَةُ الحِلْم تختلف عن صفة الغضب؛ فغضب الله غير حلم الله، ورحمة الله غير قدرته، وسَمِعُ الله غَيْرُ كلام الله، فالكلام شيء، والسَّمْعُ شيء، والقدرة شيء، والبصر شيء، والعلم شيء، والحياة شيء... وهكذا، فلكل صفة معناها الذي يخصصها ويميزها عن الصفة الأخرى (١).

ثالثًا: أسماء الله توقيفية، يعني: لا بد أن يَدُلَّ الدَّلِيل عليها من كتاب الله أو من سنة نبيه ﷺ، ولا يُمكن أن تأتي باسمٍ مِنْ أَسْمَاءه من عند أنفسنا، ولا حتى من آثار الصَّحابة أو التابعين أو غيرهم، إن لم ينص على ذلك كتاب أو سنة أو مما يكون له حكم المرفوع مما هو موقوف على الصحابة؛ لأنها لا مجال للاجتهاد فيها، فكلُّ أسماء الله مأخوذة من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ (٢).

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/١٦٢)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٨).

(٢) انظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ١٧٨)، بدائع الفوائد (١/١٦٢)، معنى لا إله إلا الله - الزركشي (ص: ١٤٠)، العقيدة السفارينية = الدررة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية (ص: ٥٢) البيت رقم ٣٥، إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات (ص: =

رابعاً: أسماء الله إذا تَضَمَّنَتْ صِفَةً من الصفات، فإن كانت هذه الصفة مُتَعَدِّية فإنها تدل على ثلاثة أمور:

«أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها.

مثال ذلك: «السميع» يتضمن إثبات السميع اسماً لله، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه، وهو أنه يسمع السر والنجوى، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، وإن دلت على وصف غير متعدّ تضمنت أمرين:

أحدهما: ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ.

مثال ذلك: «الحي» يتضمن إثبات الحي اسماً لله ﷻ، وإثبات الحياة صفة له<sup>(١)</sup>، فهذا هو الفرق بين المتعدي من الصفات واللازم<sup>(٢)</sup>.

خامساً: أسماء الله غير محصورة بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ. وقد اختلف أهل العلم في ذلك على قولين<sup>(٣)</sup>:

٣٠٨، أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة = ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة الإسلامية (ص: ٣٤).

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ١٠-١١).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/١٦٢).

(٣) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/١٤١)، فتح الباري لابن حجر (١١/٢٢١)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣/٢٩)، طرح الشريب في شرح التقریب (٧/١٤٩).

القول الأول: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مَحْصُورَةٌ فِي عَدَدٍ مَعِينٍ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» (١)، فقالوا: لما ذُكِرَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا دَلَّ عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مَحْصُورَةٌ (٢).

القول الثاني: إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مَحْصُورَةٍ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ، وَفِيهِ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ» (٣)، فَمَعْنَى هَذَا: أَنَّ هُنَاكَ أَسْمَاءَ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهَا، فَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهَا أَحَدًا مِنَ الْبَشَرِ، فَيَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ غَيْرَ مَحْصُورَةٍ فِي عَدَدٍ مَعِينٍ، وَقَالُوا عَنِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ (٤): إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَأْتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَصْرِ الْأَسْمَاءِ، وَإِنَّمَا أَتَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، لِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ غَيْرَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ (٥).  
وهذا هو الصحيح مِنْ قَوْلِي أَهْلَ الْعِلْمِ (٦).

(١) صحيح البخاري (٣/١٩٨) ٢٧٣٦، صحيح مسلم (٤/٢٠٦٣) ٦ - (٢٦٧٧).

(٢) انظر: المحلى بالآثار (١/٥٠).

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (٧/٣٤١) ٤٣١٨، المستدرک علی الصحیحین للحاکم (١/٦٩٠) ١٨٧٧، صحيح ابن حبان - مخرجا (٣/٢٥٣) ٩٧٢.

(٤) حديث أبي هريرة: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا...».

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/١٤١)، شرح النووي على مسلم (١٧/٥)، فقد حكى اتفاق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى.

(٦) انظر: بدائع الفوائد (١/١٦٦)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ١٣).



سادسًا: دلالة أسماء الله على ذاته وصفاته تكون بأنواع الدلالات الثلاثة: دلالة التضمّن، ودلالة الاقتضاء، ودلالة الالتزام.

وهذه قاعدة من قواعد أسماء الله قد يشكل على البعض شرحها، لكن يذكرها أهل العلم بهذا المعنى أن أسماء الله من حيث الدلالة لا بُدَّ أن تكون مشتملة على دلالة المطابقة، ودلالة التضمّن، ودلالة الالتزام التي ذكرها ابن القيم في نونيته بقوله (١):

ث كلها معلومةً ببيان	ودلالة الأسماء أنواعٌ ثلاثا
وكذا التزامًا واضح البرهان	دلت مطابقةً كذلك تضمناً
الاسم يفهم منه مفهومان	أما مطابقة الدلالة فهي أن
يشتق منه الاسم بالميزان	ذات الإله وذلك الوصف الذي
بتضمّن فافهمه فهم بيان	لكن دلّته على إحداهما
ما اشتق منها فالتزام دان	وكذا دلّته على الصفة التي
فمثال ذلك لفظة الرحمن	وإذا أرذت لذا مثلاً بيننا
فهما لهذا اللفظ مدلولان	ذات الإله ورحمة مدلولها
ي تضمّن ذا واضح التبيان	إحداهما بعض لذا الموضوع فهـ
معنى لزوم العلم للرحمن	لكن وصف الحي لازم ذلك الـ
م بيّن والحق ذو تبيان	فلذا دلّته عليه بالتزاماً

(١) نونية ابن القيم = الكافية الشافية (ص: ٢١٥ - ٢١٦).

«مثال ذلك: اسمه تعالى «الرحمن الرحيم» يدل على ذات المسمى، وهو الله ﷻ مطابقة، وعلى الصفة المشتق منها، وهي: الرحمة تضمناً، وعلى غيرها من الصفات التي لم تشتق منها؛ كالحياة والقدرة التزاماً، وهكذا سائر أسمائه، وذلك بخلاف المخلوق، فقد يسمى حكيماً وهو جاهل، وحكماً وهو ظالم، وعزيراً وهو ذليل، وشريفاً وهو ضيع، وكريماً وهو لئيم، وصالحاً وهو طالح، وسعيداً وهو شقي، وأسداً وحنظلة وعلقمة وليس كذلك، فسبحان الله وبحمده، هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه» (١).

فهذه أنواع الدلالات الثلاثة، نُطَبِّقُهَا عَلَى أَسمَاءِ اللَّهِ -جل وعلا-؛ فنقول: «دلالتها على الذات مطابقة، ودلالاتها على الصفات المشتقة منها تضمناً، ودلالاتها على الصفات التي ما اشتقت منها التزاماً» (٢)، (٣).  
فهذه قواعد عامة مهمّة جداً، ينبغي أن يعرفها طالب العلم فيما يتعلق بأسماء الله سبحانه وتعالى.

قال الناظم:

**ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا**

قوله: **(ثم الصلاة)**، المراد: الصلاة على النبي ﷺ، وهي: ثناء الله عليه في المملأ الأعلى.

(١) وهو تفسير أبي العالية كما في صحيح البخاري (٦/١٢٠).

(٢) أعلام السنة المشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة = ٢٠٠ سؤال وجواب في العقيدة الإسلامية (ص: ٢٩).

(٣) انظر: نونية ابن القيم = الكافية الشافية (ص: ٢١٥)، بدائع الفوائد (١/١٦٢).

قوله: **(سرمداً)**، السَّرْمَدُ: هو الدَّائِمُ الذي لا يَنْقَطِعُ، وقيل: السرمد الطويل من الليالي، ومنه قوله جل وعلا: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٧١] يعني: طويلاً دائماً كما عند البخاري في صحيحه (١)، وقال الرازي: إن اشتقاق السرمد من السرد وهو التوالي والتعاقب، ولما كان الزمان إنما يبقى بتعاقب أجزائه، وكان ذلك مسمى بالسرد أدخلوا عليه الميم الزائدة ليفيد المبالغة في ذلك.

وأراد الناظم هنا أن يُشِيرَ إلى أن الصلاة عليه دائمة لا تنقطع؛ لما فيها مِنَ الْفَضْلِ؛ ولأنَّ النبي ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، بل أمر الله -جل وعلا- عباده بذلك؛ حيث بدأ بنفسه، ثم نَتَى بِمَلَائِكَتِهِ الْمَسْبُوحَةِ بِقُدْسِهِ، ثم أمر بذلك الذين آمنوا، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قوله: **(على النبي الهاشمي أحمددا)**، النَّبِيُّ هُنَا: هو الرسول؛ لأنه يُطَلَقُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فقد جمع بين النَّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ. و«ما اشتهر على ألسنة أهل العلم، من أن النبي هو من أوحى إليه وحي ولم يؤمر بتبليغه، وأن الرسول هو النبي الذي أوحى إليه وأمر بتبليغ ما أوحى إليه غير صحيح؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢]، يدل على أن كلا منهما مرسل ومع ذلك بينهما تغاير، واستظهر بعضهم أن النبي الذي هو رسول أنزل إليه كتاب وشرع مستقل مع المعجزة التي ثبتت بها نبوته، وأن النبي المرسل الذي هو غير الرسول هو مَنْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ كِتَابٌ، وإنما أوحى إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله، كأنباء بني إسرائيل الذين كانوا يُرْسَلُونَ وَيُؤْمَرُونَ بِالْعَمَلِ

(١) انظر: صحيح البخاري (٥٦/٦)، فتح الباري لابن حجر (٢٨٨/٨).

بما في التوراة؛ كما بينه تعالى بقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهَا الَّذِينَ اسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤] (١).

و(الهَاشِمِي): «بفتح الهاء بعدها الألف، وفي آخرها الشين المعجمة بعدها الميم، هذه النسبة إلى هاشم بن عبد مناف، وقيل للنبي ﷺ نسبة إلى هاشم، وكل علوي وعباسي فهو هاشمي، وإنما سمي هاشمًا؛ لهشمه الثريد، واسمه عمرو» (٢)، فهو محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، فالنبي ﷺ يَنْطَلِقُونَ من هاشم.

(أحمدًا) هو اسم النبي ﷺ، وقد عَلِمْنَا أنه اسم النبي ﷺ من طريقين: من طريق الكتاب، ومن طريق السنة؛ فمن الكتاب: قوله -جل وعلا- عن عيسى عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّرًا رَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

وفي السنة صح عن النبي ﷺ كما في الصحيحين حينما ذكر أسماءهُ، فقال: «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب» (٣).

وقوله: (أحمدًا) هنا بالفتح، مع أنه مجرور بـ(على)؛ لأنه ممنوع من الصرف، والممنوع من الصرف يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ، يقول ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ (٤):  
وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ      مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفَ

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٢٩٠).

(٢) الأنساب للسمعاني (١٣/ ٣٧٩).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ١٥١)، ٤٨٩٦، صحيح مسلم (٤/ ١٨٢٨) - ١٢٥ - (٢٣٥٤).

(٤) ألفية ابن مالك (ص: ١٢).

فيجر أحمد بالكسرة إذا أضيفت إليه (ال) في أوله، نقول: مررت بالرجل الأحمَد، أو أن يكون مضافاً، كأن تقول: مررت بأحمدِ الناس، ف(أحمد) هنا مضاف، والناس مضاف إليه، أما إذا جاء مطلقاً تقول: مررت بأحمدَ، سلمت على أحمدَ، ولا تقول: على أحمدٍ؛ لأنه ممنوع من الصرف، وجوزوا ذلك في الضرورة الشعرية كما قال الحريري في ملححة الإعراب (١):

وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف  
ولذلك قال الناظم هنا: (على النبيِّ الهاشميِّ أحمدًا).

**وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِي وَقَارِيٍّ وَكَاتِبٍ وَسَامِعٍ**

هذا عطف على ما سبق ذكره قبل ذلك من الصلاة على النبي ﷺ، فبعد أن صلى عليه عطف بالصلاة على آله وصحبه والتابع للأصحاب.

**(وآله)؛ أي: آل النبي ﷺ، ولأهل العلم حول كلمة الآل قولان:**

الأول: أن أصله أهل ثم قلبت الهاء همزة، فقيل: آل، ثم سهلت على قياس أمثالها، فقيل: آل... وهذا القول ضعيف.

الثاني: بل أصله أول، وذكره صاحب الصحاح في باب الهمزة والواو واللام، قال: وآل الرجل أهله وعياله، وآله أيضاً أتباعه، وهو عند هؤلاء مشتق من آل يؤول: إذا رجع، فآل الرجل: هم الذين يرجعون إليه ويضافون إليه ويؤؤلهم، أي: يسوسهم فيكون مآلهم إليه.

واختلف في آل النبي ﷺ على أربعة أقوال:

**(القول الأول):** قيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وفيهم ثلاثة أقوال

للعلماء:

الأول: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي، وأحمد في رواية عنه.

الثاني: أنهم بنو هاشم خاصة، وهذا مذهب أبي حنيفة، والرواية الثانية عن أحمد، واختيار ابن القاسم صاحب مالك.

الثالث: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب، فيدخل فيهم بنو المطلب، وبنو أمية، وبنو نوفل، ومن فوقهم إلى بني غالب...

وهذا القول في الآل - أعني أنهم الذين تحرم عليهم الصدقة - هو منصوص الشافعي، وأحمد، والأكثرين، وهو اختيار جمهور أصحاب أحمد والشافعي.

القول الثاني: أن آل النبي ﷺ هم ذريته وأزواجه خاصة، حكاه ابن عبد البر في التمهيد.

القول الثالث: أن آل النبي ﷺ أتباعه إلى يوم القيامة، حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم، وأقدم من روي عنه هذا القول: جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ذكره البيهقي عنه، ورواه عنه سفيان الثوري وغيره، واختاره بعض أصحاب الشافعي، حكاه عنه أبو الطيب الطبري في تعليقه، ورجحه الشيخ محيي الدين النووي في شرح مسلم، واختاره الأزهري.

القول الرابع: أن آل النبي ﷺ هم الأتقياء من أمته، حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة... والصحيح هو القول الأول، يليه القول الثاني، وأما الثالث والرابع فضعيفان.

والصحيح: أنه يُنظَرُ في سياق اللَّفْظِ وقرينته، فإن قال: (على آل وصحبه) فهنا تكون القرينة دالة على أن المراد بالآل: قرابة النبي ﷺ وأهل بيته، أمّا إذا قلنا: اللهم صل على محمد وعلى آل وأطلقنا، فالمراد بالآل هنا هم أتباع ملته.

ومن ذلك قَوْلُ القائل (١):

أَلِ النَّبِيِّ هُمْ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ      مِنْ الْأَعَاجِمِ وَالسُّودَانِ وَالْعَرَبِ  
لَوْلَمْ يَكُنْ أَلُهُ إِلَّا قَرَابَتُهُ      صَلَّى الْمُصَلِّي عَلَى الْغَاوِي أَبِي لَهَبِ

ومنه المعنى المستحسن الجميل قول بعضهم (٢):

لعمرك ما الإنسان إلا بدينه      فلا تترك التقوى اتكالا على النسب  
فقد رفع الإسلام سلمان فارس      وقد هجن الشرك الشريف أبا لهب  
فخلاصة القول في هذه المسألة: إذا جُمِعَ بَيْنَ الْأَلِ وَالْأَصْحَابِ فَيُحْمَلُ عَلَى  
أن المراد بالآل هم: أهل بيت النبي ﷺ وهم قرابته، لكن هذا مُقَيَّدُ بِالْمُؤْمِنِينَ  
من أهل بيته وقرابته، وأما إذا جاء مطلقا، كما في الحديث الصحيح بالسلام  
عليه: «اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى  
آل إبراهيم» فالآل هنا المراد بهم: أتباع ملة النبي ﷺ.

أما إذا قلت: اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد وأصحابه، فهنا الآل المراد  
بهم: قرابته من أهل بيته، المؤمنون منهم، وهذا هو القول الوسط بين القولين.  
وأما آل النبي ﷺ من قرابته على رأي جمهور أهل العلم فهم: آل العباس،  
وآل جعفر، وآل عقيل، وآل علي، وآل بني الحارث بن عبد المطلب، وقد جاء  
في الصحيحين في تحريم الصدقة على آل بيت النبي ﷺ (٣).

(١) عزاه إلى نشوان الحميري محقق كتاب «شمس العلوم» (٣٧٧/١) وكذا أورده ورد عليه ابن الأمير  
الصنعاني كما في ديوانه ص ٥٧ بقوله:

إن الصلاة من الرحمن واجبة      لآل من آمنوا بالله والكتب  
فإن ترى الشرط مفقودا فلست ترى      إلزام يلزم بالطاغي أبي لهب  
لقد تجاهلت شرطا للصلاة وما      جهلت إذ أنت بحر العلم والأدب

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٢٦/٢١) منسوبا لعلي بن أبي طالب ﷺ.

(٣) صحيح البخاري (١٢٧/٢) ١٤٩١، صحيح مسلم (٧٥٢/٢) ١٦٥ - (١٠٧١) كتاب الزكاة، باب

«وأفضل أهل بيته: علي، وفاطمة، وحسن، وحسين الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء، وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر أن حمزة أفضل من حسن وحسين، واختاره بعض العلماء»<sup>(١)</sup>.

وأما أزواج النبي ﷺ فالصحيح أنهن يدخلن في آله<sup>(٢)</sup>، وهن يتفاضلن كما يتفاضل غيرهن، وأفضلهن على الإطلاق: خديجة وعائشة، واختلِفَ أيضًا في خديجة وعائشة أيهما أفضل؟ فهناك من قال: خديجة أفضل، وهناك من قال: عائشة أفضل، ولكل دليله، وأحسن ما قيل في ذلك هو ما ذكره السفاريني رَحِمَهُ اللهُ فِي الجمع بين الأمرين فقال: خديجة هي أفضل من جهة السبق في الإسلام، ومواساة النبي ﷺ، وعائشة أفضل من حيث العلم<sup>(٣)</sup>، ولذلك أشار في سفارينيته<sup>(٤)</sup> فقال:

وَعَائِشَةُ فِي الْعِلْمِ مَعَ خَدِيجَةَ فِي السَّبْقِ فَافْتَمَّ نُكْتَةَ النَتِيْجَةِ  
ومعلوم ما جاء عند مسلم وغيره<sup>(٥)</sup> من قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»، فجاء الاصطفاء من بني هاشم، وهم من

تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله، عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفٌ، أَرَمَ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟».

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/٣٣٦).

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/١٩٥)، وقال شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (٤/٢٤): «وقد تنازع العلماء: هل أزواجه من آله؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، أصحهما أنهن من آله وأهل بيته».

(٣) انظر: جلاء الأفهام (ص: ٢٣٤) حيث حكى مثل هذا القول عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

(٤) العقيدة السفارينية = الدرّة المضوية في عقد أهل الفرقة المرضية (ص: ٨٧) ١٥٥.

(٥) صحيح مسلم (٤/١٧٨٢) ١ - (٢٢٧٦)، سنن الترمذي ت شاكر (٥/٥٨٣) ٣٦٠٦.



يدخل فيهم: آل العباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل علي، وبنو الحارث بن عبد المطلب؛ ولذلك قال القائل (١):

قُرَيْشٌ خَيْرُ بَنِي آدَمَ      وَخَيْرُ قُرَيْشٍ بَنُو هَاشِمٍ  
وَخَيْرُ بَنِي هَاشِمٍ أَحْمَدُ      رَسُولُ الْإِلَهِ إِلَى الْعَالَمِ

قوله: **(وصحبه والتابعي)** هذا عطف بالصَّحْبِ على ما سبق مِنْ جِهَةِ الصلاة والسلام عليهم، والصحابة: هم الذين كانوا مع النبي ﷺ وعاصروه، وسمعوا منه، وآمنوا به.

وتنطلق معرفة الصَّحَابِي من خلال وُضْعِ الحد من قِبَلِ أهل العلم فيمن هو الصحابي؟ وكيف يُعْرَفُ الصحابي؟ وهل هو مَنْ رَأَى النبي ﷺ دون غيره؟ أم من رآه وهو مؤمن به؟ أم من صحبه ومكث معه مدة؟ أم مَنْ رَوَى عنه؟ لأهل العلم في ذلك أقوال متعدّدة:

فمنهم: من ذكر أن الصحابي هو مَنْ لَقِيَ النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك، وهذا التعريف ذكَّره البخاري رَحِمَهُ اللهُ فِي صحيحه في كتاب مناقب الصحابة (٢)، وقال بهذا القول جمهور أهل العلم، وهو اختيَارُ شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والحافظ ابن حجر، وغيرهم (٣).

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (١/٤٣٠).

(٢) قال البخاري في أول باب فضائل الصحابة: وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَأَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ (٢/٥).

(٣) انظر: كل ذلك في فتح الباري لابن حجر (٧/٣-٥) وقد استدرك ابن حجر على تعريف البخاري بقوله: «ويرد على التعريف من صحبه أو رآه مؤمناً به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الإسلام، فإنه ليس صحابياً اتفاقاً، فينبغي أن يزداد فيه: ومات على ذلك».

ومنهم من قال: إن الصَّحَابِيَّ هو مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، ولم يكتف بمجرد الرؤية، بل اشترط أن يكون مصاحباً له، وعلى هذا فيكون مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مَرَّةً واحدة ولم يصحبه لا يكون صحابياً على هذا المعنى.

ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّ الصَّحَابِيَّ هو مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَمَكَثَ مَعَهُ عَامًا أَوْ عَامِينَ، أَوْ غَزَا مَعَهُ غَزْوَةً أَوْ غَزَوَتَيْنِ، وهذا يُنسَب لسعيد بن المسيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١)، ولكنه لا يَصِحُّ عَنْهُ (٢)، بل الذي يَصِحُّ عنه هو ما يُوافق قول الجمهور، وقد أشار الحافظ العراقي في ألفيته (٣) إلى هذه المسألة، فقال:

رَأَيْتِ النَّبِيَّ مُسْلِمًا ذُو صَحْبَةٍ وَقِيلَ إِنَّ طَالَتْ وَلَمْ يُثَبَّتِ  
 وَقِيلَ: مَنْ أَقَامَ عَامًا أَوْ غَزَا مَعَهُ وَذَا لَابْنِ الْمُسَيَّبِ عَزَا  
 وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالِ: هُوَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ إِلَى أَنْ الصَّحَابِيَّ هُوَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ.

فقولهم: (مَنْ لَقِيَ أَوْ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ) التعبير باللُّقْيِ أَسْلَمَ وَأَعْمَ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصْحَبُ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ هُوَ مَكْفُوفُ الْبَصْرِ فَلَا يَرَاهُ (٤).  
 وقولهم: (مؤمناً به)، أي: حَالٌ كَوْنِهِ مُؤْمِنًا بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ صَحَابِيًّا، فَقَدْ التَّقَى بِالنَّبِيِّ ﷺ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي مُسَمَّى الصَّحَابِيِّ (٥).

(١) فتح الباري لابن حجر (٤/٧).

(٢) قال العراقي: «لا يصح عنه، فإن في الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي، وهو ضعيف في الحديث» التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٩٧).

(٣) ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث ص ١٦٤ مكتبة دار المنهاج.

(٤) نص على ذلك الحافظ في النزهة ص ١١١ دار السعادة، ت: نور الدين عتر.

(٥) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت: نور الدين عتر (ص: ١١١).

وقولهم: (ومات على ذلك)، أي: مات على الإيمان به ﷺ، فيخرج بذلك من ارتدَّ بعد وفاته ﷺ فإن هذا لا يدخل في مُسمى الصحابي؛ لأنه لا بدَّ أن يكون مؤمناً حال وفاته، لكن لو لقي النبي ﷺ وهو مؤمن به، ثم ارتدَّ وتوفِّي النبي ﷺ حال ارتداده، ثم أسلم بعد ذلك، فهذا على الصحيح أنه يُعدَّ صحابياً؛ لأنه ينطبق عليه التعريف أنه لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، وهذا هو المشهور عن قول بعض أهل العلم من المُحدِّثين وغيرهم في ذكر قيس بن الأشعث الذي ارتدَّ ثمَّ عادَ إلى الإسلام، وكان قد رأى النبي ﷺ فعُدَّوه من الصحابة (١).

وقوله: **(والتابعي)**، التابعون: هم الذين جاءوا بعد الصحابة ﷺ، واختلف أهل العلم أيضاً في تعريف التابعي، فمنهم: مَنْ أُنزِلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كإِنْزَالِهَا فِي تَعْرِيفِ الصَّحَابِيِّ، فقال بعض أهل العلم: إن التابعي هو مَنْ رَأَى الصَّحَابِي، وهو مُؤْمِنٌ ثُمَّ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ.

وقال بعضهم: إن التابعي هو مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِي وَلَازَمَهُ وَرَوَى عَنْهُ. والصواب -كالقول في الصحابي- أَنْ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَهُوَ تَابِعِي، سِوَاءِ رَوَى عَنْ هَذَا الصَّحَابِي أَمْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ (٢)، والذين اشترطوا الرِّوَايَةَ والصَّحْبَةَ وَلَمْ يَشْتَرِطُوهُمَا فِي الصَّحَابِيِّ، قالوا: لما في الصحبة مع النبي ﷺ مِنَ الشَّرْفِ، فَمَجَرَّدُ الرُّوْيَةِ كَافِيَةٌ فِي كَوْنِهِ صَحَابِيًّا.

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ١١٢).

(٢) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١١٣).

أما التَّابِعِي فليس هناك شرف شرعي في مجرد رؤية التابعي للصَّحَابِي، ولكن الشرف في مُلَازِمَتِهِ والرواية عنه؛ ولذلك أشارَ أيضًا العِرَاقِي (١) إلى هذا بقوله:

والتَّابِعُ اللّاقِي لِمَنْ قَدْ صَحِبَا      وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ أَنْ يَصْحَبَا

فَعَبَّرَ بِمُجَرَّدِ اللِّقَا لِلصَّحَابِي. والتابعون أصناف قَسَمَهُمْ أهل العلم إلى طبقات، فبعضهم جعلهم طبقتين، وبعضهم جعلهم ثلاث طبقات، وبعضهم أَوْصَلَهُمْ إلى خمس عشرة طبقة، وفي ذلك يقول العراقي (٢):

وَهُمْ طَبَاقٌ قِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ      أَوْلَهُمْ: رُؤَاةُ كُلِّ الْعَشْرَةِ

ولكن الأشهر عند أهل العلم أن طبقات التابعين ثلاث (٣):

١- طبقة كبار التابعين.

٢- طبقة متوسطي التابعين.

٣- طبقة صغار التابعين.

فكبار التابعين: هم الذين رأوا الصحابة ورووا عنهم.

وطبقة متوسطي التابعين: هم الذين رأوا كبار التابعين ورأوا كبار الصحابة.

وأما الطبقة الثالثة وهم طبقة صغار التابعين: فهم الذين رأوا طبقة كبار

التابعين، ويكون بعضهم رأى كبار الصحابة الذين كانوا في عهد النبي ﷺ

صغارًا؛ كأنس بن مالك وغيره رضي الله عنهم، فهؤلاء عاشوا بعد النبي ﷺ مدة طويلة،

فصغار التابعين قد يرى بعضهم كبار صحابة النبي ﷺ (٤).

(١) ألفية العراقي ص ١٦٧.

(٢) ألفية العراقي ص ١٦٧، وهو رأي الحاكم كما في معرفة علوم الحديث له (ص: ٤٢).

(٣) نسبه السيوطي إلى مسلم كما في تدريب الراوي (٢/ ٧٠١).

(٤) انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٠، ٣٥، ٤٩).

وبعض أهل العلم يُدخِل في تعريف التَّابِعِي مَنْ وُلِدَ في عهد النبي ﷺ ومات النبي ﷺ وهو صغير، فهذا لا يعدونه صحابياً، وإنما قالوا: مثل هذا يكون تابعياً؛ لأنه لا يدخل في تعريف الصحابي، وهو أن يكون لقي النبي ﷺ وهو مؤمن به، ومثَّلوا لذلك بعبد الله بن أبي طلحة<sup>(١)</sup>، فقد جاء إلى النبي ﷺ وحنَّكه النبي ﷺ فاختلفوا في هذا هل هو صحابي أم ليس صحابياً؟

والصواب: أنه صحابي؛ لأنه لقي النبي ﷺ وحنَّكه<sup>(٢)</sup>، وأمَّا كونه لا ينطبق عليه التعريف في قولنا: الصحابي: هو مَنْ رأى النبي ﷺ وهو مؤمن، وهذا طفل صغير ليس من أهل التكليف، فنقول: هذا جرى مجرى الغالب، وإلا فالصغير هذا يُحمَل على أنه من أهل الإسلام، فميتته ميتة أطفال المسلمين؛ لأنه في أرض الإسلام، ولأن والديه مسلمان، فيندرج تحت هذه الجملة، فيكون مؤمناً وينطبق عليه هذا التعريف.

وقوله: **(وقارئ وكاتب وسامع)** وهذا عطف على ما قبله، وهو أن الصلاة والسلام موجهة إلى القارئ والكاتب والسامع أيضاً، وبعض أهل العلم لا يرى أن يُصَلَّى على غير النبي ﷺ ويقولون: إن الصلاة إنما تكون على النبي - صلوات الله وسلامه عليه - أو على الصيغة التي جاءت في الأحاديث: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٩٢) فقد حكاه عن الحاكم.

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١٩٢).

(٣) قال العيني: «وقد اختلف العلماء في الصلاة على غير الأنبياء، فقال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي والأكثر: لا يصلى على غير الأنبياء استقلالاً، لا يقال: اللهم صل على أبي بكر، أو عمر، أو علي،

وقال بعض أهل العلم: يجوز أن يُصَلَّى على غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ وعلى غَيْرِ آلِهِ، ووجهة نَظَرِهِمْ في هذا: هو أن الآل على أحدِ الوَجْهَيْنِ أَعَمٌّ من مُجَرَّدِ أهل بيته ﷺ، فحينئذ يكون القارئ والكاتب والسامع من المؤمنين هم من آل النبي ﷺ، فتكون كأنك صَلَّيْتَ على آله.

وقد يقول قائل: كيف نجعل القارئ والكاتب والسامع من آل النبي ﷺ الذين هم من مِلَّتِهِ ﷺ، ويُعْطَف على آله فلا يعطف الآل على الآل؟

الجواب: هذا لا بأس به؛ لتخصيص الآل الذين هم قرابة النبي ﷺ من أهل بيته، ثم تُدرج بعد ذلك العموم، ومما يدلُّ على جَوَازِ هذا قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقد تقدَّمَ أن الصلاة في الآية بمعنى الرَّحْمَةِ، كما ذكر ذلك ابن كثير وغيره، لَكِنَّهَا في حق النبي ﷺ تُكون الصلاة عليه هي الشَّاء عليه في الملاء الأعلى، وأمَّا في حق المؤمنين فتحتَمِل الدعاء وتحتَمِل الرحمة ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾، أي: الذي يرحمكم، على أحد التفسيرين، ولكن إذا اجتمعت الرحمة مع الصلاة فحينئذ تكون الرحمة شيئاً آخر يختلف عن الصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]، فتكون الصلاة هنا: بمعنى الدعاء أو الشَّاء، والرحمة: هي الرحمة المعروفة.

أو غيرهم، ولكن يُصَلَّى عليهم تبعاً، فيقال: اللهم صل على محمد وآل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته - كما جاءت الأحاديث. وقال أحمد وجماعة: يُصلى على كل واحد من المؤمنين مُستقلاً...»  
شرح أبي داود للعيني (٥/٤٤٣-٤٤٤).

فعم الناظم القارئ الذي يقرأ بأَم عَيْنِهِ، وكذلك الكاتب، سواء كان هذا هو كاتب هذا النظم أم مَنْ يَكْتُب مثل هذا النظم من بعده، والسامع هو من يستمع هذه المنظومة، فكأنه أتى بهؤلاء؛ لئلا يخرج من هذا الدعاء العام.

«وفصل الخطاب في هذه المسألة: أن الصلاة على غير النبي ﷺ إما أن يكون آله وأزواجه وذريته أو غيرهم؛ فإن كان الأول فالصلاة عليهم مشروعة مع الصلاة على النبي ﷺ، وجائزة مفردة.

وأما الثاني: فإن كان الملائكة وأهل الطاعة عموماً، الذين يدخل فيهم الأنبياء وغيرهم جاز ذلك أيضاً، فيقال: اللهم صل على ملائكتك المقربين وأهل طاعتك أجمعين، وإن كان شخصاً معيناً أو طائفة معينة كره أن يتخذ الصلاة عليه شعاراً لا يخل به، ولو قيل بتحريمه لكان له وجه؛ ولا سيما إذا جعلها شعاراً له ومنع منها نظيره أو من هو خير منه، وهذا كما تفعل الراضية بعلي رضي الله عنه، فإنهم حيث ذكروه، قالوا: عليه الصلاة والسلام، ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه، فهذا ممنوع، لا سيما إذا اتخذ شعاراً لا يخل به فتركه حينئذ متعين، وأما إن صلى عليه أحياناً، بحيث لا يجعل ذلك شعاراً، كما صلى على دافع الزكاة، وكما قال ابن عمر للميت: صلى الله عليه، وكما صلى النبي ﷺ على المرأة وزوجها، وكما روي عن علي من صلاته على عمر، فهذا لا بأس به» (١).

**وَمَنْ عَلَى طَرِيقِهِمْ يَسِيرُ نِعْمَ الطَّرِيقُ إِثْرَهُ الْمَسِيرُ**  
قوله: (وَمَنْ عَلَى طَرِيقِهِمْ يَسِيرُ) لَمْ يقتصِر على مجرد مَنْ قَرَأَ أو كَتَبَ أو سمع هذه المنظومة، وإنما عمم أيضاً حتى مَنْ لم يسمعها ولم يقرأها، فإنه يعمهم بهذا الدعاء، وبهذه الصلاة والسلام عليهم.

(١) جلاء الأفهام (ص: ٤٨١)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٥٣٤).

(نعم) نعم وبئس لأهل النحو توجيهان حولهما؛ فمنهُم من يجعلهما اسمين كالكوفيين، ومنهم من يجعلهما فعّلين، ولعل الأقرب هو الثاني، قال ابن مالك في ألفيته (١):

فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين  
 ف«مذهب جمهور النحويين أن نعم وبئس فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، ومذهب جماعة من الكوفيين، ومنهم الفراء: إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: نعم السير على بئس العير، وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة. وخرج على جعل نعم وبئس مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس، والتقدير: نعم السير على غير مقول فيه بئس العير، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد، فحذف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما، مع بقاء نعم وبئس على فعليتهما» (٢).

فيصف الناظم هنا هَذَا الطريق بهذا التفضيل: (نعم الطريق) وهو طريق العلم والتعلم، ولا يكتفي أيضًا بمجرد العلم والتعلم، وإنما يقول: (إثره المَسِير) حتى يبين أنه لا بُدَّ من الأمرين جميعًا، فلا بد من العلم والتعلم والعمل معًا، فلا يكفي العلم دون العمل، كما أن العمل أيضًا لا يمكن أن يتحقق على الوجه المطلوب إلا بأن يسبقه العلم.

(١) ألفية ابن مالك (ص: ٤٣).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٠).



قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «اعلم -رحمك الله- أنه يجب علينا تعلم أربع مسائل: الأولى: العلم، وهو معرفة الله، ومعرفة نبيه، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة. الثانية: العمل به. الثالثة: الدعوة إليه. الرابعة: الصبر على الأذى فيه»<sup>(١)</sup>.

ثم قال:

**وَأَخَذَ عُلُومًا لِلْفَتَى مُهِمَّةً وَكُنْ حَرِيصًا سَاعِيًا بِهِمَّةً**

(وَأَخَذَ) هذا أمر لكنه ليس أمر إيجاب، وإنما هو أمر توجيهي، قد يكون التماسًا، أو ندبًا وحثًا، أو نحو ذلك.

(**عُلُومًا لِلْفَتَى مُهِمَّةً**)، قال: علومًا، ولم يقل: علمًا، مع أن هذا هو الأصل في الإطلاق كغيره من العلوم كعلم الفقه، وعلم العقيدة، وعلم التوحيد، وعلم المصطلح، وعلم الأصول، وعلم المنطق، وعلم النحو، وعلم اللغة؛ لأن الجمع يراد به التنبيه إلى أن المعنى بالقرآن يحتاج إلى جملة من العلوم؛ ليظفر بالفوائد والمعارف التي اشتمل عليها القرآن؛ وذلك لما في القرآن من العلوم، ولأنه الجامع لعلوم الدين، وما من علم من علوم الدين إلا وهو مفتقر إلى كتاب الله -جل وعلا-؛ فلذلك سُمِّيَ هذا العلم منذ أن أُلِّفَ فيه في القرن الرابع تقريبًا إلى الآن علوم القرآن.

(**وَأَخَذَ عُلُومًا لِلْفَتَى مُهِمَّةً**) وصَفَهَا بكونها مهمة، حتى يتنبَّه هذا القارئ أو السامع، ويُلقِي سَمْعَهُ، ويكون حريصًا في أخذه للعلوم كما قال: (**وَكُنْ حَرِيصًا سَاعِيًا بِهِمَّةً**) فجمع بين الحرص، والسعي، والهمة، وهذه أعلى ما يكون من مراتب طلب العلم؛ لأن الإنسان قد يكون حريصًا لكنه لا يسعى، وقد يكون

(١) ثلاثة الأصول (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص: ١٨٥).

حريصًا لكن ليس لديه همة، وقد يكون حريصًا ساعيًا لكنه لا يتصف بالهمة العالية في الطلب؛ ولهذا تجدون الناس في الطلب معادن، ونحن نجزم بأن الجميع ليسوا على فهم واحد، ولا على همة واحدة، ولا على حرص واحد، ولا على سعي واحد، فكل له درجة من هذا تختلف عن الآخر، ومنهم من يجمع بين هذه الأمور، فتجد فيه الحرص والسعي والهمة في التعلم.

وأعلى مراتب الطلب: أن تجتمع في المرء هذه الصفات: الحرص، ويتبعه بعد ذلك السعي لتأكيد هذا الحرص، ثم الهمة التي تعينه على الصبر على هذا الميدان وتحمل المشاق فيه؛ لأن العلم كما قيل: «اعط العلم كلك يعطك بعضه»<sup>(١)</sup>، فهو يحتاج إلى همة عالية؛ فلا تمّل ولا تياس، ولا تستطول المدة الطويلة التي تعيشها في طلب العلم؛ وهذا الإمام أحمد «يحمل المحبرة على كبر سنه، فقال له رجل إلى متى يا أبا عبد الله؟ فقال: المحبرة إلى المقبرة»<sup>(٢)</sup> ومما ينسب للشافعي<sup>(٣)</sup>:

سَأَطْلُبُ عِلْمًا أَوْ أَمُوتُ بِلَدَةٍ  
وَلَيْسَ اكْتِسَابُ الْعِلْمِ يَا نَفْسُ فَاعْلَمِي  
وَلَكِنْ فَتَى الْفَتِيَانِ مَنْ رَاحَ وَاعْتَدَى  
فَإِنْ نَالَ عِلْمًا عَاشَ فِي النَّاسِ مَا جِدًّا  
إِذَا هَجَعَ النَّوَامُ أَسْبَلْتُ عَبْرَتِي  
أَلَيْسَ مِنَ الْخُسْرَانِ أَنْ لِيَالِيَا  
يَقُلُّ بِهَا هَطْلُ الدُّمُوعِ عَلَى قَبْرِي  
بِمِيرَاتِ آبَاءِ كِرَامٍ وَلَا صَهْرٍ  
لِيَطْلُبَ عِلْمًا بِالتَّجَلُّدِ وَالصَّبْرِ  
وَإِنْ مَاتَ قَالَ النَّاسُ بِالْغِ فِي الْعُذْرِ  
وَأَنْشَدْتُ بَيْتًا وَهُوَ مِنْ أَلْطَفِ الشُّعْرِ  
تَمُرُّ بِلاَ عِلْمٍ وَتُحْسَبُ مِنْ عُمْرِي

(١) شرح العقيدة السفارينية (١/٢٨٣).

(٢) تلبس إبليس (ص: ٢٩٢).

(٣) غداء الألباب في شرح منظومة الآداب (٢/٤٤٤).

قوله:

**عِلْمُ الْقُرْآنِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ فَهَكَ حَدَّ جُمْلَةِ الْمَوْسُومِ**

(علم القرآن أشرف العلوم)، لا شك أن كتاب الله - جل وعلا - هو أشرف الكلام، فكلامه - سبحانه وتعالى - كلام يليق بجلاله وعظمته جل وعلا، وهو صفة من صفاته، فاكتسب الشرفية هنا من كونه من كلام الله سبحانه وتعالى، واكتسب الشرفية من جهة العلوم؛ لأنه هو أصل العلوم النافعة، وهو مصدر هذه العلوم؛ فلذلك كان هو أشرف العلوم كلها.

وعلم القرآن هنا: مضاف ومضاف إليه، وإذا أردنا أن نعرّف (علم القرآن)

نقول:

أولاً: نفصل هاتين الكلمتين المضاف والمضاف إليه، فنقول:

أما تعريف العلم: فقد سبق في منظومة إسراج الخيول، سواء كان التعريف اللغوي أم التعريف الاصطلاحي، وكذلك أقسام العلم.

وأما القرآن: فقد عرفه أهل العلم بتعريفين:

الأول: هو كلام الله المنزل على محمد ﷺ المتعبد بتلاوته (١).

فقولهم: (كلام الله) خرج به ما دون كلام الله - جل وعلا -؛ ككلام البشر،

وكلام الملائكة، وكلام الجن، وغيرهم من المخلوقات.

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٧٨)، المختصر في أصول الفقه (ص: ٧٠)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (١/ ٢٩٠)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (٢٠-١٩/١).

(المُنزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ) حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ كَلَامَ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى غَيْرِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ كَالْتُورَةِ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَى مُوسَى ﷺ، وَكَالْإِنْجِيلِ الَّذِي نَزَلَ عَلَى عِيسَى ﷺ، وَكَالزَّبُورِ الَّذِي أُنزِلَ عَلَى دَاوُدَ، وَكَصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَيْهِ. (المتعبد بتلاوته) هَذَا الْقَيْدُ لِأَجْلِ أَنْ يُخْرَجَ الْكَلَامُ الَّذِي لَا يُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ؛ فَكَلَامَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ مَا يَكُونُ قِرَاءً، وَهُوَ الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ قِرَاءً، كَالْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ وَوَحْيِ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - لِلْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَكَلَامِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهَذَا لَيْسَ مُتَعَبَّدًا بِتِلَاوَتِهِ حِينَمَا تَقْرَأُ فِي أَحَادِيثٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

والتعبد بالتلاوة: إنما جاء في القرآن كتلاوته في الصلاة، وكذلك خص بأن جعل أجر قراءة الحرف منه بعشر حسنات كما صح في الحديث عند الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ: الم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلامٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ»<sup>(١)</sup>، فهذا القرآن فقط هو الذي تُؤَجَّرُ بِهَذَا الأَجْرِ المُحَدَّدِ فِي قِرَاءَةِ الحَرْفِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَقَدْ تَوَجَّرَ عَلَى قِرَائَتِهِ لَا مِنْ بَابِ التَّعَبُّدِ بِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ المَعْنَى الخَارِجِي الَّذِي تَرْتَّبَ عَلَيْهِ، مِثْلُ كَوْنِهِ طَلَبًا لِلْعِلْمِ وَتَعَلُّمًا وَاسْتِفَادَةً، وَمَجَالِسِ العِلْمِ تَحَقُّقًا المَلَائِكَةِ، وَتَعْشَاهَا الرَّحْمَةَ، وَتَنْزِلِ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةَ، فَهَذَا فِيهِ أَجْرٌ، لَكِنْ لَيْسَ التَّعَبُّدُ هُنَا لِذَاتِ الكَلَامِ أَوْ الحَرْفِ، وَإِنَّمَا لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ، وَهُوَ الأَثَرُ المُتَرْتَّبُ الَّذِي هُوَ العِلْمُ وَالتَّعَلُّمُ، وَذَكَرَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا -، بِخِلَافِ القُرْآنِ فَإِنْ مَجَرَّدَ التَّلَاوَةَ حَتَّى لَوْ لَمْ تَفْهَمْهَا، فَإِنَّكَ تُؤَجَّرُ

(١) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ١٧٥) ٢٩١٠ وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

على تلاوة هذا الحرف؛ ولذلك فإن الحديث القدسي يُنسب إلى الله - جل وعلا - فيقال: قال الله ﷻ، لكنه لا يُتَعَبَّد بتلاوته؛ لأن الحديث القدسي ليس قرآناً؛ ولأنَّ أهلَ العلم اختلفوا أيضاً في التفريق بين الحديث القدسي وبين القرآن، من جهة هل الحديث القدسي نصّ كلام الباري - جل وعلا - أم لا؟ على خلاف عندهم في ذلك (١).

وهذا هو التعريف المختصر للقرآن وبيان معناه.

ومن أهل العلم مَنْ طَوَّلَ في ذلك، فقال: القرآن هو كلام الله المُعْجَز المُنزَّل على محمد ﷺ الذي نَزَلَ بِهِ جبريل ﷺ المُتَعَبَّد بتلاوته المبدوء بالفاتحة المختوم بالناس. وهذا تعريفٌ مطوَّل يكفي عنه التعريف السابق القصير (٢).

(١) انظر: الحديث والمحدثون لأبي زهرة (ص: ١٦)، القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٨١-٨٣)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٩/ ٦٩-٧٢)، وقد ختم كلامه في المسألة بقوله: «وليس الخلاف في هذا كالخلاف بين الأشاعرة وأهل السنة في كلام الله تعالى، لأن الخلاف بين هؤلاء في أصل كلام الله تعالى، فأهل السنة يقولون: كلام الله تعالى كلام حقيقي مسموع يتكلم سبحانه بصوت وحرف، والأشاعرة لا يثبتون ذلك، وإنما يقولون: كلام الله تعالى هو المعنى القائم بنفسه، وليس بحرف وصوت، ولكن الله تعالى يخلق صوتاً يعبر به عن المعنى القائم بنفسه، ولا شك في بطلان قولهم، وهو في الحقيقة قول المعتزلة؛ لأن المعتزلة يقولون: القرآن مخلوق، وهو كلام الله، وهؤلاء يقولون: القرآن مخلوق، وهو عبارة عن كلام الله، فقد اتفق الجميع على أن ما بين دفتي المصحف مخلوق. ثم لو قيل في مسألتنا- الكلام في الحديث القدسي-: إن الأولى ترك الخوض في هذا، خوفاً من أن يكون من التنطع الهالك فاعله، والاختصار على القول بأن الحديث القدسي ما رواه النبي ﷺ عن ربه وكفى، لكان ذلك كافياً، ولعله أسلم والله أعلم»، وللعلامة الأنصاري كلام شديد في رد القول بأن الحديث القدسي لفظه من النبي ﷺ. انظره في المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ (١/ ٣٦٩)، (٢/ ٥١٢)، (٢/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩-٢٠).

وأما الأصل اللغوي للقرآن، فهو من القراءة أو القرن، فكأن القارئ يجمع هذه الحروف فيكون (قرآنًا)؛ ولذلك سُمِّي القارن قارئًا؛ لأنه يجمع بين نُسَكَيْنِ، وكذلك من يقرن في طعامه كَالَّذِي يقرنُ بَيْنَ تَمْرَتَيْنِ أو نحوه فَسُمِّي قارئًا؛ لِلقرنِ بين الشيئين (١).

فهذا هو تعريف علوم القرآن باعتبار مفرديه، قال الناظم: **(فَهَاكَ حَدَّ جُمْلَةً المَوْسُومِ)** التعريف بالحدّ هو نوع من أنواع التعريفات، فالتعريف يمكن أن يكون بالحدّ، ويمكن أن يكون بالرّسم.

فلو قلت لك: عرّف المسجد الحرام، فيمكن أن تعرّفه بأحد التعريفين: إمّا بالحدّ، وإمّا بالرّسم.

الحد هو أن تقول: المسجد الحرام هو تلك البقعة التي توجد في مكة وبها الكعبة.

وأما التعريف بالرّسم - وهو الأثر المترتب وليس هو الماهية - فتقول: المسجد الحرام هو الذي من صلّى فيه صلاة كانت بمائة ألف فيما سواه.

ولم يرد الناظم هنا التعريف بالرسم، بل أراد التعريف بالحد، فقال: **(فَهَاكَ حَدَّ جُمْلَةً المَوْسُومِ)**، يعني: الذي وُسِمَ به (علوم القرآن).

ثم قال:

وَهِيَ عِبَارَةٌ تُفِيدُ السَّائِلًا      وَتَبْحَثُ النَّزُولَ وَالْمَسَائِلَا  
وَهَكَذَا الْأَحْوَالُ فِي الْقُرْآنِ      وَكَيْفَ ذَا الْأَدَاءُ بِاللِّسَانِ  
وَالنُّطْقُ وَالكِتَابَةُ الْمُرَادُ      وَالْجَمْعُ وَالتَّرْتِيبُ ثُمَّ زَادُوا

(١) انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص: ٧٢٠).

(وهي عبارة)، أي: كلمة علوم القرآن. فجمع هنا أمورًا متعددة كلها تدل على المراد بعلم القرآن، فعلم القرآن: هو العلم الذي يبحث أمورًا كثيرة متعلّقة بكتاب الله -جل وعلا-؛ كالنزول، والمكي والمدني، وأول ما نزل وآخر ما نزل، ونزول القرآن جملة واحدة ونزوله مفرقًا، وكيفية أداء القرآن باللسان، فيدخل في ذلك النطق وما يتعلق به كالكتابة، وجمع القرآن، ومتى كان هذا الجمع، وكذلك ترتيب القرآن، وهل هو توقيفي أو غير توقيفي، ونحو ذلك؛ لأنّ الحصر يستعصي أن يُجمع في مثل هذا النظم فهو كثير، كما سيأتي في كلام ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ.

فكل هذه المباحث المتعلقة بالقرآن تُسمّى بـ(علوم القرآن)، فأشار الناظم إلى هذه المباحث جملة، وسيأتي لكل مسألة فصل مستقل بإذن الله تعالى.

ثم قال: (وَالْجَمْعُ وَالتَّرْتِيبُ ثُمَّ زَادُوا)، يُشيرُ إلى أن بعض أهل العلم زادوا على هذا الكلام شيئًا ونسبه إلى قائله في هذا البيت التالي:

**مَقَالَ صَاحِبِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ الْعَالِمِ الشَّهِيرِ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ**  
يُشيرُ إلى أن هناك قولاً نقله ابن العربي المالكي، صاحب (أحكام القرآن) المشهور عن بعض العلماء.

(مقال صاحب الكتاب العربي) الكتاب المشهور في تفسير القرآن الذي ذكرته آنفًا.

(العالم الشهير بابن العربي) هو أبو بكر ابن العربي، مالكي المذهب (١)، ثم لخص الناظم مقالته، فقال:

(١) قال الذهبي: «محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد الإمام أبو بكر ابن العربي، المعافري، الأندلسي، الإشبيلي، الحافظ [المتوفى: ٥٤٣هـ] أحد الأعلام. ولد في شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة... ومن تصانيفه: كتاب «عارضه الأhozدي في شرح الترمذي»، وكتاب «التفسير» في خمس

عَلِمُ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ مِثِينًا      خَمْسُونَ مِنْ عُلُومِهِ رُؤِينَا  
 سَبْعُونَ أَلْفًا عِدَّةُ الْمُوَافِي      وَسَبْعَةٌ يَلُونِ مِنَ الْآفِ  
 وَلْتَضْرِبِ الْمَجْمُوعُ فِي أَرْبَعَةٍ      كَيْ تَسْتَيِّنَ جُمْلَةَ الْمُتَبَعَةِ

ومعنى ذلك: أننا إذا أردنا أن نبيّن ما هي المسائل المتعلقة بكتاب الله -جلا وعلا-؛ فإن عدد كلمات القرآن هي سبع وسبعون ألفاً وأربعمائة وخمسون كلمة، وقد خالف في هذا العدد آخرون (١)، فإذا نظرنا إلى هذه الكلمات: وجدنا كل كلمة لها أربعة أوجه في نظر ابن العربي، لها معنى ظاهر من خلال القراءة المجردة، ولها معنى باطن خفيّ ليس مناقضاً للظاهر، ولكن مما يحصل من خلال التفقه حول معنى هذه الكلمة، ويكون لها حدّ ومطلع، فالحد كما ذكرناه، والمطلع هو ما يقوم مقام الرسم، يعني: النتيجة والثمرة، ونضرب مثلاً على كَلِمَةِ الصَّلَاةِ ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فالصلاة كلمة من كلم القرآن، وعلى قول ابن العربي هنا تكون هذه الكلمة لها أربعة أوجه:

المعنى الظاهر للصلاة عند الإطلاق: هي الدعاء، ومعنى آخر هو الشرعي: أقوال وأفعال تفتح بالتكبير وتختتم بالتسليم، ويكون لها حد ومطلع؛ الحد: هو أن تُعرَف الصلاة، والمطلع هو الأثر لهذه الصلاة، فصارت هذه الكلمة لها أربعة أوجه في الفهم.

مجلدات كبار، وغير ذلك من الكتب في الحديث، والفقه، والأصول... وكان أحد من بلغ رتبة الاجتهاد، وأحد من انفرد بالأندلس بعلو الإسناد... وصنف مصنفات كثيرة في الحديث، والفقه، والأصول، وعلوم القرآن، والأدب، والنحو، والتواريخ، واتسع حاله، وكثرت أفضاله، ومدحه الشعراء، وعمل على إشبيلية سوراً من ماله، وولي قضاءها، وكان من الأئمة المقتدى بهم تاريخ الإسلام ت بشار (١١/ ٨٣٤).

(١) انظر: البيان في عد أي القرآن (ص: ٧٣) وما بعدها.



فَتَضْرِبُ السَّبْعَةَ وَالسَّبْعِينَ أَلْفًا وَأَرْبَعَمِائَةَ وَخَمْسِينَ فِي أَرْبَعَةٍ، فَتَكُونُ النَتِيجَةُ: ثلاثمائة ألف وتسعة آلاف وثمانمائة، فهذه العِدَّةُ هي عدد علوم القرآن، فانظروا عِظَمَ هذا الكتاب! كيف يكون عدد علومه بهذا المبلغ؟! وهذه إشارة لطيفة من ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ، قال:

### وَلْتَضْرِبِ الْمَجْمُوعَ فِي أَرْبَعَةٍ كَيْ تَسْتَبِينَ جُمْلَةَ الْمُتَبَعَةِ

أي: كَيْ تَتَضَحَّ الْجُمْلَةُ وَتَعْرِفَ الْعِدَّةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا؛ فَعَلَيْكَ أَنْ تَضْرِبَ هَذَا الْمَجْمُوعَ فِي أَرْبَعَةٍ فَيَتَّضِحَ لَكَ جُمْلَةُ الْمُتَبَعَةِ؛ يَعْنِي: الْمُتَبَعَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهِيَ ثَلَاثِمِائَةُ أَلْفٍ وَتِسْعَةُ أَلْفٍ وَثَمَانِمِائَةَ عِلْمٍ لِلْقُرْآنِ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ (١).  
ثم قال الناظم:

### وَأَوَّلُ الْعُهُودِ فِي الظُّهُورِ بِرَابِعِ الْقُرُونِ وَالْعُصُورِ

يشير الناظم في هذا البيت إلى بداية ظهور علوم القرآن والتدوين فيها، والجمع لعلوم القرآن على أساس أنها فنٌّ مُسْتَقِلٌّ.

(١) انظر: «قانون التأويل» لابن العربي المالكي ص ٤٥٠ دار القبلية. ناقلاً لهذا الكلام حول العدد المذكور عن العلماء حيث قال: «وقد ركب العلماء على هذا كلاماً» ثم ساق معنى الكلام هنا. قال محمد السليماني محقق كتاب (قانون التأويل) تعليقاً على هذه الجملة: هذه الفقرة إلى قوله: ولا يعلمه إلا الله نقلها الزركشي في البرهان: ١٦/١ - ١٧ والسيوطي في معترك الأقران: ٢٣/١، والإتقان في علوم القرآن: ٣٧/٤، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة: ٧٥/١، ٥٣٦/٢، والكتاني في التراتيب الإدارية: ١٧٥/٢.

ويحتمل أن يكون هذا النص قد نقله ابن العربي عن الإمام الغزالي فقد ورد في (إحياء علوم الدين) ما نصه: «... وقال آخرون: القرآن يحوي على سبعة وسبعين ألف علم ومثني علم؛ إذ كل كلمة علم، ثم يتضاعف ذلك أربعة أضعاف، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن وحد ومطلع» الإحياء: ١/ ٢٩٠ (ط: الحلبي).

وهذه العبارة الأخيرة أوردها المؤلف في معرفة قانون التأويل، أو نسبها إلى بعض الصوفية. قانون التأويل (ص: ٥٤٠).

والحقيقة: أن الذين تكلموا عن هذا الأمر أطالوا واستقصوا في هذه المسألة أمورًا كثيرة، لكن هم على قسمين؛ منهم مَنْ تَوَسَّعَ، ومنهم مَنْ اقتصَرَ عَلَى أَقْلٍ من ذلك، فالذين تَوَسَّعُوا أخذوا يذكرون كل مَنْ تَكَلَّمَ عن شيء يتعلَّق بالقرآن، فالذي أَلَّفَ في إعجاز القرآن؛ أَدْخَلُوهُ فيمن أَلَفَ في علوم القرآن، وَالَّذِي تَكَلَّمَ عن الناسخ والمنسوخ في القرآن أَدْخَلُوهُ كذلك، والذي تَكَلَّمَ عن أمثال القرآن أدخلوه أيضًا، والذي تكلم عن القراءات وعن عجائب القرآن... إلخ، فعدّوا بذلك جُملة كثيرة من أهل العلم.

أما القسم الثاني: من الْمُتَّبِعِينَ وَالْمُسْتَفْرِّينَ لذلك فإنهم لم يلتفتوا إلا إلى مَنْ أَلَّفَ كتابًا مستقلًّا بِمُسَمًّى علوم القرآن، وَمِنْ هنا اختلفوا: مَنْ أَوَّلَ مَنْ أَلَّفَ كتابًا جامعًا جمع علوم القرآن بهذه الكيفية؟  
قال الناظم:

**وَأَوَّلُ الْعُهُودِ فِي الظُّهُورِ      بِرَابِعِ الْقُرُونِ وَالْعُصُورِ**  
بَيَّنَّ الناظم هنا أن بداية التدوين لعلم القرآن كَفَنَ مستقل كان في القرن الرابع؛ أي: بعد المائة الثالثة. ثُمَّ ذكر الذي ابتدأ هذا التأليف، فقال:

**وَالْمَرْزُبَانُ سَابِقًا يُدَاوِي      بِسِفْرِهِ الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ الْحَاوِي**  
المرزبان هُوَ: مُحَمَّدُ بن خلف بن المرزبان، وتوفي سنة ٣٠٩ هـ (١)، وله كتاب سماه: (الحاوي في علوم القرآن)، فقال بعض أهل العلم: هذا هُوَ أَوَّلُ مَنْ

(١) قال الذهبي: «محمد بن خلف بن المرزبان بن بسام، أبو بكر المحولي الآجري. [المتوفى: ٣٠٩ هـ] كان إمامًا إخباريًا مصنفًا صدوقًا. روى عن: الرمادي، والزيبر بن بكار، وأبي بكر بن أبي الدنيا، وغيرهم. وعنه: أبو بكر ابن الأنباري، وأبو الفضل بن المتوكل، وجماعة آخرهم أبو عمر بن حيويه. وقع لنا قطعة من توالييف ابن المرزبان. وله كتاب (الحاوي في علوم القرآن)، وكتاب (الحماسة)، وكتاب (المتيمين)، وكتاب (الشعراء)، وغير ذلك». تاريخ الإسلام ت بشار (٧/١٤٨).

أَلْفَ في علوم القرآن، وذهب بعضهم إلى أن هناك من ألف تأليفاً مستقلاً لهذا الفن، وهو علي بن إبراهيم، المشهور بالحوفي، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، وَرَجَّحَ صاحب (مناهل العرفان) إلى أن الحوفي هو أَوَّلَ مَنْ أَلَفَ في علوم القرآن، وتبعه في ذلك من جاء بعده، وقالوا: إن أَوَّلَ مَنْ أَلَفَ في علوم القرآن هو الحوفي في كتاب أسماه: (البرهان في علوم القرآن)، ولكن عند التحقيق والسَّبر يظهر أن أَوَّلَ من ألف في علوم القرآن هو المرزبان<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأمرين:

الأول: لأنه ثابت عنه هذا الكتاب (الحاوي في علوم القرآن)، وهو قد توفى سنة ٣٠٩ هـ، وأما الحوفي فقد توفى سنة ٤٣٠ هـ فلا يمكن أن يكون التالي هو أَوَّلَ من أَلَفَ وسابقاً لمن سَبَقَهُ.

الثاني: أن الذين قالوا -كصاحب المناهل-<sup>(٢)</sup>: إن الحوفي هو أَوَّلَ من أَلَفَ، وقعوا في غَلَطٍ، فقد صُحِّفَ لَدَيْهِمْ عنوان كتاب الحوفي، فقالوا: اسمه (البرهان في علوم القرآن)، والصواب أن اسمه: (البرهان في تفسير القرآن)<sup>(٣)</sup>، فدَلَّ هذا على أن التَّصْحِيفَ هو محل اللبس، فيكون الصواب هو ما ذَكَرَهُ الناظم: أن أَوَّلَ مَنْ أَلَفَ في علوم القرآن على أنه فنٌّ مُسْتَقِلٌّ هو المَرْزُبَانُ مُحَمَّدُ بنِ خَلْفِ رَحِمَهُ اللهُ بكتابه المعروف باسم (الحاوي في علوم القرآن).

(١) وذهب عبد الحق محقق كتاب «جمال القراء» للسخاوي: إلى أن أول من ألف في علوم القرآن هو الواقدى ت ٢٠٧ هـ في كتاب «الترغيب في علم القرآن». انظر: «جمال القراء وكمال الإقراء» (١٢/١) مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) مناهل العرفان لمحمد عبد العظيم الزرقاني (١/٣٤) مطبعة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الثالثة.

(٣) انظر: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٤/١٦٤٤)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/٢٤١)، طبقات المفسرين للداودي (١/٣٨٨)، الأعلام للزركلي (٤/٢٥٠).

ثم قال الناظم:

**وَبَعْدَهُ أَبُو الْفَرَجِ وَالزَّرْكَشِيُّ      ثُمَّ السِّيُوطِيُّ كَمَا الْمُرْقَشِيُّ**

هنا أشار أنه جاء بعد المرزبان أبو الفرج ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ، فَقَدْ أَلْفَ فِي ذَلِكَ كِتَابًا عَظِيمًا سَمَّاهُ: (فنون الأُفنان في علوم القرآن)(١)، ثم جعل لهذا الكِتَابِ مَخْتَصَرًا سَمَّاهُ: (المُجْتَبَى)، ثُمَّ جَعَلَ لِلْمُجْتَبَى أَيْضًا مَخْتَصَرًا سَمَّاهُ: (مُجْتَبَى الْمُجْتَبَى) وَأَبُو الْفَرَجِ جَاءَ بَعْدَ الْمَرْزُبَانِ، فَكَانَ مِمَّنْ تَلَاهُ فِي التَّأْلِيفِ، وَبَعْضُهُمْ نَسَبَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ - وَهُوَ أَيْضًا جَاءَ بَعْدَ الْمَرْزُبَانِ فِي الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ - أَيْضًا كِتَابًا فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ.

ثم جاء بعد أبي الفرج ابن الجوزي بدر الدين الزركشي، وله كتاب (البرهان في علوم القرآن)(٢) وهو مِنْ أَجْمَعَ الْكُتُبِ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ بَدْرِ الدِّينِ الزَّرْكَشِيِّ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، فَأَلْفَ كِتَابًا جَمَعَ فِيهِ جَمْعًا عَظِيمًا، وَحَوَى فِي مُجْمَلِهِ أَكْثَرَ مَا ذَكَرَهُ السَّابِقُونَ لَهُ، لِأَنَّهُ جَاءَ مُتَأَخِّرًا، وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ مَنْ سَبَقَهُ، وَكَانَ جُلَّ اعْتِمَادِهِ عَلَى كِتَابِ: (البرهان في علوم القرآن) لِبَدْرِ الدِّينِ الزَّرْكَشِيِّ. وَسَمَّى كِتَابَهُ: (الإِتْقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ)(٣)، وَهُوَ مِنْ أَجْمَعَ مَا كُتِبَ فِي ذَلِكَ.

وقوله: **(ثُمَّ السِّيُوطِيُّ كَمَا الْمُرْقَشِيُّ)**، يَعْنِي: أَنَّ الَّذِينَ سَبَقُوا السِّيُوطِي هُمْ أَهْلُ التَّأْصِيلِ لِهَذَا الْفَنِّ، وَأَمَّا السِّيُوطِيُّ فَهُوَ أَقْرَبُ وَأَشْبَهُ مَا يَكُونُ بِالْجَامِعِ الَّذِي

(١) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/١٢٩٢)، تاريخ الإسلام ت بشار (١٢/١١٠٢)، وذكر له الذهبي كتابًا آخر باسم (المغني في علم القرآن). تاريخ الإسلام ت بشار (١٢/١١٠٢).

(٢) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/٢٤٠).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١).

أَخَذَ مِنْ كُلِّ جَيِّدٍ مَا عِنْدَهُ، فَلِذَلِكَ وَصَفَهُ النَّازِمُ هُنَا بِقَوْلِهِ: (كَمَا الْمَرْقَشُ)،  
يعني: الْمُرْخَرِفُ الْمُرَيِّنُ (١) لِهَذَا الْعِلْمِ فِي كِتَابِهِ، حِينَمَا جَمَعَ مِنْ أَقْوَالٍ مِنْ سَبْقِهِ.  
وَهَذَا يَحْصُلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْفُنُونِ، فَتَجِدُ الْمَتَأَخِّرَ يَجْمَعُ مَقَالَاتٍ مِنْ سَبْقِهِ فِي  
ذَلِكَ.

وَقَدْ يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُمْ بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّأْصِيلِ إِضَافَةً إِلَى جَمْعِهِ، وَبَعْضُهُمْ يَقْتَصِرُ  
عَلَى مَجْرَدِ الْجَمْعِ، فَهَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ جَمَعَ كَثِيرًا مِنَ الشُّرُوحِ فِي فَتْحِ  
الْبَارِيِّ، لَكِنَّهُ أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ تَحْقِيقَاتٍ مَهْمَةٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ فِقْهِهِ وَعِلْمِهِ فِي  
الْحَدِيثِ.

وَتَجِدُونَ فِي الْأَصُولِ كِتَبًا مُتَقَدِّمَةٌ هِيَ أَصْلٌ فِي التَّأْلِيفِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَتَأَخِّرُونَ؛  
كَالْأَمْدِيِّ فِي كِتَابِهِ: «الإحكام في أصول الأحكام» جَمَعَ كُتُبَ مَنْ سَبَقَهُ وَصَاغَهَا  
فِيهِ.

فَالسِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جَاءَ مُتَأَخِّرًا، فَجَمَعَ أَقْوَالَ مَنْ سَبَقَهُ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَجَعَلَهُ فِي  
هَذَا الْكِتَابِ الْكَبِيرِ الْعَظِيمِ كِتَابَ (الإتقان في علوم القرآن).

(١) انظر: تهذيب اللغة (٨/ ٢٥٥)، تاج العروس (١٧/ ٢٢٢).



## فصل في الوحي

- ١٧ - وَالْوَحْيُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْإِعْلَامُ وَهُوَ الْخَفِيُّ ثَمَّةَ الْإِلَهَامِ  
 ١٨ - وَهَكَذَا وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ مُوسُوْسًا بِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ  
 ١٩ - فِي الشَّرْعِ إِعْلَامُ الْإِلَهِ لِلنَّبِيِّ  
 ٢٠ - وَالْوَحْيُ أَنْوَاعٌ تُعَدُّ أَرْبَعَهُ  
 ٢١ - فَالْأَوَّلُ الرُّؤْيَا وَتِلْكَ الصَّادِقَةُ  
 ٢٢ - وَالثَّانِي الْإِلَهَامُ لِلنَّبِيِّ  
 ٢٣ - وَالثَّلَاثُ التَّكْلِيمُ مِنْ وَرَاءِ  
 ٢٤ - دَلِيلِهِ مُثَبَّتٌ بِالشُّورَى  
 ٢٥ - وَالرَّابِعُ التَّكْلِيمُ لِلرَّسُولِ  
 ٢٦ - فَتَارَةٌ صَلْصَلَةٌ كَالْجَرَسِ  
 ٢٧ - وَتَارَةٌ يُوحِي بِهِ كِفَاحًا  
 ٢٨ - وَمَا مَضَى رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ

عَرَّفَ الناظم الوحي في اللغة، فقال: (والوحي في الأصل)، أي: في أصلِ الكَلِمَةِ، وهو اللغة، فَعَبَّرَ بالأصل ولم يقل: في اللغة، لأجل الوزن؛ لأنه لو قال: والوحي في اللغة هو الإعلام لانكسر، فاحتاج أن يُطْلَقَ لفظة الأصل، ومَعْلُومٌ أَنَّ حَقَائِقَ الكَلِمَاتِ يَرْجَعُ أَصْلُهَا إِلَى اللغة، وقد يَأْتِي ما ينقلها مِنَ الْأَصْلِ اللُّغَوِيِّ إِلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ الْحَقِيقَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، أَوْ أَنْ يَنْقَلِ هَذَا الْأَصْلُ اللُّغَوِيُّ إِلَى الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ، فَغَالِبًا مَا يَذْكَرُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَعَارِيفِ الْأَلْفَاظِ أَوْ حُدُودِهَا: أَصْلُ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، ثُمَّ يُبَيِّنُونَ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُرَادَ

منها في الاصطلاح، فأحياناً يوافق المعنى الاصطلاحي المعنى اللغوي الذي هو الأصل، وأحياناً تأتي الكلمة بالمعنى الشرعي أو المعنى الاصطلاحي على خلاف ما جاء في المعنى اللغوي، وأحياناً تأتي حقيقة عُرْفِيَّة عند الناس، فننقل هذا المعنى من الأصل اللغوي إلى الأصل العُرْفِي.

مثال ذلك: الصلاة هي في اللغة: الدعاء<sup>(١)</sup>، ولكنها في الاصطلاح جاءت بتعريف آخر، ونقلت هذه الكلمة من معناها اللغوي إلى المعنى الجديد، وهو المعنى الاصطلاحي الشرعي، فعُرِّفَت في الاصطلاح بأنها: أقوال وأفعال مخصوصة مُفْتَتِحَةٌ بالتكبير مختتمة بالتسليم<sup>(٢)</sup>.

وقد يأتي المعنى الاصطلاحي شاملاً للغوي أيضاً، فقد يأتي ذكر الصلاة في الشَّرْع ويُراد بها الدعاء، كما حَمَلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ صلاة النبي ﷺ على شُهَدَاءِ أُحُدٍ كما في الصحيحين<sup>(٣)</sup> بَأَنَّهُ دَعَا لَهُمْ<sup>(٤)</sup>، وكما في الصحيحين أيضاً قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»<sup>(٥)</sup>، فأراد هنا الدعاء، وليست الصلاة المخصوصة<sup>(٦)</sup>.

وقد يأتي معنى عرفي يتعارف عليه الناس وإن كان هو في الاصطلاح أو في اللغة بمعنى آخر، وما يتعارف عليه الناس كثير لا يُحْصَر.

(١) انظر: مقاييس اللغة (٣/٣٠٠).

(٢) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١/٧٢).

(٣) صحيح البخاري (٩١/٢) ١٣٤٤، صحيح مسلم (٤/١٧٩٥) ٣٠ - (٢٢٩٦).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (١٥/٥٨)، المجموع شرح المذهب (٥/٢٦٥)، فتح الباري لابن حجر (٣/٢١٠).

(٥) صحيح البخاري (٢/١٢٩) ١٤٩٧، صحيح مسلم (٢/٧٥٦) ١٧٦ - (١٠٧٨).

(٦) شرح النووي على مسلم (٧/١٨٤)، فتح الباري لابن حجر (٣/٣٦٢)، معالم السنن (٢/٣٩).



مثال ذلك: السفر فأصله في اللغة هو قطع المسافة<sup>(١)</sup>، وإذا جئنا ننظر إلى حقيقته الحالية فهو مُتعلّق بالعرّف على الرأي الراجح من أقوال أهل العلم، فما عدّه الناس سَفَرًا في العرّف فهو سَفَرٌ (٢).

ولذلك ركّز الفقهاء على إعمال هذه الحقائق، وعدم إغفالها، فإذا أُطلقت لفظة نَظَرْنَا: هل هي باقية على أصلها اللغوي ولم تنتقل إلى غيره أم أنها محمولة على الحقيقة العرفية فنزّدها إليها، أم هي على الحقيقة الشرعية أو الاصطلاحية؟ وهكذا.

واعلم أن التحقيق حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية، ثم المجاز عند القائل به إن دلت عليه قرينة (٣).

مثال ذلك: قال الفقهاء: «ولو وصى بإحراق ثلث ماله» (٤).

فالأصل اللغوي في إحراق المال: هو أن تُشعل فيه النار وتتلّفه، ولكن مراعاةً لبعض الجوانب العرفية التي قد يريد لها مطلق هذه الكلمة راعوا أن لا يُقتصر على الجانب الأصلي، لاسيما إذا كان الوضع يخالف هذا، فهل يعقل من إنسان يُوصي بإحراق ماله، وهو يعلم قيمة الوصية أو يعلم أثر المال؟ قالوا: لا بد أن ننقذ هذه الوصية على حالٍ أخرى، وهي الحال العرفية، والاستعمال

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٦٨٥)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٤٠)، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا (٢/ ٨)، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٢/ ٣٢٥)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٥/ ٢٦٥).

(٣) مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي (ص: ٢١٠).

(٤) الفروع وتصحيح الفروع (٧/ ٤٧١).

العربي، فيجعل هذا المال في طيبٍ -أي: بخور- يُطَيَّب به مسجد فيُحَرَق هذا البخور، فتُنَفَّذ هذه الوصية<sup>(١)</sup>.

ولو وصى بجعل ثلثه في التراب، فالأصل في هذا الإطلاق: أن يُدْفَنَ المال حقيقةً تحت الأرض، ولكن لا ينبغي أن تكون وصية الموصي بهذه الصورة، فقالوا: تُحْمَل هذه الوصية على أن يُشْتَرَى بهذا المال أَكْفَانٌ يُكْفَنُ بها المَوْتَى<sup>(٢)</sup>، فيُدْفَن هذا الكفن تحت الأرض، ونكون قد نَفَذْنَا وَصِيَّتَهُ بِدَفْنِ ماله في الأرض، وهكذا، فالمهم أن الكلمة قد تحتل احتمالات.

فالناظم هنا أراد بالأصل الذي هو الأصل اللغوي؛ لأن الوحي له معنى في اللغة، وله معنى في الاصطلاح، فقال:

**وَالْوَحْيِيُّ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْإِعْلَامُ وَهُوَ الْخَفِيُّ ثَمَّةَ الْإِلَهَامِ**

اختلف أهل اللِّغَةِ في تعريفِ الوَحْيِ، وما المراد به؟ فمنهم من قال: هو مُجَرَّدُ الْإِعْلَامِ، أي: مُجَرَّدُ مَا تُعْلَمُ بِشَيْءٍ أَوْ تُخْبَرُ بِهِ، فهذا وَحْيٌ، وقال آخرون: بل هو الْإِعْلَامُ الْخَفِيُّ<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الْإِعْلَامَ الْمُعْلَنَ لَا يُعَدُّ وَحْيًا، وإنما ما كان منه على هيئة الدَّقَّةِ وَالْخُفْيَةِ، فهذا هو الوحي في اللغة، وزاد بعضهم وقال: «الوحي

(١) الفروع وتصحيح الفروع (٧/ ٤٧١)، وقال المرداوي: «قلت: الذي ينبغي: أن ينظر في القرائن. فإن كان من أهل الخير ونحوهم صُرِفَ في ذلك، وإلا فهو لغو» الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٧/ ٢٥١)

(٢) الفروع وتصحيح الفروع (٧/ ٤٧١)، وقال المرداوي: «قلت: وهذا من جنس ما قبله» الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٧/ ٢٥١).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٩٣)، الغريبي في القرآن والحديث (٦/ ١٩٧٨)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٧٩)، لسان العرب (١٥/ ٣٨١)، تاج العروس (٤٠/ ١٧١).

هو إعلام سريع خفي»<sup>(١)</sup>؛ لأن كلمة وحي مأخوذة من السرعة؛ لذلك يقال: الوقت وحيُّ التقضي، يعني: سريع انقضاؤه<sup>(٢)</sup>. هذا أوسع معاني الوحي في اللغة<sup>(٣)</sup>.

قال الناظم: **(ثمة الإلهام)**، أي: وهكذا الإلهام أيضًا يطلق ويراد به الوحي، أو يطلق الوحي ويراد به الإلهام، فكأن الناظم هنا أراد أن يبين أن للوحي في اللغة معاني مُتعدِّدة؛ منها الإعلام، ومنها الإلهام، ومنها وسوس الشيطان<sup>(٤)</sup>.

فإذا قلنا: إن الإعلام هو الوحي، فبمآذا يكون الإعلام؟ هل هو بالنطق أم بالإشارة أم بهما جميعًا؟ بعضهم أخذ مطلق النطق، ولكن هذا أضعف ما يُقال في هذه المسألة، والصواب: أن أوجه الإعلام متنوعة، وكلها يقال لها وحي<sup>(٥)</sup>؛ فإما أن تخبر بصوتك، وإما أن تُعلم بإشارتك إشارة واضحة تدل على شيء، فهذا إعلام، والدليل على هذا: قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى

(١) مجموع الفتاوى (٣٤٢/١٣).

(٢) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٦٥٢/٢).

(٣) قال محمد رشيد رضا: «فالقول الجامع في معنى الوحي اللغوي: أنه الإعلام الخفي السريع الخاص بمن يوجه إليه بحيث يخفى على غيره» الوحي المحمدي (ص: ٢٥).

(٤) انظر: الكليات (ص: ٩١٨)، الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/٣٤١).

(٥) انظر: المنهاج في شعب الإيمان لأبي عبد الله الحلي (١/٢٣٩)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٧٩)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٢/٢٦٣-٢٦٥) فقد ذكر ثمانية أنواع للوحي وهي باختصار: الأول: الرؤيا الصادقة في المنام. الثاني: أن ينفث الملك في روعه وقلبه من غير أن يراه. الثالث: أن يأتيه مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليه. الرابع: أن يكلمه الله تعالى بلا واسطة من وراء حجاب في اليقظة كما في ليلة الإسراء على القول بعدم الرؤية. الخامس: أن يكلمه الله تعالى كفاحًا بغير حجاب على القول بالرؤية ليلة الإسراء. السادس: أن يكلمه الله تعالى في النوم. السابع: مجيء الوحي كدوي النحل. الثامن: العلم الذي يلقيه الله تعالى في قلبه وعلى لسانه عند الاجتهاد في الأحكام. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/١٧٣).

إِيَّاهُمْ أَنْ سَبَّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿ [مريم: ١١] أوحى إليهم بالإشارة؛ لأنه ممنوع من الكلام ﴿أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ تِلْكَ لَيْلٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، فقوله: ﴿فَأَوْحَىٰ إِيَّاهُمْ﴾، أي: أشار إليهم إشارة يفهمون من خلالها المعنى، فسُمِّيَتْ هَذِهِ الإشارة وحيًا.

«وبالكتابة، وقد حمل على ذلك قوله تعالى عن زكريا: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١] فقد قيل: رمز. وقيل: أشار، وقيل: كتب، وعلى هذه الوجوه قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]» (١).

والشاهد: أن الإيحاء يتنوع قد يكون بالصوت، وقد يكون بالكتابة، وقد يكون بالإشارة (٢).

قال: **(الإلهام)** الإلهام: هو شيء يُقَدِّفُ في قَلْبِ الْإِنْسَانِ (٣) يدلّه على تَرْكِ أَوْ فَعْلٍ، وهو إما أن يكون لمكلف أو لغير مكلف (٤).

فمن أمثلة الإلهام إلى المكلف: ما يَقْدِفُهُ اللهُ -جَلَّ وَعَلَا- في قلب المرء، ويكون هذا القَدْفُ والإلقاء من الله -سبحانه وتعالى-، كقوله تعالى عن أم موسى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أُمَّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، فهذا الوحي هنا

(١) المفردات في غريب القرآن (ص: ٨٥٨).

(٢) انظر: التفسير البسيط للواحي (٥/٢٥٠).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٠/١٣٣).

(٤) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/٦٨).

إلهام<sup>(١)</sup>، وهذا الإلقاء يكون على الفطر السليمة الصالحة المستقيمة، يلقيه الله - سبحانه وتعالى - على مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١] فهو إلهام<sup>(٢)</sup> كما حصل لأُم موسى.

ومن الإلهام إلى غير المكلف: ما يُلقَى على غير الإنس والجن؛ كالحيوان الأعجم أو الجماد، ومن ذلك قوله تعالى عن النحل: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]، فهذا إلهام<sup>(٣)</sup> لهذا النحل، وقد يكون أيضًا لجماد، كما في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] فالله أَوْحَى إلى الأرض، والأرض من الجَمَادَات<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

### وَهَكَذَا وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ مُوسَوَسًا بِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ

الوساوس جمع وسواس، وهو خماسي مشتق من الفعل الرباعي وسوس، وهو في اللغة بمعنى التحديث بالجاح، وهو في الاصطلاح حديث النفس. والوسواس أنواع ثلاثة؛ أولها وسواس النفس، وثانيها وسواس الشيطان، وثالثها الوسواس القهري، وليس هذا محل بسط هذه المسائل وأحكامها. والناظم أشار هنا إلى أن الوسواس التي تكون من الشيطان تسمى وحيًا من حيث اللغة، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَوْحُونَ إِلَى

(١) انظر: التفسير الوسيط للواحي (٣/ ١٦٥)، تفسير القرطبي (٦/ ٣٦٣).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٤/ ٨٥).

(٣) انظر: التفسير البسيط للواحي (٥/ ٢٥١)، (١٣/ ١٢٠)، تفسير القرطبي (٤/ ٨٥).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (١٠/ ١٣٣).

أُولِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّ لُوْكُمْ ﴿ [الأنعام: ١٢١]، وفي المراد بالشياطين ها هنا قولان: أحدهما: أنهم شياطين الجن، روي عن ابن عباس.

الثاني: قوم من أهل فارس، روي ذلك عن عكرمة. فعلى الأولى: وحيهم الوسوسة، وعلى الثاني: وحيهم الرسالة<sup>(١)</sup>.

وقوله: **(موسوسًا)** هنا نصبها على الحال - يعني: حال كونه موسوسًا - إلى هذا الإنسان.

فالوحي في اللغة: يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الإِعْلَامُ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الإِلْهَامُ، أَوْ يُرَادُ بِهِ وسوسة الشيطان إلى ابن آدم.

ثم انتقل الناظم بعد ذلك، وأراد أن يُبَيِّنَ التَّعْرِيفَ الاصطلاحِيَّ أَوْ الشَّرْعِيَّ لهذه المادة، وهي كَلِمَةُ الوَحْيِ، وهذا هو الذي يَعْنِينَا فِي هذا الفن، وهو علوم القرآن، فقال:

### فِي الشَّرْعِ إِعْلَامُ الإِلَهِ لِلنَّبِيِّ بِالذِّينِ فَهُوَ يَصْطَفِي وَيَجْتَبِي

هذا هو تعريف الوحي في الاصطلاح، وأهل العلم عَرَّفُوا الوَحْيَ فِي الاصطلاح مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ المُوَحَّى بِهِ، فَقَالُوا: هُوَ الكَلَامُ المُنَزَّلُ مِنْ عِنْدِ الله عَلَى نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَآئِهِ.

ومنهم مَنْ عَرَفَهُ مِنْ جِهَةِ الإِيْحَاءِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ النَّاظِمُ هُنَا، بِأَنَّهُ كَلَامُ الله المُنَزَّلُ عَلَى نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَآئِهِ بِشَّرْعٍ أَوْ خَبَرٍ، أَوْ إِعْلَامِ الله لِنَبِيِّهِ مِنْ أَنْبِيَآئِهِ بِشَّرْعٍ أَوْ خَبَرٍ (٢).

(١) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٧٢).

(٢) قال الجرجاني: «الإيحاء: إلقاء المعنى في النفس بخفاء وسرعة» التعريفات (ص: ٤٠) وكذلك في التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٦٧).

ومنهم من جعلهما جهة واحدة<sup>(١)</sup>.

فقولنا: (إعلام الله) يخرج به أي إعلام آخر لا يكون من عند الله جل وعلا.

وقولنا: (لنبي من أنبيائه) خرج به ما يكون لغير الأنبياء، فلا يُعَدَّ وَحِيًّا.

وقولنا: (بالدين) يخرج به ما كان من غير أمور الدين، وقد يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ

قول: (أو نحو ذلك)؛ لثلاثِ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ النَّاظِمِ (بالدين) أن المراد به الأمر

بالفعل أو الترك، فيكون أعم من ذلك، فالأخبار والقصاص التي يُوحِي بها ربنا

جل وعلا كما في القرآن ليست من أمور الأحكام، ومع ذلك فهي وحي.

**(في الشَّرْعِ إِعْلَامُ الْإِلَهِ لِلنَّبِيِّ بِالدِّينِ)** يعني: بِدِينِهِ وَشَرْعَتِهِ. وليس هذا بالأمر

والنهي كما سبق، بل كل وَحِي يَكُونُ لِنَبِيِّ فَهُوَ وَحِي مِنَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا -، فهو

يَصْطَفِي وَيَجْتَبِي؛ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رَسَلًا

وَمِنَ النَّاسِ، وَيُوحِي حَتَّى إِلَى الْمَلَائِكَةِ ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَتَى مَعَكُمْ﴾

[الأنفال: ١٢]، لكن مرادنا هنا بالوحي في الاصطلاح هو الوحي للأنبياء.

ثم قال الناظم:

**وَالْوَحْيُ أَنْوَاعٌ تُعَدُّ أَرْبَعَةٌ فَهَآكِهِمَا مَعْدُودَةٌ وَمُتَّبَعَةٌ**

بَيِّنَ هُنَا أَنَّ لِلْوَحْيِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ لَا تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ (٢)، وَجَاءَتْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ

فِي أَكْثَرِ مِنْ حَدِيثٍ، وَعَرَفَ عِدْدَهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ وَالتَّبَعِ.

ثم أخذ الناظم يَسْرُدُهَا نَوْعًا تَلُو الْآخَرَ، فَقَالَ:

**فَالْأَوَّلُ الرَّؤْيَا وَتِلْكَ الصَّادِقَةُ تَقُولُهُ الصَّادِقَةُ الْمُصَادِقَةُ**

(١) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٧٩).

(٢) انظر: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المرید إلى مقام التوحيد (١/٣٩٦).

فَأَوَّلُ أَنْوَاعِ الْوَحْيِ فِي الْأَصْطِلَاحِ هُوَ الْوَحْيُ مِنْ خِلَالِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةِ، وَقَوْلُهُ هُنَا: **(الرُّؤْيَا)** وَلَمْ يَقُلِ الرَّؤْيِيَّةَ؛ لِأَنَّ الرَّؤْيِيَّةَ تَكُونُ بِالْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ النَّاطِرَةِ فِي الْيَقْظَةِ، وَأَمَّا الرَّؤْيَا فإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْمَنَامِ<sup>(١)</sup>، وَبَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَقُولُونَ: إِنْ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ تَتَدَاخَلَانِ، فَكُلُّ مَنْهُمَا يَرَادُ بِهِ الْآخَرُ مَعَ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى هَذَا، وَلَكِنْ الْأَصْطِلَاحُ الشَّرْعِيُّ - وَالَّذِي جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ - هُوَ نِسْبَةُ الرَّؤْيَا إِلَى مَا يُرَى فِي الْمَنَامِ، وَأَمَّا الرَّؤْيِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي تَرَى بِالْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ<sup>(٢)</sup>.  
وَالرُّؤْيَى ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ<sup>(٣)</sup>:

النوع الأول: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ الصَّادِقَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ مِنْ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَهِيَ الَّتِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهَا جِزَاءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جِزَاءً مِنَ النَّبُوَّةِ<sup>(٤)</sup>، وَجَاءَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى مَا يَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الْأَجْزَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَجَاءَ مَا يَنْقُصُ

- (١) انظر: الكليات (ص: ٤٧٥) حيث قال: «والرُّؤْيَا كَالرُّؤْيِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهَا مَخْتَصَةٌ بِمَا يَكُونُ فِي النَّوْمِ فَرَقًا بَيْنَهُمَا»، وانظر: شرح ديوان المتنبي للعكبري (٢/٢١٩).
- (٢) إلا أن ابن هشام قال: «ولا تختص الرُّؤْيَا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدرًا للبصرية، خلافًا للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال ابن عباس: هي رؤيا عين» أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/٤٥).
- (٣) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة» وما كان من النبوة فإنه لا يكذب، قال محمد (وهو ابن سيرين): -وأنا أقول هذه- قال: وكان يقال: «الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ: حديث النفس، وتخويف الشيطان، وبشرى من الله، فمن رأى شيئًا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل» وهو في صحيح البخاري (٣٧/٩) ٧٠١٧، وهو مرفوع في سنن الترمذي ت بشار (٤/١٠٧) ٢٢٨٠، سنن ابن ماجه (٢/١٢٨٥) ٣٩٠٦، قال ابن حجر: «وليس الحصر مرادًا من قوله ثلاث؛ لثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس» فتح الباري لابن حجر (١٢/٤٠٧).
- (٤) صحيح البخاري (٩/٣١) ٦٩٨٩.
- (٥) كحديث «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جِزَاءٌ مِنْ سَبْعِينَ جِزَاءً مِنَ النَّبُوَّةِ» صحيح مسلم (٤/١٧٧٥) ٩ - (٢٢٦٥).



عن هذه الأجزاء<sup>(١)</sup>، ولكن هذه الرواية هي أشهر هذه الروايات.

النوع الثاني: ما يراه الإنسان في منامه من حديث النَّفس<sup>(٢)</sup> الذي كان يُحدِّث به نفسه في اليقظة، بأشياء تكون مهمّة عنده، فيرى شيئاً في المنام يتعلّق بها، والكثير مما يراه في المنام من هذا النوع لا يكون قابلاً للتعبير، وبعضه يقبل التعبير، وذلك بحسب القرينة التي يعرفها العابر.

النوع الثالث: الحلم الذي يكون من الشيطان<sup>(٣)</sup>؛ ليحزن به ابن آدم<sup>(٤)</sup>.

فهذه أنواع الرؤى، الأولى منها هي الصادقة.

والرؤيا الصادقة قسمان:

القسم الأول: رؤيا أنبياء.

القسم الثاني: رؤيا غير الأنبياء.

(١) كحديث ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الرؤيا الصالحة جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» رواه الخطيب في تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٣٩٧/٥)، صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/٦٦٢) ٣٥٢٨.

(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق وهو في صحيح البخاري (٣٧/٩) ٧٠١٧، سنن الترمذي ت بشار (٤/١٠٧) ٢٢٨٠، سنن ابن ماجه (٢/١٢٨٥) ٣٩٠٦، وممر في الحاشية الرابعة قبل هذه الحاشية.

(٣) قال ابن حجر: «وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتهويل وغير ذلك، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف، وإن كان الكل بخلق الله وتقديره، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾ [الإسراء: ٦٥]» فتح الباري لابن حجر (١٢/٣٩٣).

(٤) كما في حديث أبي قتادة الأنصاري، وكان من أصحاب النبي ﷺ وفرسانه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان، فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليصق عن يساره، وليستعذ بالله منه، فلن يضره»، وفي حديث عوف بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: «إن الرؤيا ثلاث: منها أهواويل من الشيطان ليحزن بها ابن آدم..» سنن ابن ماجه (٢/١٢٨٥) ٣٩٠٧. قال محمد فؤاد عبد الباقي: «في الزوائد إسناد صحيح. رجاله ثقات».

أما رؤيا الأنبياء: فهي حَقٌّ لا شكَّ فيها بوجه من الوجوه، وهي وحي من الله جل وعلا (١).

وأما رؤيا غير الأنبياء، فإذا ثبت أنها صالحة فهي أيضًا حَقٌّ وصدق، وهي من الله جل وعلا (٢)، «والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءًا من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبيًا وليس كذلك» (٣)، ولذلك فهي أذنى من رؤيا الأنبياء؛ لاحتمال الشائبة التي تشوب رؤيا غير الأنبياء.

والأمر الآخر: لأن رؤيا الأنبياء أوسع من رؤيا غير الأنبياء؛ فقد يثبت برؤيا الأنبياء شرع، وأما رؤيا غير الأنبياء فقد «اتفق أهل العلم أن الرؤيا لا تصلح للحجة، وإنما هي تبشير وتنبية، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة، كما ثبت عن ابن عباس أنه كان يقول بمتعة الحج لثبوتها عنده بالكتاب والسنة، فرأى بعض أصحابه رؤيا توافق ذلك فاستبشر ابن عباس» (٤).

قوله: **(تقوله الصديقة المصادقة)** وهي: عائشة رضي الله عنها، وسُميت صديقة؛ لأنها بلغت رتبة الصديقية وأبوها الصديق رضي الله عنه، وكذلك لما كان زيد بن حارثة حبًّا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صار ابنه أسامة -لعظيم منزلته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم -

(١) قال عمرو: سمعت عبيد بن عمير يقول: «رؤيا الأنبياء وحي، ثم قرأ ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتٍ أُذْجِكَ﴾ [الصفافات: ١٠٢] صحيح البخاري (٣٩ / ١) ١٣٨»، ويروى عن ابن عباس، أنه قال: «رؤيا الأنبياء وحي» سنن الترمذي ت شاكر (٥ / ٦٢٠) ٣٦٨٩.

(٢) لحديث أبي هريرة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة» وما كان من النبوة فإنه لا يكذب، صحيح البخاري (٣٧ / ٩) ٧٠١٧.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١ / ٢٠).

(٤) القائل إلى تصحيح العقائد (ص: ٨١).

الحب ابنِ الحَبِّ<sup>(١)</sup>. وعائشةُ اكتسبت هذا الوصفَ مِنْ أَيْهَا ﷺ، إضافةً إلى فضْلِهَا في العلمِ والفِقهِ والعبادة.

وقول عائشة المشار إليه هنا: هو ما رواه البخاري ومسلم من وصف عائشة ﷺ لكيفية الوحي، فقالت: «أَوَّلُ مَا بُدِيََ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةَ»<sup>(٢)</sup>. وفي رواية في الصحيحين: «الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ فِي النَّوْمِ»<sup>(٣)</sup>، فأوَّلَ وَحْيٍ تَلَقَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ مِنْ خِلَالِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ، فهو يراها، ثم تَحَقَّقَ له في أسرع وقت كفلق الصبح<sup>(٤)</sup> في الوضوح والبيان<sup>(٥)</sup>.

وقد قال بعض أهل العلم: إن أول ما يُبْدَأُ به الأنبياء من الوحي إذا أراد الله - سبحانه وتعالى - أن يعيظهم أَرْسَلَ إليهم الرؤيا الصالحة، فقدمها على الوحي المباشر، وذلك من باب التوطئة والتَّهْيِئَةِ لتلقي هذا الدين وهذه الشريعة، وهذا الإعلام من الله - جل وعلا -، واستدلوا على ذلك بما روي عن علقمة بن قيس أنه قال: «أول ما يُبْدَأُ به الأنبياء الرؤيا الصالحة»<sup>(٦)</sup> - تهيئةً وتوطئةً ثم بعد ذلك

(١) انظر: التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (٢/ ١٩١) ٢٣٥٥، مجموع الفتاوى (٣٧٠/ ٣٠).

(٢) صحيح البخاري (٧/ ١) ٣.

(٣) صحيح البخاري (٦/ ١٧٣) ٤٩٥٣، (٩/ ٢٩) ٦٩٨٢، صحيح مسلم (١/ ١٣٩) ٢٥٢ - (١٦٠).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٧٣) ٤٩٥٣، (٩/ ٢٩) ٦٩٨٢، صحيح مسلم (١/ ١٣٩) ٢٥٢ - (١٦٠).

(٥) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ١٩٧)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٣).

(٦) قال الحافظ ابن حجر: «أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا كما رواه أبو نعيم في الدلائل بإسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب بن مسعود قال: إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة»، قال ابن كثير: «وهذا من قبل علقمة بن قيس نفسه وهو كلام حسن» البداية والنهاية ط إحياء التراث (٧/ ٣) ولم أجده في الدلائل المطبوع.

يَتَّبَعُ الْوَحْيَ (١) - وقد حسن الحافظ ابن حجر وغيره هذه الرواية، ولا يمنع أن تكون بداية الوحي الرؤيا الصالحة، وتكون أيضاً الرؤيا الصالحة في ثنايا ذلك - يعني بعد بعثتهم - فقد تحقق ذلك للنبي ﷺ، وقد تحقق أيضاً لإبراهيم عليه السلام، فقد رأى في المنام أنه يذبح ابنه، وقد كانت هذه الرؤيا بعد ما بعثه الله - جل وعلا - بسنين عديدة، وكذلك النبي ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَأَمِينٌ﴾ [الفتح: ٢٧]، وهذه كانت أيضاً بعد بعثته - صلوات الله وسلامه عليه -، لكن الأصل في مبعث الأنبياء أن يُفْتَتَحَ الْوَحْيَ لَهُمْ بِالرُّؤْيَا مِنْ بَابِ التَّوَطُّؤِ وَالتَّهَيُّؤِ لَهُمْ لِتَحْمَلِ هَذَا الْوَحْيَ. أما النوع الثاني من أنواع الوحي: فهو الإلهام.

### وَالثَّانِي إِيَّاهُ الْإِلَهَ لِلنَّبِيِّ وَالتَّفْتُّ فِي الرُّوعِ دَلِيلُ الْمَطْلَبِ

أما الإلهام، فمعناه اللغوي هو: تفهيم المعاني (٢)، وإلقاء الشيء في الروع (٣)، والقلب (٤)، والنفس (٥).

وأما في الاصطلاح، فإن الإلهام هو: ما يُلقَى في قَلْبِ الْعَبْدِ مِنَ الْأُمُورِ الصَّادِقَةِ الَّتِي يُصَدِّقُ بِهَا قَلْبُهُ فِي أَمْرٍ أَوْ تَرْكٍ، وهذا هو تعريف الأصوليين (٦).

(١) انظر: صحيح البخاري (١٦٢/٦) ٤٩٢٦، صحيح مسلم (١٤٣/١) ٢٥٦ - (١٦١).

(٢) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٩/٦١٢٨).

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٤٨)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص: ٧٦)، التعريفات (ص: ٣٤).

(٤) انظر: الكليات (ص: ١٧٣)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (ص: ٦٨)، التعريفات (ص: ٣٤).

(٥) انظر: لسان العرب (١٢/٥٥٥).

(٦) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٣/٤٥٥)، قواطع الأدلة في الأصول (٢/٣٤٨)، التحبير شرح التحرير (٢/٧٨٤)، تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ٣٩٢).

وبعض أهل العلم نفى أن يكون الإلهام من أنواع الوحي، وجعله كالرؤيا الصالحة<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا يُصحح في ذلك حديثاً.

وأما من قال: إن الإلهام من أنواع الوحي، فقد استدل بما رواه الحاكم والبغوي وغيرهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ أَجْلَهَا وَتَسْتَوْعِبَ رِزْقَهَا، فَأَجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلَنَّ أَحَدُكُمْ اسْتِبْطَاءَ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِمَعْصِيَةٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث ضعفه بعض أهل العلم<sup>(٣)</sup>، وصححه آخرون بشواهد<sup>(٤)</sup>؛ كالحافظ ابن حجر<sup>(٥)</sup> والبغوي<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

(١) قال الحافظ ابن حجر: «ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي» فتح الباري لابن حجر (٣٦٨/١٢)، وقال: «الإلهام وهو من جملة أصناف الوحي إلى الأنبياء، ولكن لم أر في شيء من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة، وقد قيل في الفرق بينهما: إن المنام يرجع إلى قواعد مقررته وله تأويلات مختلفة، ويقع لكل أحد بخلاف الإلهام، فإنه لا يقع إلا للخواص ولا يرجع إلى قاعدة يميزها بينه وبين لمة الشيطان، وتعقب بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر، فهذا إن ثبت كان فارقاً واضحاً، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك» فتح الباري لابن حجر (٣٨٨/١٢).

(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم (٢٦/١٠).

(٣) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٥/٦)، ذخيرة الحفاظ (١/٥٥٨)، ٨٩٠.

(٤) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٤/٤٣٤)، ٨٤٨، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/٨٦٥)، ٢٨٦٦.

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/٢٠) حيث قال الحافظ: «وحدث: إن روح القدس نفث في روعي أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة، وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود» فقد حكى تصحيح الحاكم وسكت عنه ولم يلتزم الحافظ صحة ما سكت عنه.

(٦) انظر: تفسير البغوي - إحياء التراث (٣/٥٦٦)، شرح السنة للبغوي (١٤/٣٠٣)، (١٤/٣٠٤)، ٤١١٢-٤١١٣. فقد أورده ولم يتعرض لتصحيحه.

(٧) انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٤)، ٢١٣٤، بدون ذكر نفث روح القدس وصححه، وفي (٢/٥) ٢١٣٦ وفيه: «إن جبريل ﷺ ألقى في روعي» وسكت عنه، وقال الألباني عن سند هذا

وقول الناظم هنا: **(والنفث في الروع دليل المطلب)** يشير إلى هذا الحديث من باب الاختصار. فمن صحح هذا الحديث يرى أن هناك نوعاً من أنواع الوحي وهو الإلهام الذي يُلقِيه الله - جل وعلا - في قلب النبي. والإلهام في حق الأنبياء صدق محض، لا يحتمل الخطأ، فهم معصومون، فإذا ألهمهم الله - جل وعلا - شيئاً فإنه يكون وحياً صادقاً من الله، وأما غير الأنبياء: فإن هذا الإلهام لا يرتقي إلى درجة إلهام الأنبياء.

وإنما نذكر هذا الكلام لأجل أن يتبين بطلان ما ذهب إليه كثير من أهل البدع - لاسيما المتصوفة منهم -؛ حيث يخلطون في هذا الباب ويتوسعون في باب الإلهامات، فيقررون أموراً يزعمون أنه دلهم عليها الإلهام، ويجعلونها شرعية عبديّة، ونحو ذلك، بحجّة أنهم ألهموا هذا الأمر، وأنه أُلقي في قلوبهم<sup>(١)</sup>، ومن أشهر من احتج بذلك الصوفي المشهور: ابن عربي الملحد<sup>(٢)</sup>،

المتن: «من طريق سعيد بن أبي هلال عن سعيد بن أبي أمية الثقفي عن يونس بن بكير عن ابن مسعود مرفوعاً به. وهذا إسناد مظلم» سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقها وفوائدها (٦/٨٦٦).  
(١) انظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ٣٩٢-٣٩٩)، تلبس إبليس (ص: ١٥٨)، (ص: ٢٨٤)، (ص: ٣٢٩)، (ص: ٣٣٠)، المستدرک على مجموع الفتاوى (١/١١٢)، فتح الباري لابن حجر (١/٢٢١)، (١١/٣٤٥)، (١٢/٣٨٨)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٣/٤٥٦)، قواطع الأدلة في الأصول (٢/٣٤٨-٣٥٢).

(٢) وصفه باللاحاد ابن الأمير الصنعاني كما في إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص: ٣٦٥)، وانظر ترجمته وبيان حاله وحال طريقته في: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٣/٤٨)، ٣٤، تاريخ الإسلام ت بشار (١٤/٢٧٣)، ٥٤٩، ميزان الاعتدال (٣/٦٥٩)، ٧٩٨٤، لسان الميزان ت أبي غدة (٧/٣٩١)، ٧٢٢٩، مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد، تأليف: البقاعي، الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد، الرد على القائلين بوحدة الوجود، تأليف: الملا علي القاري.

فقد ألف كتابه (فُصُوصُ الْحِكْمِ) (١)، وحينما سُئِلَ قال: هذا لَيْسَ بملكي، وإنما أُلْقِيَ إِلَيَّ إِلْقَاءً، وَأُلْهِمْتُهُ إِلْهَامًا (٢)، ومثله كثير ممن يحتجون في بعض أمورهم بالإلهام؛ كالمهدي السوداني الذي ادَّعى المهديّة، فكان من أعظم حُجَجِهِ: أنه أُلْهِمَ هَذِهِ الْمَهْدَوِيَّةَ إِلْهَامًا مِنْ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا (٣).

(١) انظر بيان ما في هذا الكتاب من الباطل رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية بعنوان (الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم) وهي في مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٢ - ٤٥١)، وفتوى في مجموع الفتاوى (٢/ ١٢١)، ورسالة بعنوان إبطال وحدة الوجود والرد على القائلين بها في مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا (١/ ٦١ - ١٢٠)، وألف الفقيه إبراهيم الحلبي كتابًا نَقَدَ فيه مواضع من الفصوص سماه (نعمة الذريعة في نصرّة الشريعة) (ص: ٣١)، كتب حذر منها العلماء .

(٢) حيث قال في خطبة كتاب الفصوص ومقدمته: «أما بعد، فإني رأيت رسول الله ﷺ في مبشرة أريتها في العشر الآخر من محرم سنة سبع وعشرين وستمائة بمحروسة دمشق وبيده كتاب، فقال لي: هذا كتاب فصوص الحكم، خذه، واخرج به إلى الناس يتنفعون به، فقلت: السمع والطاعة لله ولرسوله، وأولي الأمر منا» نقلًا عن مصرع التصوف = تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد (١/ ٣٧)، نعمة الذريعة في نصرّة الشريعة (ص: ٣١).

(٣) هو محمد أحمد بن عبد الله، المهدي السوداني (١٢٥٩ - ١٣٠٢ هـ = ١٨٤٣ - ١٨٨٥ م) انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٠)، وخليفته: النعائشي عبد الله بن محمد التقي (١٢٦٦ - ١٣١٧ هـ = ١٨٥٠ - ١٨٩٩ م) الأعلام للزركلي (٤/ ١٣٢)، وانظر أحد منشورات هذا الأخير في: مجلة المنار (٢/ ٥٦١) ١٤ رجب - ١٣١٧ هـ بعنوان (مناشير المهدي السوداني)، وفيه قوله: «وإني لا أعلم بهذا الأمر حتى هجم عليّ من الله ورسوله من غير استحقاق لي بذلك، فأمره مطاع، وهو يفعل ما يشاء ويختار، وحكم نبيه ﷺ كحكمه، ولما تكاثرت منه الأوامر والبشائر لي في هذا المعنى امتثلت قيامًا بأمر الله، وقد كنت قبل ذلك ساعيًا في إحياء الدين وتقويم السنة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وليكن معلوم عندكم أنني من نسل رسول الله ﷺ، فأبي حسني من أبيه وأمه، وأمي كذلك من جهة أمها، وأبوها عباسي، ولي نسبة إلى الحسين، والله أعلم. وقد حصلت لي بشائر من سيد الوجود ﷺ بتأييد الملائكة الكرام العشرة وغيرهم، ويتأييد آلاف من الأولياء، وبضمانه أصحابي بعد تغسيلهم من الدرن، وأنهم مائتان وأربعون ألفًا، ومثلكم تكفيه الإشارة والتلويح فضلاً عن التصريح، ومعلوم أن المهدي واجبة طاعته على كل مسلم، وأشار لي بمكاتبة المسلمين ودعوتهم إلى الهجرة معنا، فهي مطلوبة جدًّا، ومن الأوامر التي لا يجوز مخالفتها، ولا يلتفت في ذلك إلى أحد، فإن اتبع

ولأجل أن نُمَيِّزَ بين الغث والسمين، وبين الزَّين والشين في مثل هذه الأمور، نقول: إن الإلهام قد يدخل في أمور ثلاثة:

الأول: إما أن يَدْخُلَ في أمور التشريع.

الثاني: أن يَدْخُلَ في تعبير الرؤى.

الثالث: أن يدخل هذا الإلهام في الرُّقِيَّةِ أو العرَافَةِ أو الكهانة.

وهذا مبحث دقيق فَلَما يَتَفَتَّنْ إليه المرء، وأَبْسُطْ له شيئاً من البيان، فأقول: الإلهام الأول: وهو الذي يكون في أمور الشريعة، فهذا باب مغلق إلا للأنبياء (١).

فَمَنْ ادَّعَى إلهاماً في أمر من أمور الشريعة: فهذا يُعَدُّ كَذِباً وَدَجَالاً، فالوحي بعد النبي ﷺ قد انقطع، ولا شريعة إلا ما شرَّعه الله - جل وعلا-، أو شرعه رسوله ﷺ، فَكُلُّ مَنْ يدَّعي أَنَّهُ رأى في المنام أن النبي ﷺ أمره بأن يعبد الله بكذا، أو رأى الرجل الصالح الفلاني يأمره بعبادة الله بكذا، أو بفعل كذا وكذا. فهذا كله مِنَ الدَّجَلِ، وَمِنْ إلقاء الشيطان على هذا الرجل؛ لِيَسْتَهْوِيَهُ وَيَسْتَدْرِجَهُ، فَبَابُ الإلهامات في أمور الشريعة باب مُغْلَقٌ، فلا تشريع لما يحيكه الشيطان في نفسك، وإنما يكون من وحي الله - جل وعلا- إلى نبيه ﷺ.

فقوله: «إن روح القدس نفث في روعي» هذا من باب الإلهام، وهو حَقٌّ، فأخبرنا أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها، فَنَتَقَبَّلُ من النبي ﷺ هذا الأمر

الأهل فيها، وإلا فالصحابه تركوا أهلهم للهجرة مع رسول الله ﷺ، والسلام» وفي مجلة المنار (٢/٥٩٢) ٢١ رجب - ١٣١٧ هـ ذكر خبراً بعنوان (انتهاء دولة المهديونية) ذكر فيه الحرب المصرية على هذا المهدي وقتله وانتهاء دولته.

(١) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/٢٠٥).



بالتسليم والتصديق، وهو من باب الإلهام، لكنه إذا جاء من غير النبي ﷺ فإنه يكون مردودًا وباطلاً<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: الإلهام الذي يُحتجُّ به في تعبير الرؤى، فبعض المُعبّرين أو بعض العابرين -يصح أن يقال: عابر ويقال: مُعبّر<sup>(٢)</sup>- قد تُلقيَ عَلَيْهِ الرؤيا ثم يُعْطِيكَ لها تعبيرًا، فإذا سألته عن ذلك، أو عن الطريقة التي عَبَّرَ بها هذه الرؤيا، يقول لك: لا أَدْرِي، هذا إلهام. وهذا يقوله بعض المتأخرين<sup>(٣)</sup>، ولم أقف فيه على نص أو دليل لأحد من أهل العلم يَدُلُّ على أن الرؤى تُعبَّرُ بالإلهام، دون النظر إلى رموز هذه الرؤيا، وما تحتمله من معان، ومن هنا وقع الزلل؛ لأن الإلهام أنواع:

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/١٧)، وقال الماوردي في محاجة مدعي الإلهام في هذا الباب: الحاوي الكبير (١٦/٥٣): وأبطل قوم وجوب النظر، وعولوا على الإلهام لقول الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] فحملوه على إلهام القلوب دون اعتبارها. وهذا تأويل فاسد وقول مطرح؛ لقول الله تعالى: ﴿سَرُّيَهُمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] فدل على أن رؤية الآيات تدل على الحق دون الإلهام، وقال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]. يعني إما بالنص على حكمه، وإما بالنص على أصله، ولم يجعل لإلهام القلوب علمًا بغير أصل. ثم يقال لمن أثبت المعارف بالإلهام: لم قلت: بالإلهام؟ فإن استدل ناقض وإن قال: قلته بالإلهام فعنه سئل، فيقال له: انفصل عمن ادعى الإلهام في إبطال الإلهام، وانفصل عمن ادعى الإلهام بخلاف إلهامك في جميع أقوالك».

وانظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص: ١٢٢-١٢٣)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٣٢٣-٣٢٥)، بل جزمو برد شهادة من قال بأن الإلهام لغير الأنبياء يُعدّ تشريعًا. انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٣/٢٦)

(٢) انظر: تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/٤٧٤).

(٣) انظر: قال أبو العباس الفاسي: «والمعبر يحتاج إلى علم وفراسة وزيادة إلهام» البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/٥٧٣).

الأول: الإلهام الذي يُلقَى على الأنبياء، وقد مرَّ معنا.

الثاني: الإلهام الذي يُلقِيه المَلَك على ابن آدم، وهذا قد يحصل أحياناً لبعض البشر، بمخاطبة بعض الملائكة مخاطبة جزئية، وهذه لا يختص بها الأنبياء، فقد يكون لبعض البشر، كما حصل لعمران بن حصين رضي الله عنه، «فقد كانت تُسلم عليه بعض الملائكة حتى اكتوى، فصارت لا تسلم عليه، ثم لما ترك الكَيِّ سلَّمت عليه» رواه مسلم (١).

والإلهام الذي يكون من المَلَك هو ما دل عليه حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه الترمذي (٢) والنسائي (٣) وابن حبان (٤) وغيرهم (٥) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ لَمَّةً بِابْنِ آدَمَ وَلِلْمَلَكِ لَمَّةٌ؛ فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فإِيْعَادُ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبُ بِالحَقِّ، وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلَكِ فإِيْعَادُ بِالحَيْرِ وَتَصْديقُ بِالحَقِّ، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ الأُخْرَى فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨].

(١) انظر: صحيح مسلم (١٦٧/٢) (٨٩٩) - (١٢٢٦).

(٢) سنن الترمذي ت بشار (٦٩/٥) ٢٩٨٨ وقال: «هذا حديث حسن غريب وهو حديث أبي الأحوص، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث أبي الأحوص».

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٣٧/١٠) ١٠٩٨٥.

(٤) صحيح ابن حبان - ت الأرئوط - ن مؤسسة الرسالة (٢٧٨/٣) ٩٩٧.

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي (٤١٧/٨) ٤٩٩٩، المعجم الكبير للطبراني (١٠١/٩) ٨٥٣٢، من طريق عارم أبو النعمان، ثنا حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن مرة موقوفا وله حكم المرفوع، تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (٥٧١/٥) ٦١٧٠، مرفوعاً، (٥٧٢/٥) ٦١٧١، موقوفاً، (٥٧٢/٥) ٦١٧٢، (٥٧٤/٥) ٦١٧٣، من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وهو سند صحيح وإن كان موقوفاً له حكم الرفع، (٥٧٤/٥) ٦١٧٤، ٦١٧٥.

فَهَذِهِ اللَّمَّةُ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْمَلِكِ: هِيَ دَعْوَةٌ إِلَى الْخَيْرِ، فَقَدْ يَرْزُقُ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- بَعْضَ بَنِي آدَمَ بِمِثْلِ هَذِهِ اللَّمَّةِ، فَرَبَّمَا يَكُونُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: بَيْنَ خَيْرٍ وَشَرٍّ، فَيَتَّجِهُ إِلَى الْخَيْرِ وَيُصَدِّقُ بِهِ، فَتَكُونُ هَذِهِ مِنَ لَمَّةِ الْمَلِكِ، وَهَذَا الْإِلْهَامُ لَا يَكُونُ بِصَوْتٍ وَلَا بِخَبْرٍ، وَلَكِنْ نَفْسُهُ تَقُودُهُ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ بِمَا يُقَدِّفُ فِي قَلْبِهِ، فَيَكُونُ مَا يُقَدِّفُ فِي قَلْبِهِ عَنْ طَرِيقِ هَذَا الْمَلِكِ، وَهُوَ الْإِلْهَامُ الْمَلِكُ لِهَذَا بِنَصِّ الْحَدِيثِ.

وَجَاءَ فِي الْمَسْنَدِ (١) وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ (٢) الْحَدِيثُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِيهِ: «وَدَاعٌ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصَّرَاطِ وَدَاعٌ يَدْعُو فَوْقَهُ»، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنَّ الثَّانِي هُوَ وَاعِظُ اللَّهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ وَاعِظَ اللَّهِ هَذَا هُوَ الْمَلِكُ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ (٣).

وَعِنْدَ أَحْمَدَ فِي الْمَسْنَدِ أَنَّ وَاعِظَ اللَّهِ «فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ» (٤): هَذَا مِنَ الْإِلْهَامِ الْعَامِّ، أَمَا الْإِلْهَامُ الْخَاصُّ فَهُوَ نَادِرٌ، لَا يَكُونُ إِلَّا لِلصُّلَحَاءِ، كَمَا حَقَّقَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ (٥) وَغَيْرُهُ.

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٢٩/ ١٨١)، ١٧٦٣٤، (٢٩/ ١٨٤) ١٧٦٣٦.

(٢) سنن الترمذي ت بشار (٤/ ٤٤١) ٢٨٥٩، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

(٣) قال الطيبي: «(وواعظ الله) هو لمة الملك في قلب المؤمن، واللمة الأخرى هي لمة الشيطان، وإنما جعل لمة الملك التي هي واعظ الله فوق داعي القرآن؛ لأنه إنما يتتبع به إذا كان المحل قابلاً» شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن (٢/ ٦٥٤)، وقال ابن القيم: «فهذا الواعظ في قلوب المؤمنين هو الإلهام الإلهي بواسطة الملائكة» مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٧٠).

(٤) مسند أحمد ط الرسالة (٢٩/ ١٨٢) ١٧٦٣٤.

(٥) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٦٨)، ثم قال في الصفحة التالية (١/ ٦٩): «والتحقيق في هذا أن كل واحد من «الفراسة» و«الإلهام» ينقسم إلى عام وخاص، وخاص كل واحد منهما فوق عام الآخر، وعام كل واحد قد يقع كثيراً، وخاصه قد يقع نادراً، ولكن الفرق الصحيح أن الفراسة قد تتعلق بنوع كسب وتحصيل، وأما الإلهام فموهبة مجردة، لا تنال بكسب البتة».

الثالث: الإلهام الذي يكون من الشيطان، ودليله الحديث السابق الذي ذكر فيه لمة الشيطان؛ فللشيطان لمة على قلب ابن آدم، يُوحى إليه من خلالها أو يحثه على الشر والتكذيب، هذا الإلهام هو الذي يقع للسحرة الذين يستعينون بالشياطين ويقع لكثير من العباد<sup>(١)</sup> وبعض العابرين للرؤى، ويظنون أن مطلق هذا الإلهام من الملك، وقد قررنا أن الملك قد يُلقى شيئاً، لكن هل يمكن للملقي عليه معرفة مصدر هذا الإلقاء أم لا؟ بمعنى هل هو من الملك أم من الشيطان؟

«وقد تنازع الناس في العلم الحاصل في القلب عقيب النظر والاستدلال على أقوال، فهؤلاء المتفلسفة يقولون أن ذلك من فيض العقل الفعال عند استعداد النفس، والمعتزلة يقولون هو حاصل على سبيل التولد، والأشعري وغيره يقولون: هو حاصل بفعل الله تعالى، كما تحصل سائر الحوادث عندهم، لا يجعلون لشيء من الحوادث سبباً ولا حكمة.

والذي عليه السلف والأئمة: أن الله جعل للحوادث أسباباً وحكمة، وهذه الحوادث قد تحدث بأسباب من الملائكة، أو من الجن، وأن ما يحصل في القلب من العلم والقوة ونحو ذلك قد يجعله الله بواسطة فعل الملائكة، كما قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا ءَابَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وكما قال النبي

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ٢٩٩-٣٠٠).

ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْقَضَاءَ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ»، والتسديد: هو إلقاء القول السداد في قلبه، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا﴾ [المائدة: ١١١]، وهؤلاء لم يكونوا أنبياء، بل ذلك إلهام، وقد يكون بتوسط الملك، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذَانِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

والآراء والخطأ في الرأي: من إلقاء الشيطان، ولو كان صاحبها مجتهداً معذوراً، كما قال غير واحد من الصحابة؛ كأبي بكر وابن مسعود في بعض المسائل: «أقول فيها برأبي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريء منه».

وما يكون من الشيطان إذا لم يقدر الإنسان على دفعه لا يآثم به كما يراه النائم من أضغاث الشيطان، وكاحتلامه في المنام؛ فإنه وإن كان من الشيطان فقد رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ.

وكذلك ما يُحدِّث به الإنسان نفسه من الشر تجاوز الله له عنه حتى يتكلم به أو يعمل به، وإن كان من الشيطان؛ ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدَّثت به أنفسها ما لم تتكلَّم به»، وفي الصحيحين من غير وجه: عن أبي هريرة وابن عباس: أن النبي ﷺ ذكر أنه «إذا همَّ العبدُ بحسنةٍ كتبتُ له حسنة، فإن عملها كتبتُ له عشر حسنات، وإذا همَّ بسيئةٍ فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فكتبوها سيئة، وإن تركها فكتبوها له حسنة؛ فإنه إنما تركها من جرأتي».

وفي الصحيح: أن الصحابة سألوا النبي ﷺ عن الوسوسة التي يكرهها المؤمن، وهي ما يلقي في قلبه من خواطر الكفر، فقالوا: يا رسول الله: إن أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحرق حتى يصير حممة أو يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به؟ قال: «ذلك صريح الإيمان»، وفي حديث آخر: «الحمد لله الذي ردَّ كيده إلى الوسوسة».

وفي الصحيحين: عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَدَّنَ أَذْبَرَ الشَّيْطَانَ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قَضَى التَّأْذِينَ أَقْبَلَ، فَإِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةَ أَذْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَتْ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ، فَيَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا أَذْكَرُ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكَرُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»، فقد أخبر أن الشيطان يُوسِسُ في الصلاة، ولم يأمر بإعادة الصلاة.

فالاقتادات والإرادات الفاسدة تحصل بسبب شياطين الإنس والجن، والاعتقادات الصحيحة والإرادات المحمودة قد تحصل بسبب الملائكة وصالحى الإنس» (١).

نحتاج في ذلك إلى وحي يبين: هل هو من الملك في هذه الصورة أم هو من الشيطان؟ فمما لم يرد فيه النص لا بالإثبات ولا بالنفي، هذا فيما ليس فيه خير ظاهر أو شر ظاهر، يعني: مجرد تعبير، أما إذا كان في الشر فهذا واضح أنه من الشيطان (٢).

(١) الرد على المنطقيين (ص: ٥٠٧-٥٠٩).

(٢) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٧١).

وليس ذلك مقتصرًا على السحرة والعابرين، بل يَشْرَكُهُمْ في ذلك حتى مَنْ هُمْ دون السحرة، وقد حَقَّقَ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ هذه المسألة، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَوَهَّمُ أَشْيَاءَ تَنْطَلِقُ مِنْ نَفْسِهِ وَتَعُودُ إِلَيْهَا، وَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ إِلْهَامٌ، وَهَذَا خَطَأٌ بَيِّنٌ (١).

ثم ذكر الناظم النوع الثالث من أنواع الوحي، فقال:

### وَالثَّلَاثُ التَّكْلِيمُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَكْثَرُهُ بِلَا افْتِرَاءٍ

النوع الثالث من أنواع الوحي: هو أَنْ يُكَلِّمَ اللهُ -جل وعلا- الرَّسُولَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَبَاشِرَةً مِنْ دُونِ وَاسِطَةٍ (٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ نَصَانُ:

قال الناظم:

### دَلِيلُهُ مُثَبَّتٌ بِالشُّورَى كَيْلَا يَضِيعَ الْحَقُّ أَوْ تَمُورًا

النص الأول: (مثبت بالشورى)، أي: ثابت في سورة الشورى، وهو قول الله

جل وعلا: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَاَحْيَا﴾، أي: بواسطة ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي﴾

حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ﴿[الشورى: ٥١].

«فجعل التكليم ثلاثة أنواع: الوحي المجرد، والتكليم من وراء حجاب كما

كَلَّمَ موسى ﷺ، والتكليم بواسطة إرسال الرسول» (٣)، «ومعلوم أن تكليمه من

وراء حجاب أفضل من تكليمه بالإيحاء وبارسال رسول؛ ولهذا كان من فضائل

(١) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٧١).

(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٩).

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ١٩)، دقائق التفسير (٢/ ١٩٠)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧٩).

موسى ﷺ: أن الله كلمه تكليمًا وقال: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] (١).

النص الثاني: من السنة، وهو ما جاء عند البخاري ومسلم (٢) في حديث الإسراء، والذي قال فيه النبي ﷺ: «فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى، ففَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ»، فهنا الوحي كان مباشرة من وراء حجاب، لكنّه تكليم مباشر.

وأكد الناظم هذا النوع، فقال: (أَكْذَهُ بِلَا مِرَاءٍ)؛ لأن البعض نفى مثل هذا النوع (٣)، فقال الناظم: (أَكْذَهُ بِلَا مِرَاءٍ) لا شك فيه؛ لأن المسألة إذا ثبت فيها نص من كتاب أو من سنة، فإنها تكون خالية من المماراة أو الإنكار. ثم قال الناظم:

### وَالرَّابِعُ التَّكْلِيمُ لِلرَّسُولِ مِنْ صَوْبِ جِبْرِيلَ بِلَا نُكُولِ

(بلا نكول)، أي: بلا امتناع (٤)؛ أي: اقبل هذا قبولًا تامًا، وسلّم به تسليمًا جازمًا؛ لأنّه ثابت بوحي من عند الله - جل وعلا -، هذا النوع الرابع هو تكليم ربنا - جل وعلا - للرّسول من خلال الواسطة، وهو جبريل ﷺ (٥)، وهذا أكثر ما يكون في الوحي، فوحي الله - جل وعلا - للنبي ﷺ يكون بواسطة جبريل،

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٦٧)، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/٩).

(٢) صحيح البخاري (٩/١٤٩)، ٧٥١٧، صحيح مسلم (١/١٤٥) - ٢٥٩ - (١٦٢).

(٣) كالمعطلة والجهمية والمعتزلة. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/٦٠).

(٤) انظر: مفاتيح العلوم (ص: ٣٩)، الغربيين في القرآن والحديث (٦/١٨٨٦)، لسان العرب

(١١/٦٧٨).

(٥) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (١/٢٤٠)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٧٨).



فمن الوحي: ما يكون مباشرة، ومنه: ما كان عن طريق الرؤيا، ومنه: ما كان عن طريق الإلهام.

وأما هذا فهو من صوب جبريل عليه السلام وهو الأكثر، وبالذات فيما يتعلّق بالقرآن، فالقرآن كله أوحى به جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٩٣] عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿[الشعراء: ١٩٣-١٩٥]﴾، ولم ينزل من القرآن شيء إلا بهذه الوسطة<sup>(١)</sup>، فلم يكن فيه شيء من طريق الإلهام، أو من طريق الرؤيا المَنَامِيَّة، وإنما صارت بعض الأمور في المنام؛ كما عند البخاري في رؤيا النبي صلى الله عليه وآله أنه يَتَزَوَّجُ عَائِشَةَ، فقال: «إِنَّ يَكُ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُمُضِيهِ»<sup>(٢)</sup>، وهذا الذي وَقَعَ، وكالرؤيا التي ذكرنا: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِنِينَ﴾ [الفتح: ١٧].

(١) وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاماً لذوي البدع والفضول»: «وذكر اثنا عشر إماماً وهم: الشافعي، ومالك، والثوري، وأحمد، والبخاري، وابن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعي، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وأبو زرعة، وأبو حاتم، قال فيه: سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبي حامد الإسفراييني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل عليه السلام مسموعاً من الله تعالى، والنبي صلى الله عليه وآله سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الذي نقوله نحن بالسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومنقوشاً، وكل حرف منه كالباء والتاء، كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين» الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/٥٩٩)، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا (٣/٢٣)، (٣/١١٢)، شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ٧٥)، درء تعارض العقل والنقل (٢/٩٥).

(٢) صحيح البخاري (٧/١٤) ٥١٢٥.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ مَا جَاءَ عَنْ طَرِيقِ الرَّوْيَا الْمَنَامِيَّةِ،  
وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَما قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهَرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا  
أُضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ سُورَةٌ» فَقَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْرَسْ ﴿٢﴾﴾ إِنَّكَ شَانِئُكَ  
هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿﴾ [الكوثر] (١). قالوا: ففي الحديث قوله: فَأَغْفَى إِغْفَاءً يُفْهَمُ مِنْهُ: أَنَّ  
هَذِهِ الْإِغْفَاءَ هِيَ نَوْمٌ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ جَاءَ مِنْ طَرِيقِ النَّوْمِ.

ولكن هذا الاستدلال ليس بصحيح؛ لأن الإغفاء ليست نومًا، وإنما أشبه  
ما تكون بالنعسة، وليست هي نعسة النوم التي نعرفها، وإنما هي الإغفاء التي  
يواجهها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن طريق الوحي، وسيأتي بيان شيء من ذلك فيما بعد (٢).  
فالصحيح: أَنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ أُرْسِلَ بِهِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُ لَا مِنْ  
طَرِيقِ النَّوْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الرَّوْيَا الصَّادِقَةُ، وَلَا مِنْ طَرِيقِ النَّوْمِ الثَّانِي وَهُوَ الْإِلْهَامُ،  
وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيمِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم أخذ الناظم يبيِّن أَنَّ هَذَا النَّوْمَ يَأْتِي فِي صُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ:

فَتَارَةً صَلَّصَلَّةً كَالْجَرَسِ      بِلَا حِجَابٍ مَانِعٍ أَوْ حَرَسِ  
وَتَارَةً يُوْحِي بِهِ كِفَاحًا      جَبْرِيلُ فَأَفْهَمَهُ تَنَلُ فَلَاحًا  
وَمَا مَضَى رَوَاهُمَا الشَّيْخَانِ      كُفَيْتَ عَنْ زِيَادَةِ الْبَيَانِ

ذكر طريقتين لتكليم جبريل للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) صحيح مسلم (١/٣٠٠) - ٥٣ - (٤٠٠).

(٢) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن (٢/٢٦٦)، الإتيان في علوم القرآن (١/٨٨).

الصورة الأولى: أن يأتيه الوحي من طريق جبريل على هيئة صلصلة كالجرس (١)، وهو أن يَنْزَلَ إليه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَتَغَشَّاهُ فَيَسْمَعُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صوتاً كصلصلة الجرس، وهي علامة بداية الوحي إليه.

وصلصلة الجرس «بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وقيل: هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة، والجرس الجلجل الذي يعلق في رؤوس الدواب، واشتقاقه من الجرس بإسكان الراء، وهو الحس» (٢)، أو صوت السلسلة على الصفوان - الصخرة - الصلب يحدث لها صوتٌ عظيم يقال له صلصلة، والدليل على هذا: ما رواه البخاري (٣) ومسلم (٤) من حديث عائشة عن الحارث بن هشام حينما سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كيفية إتيان الوحي إليه فقال: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيَقْصِمُ (٥) عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعْبِي مَا يَقُولُ»، فهاتان الصورتان في حديث عائشة هذا، فجبريل كان يأتي للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحال الأولى على هيئة الصلصلة يكون لها صوت، وذكر بعض أهل العلم أن الحكمة من ذلك؛ من أجل أن يتهياً النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاستقبال هذا الأمر.

(١) والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي، وقيل: صوت حفيف أجنحة الملك. شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٥٨/١)، فتح الباري لابن حجر (٢٠/١).  
 (٢) فتح الباري لابن حجر (٢٠/١).  
 (٣) صحيح البخاري (٦/١)، ٢، (٤/١١٢) ٣٢١٥.  
 (٤) صحيح مسلم (٤/١٨١٦) ٨٧ - (٢٣٣٣).  
 (٥) يفصم بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد المهملة؛ أي: يقلع وينجلي ما يتغشاه منه، قاله الخطابي. شرح النووي على مسلم (٨٨/١٥).

وقال آخرون: «الحكمة في ذلك أن يتفرغ سمعه ﷺ، ولا يبقى فيه، ولا في قلبه مكان لغير صوت الملك» (١).

وهذه الصلصلة قد سمعها بعض الصحابة رضي الله عنهم كعمر رضي الله عنه، كما جاء في المسند (٢)، لكن عمر رضي الله عنه عبّر فقال: (دويّ كدوي النحل)، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فبين كصلصلة الجرس، ومن هنا وقع اختلاف: هل دويّ النحل هذه طريقة أخرى أم هي الصلصلة؟

فجعلها القاضي أبو بكر بن العربي نوعاً مستقلاً (٣).

(١) يفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء؛ أي: سمع عند وجهه دوي مثل دوي النحل، والدوي صوت لا يفهم منه شيء وهذا الصوت هو صوت جبريل عليه الصلاة والسلام يبلغ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي، ولا يفهم الحاضرون من صوته شيئاً، وقال الطيبي رحمته الله: أي: سمع من جانب وجهه وجهته صوت خفي، كأن الوحي كان يؤثر فيهم، وينكشف لهم انكشافاً غير تام، فصاروا كمن يسمع دوي صوت ولا يفهمه، أو أراد لهما سمعوه من غطيظه وشدة تنفسه عند نزول الوحي. انتهى. وقال في اللمعات: وهذا الدوي إما صوت الوحي أو ما كانوا يسمعون من النبي صلى الله عليه وسلم من شدة تنفسه من ثقل الوحي، والأول أظهر؛ لأنه قد وصف الوحي بأنه كان تارة مثل صلصلة الجرس. انتهى. تحفة الأحوذى (١٣/٩).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (١/٣٥٠) ٢٢٣، قال الزيلعي: «قلت: رواه الترمذي في التفسير والنسائي في الصلاة من طريق عبد الرزاق، أنا يونس بن سليم الصنعاني عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه الوحي سمع عند وجهه كدوي النحل... إلى آخره. قال النسائي: هذا حديث منكر لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا أعرفه. انتهى. وقال ابن أبي حاتم في علله: قال أبو يونس بن سليم: لا أعرفه، ولا يُعرف هذا الحديث من حديث الزهري. انتهى. وكذلك رواه الحاكم في مستدركه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ورواه أحمد وعبد بن حميد وإسحاق بن راهويه والبخاري في مسانيدهم، ورواه عبد الرزاق في مصنفه في فضائل القرآن كذلك، وكذلك البيهقي في دلائل النبوة، والواحدي في أسباب النزول، ورواه العقيلي في الضعفاء، وأعله بيونس بن سليم وقال: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، وكذلك ابن عدي في الكامل، وتعبّ الذهبي في مختصره على الحاكم بتصحيحه إياه، وقال: سئل عبد الرزاق عن شيخه يونس بن سليم، فقال: أظنه لا شيء. انتهى. وصححه أحمد شاكر. انظر: مسند أحمد ت شاكر (١/٢٦٣).

(٣) انظر: القيس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ٤٠٣).

ولعل أحسن ما قيل في ذلك: هو ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمته الله فقال: «وأما فنون الوحي: فدوي النحل لا يعارض صلصلة الجرس؛ لأن سماع الدَّوِيِّ بالنسبة إلى الحاضرين كما في حديث عمر يسمع عنده كدوي النحل والصلصلة بالنسبة إلى النبي صلوات الله وسلامته عليه، فشبهه عمر بدوي النحل بالنسبة إلى السامعين، وشبهه هو صلوات الله وسلامته عليه بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه» (١).

وجاءت هذه على عدة صور، منها: ما يُسمَعُ فيه هذا الصوت، ومنها كما في حديث عائشة أيضًا الذي في الصحيحين: أنه «ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقًا» (٢) صلوات الله وسلامه عليه.

وكذلك أيضًا، كما في الصحيحين (٣): في حديث يعلى بن أمية: أتى النبي صلوات الله وسلامته عليه وعليه جبةٌ وعليه أثر الخلق أو صفرةٌ، فقال: يا رسول الله كيف أفعل في عُمرتي، فأنزل على النبي صلوات الله وسلامته عليه الوحي فستر بثوبٍ قال: وكان أميةٌ يحبُّ أن يرى رسول الله صلوات الله وسلامته عليه وقد نزل عليه الوحي، قال عُمرُ: أيسرُّك أن تنظر إلى النبي وقد نزل عليه الوحي؟ قال: نعم، قال: فرفع طرف الثوب فنظرت إليه وله غَطِيطٌ، قال همامٌ: أحسبه قال: كغَطِيطِ البكر، قال: وسُرِّي عن النبي صلوات الله وسلامته عليه قال: «أين السائل عن العُمرة؟» قال: أنا يا رسول الله، قال: «اغسل عنك أثر الخلق أو أثر الصفرة، واخلع الجبة، واضع في عُمرتِكَ ما تصنع في حجِّك».

فهذه صور متعددة لكيفية نزول الوحي كلها تأتي في حق النبي صلوات الله وسلامته عليه.

(١) فتح الباري لابن حجر (١/١٩).

(٢) صحيح البخاري (١/٢٧)، صحيح مسلم (٤/٢١٢٩) - ٥٦ - (٢٧٧٠).

(٣) صحيح البخاري (٣/٥) - ١٧٨٩، صحيح مسلم (٢/٨٣٦) - ٦ - (١١٨٠).

فإن قيل: ثبت في صحيح مسلم (١) «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ»، فكيف يشبه فعل جبريل وهو من الملائكة بصوت الجرس الذي لا تصحب الملائكة رفقة هو فيها؟

فالجواب: أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها، بل ولا في أخص وصف له، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما، فالمقصود هنا بيان الجنس، فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريباً لأفهامهم، والحاصل: أن الصوت له جهتان: جهة قوة، وجهة طنين؛ فمن حيث القوة وقع التشبيه به، ومن حيث الطرب وقع التنفير عنه، وعلل بكونه مزمار الشيطان، ويحتمل أن يكون النهي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر (٢).



(١) صحيح مسلم (٣/١٦٧٢) ١٠٣ - (٢١١٣)، وعده الحميدي في أفراد مسلم كما في الجمع بين الصحيحين (٣/٢٩٢) ٢٦٦٨.  
 (٢) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠).

## تعريف القرآن وأسماءه

- ٢٩- وَعَرَّفَ الْقُرْآنَ جُلَّ النَّاسِ  
 ٣٠- بِأَنَّهُ كَلَامُ رَبِّي الْمُعْجَزُ  
 ٣١- عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدَ الْأَمِينِ  
 ٣٢- تَوَاتَرَ النَّقْلُ بِلا غِشَاوَهُ  
 ٣٣- أَسْمَاؤُهُ أَشْهَرُهَا الْقُرْآنُ  
 ٣٤- وَقِيلَ بَلْ تَزِيدُ عَنْ خَمْسِينَا  
 ٣٥- وَالْبَعْضُ فِي تَعْدَادِهَا يَزِيدُ
- وليس فيهم غافلٌ أو ناسيٌ  
 ووخيه المنزل المنجزُ  
 في المصحف المكتوب والمبين  
 ويُشئُ التعبّد التلاوة  
 وهكذا الكتاب والفرقان  
 بخمسة والسرّد لا يعيننا  
 لتبلغ التسعين أو تزيد

هذه الأبيات الستة تتناول أمرين:

الأمر الأول: ما يتعلّق بالتعريف الاصطلاحي للقرآن.

الأمر الثاني: ما يتعلّق بأسماء القرآن، وما في ذلك من الخلاف.

وقد أتى الناظم هنا بتعريف القرآن من حيث الاصطلاح، ولم يذكر التعريف اللغوي، وهذا لا مشاحة فيه؛ إذ بعض المؤلفين حينما يُعرّف يأتي بالإطلاق اللغوي، ثم يُتبعه بالاصطلاح، وجمهورٌ منهم يكتفون بالتعريف الاصطلاحي؛ لأنه هو المعني في مثل هذا الطرح، وهو الذي استقر عليه المعنى، سواء وافقه التعريف اللغوي أم لم يوافقه، ولعلّ الناظم هنا اكتفى بالتعريف الاصطلاحى للتشابه الموجود بين أصل المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحى.

فنقول: اتفق أهل اللغة على أن القرآن اسم، والأسماء لا تخلو إمّا أن تكون جامدة أو مُشتقة، فالجامد مثل: التوراة، والإنجيل بالنسبة لما أنزله الله - سبحانه وتعالى - على أنبيائه، فالتوراة ليست مُشتقة من شيء، وإنما هو اسم جامد،

وكذلك الإنجيل، وكذلك الزُّبور، هذه كلها أسماء، لكنها أسماء جامدة ليست مشتقة (١).

وقد اختلف أهل العلم: هل اسم القرآن جامد أم مشتق؟ على قولين (٢):  
فمنهم مَنْ قال: إنه اسم جامد، وهذا اختيار الشافعي رَحِمَهُ اللهُ (٣)، و غَيْرِهِ من  
أهل العلم (٤)، وَقَرَأَهَا ابن كثير (٥) بدون همز: قُرْآن (٦)، مما يَدُلُّ على أنه اسمٌ  
جَامِدٌ (٧).

(١) هذا مذهب بعض أهل العلم كالزمخشري كما في تفسيره (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) (١/ ٣٣٥)، وذهب بعض أهل العلم كأبي جعفر النحاس إلى أن القرآن والتوراة والإنجيل والزيبور مشتقة، انظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ١١٩-٢٢١) باب ذكر اشتقاق أسماء كتب الله جل وعز (ص: ٤٥٦)، تفسير الماوردي = النكت والعيون (١/ ٢٥)، البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (٣/ ٥-٦).

(٢) انظر: الإتيقان في علوم القرآن (١/ ١٨١).

(٣) انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٥٠) ٢٩٠٥، معرفة السنن والآثار (١٤/ ٤٧٢) ٢٠٨١٨.

(٤) قال السيوطي: «والمختار عندي في هذه المسألة ما نص عليه الشافعي». الإتيقان في علوم القرآن (١/ ١٨٢).

(٥) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله الكناني ابن زاذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام، العلم، مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكناني، الداري، المكي، مولى عمرو بن علقمة الكناني. وقيل: يكنى: أبا عباد. وقيل: أبا بكر، فارسي الأصل. وكان دارياً؛ وهو العطار. وعاش خمسا وسبعين سنة. مات سنة عشرين ومائة. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٥/ ٣١٨).

(٦) انظر: حجة القراءات (ص: ١٢٥)، التيسير في القراءات السبع (ص: ٧٩)، تحبير التيسير في القراءات العشر (ص: ٣٠١)، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ: كان أبو عمرو بن العلاء لا يهزم القرآن، وكان يقرؤه كما روى عن ابن كثير. تهذيب اللغة للجوهري (٩/ ٢٠٩).

(٧) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص: ١٠٦-١٠٧)، مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٧٧).



وأما جُمهُور أهل العلم؛ من النُّحاة واللغويين وغيرهم، فقد ذهبوا إلى أن القرآن: اسمٌ مُشْتَقٌّ (١).

لكنهم اختلفوا مما اشتقَّ هذا الاسم؛ فبَعْضُهُم قال: إنَّ النون في القرآن أصلية، أي أن أصل الكلمة: (قرن)، وتكون كلمة (قَرَن) محتملة أحد معنيين: إمَّا أن تكون من باب جَمْعِ الشَّيْءِ وضمه إلى بعضه، فيقال: قِرَان؛ كالذي يَجْمَعُ بين الحج والعمرة، فيسمى ذلك قِرَانًا. أو قِرَان: ضم آية إلى غيرها. والمعنى الآخر قالوا: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرِينَةِ، وَالْقَرِينَةَ جَمَعَهَا قِرَائِنٌ، فَكَأَنَّ الْقِرَانَ قِرَائِنٌ يَشْبَهُ بِبَعْضِهَا بَعْضًا (٢).

وأما الآخرون فقد قالوا: إنَّ الهمزة فيه أصلية، فالقرآن مهموز (٣) مِنْ (قَرَأَ) بمعنى: تَلا، أو مِنْ (قَرَأَ) بِمَعْنَى: جَمَعَ، قرأ الماء في الحوض: إذا اجتمع فيه، ولذلك يقال للقرآن قرآنًا؛ لأنه جَمَعَ الْقِصَصَ وَالْأَخْبَارَ وَالْأَمْثَالَ، وغير ذلك. واختار هذا التعريف ابن الأثير في النهاية (٤).

وسواء قلنا: إنه بمعنى قرأ؛ أي: تلا، أم قرن؛ أي: جمع، أو هو القرائن، فكل هذه المعاني تدل على معنىٍ واسعٍ يَشْمَلُ هذه الأمور جميعًا، فالقرآن فيه التلاوة، وفيه الجمع، وفيه ضمُّ الشَّيْءِ إلى غيره، وفيه التشابه. ثمَّ عرج الناظم على تعريف القرآن في الاصطلاح، فقال:

**وَعَرَّفَ الْقُرْآنَ جُلَّ النَّاسِ      وَلَيْسَ فِيهِمْ غَافِلٌ أَوْ نَاسِيٌ**

(١) انظر: رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكروا الحرف والصوت (ص: ١٥٦).

(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير (٢/ ١٧٤).

(٣) انظر: رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكروا الحرف والصوت (ص: ١٥٦).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ٣٠)، إبطال التأويلات (ص: ٤٠٤).

**(جل الناس)** يعني: أَكْثَرُ مَنْ يَتَكَلَّمُونَ عَنْ هَذَا الْمَبْحَثِ لَا يَتَدَبَّرُونَهُ إِلَّا بتعريف القرآن، وإن كان بعض مَنْ يَكْتُبُ فِي ذَلِكَ يَكْتَفِي بِالشَّهْرَةِ، وَلِأَنَّ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ الْمُشْتَهَرَةِ تَفْسِيرُهَا قَدْ يَزِيدُهَا غَمُوضًا، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ، فَهَنَّاكَ أُمُورٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ قَدْ تُعْرَفُ بِمَجْرَدِ إِطْلَاقِ الْكَلِمَةِ.

فالماء هو عند الإطلاق معرُوف، لَكِنْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ عَنْ اشْتِقَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَوْ أَصْلِهَا، وَأَرَادَ أَنْ يُعْرَفَ مَا هِيَ الْمَاءُ فَإِنَّهُ قَدْ يَزِيدُهُ غَمُوضًا.

وكما قال ابن القيم عن تعريف المحبة: إن تعريف المحبة قد يزيدا غموضًا<sup>(١)</sup>؛ لأنه يُدْخِلُكَ فِي أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ وَأَقْسَامِهَا، وَالتِّي قَدْ تَتَجَاوَزُ عَشْرَةَ أَنْوَاعٍ<sup>(٢)</sup>؛ وَلِذَلِكَ فَعِنْدَ إِطْلَاقِ الْمَحَبَّةِ - فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنِكَ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ وَاضِحٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ.

فبعض أهل العلم حينما يكتب في هذا، أَوْ يُؤَلِّفُ يَكْتَفِي بِمَعْرِفَةِ كَلِمَةِ الْقُرْآنِ، حِينَمَا نَقُولُ: الْقُرْآنُ، يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنِ الْجَمِيعِ مَا هُوَ هَذَا الْقُرْآنُ، مِنْ حَيْثُ بَيَانَ أَصْلَ الْاِشْتِقَاقِ، أَوْ أَصْلَ الْمَعْنَى حَتَّى تَتَضَحَّ لَكَ حَقِيقَةُ هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنَّ جُلَّ أَهْلِ الْعِلْمِ يُعْرَفُونَ الْقُرْآنَ فِي الْاِصْطِلَاحِ.

ولذلك فإن الناظم هنا سار على ما سار عليه جل المؤلفين، فقال:

**وَعَرَّفَ الْقُرْآنَ جُلَّ النَّاسِ      وَلَيْسَ فِيهِمْ غَافِلٌ أَوْ نَاسِي**

هذا من باب التوضيح، يعني: أَنْ تَلِكِ التَّعَارِيفُ مَبْنِيَّةٌ عَنِ الْعِلْمِ، لَيْسَتْ عَنِ غَفْلَةٍ، وَلَا عَنِ نَسْيَانٍ وَجَهْلٍ بِهَذَا الْمَبْحَثِ، وَتَعَارِيفُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْقُرْآنِ مُخْتَلِفَةٌ، لَكِنْ يَجْمَعُهَا مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ هُنَا، حَيْثُ قَالَ:

(١) مدارك السالكين (١١/٣) دار الكتاب العربي. قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: لَا تُحَدِّدِ الْمَحَبَّةَ بِحَدِّ أَوْضَحٍ مِنْهَا. فَالْحُدُودُ لَا تَزِيدُهَا إِلَّا خُفَاءً وَجَفَاءً. فَحَدُّهَا وَجُودُهَا. وَلَا تُوصَفُ الْمَحَبَّةُ بِوَصْفٍ أَظْهَرَ مِنَ الْمَحَبَّةِ.

(٢) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/٢٩-٣٢).

## بِأَنَّهُ كَلَامُ رَبِّي الْمُعْجَزُ وَوَحْيُهُ الْمُنَزَّلُ الْمُنَجَّرُ

(كلام الربِّ المُعْجَز) هذا بداية تعريف القرآن، وفيه تقرير أن القرآن هو

كلام الرب.

و(الرب) «الرب، هو الله -تبارك وتعالى-، هو رب كل شيء، أي: مالكه، وله الربوبية على جميع الخلق لا شريك له. ويقال: فلان ربّ هذا الشيء، أي: ملكه له. ولا يقال الرب بالألف واللام، لغير الله، وهو رب الأرباب، ومالك الملوك والأملاك»<sup>(١)</sup>، فالقرآن كلامه جل وعلا.

(المعجَزُ) بالرفع، متعلق ب(كلام) ووصف له، فالقرآن معجز بذاته «ومن أضعف الأقوال قول من يقول من أهل الكلام: إنه معجز بصرف الدواعي - مع تمام الموجب لها- أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلباً عاماً»<sup>(٢)</sup>.

و«نفس نظم القرآن وأسلوبه عجيب بديع ليس من جنس أساليب الكلام المعروفة، ولم يأت أحد بنظير هذا الأسلوب، فإنه ليس من جنس الشعر، ولا الرجز، ولا الخطابة، ولا الرسائل، ولا نظمه نظم شيء من كلام الناس عربهم وعجمهم، ونفس فصاحة القرآن وبلاغته هذا عجيب خارق للعادة، ليس له نظير في كلام جميع الخلق، وبسط هذا وتفصيله طويل، يعرفه من له نظر وتدبر.

(١) تهذيب اللغة (١٥/١٢٨)، وهذه هي الربوبية العامة، أما الربوبية الخاصة فتقتضي الكلاءة والعناية والحفظ والتربية، وقد اجتمع النوعان في قول سحرة فرعون: ﴿قَالُوا أَمْ نَمَارِيبُ الْمَلَائِكَةِ﴾ (١٣١) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿ [الأعراف: ١٢١-١٢٢]. تفسير ابن عثيمين (١/٣٥) دار ابن الجوزي.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥/٤٢٩)، وانظر: منحة القريب المجيب في الرد على عباد الصليب (٢/٤٤٥).

ونفس ما أخبر به القرآن في باب توحيد الله وأسمائه وصفاته، أمر عجيب خارق للعادة، لم يوجد مثل ذلك في كلام بشر، لا نبي ولا غير نبي. وكذلك ما أخبر به عن الملائكة والعرش والكرسي والجن وخلق آدم، وغير ذلك، ونفس ما أمر به القرآن من الدين، والشرائع كذلك، ونفس ما أخبر به من الأمثال، وبينه من الدلائل هو أيضًا كذلك.

ومن تدبر ما صنفه جميع العقلاء في العلوم الإلهية والخلقية والسياسية وجد بينه وبين ما جاء في الكتب الإلهية - التوراة والإنجيل والزيور وصحف الأنبياء - وجد بين ذلك وبين القرآن من التفاوت أعظم مما بين لفظه ونظمه، وبين سائر ألفاظ العرب ونظمهم.

فالإعجاز في معناه أعظم وأكثر من الإعجاز في لفظه، وجميع عقلاء الأمم عاجزون عن الإتيان بمثل معانيه أعظم من عجز العرب عن الإتيان بمثل لفظه» (١).

فقوله: **(كلام ربي)** يخرج به كلام مَنْ سِوَى الله جل وعلا.  
وقوله: **(المعجز)** قيد ثانٍ في تعريف القرآن، وهو بأن القرآن أعجز الخلق أن يأتوا بمثله.

والمراد بالإعجاز هنا: التَّحَدِّي، فالقرآن مُعْجِزَةٌ من معجزات النبي ﷺ،  
فالله - سبحانه وتعالى - يؤيد أنبياءه بما شاء من المعجزات، وقد تحدى الله - جل وعلا - الناس في هذا القرآن على صور ثلاث:  
الأولى: تَحَدَّاهم وأعجزهم أن يأتوا بمثله جُمْلَةً.  
الثانية: أن يأتوا بِعَشْرِ سُورٍ.

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥/٤٣٣).

الثالثة: أن يأتيوا بسورة.

فدليل الأول: هو قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء: ٨٨]، فهذا تحدُّ وإعجاز أن يأتيوا بمثل هذا القرآن كاملاً.

وأما دليل الصورة الثانية: فهو قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَاتُوا بَعْشِرَ سُورٍ مِّثْلِهِ مَفْتَرِيَاتٍ وَاذْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [هود: ١٣]، فهذا دليل على أنه أيضاً أعجزهم بما هو أقل من ذلك، وهو عشر سور (١).

وقال: ﴿مَفْتَرِيَاتٍ﴾؛ لأنه لا يمكن أن يأتيوا بمثل هذا القرآن، وهذا زيادة في التحدي؛ لأنَّهم مهَّمَا ادَّعُوا أن هناك قرآناً يأتيون به فإنما هو مُفْتَرَى من عند أنفسهم، كما ذكر أهل السِّير (٢)، والتاريخ (٣) ما افتراه مُسَيِّمَةُ الكَذَابِ مِنْ نزول بعض السور عليه (٤).

فحتى لو ادَّعى أو زعم أنه يأتي بمثله فإنما هو مفترى، فضلاً عن أن يكون شبيهاً أو مساوياً لما جاء به الله جل وعلا.

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥/٤٢٤)، درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٠٠)، مجموع الفتاوى (١٤/١٩٧)، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى (٢/٤٤١)، تفسير ابن كثير ت سلامة (١/١٩٩).

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن كثير (٤/٩٩)، السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (٣/٣١٥).

(٣) انظر: كتاب الردة للواقدي (ص: ١١١)، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (٣/٢٧٣)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٤/٢١)، الكامل في التاريخ (٢/٢١٥)، البداية والنهاية ط هجر (٩/٤٧٣).

(٤) انظر: فضائل القرآن للمستغفري (١/٢٨٣) باب ما روي في قرآن مسيلمة الكذاب.

أما الدليل على الصورة الثالثة فهو قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، فَكَانَ أَقْلَ أَنْوَاعِ التَّحْدِيّ أَنْ يَأْتُوا بِسُورَةٍ. فمن هنا صار هذا القرآن مُعْجِزًا، أَعْجَزَ الْعِبَادِ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ.

و«ليس من شرط دلائل النبوة؛ لاقتترانه بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل، ولا تقرير من يخالفه، بل كلّ هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أن ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطال لأكثر آيات الأنبياء؛ لخلوها عن هذا الشرط»<sup>(١)</sup>.

«وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول وقبيل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي كما ظنه بعض أهل الكلام»<sup>(٢)</sup>.

و«خرق العادة شرطٌ فيها، وليس بحدّها لها، فيجب أن تكون خارقة لعادة، ولكن ليس كلّ خارق للعادة يكون آيةً لنبيّ؛ كأشراط الساعة، بل أن يقع على وجه مخصوص؛ مثل دعوى النبوة، والاستدلال بها، والتحدي بمثلها، مع عجز الناس عن معارضته»<sup>(٣)</sup>. فما كان من جهة الأنبياء من ذلك فإنه يكون معجزةً، وهو ما جاء عن أنبياء الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، فقد كان يؤيد كل نبي بمعجزة كما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ أَمِنْ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحِيًّا أَوْ حَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) النبوات لابن تيمية (١/٦٠٤).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/٣٨٠).

(٣) النبوات لابن تيمية (٢/٧٨٥).

(٤) صحيح البخاري (٦/١٨٢)، ٤٩٨١، (٩٢/٩) ٧٢٧٤.

«وآيات الأنبياء تدلّ على صدقهم، وهذا لا يكون إلا مع كونها مستلزماً لصدقهم؛ فيمتنع أن تكون معتادة لغيرهم، ويمتنع أن يأتي من يعارضهم بمثلها، ولا يمتنع أن يأتي نبي آخر بمثلها، ولا أن يأتي من يصدّقهم بمثلها؛ فإنّ تصديقه لهم يتضمن صدقهم، فلم يأت إلا مع صدقهم.

وقد تكون الآيات تدلّ على جنس الصدق؛ وهو صدق صاحبها؛ فيلزم صدقه إذا قال: أنا نبي، ولكن يمتنع أن يكون لكاذب.

فهذا ونحوه مما ينكشف به حقيقة هذا الباب، وهو من أهم الأمور<sup>(١)</sup>.

وأما إذا كان خارق العادة هذا من غير الأنبياء، فإنه لا يخلو من حالين:

إما أن يكون كرامةً، وهذه لا تكون إلا للأولياء، «وكرامات الأولياء حق باتفاق أئمة الإسلام والسنة والجماعة، وقد دل عليها القرآن في غير موضوع، والأحاديث الصحيحة والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين وغيرهم؛ وإنما أنكرها أهل البدع من المعتزلة والجهمية ومن تابعهم، لكن كثيراً ممن يدعيها أو تدعى له يكون كذاباً أو ملبوساً عليه.

وأيضاً: فإنها لا تدل على عصمة صاحبها، ولا على وجوب اتباعه في كل ما يقوله؛ بل قد تصدر بعض الخوارق من الكشف وغيره عن الكفار والسحرة بمؤاخذاتهم للشياطين، كما ثبت عن الدجال أنه يقول للسماء: أمطري فتمطر، وللأرض أنبتي فتنبت، وأنه يقتل واحداً، ثم يحييه وأنه يخرج خلفه كنوز الذهب والفضة.

(١) النبوات لابن تيمية (٢/ ٧٧٥).

ولهذا اتفق أئمة الدين على أن الرجل لو طار في الهواء ومشى على الماء لم يثبت له ولاية، بل ولا إسلام، حتى ينظر وقوفه عند الأمر والنهي الذي بعث الله به رسوله ﷺ (١).

وإما أن يكون استدراجاً مِنَ الشَّيْطَانِ.

وبعضهم يجعلها ثلاثة أقسام، فيقول:

إما أن يكون كرامةً للأولياء.

وإما أن يكون استدراجاً من الشَّيْطَانِ للفجار.

وإما أن يَكُونَ سِحْرًا.

لأن السحر قد يُخِيلُ إليك أشياء كأنها حقيقة، وتظن أن هذا الأمر مِنْ خَوَارِقِ العادة.

فخوارق العادات أنواع أربعة:

الأول: إن كانت مِنْ جَهَةِ الأنبياء فهي معجزة؛ والمعجزة لا تكون لغير الأنبياء، مثل ما حصل لموسى وعيسى والنَّبِيِّ محمد عليهم الصلاة والسلام.

الثاني: وهي الكَرَامَةُ، بشروطها وضوابطها، وهي أن الله -جل وعلا- قد يُكْرِمُ بَعْضَ أوليائه بشيء مِنْ هَذِهِ الخوارق، كما حَصَلَ لعمران بن حصين حينما كانت تُسَلِّمُ عليه الملائكة - كما في صحيح مسلم وقد سبق - فهذا مِنْ خَوَارِقِ العادة أَنَّ الملائكة تُسَلِّمُ عَلَى إنسان، لكنها كرامة من الله -جل وعلا- لعمران رضي الله عنه.

وكذلك سفينة مولى النبي ﷺ كما جاء عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، «أَنَّ سَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْطَأَ الجِيشَ بِأَرْضِ الرُّومِ، -أو أُسِرَ- فَاَنْطَلَقَ هَارِبًا يَلْتَمِسُ

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/١٢٠)، مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٦٠٠).



الجيش، فإذا بالأسد، فقال له: يا أبا الحارث، أنا مولى رسول الله ﷺ، وإن من أمري كيت وكيت، فأقبل الأسد له بصبضة حتى قام إلى جنبه، كلما سمع صوتاً أتى إليه، ثم أقبل يمشي إلى جنبه، فلم يزل كذلك حتى بلغ الجيش، ثم رجع الأسد»(١).

وهذا أيضاً من خوارق العادات؛ لأن الأصل في الأسد الافتراس والاعتداء على بني آدم، فكونه لم يعتد عليه ودلّه على الطريق، فإن هذا كرامة من كرامات الله - جل وعلا- له. وقد حصل مثل ذلك لأئمة كبار من أئمة الإسلام كما حصل للإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي الْمِحْنَةِ حينما انحل سراويله وهو يُجَلَدُ حتى كادت تبدو سوءته، فرجع إلى مكانه ولم تنكشف عورته، وهو مُقَيَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ، وَلَا يُعْلَمُ مَنْ رَفَعَ هَذَا السَّرَاوِيلَ، لَكِنَّهَا كَرَامَةٌ مِنَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا-؛ حَيْثُ حَفِظَ هَذَا الرَّجُلُ وَلَمْ تَبْدُ سُوْءَتُهُ لِلنَّاسِ (٢)!

والأصل عند أهل السنة والجماعة: إثبات الكرامات، وأنها قد تكون لأولياء الله - سبحانه وتعالى -، وَلَا يُتَوَسَّعُ فِيهَا التَّوَسُّعُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ،

(١) جامع معمر بن راشد (١١/ ٢٨١) ٢٠٥٤٤، المعجم الكبير للطبراني (٧/ ٨٠) ٦٤٣٢، المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٢/ ٦٧٥) ٤٢٣٥، و(٣/ ٧٠٢) ٦٥٥٠، وصححه ولم يتعقبه الذهبي، وقال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: «كذا قال الحاكم رَحِمَهُ اللهُ، وسكت عليه الذهبي، ومحمد بن عبد الله ما روى له مسلم، وأسامة بن زيد هو الليثي، قال الحاكم: واستدللت بكثرة روايته على أنه عنده -أي: عند مسلم- صحيح الكتاب. على أن أكثر تلك الأحاديث مستشهد بها، أو هو مقرون في الإسناد، وقال ابن القطان الفاسي: لم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له استشهداً. ومحمد بن المنكدر قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: روايته عن سفينة مرسله. أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (ص: ١٦٣)، وهو في كرامات الأولياء للالكائي - من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٩/ ١٧٢) ١١٤.

(٢) انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص: ٤٤٧-٤٤٩).

لاسيما ممَّن يدَّعي الولاية، وهو من أبعد الناس عن الولاية، ومن أبعد الناس عن الصلاح، وفي هذا قصص كثيرة، ليس هذا هو موضع بحثها<sup>(١)</sup>.

النوع الثالث: الاستدراج، وهذا في الغالب يكون لبعض العصاة وبعض الفسقة؛ لأنه لو كان للأولياء فهو كرامة، وأما إذا رأيتم فاسقاً عاصياً حصل له شيء من خوارق العادة فلا يقال له كرامة، وإنما هو من باب الاستدراج له، وفي الغالب يكون هذا من طريق الشياطين<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك قصره بعض أهل العلم على هذه الصور الثلاث، على أساس أن الاستدراج إنما يكون من طريق الشياطين، فإذا رأيت رجلاً يسبح في الهواء، أو يمشي على الماء فلا تظن أن هذه كرامة، وإنما هذا من الشيطان.

وأما من قال أن الاستدراج قد يكون من الله دون تدخل الشياطين، كما يحصل في بعض خوارق المسيح الدجال، كإحيائه للميت الذي يقتله، وأمره للسماء أن تمطر فتمطر والأرض فتنبت كما في صحيح مسلم<sup>(٣)</sup>، فإنه يجعل هذا قسماً رابعاً من أقسام الخوارق، حيث قد «يظهر الخارق على يد من يدعي الإلهية كالدجال؛ لأن ذلك لا يدل على صدقه، لظهور كذبه في دعوى الإلهية، والممتنع ظهور دليل الصدق على الكذاب»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: كتاب الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، تلبس إبليس (ص: ٣٣٨)، وقد بالغ المتصوفة في ذلك جداً كما يظهر ذلك من خلال مطالعة كتبهم في ذلك مثل: (الطبقات الكبرى) للشعراني، و(جامع كرامات الأولياء) لابن الملقن، و(كرامات الأولياء) للنبهاني.

(٢) انظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٩٩).

(٣) صحيح مسلم (٤/٢٢٥٠) - ١١٠ - (٢٩٣٧)، انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/٣٤٦٠).

(٤) منهاج السنة النبوية (٣/٢٢٧).

هذه هي أنواع الخوارق، والذي يعيننا هنا النوع الأول: وهو المعجزة<sup>(١)</sup>.  
فهنا قيد مُهمّ في تعريف القرآن: وهو أنه (المعجز) الذي عجزت العقول،  
وعجز البشر على أن يأتوا بمثله.

قال الناظم: **(ووحيه المنزل المنجز)**، هذه قيود من باب صَبْطِ الوزن وإتمام  
البيت، وإلا فالكفاية حاصلة بالشطر الأول<sup>(٢)</sup>؛ فقوله: **(ووحيه)** هذا من باب  
التأكيد، وقد نقول: أتى به ليبين ما هو أوسع من ذلك فيما يتعلق بأمر الوحي.  
وقوله: **(الْمُنزَّل)** هذا قيد مُهمّ في تعريف القرآن؛ لأن هناك كلامًا للباري -  
جَلَّ وَعَلَا- لَكِنَّهُ لَيْسَ مَنْزَلًا عَلَى مُحَمَّدٍ، كمخاطبة الله -جَلَّ وَعَلَا- لملائكته،  
أو كلامه لجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَلِمَاتُ اللَّهِ -جل وعلا- لا تُحْصَى، مِنْهَا هَذَا الْقُرْآنُ  
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ  
كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَاتُ  
رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]، «فكلام الله قد يكون قرآنًا وقد لا يكون قرآنًا»<sup>(٣)</sup>، فالقرآن  
بعض كلام الله، وليس هو كل كلام الله -جل وعلا-؛ فلذلك قُيِّدَ بـ(المنزل)  
حتى يُعْلَمَ أن هناك كلامًا غير مُنزل على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ككلام الله -جل وعلا-  
للملائكة ولجبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

**(الْمُنَجَّز)** هذا قيد آخر، بما أنه ليس هناك واسطة في تنزيل القرآن بين الله وَعَلَيْكُمْ

(١) انظر في هذا الباب: رسالة «قاعدة شريفة في المعجزات والكرامات» ضمن مجموع الفتاوى  
(٣٩٣-٣١١/١١).

(٢) انظر: دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ١١).

(٣) مجموع الفتاوى (٧٨/١٢).

وَنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَآتَى بِقَيْدِ التَّنْجِيزِ يَعْنِي: سُرْعَةَ (١) التَّنْزِيلِ عَلَى النَّبِيِّ

ﷺ.

ثم قال:

### عَلَى النَّبِيِّ أَحْمَدَ الْأَمِينِ فِي الْمُصْحَفِ الْمَكْتُوبِ وَالْمُبِينِ

هَذَا قَيْدٌ آخَرٌ مِنْ قِيُودِ تَعْرِيفِ الْقُرْآنِ: أَنَّهُ مُنَزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَلَوْ لَمْ نَقُلْ ذَلِكَ، فَقَدْ يَحْتَمِلُ مَا أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى، أَوْ مَا أُنْزِلَ عَلَى عِيسَى، أَوْ عَلَى دَاوُدَ، أَوْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

فالذي أنزل على إبراهيم: هي الصحف ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٩]، والذي أنزل على داود: هو الزبور ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، [الإسراء: ٥٥]، والذي أنزل على موسى: التوراة ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] (٢)، والذي أنزل على عيسى: الإنجيل ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦] وقد ذكر التوراة والإنجيل بلفظ التنزيل؛ فقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣].

فلا بُدَّ من التقييد بمحمد ﷺ؛ لنعلم أن الذي أنزل عليه هو القرآن كما قال تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ

(١) انظر: جمهرة اللغة (١/٤٧٣).

(٢) حملة على النبي محمد ﷺ بعض أهل العلم، انظر: تفسير القرطبي (١٩/٢٤٠).

أَكْبَرُ شَهْدَةٌ قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ<sup>٤</sup> وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴿الأنعام: ١٩﴾، ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ﴿يوسف: ٣﴾، ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَىٰ ﴿طه: ٢﴾، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا ﴿الإنسان: ٢٣﴾.

**(على النبي أحمد الأمين)** أحمد اسم للنبي ﷺ جاء بنص القرآن ﴿وَمُبَشِّرًا رَسُولًا يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدُ ﴿الصف: ٦﴾، وجاء في الحديث عند البخاري (١) أيضًا، وللنبي ﷺ أسماء كثيرة قد تطرقت لها سابقاً (٢).

**(الأمين)** صِفَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فهو مَوْصُوف -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ- بِالْأَمَانَةِ، كما قال تعالى: ﴿مُطَاعٌ ثُمَّ آمِينَ ﴿التكوير: ٢١﴾ (٣)، وقوله: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿التكوير: ٢٤﴾ (٤).

(١) انظر: صحيح البخاري (١٥١/٦) ٤٨٩٦ وقد سبق ذكره.

(٢) انظر: المصدر السابق، وانظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ١٢٠٠) فقد عد منها أربعة وستين اسماً، وقال العيني: «قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي عن بعضهم أن الله تعالى ألف اسم، وكذا للرسول» عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩٦/١٦).

(٣) انظر: المصدر السابق، وانظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس (ص: ١٢٠٠) فقد عد منها أربعة وستين اسماً، وقال العيني: «قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي عن بعضهم أن الله تعالى ألف اسم وكذا للرسول» عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩٦/١٦).

(٤) قال ابن عطية: «بالضاد بمعنى: بخيل؛ أي: يشح به، ولا يبلغ ما قيل له، ويبخل كما يفعل الكاهن حتى يعطى حلوانه، وبالضاد هي خطوط المصاحف كلها، فيما قاله الطبري وهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة وعثمان بن عفان وابن عباس والحسن وأبي رجاء والأعرج وأبي جعفر وشيبة وجماعة وافر. وقرأ ابن كثير وعمرو والكسائي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبير وعروة بن الزبير ومسلم وابن جندب ومجاهد وغيرهم: «بظنين»، بالطاء أي: بمتهم، وهذا في المعنى نظير وصفه بـ(أمين)، وقيل معناه: بضعف القوة عن التبليغ من قولهم: بئر ظنون: إذا كانت قليلة الماء، ورجح أبو عبيد قراءة الظاء مشالة؛ لأن قريشاً لم تُبْخَلْ محمداً ﷺ فيما يأتي به، وإنما كذبت، فقيل ما هو بمتهم» تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في

وفي الحديث المتفق عليه «أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبْرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً»<sup>(١)</sup>، والناظم أتى بهذه الصفة هنا؛ لتوافق الوزن. قوله: **(في المصحف المكتوب والمبين)** المكتوب والمبين من أوصاف المصحف، والمبين «يَبِّينُ حلاله وحرامه، ورشده وهداه»<sup>(٢)</sup>، «ونهيه وسائر ما حواه من صنوف معانيه»<sup>(٣)</sup>، «الواضح الجلي: الذي يفصح عن الأشياء المبهمة ويفسرها ويبينها»<sup>(٤)</sup>.

**(في المصحف):** هذا قيد لا بُدَّ مِنْهُ؛ لأن هناك كلامًا مُنَزَّلًا على مُحَمَّدٍ ﷺ وليس مكتوبًا في المصحف، مثل: الحديث القدسي، فهو كلام الله - جَلَّ وَعَلَا - وَمُنَزَّلٌ على محمد ﷺ لكنه ليس مكتوبًا في المصحف، فقَيْدُ (المُصْحَف) حتى يَزِيدَ بَيَانِ حَقِيقَةِ الْقُرْآنِ وَتَعْرِيفِ الْقُرْآنِ. ثُمَّ زَادَ قَيْدًا آخَرَ، فقال:

**تَوَاتُرِ النَّقْلِ بِأَغْشَاوِهِ وَيُنْشِئُ التَّعَبُّدَ التَّلَاوَةَ**

وهذا قيد آخر: (وينشئ التعبد التلاوة).

فهذه سبعة قيود: الأول: كلام الرب. الثاني: المعجز. الثالث: المنزل. الرابع: على محمد ﷺ. الخامس: المكتوب في المصحف. السادس: التواتر<sup>(٥)</sup>. السابع: التعبد بتلاوته.

تفسير الكتاب العزيز (٥/٤٤٤)، وانظر: تفسير ابن جزي = التسهيل لعلوم التنزيل (٢/٤٥٧)، تفسير

حدايق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (٣١/١٧٤).

(١) صحيح البخاري (٥/١٦٣)، ٤٣٥١، صحيح مسلم (٢/٧٤٢) ١٤٤ - (١٠٦٤).

(٢) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٥/٥٤٦).

(٣) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٥/٥٥٠).

(٤) تفسير ابن كثير ت سلامة (٤/٣٦٥).

(٥) انظر في شرط التواتر: شرح طيبة النشر للنويري (١/١١٧)، مدخل في علوم القراءات (ص: ٤٩).

فهذه القيود السبعة نعرّف القرآن من خلالها، فنقول: هو كلام الله جل وعلا المعجز المنزل على محمد ﷺ المكتوب في المصحف، المتواتر نقله، المتعبّد بتلاوته.

وهناك من أهل العلم من يزيد على هذا أمورًا أخرى؛ كأن يقول: المُفتتح بالفاتحة والمختتم بالناس<sup>(١)</sup>، ومن يقول: نزل به جبريل ﷺ<sup>(٢)</sup>. والناظم لم يذكر هذا؛ لأن المكتوب في المصحف يُكتفى به عن قيده أنه مبدوء بالفاتحة مختتم بالناس، وعدم ذكره لجبريل؛ لأنّ القرآن معروف أنه لم ينزل إلا بواسطة جبريل.

من القيود السابقة: أن يكون متواترًا، ويخرج بهذا القيد الحديث القدسي؛ لأنه قد لا يكون متواترًا، والقرآن كله متواتر<sup>(٣)</sup>.

والقيد السابع هو: المتعبّد بتلاوته، ويخرج بذلك ما كان وحيًا من الله، وليس متعبّدًا بتلاوته؛ كالحديث الذي يرويه النبي ﷺ، وكالحديث الذي يرويه عن ربه جل وعلا والذي هو الحديث القدسي<sup>(٤)</sup>. فالوحي المقروء عندنا ثلاثة: إما أن يكون قرآنًا، وإما أن يكون حديثًا قدسيًا، وإما أن يكون حديثًا نبويًا.

(١) انظر: علم أصول الفقه وخصاله تاريخ التشريع ط المدني (ص: ٢٦)، تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (المقدمة/ ٨).

(٢) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ١٩٨).

(٣) انظر: نفحات من علوم القرآن (ص: ١٥)، بيان المعاني (٢/ ٢٩٣)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٢)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٢١)، الحديث في علوم القرآن والحديث (ص: ١٧٦).

(٤) انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٢)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٢١)، نفحات من علوم القرآن (ص: ١٥)، الحديث في علوم القرآن والحديث (ص: ١٧٦).

وهذا كُلُّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ لَأَنَّ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا - قَالَ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، ولكن الأول يقال له: قرآن. والثاني يقال له: حديث قدسي. والثالث يقال له: حديث نبوي (١).

فمن قيود القرآن أنه مُتَعَبَّدٌ بتلاوته، فإذا قرأه المرء فإنه يُؤَجَّرُ عَلَى قراءته، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «لَا أَقُولُ (الم) حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلْفُ حَرْفٍ وَلَا مِ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ» (٢)، وأن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف في قراءة القرآن، وليس هذا في الحديث النبوي، ولا في الحديث القدسي، ولا يُتَعَبَّدُ بتلاوتهما، وإنه يُتَعَبَّدُ بِتَنْفِيذِهِمَا، والأخذ بهما إن كان أمراً، أو اجتناب مقتضاهما إن كان نهيًا.

والفرق بين القرآن والحديث القدسي في أمور (٣):

- ١- القرآن: يفتتح بالبسملة أو الاستعاذة، وأما الحديث القدسي: فلا.
- ٢- القرآن: يُتَعَبَّدُ بتلاوته، وأما الحديث القدسي: فلا.
- ٣- القرآن: هو كلام الله - جَلَّ وَعَلَا - لفظًا ومعنى، وأما الحديث القدسي: فقد اختلف فيه أهل العلم، فَمِنْهُمْ من قال: هو من الله لفظًا ومعنى، ومنهم من قال: إنه من الله معنى لا لفظًا، واللفظ إنما هو من النبي ﷺ على اختلاف في ذلك.

(١) لكن الأولين لفظه ومعناه من الله، والثاني لفظه من النبي ﷺ، وسبق الخلاف في المسألة.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: نفحات من علوم القرآن (ص: ١٥)، الحديث في علوم القرآن والحديث (ص: ١٧٥)، بيان المعاني (٢/ ٢٩٣)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٢)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٢١)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٧٩).



- ٤- القرآن: كله صحيح، وأما الحديث القدسي: فمنه الصحيح ومنه الضعيف، يعني: منه ما ثبت عن النبي ﷺ ومنه ما لم يثبت.
- ٥- القرآن: هو المنقول بالتواتر، وأما الحديث القدسي: فمنه متواتر ومنه آحاد.
- ٦- «أن القرآن: تشريع قراءته في الصلاة، ومنه ما لا تصح الصلاة بدون قراءته، بخلاف الأحاديث القدسية.
- ٧- أن الله تعالى تحدى أن يأتي الناس بمثل القرآن أو آية منه، ولم يرد مثل ذلك في الأحاديث القدسية.
- ٨- أن القرآن: محفوظ من عند الله تعالى؛ كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والأحاديث القدسية بخلاف ذلك؛ ففيها الصحيح والحسن، بل أضيف إليها ما كان ضعيفاً أو موضوعاً، وهذا وإن لم يكن منها لكن نسب إليها وفيها التقديم والتأخير والزيادة والنقص.
- ٩- أن القرآن: لا تجوز قراءته بالمعنى بإجماع المسلمين، وأما الأحاديث القدسية؛ فعلى الخلاف في جواز نقل الحديث النبوي بالمعنى والأكثر على جوازه.
- ١٠- أن القرآن: لا يمسه إلا الطاهر على الأصح، بخلاف الأحاديث القدسية.
- ١١- أن القرآن: لا يقرؤه الجنب حتى يغتسل على القول الراجح، بخلاف الأحاديث القدسية»<sup>(١)</sup>.

(١) ما بين علامتي التنصيص من القول المفيد على كتاب التوحيد (١/٨٢)، وهو ضمن مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٩/٧٠-٧١).

ثم انتقل بعد ذلك إلى أسماء القرآن<sup>(١)</sup>، فقال:

**أَسْمَاؤُهُ أَشْهَرُهَا الْقُرْآنُ وَهَكَذَا الْكِتَابُ وَالْفُرْقَانُ**

أولاً: أسماء القرآن لا تُعَرَّفُ إلا بالنقل الصحيح، فهي أسماء توقيفية لَيْسَتْ من قبل البشر، إما أن يكون الله -جل وعلا- ذَكَرَهَا في كتابه، أو يكون ذَكَرَهَا النبي ﷺ. فليس لكل أحد أن يُسَمِّي القرآن بما شاء، وإنما أسماء القرآن هِيَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَلِ وَعَلَا.

ثانياً: هُنَاكَ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ لِلْقُرْآنِ ذَكَرَهَا اللَّهُ -جل وعلا-، منها: الذِّكْرُ، والكتاب، والفرقان، وغير ذلك.

وَأَشَارَ النَّاطِمُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا: الْكِتَابُ وَالْفُرْقَانُ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَبْحَثُ الْمُهِمُّ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ كَمْ عَدَدُ أَسْمَاءِ الْقُرْآنِ؟ هَلْ هِيَ مَحْصُورَةٌ أَمْ لَيْسَتْ مَحْصُورَةٌ؟ وَبِكَمْ تُعَدُّ؟ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ أَشَارَ النَّاطِمُ هُنَا إِلَى الْخِلَافِ، فَقَالَ:

**أَسْمَاؤُهُ أَشْهَرُهَا الْقُرْآنُ وَهَكَذَا الْكِتَابُ وَالْفُرْقَانُ**

**وَقِيلَ بَلْ تَزِيدُ عَنْ خَمْسِينَ بِخَمْسَةٍ وَالسَّرْدُ لَا يَعْنِينَا**

**وَالْبَعْضُ فِي تَعْدَادِهَا يَزِيدُ لَتَبْلُغَ التَّسْعِينَ أَوْ تَزِيدُ**

(١) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٧٢) وفي نسخة (١/ ١٦١)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٧٣)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/ ٨٨)، الإتيان في علوم القرآن (١/ ١٧٨)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ١٩)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٢٤)، معجم علوم القرآن (ص: ٦٧)، وفيه مؤلفات خاصة مثل: (شرح أسماء الكتاب العزيز) ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (٥/ ١٧٥) ويسمى (تفسير أسماء القرآن) لابن القيم، وللحرالي جزء في ذلك كما ذكره الزركشي في البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٧٣)، وقد عد من أسماء القرآن نيفاً وتسعين اسماً، (الهدى والبيان في أسماء القرآن) لصالح بن إبراهيم البليهي.

فقال بعضهم: إنها تزيد عن خمسين اسماً بخمسة، يعني: خمسة وخمسين اسماً، وممن أشار إلى ذلك الزركشي رَحِمَهُ اللهُ (١)، وقد سردها (٢)، لكن الناظم هنا قال: **(والسرد لا يعيننا)** حتى لا يطيل، فليس المراد أن تُسرد، وإنما المراد أن يُذكر أصل الخلاف في هذه المسألة. والزركشي نقله عن سبق كأبي المعالي العزيري (٣) وغيره (٤).

والقول الثاني: أشار إليه الناظم بقوله:

**وَالْبَعْضُ فِي تَعْدَادِهَا يَزِيدُ      تَبْلُغُ التَّسْعِينَ أَوْ تَزِيدُ**

فَمِنْ خِلَالِ قَوْلِ النَّازِمِ هُنَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ عَنْ أَسْمَاءِ الْقُرْآنِ اخْتَلَفُوا إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

القول الأول: تبلغ خمسة وخمسين اسماً.

القول الثاني: تبلغ تسعين اسماً.

القول الثالث: تزيد على التسعين.

(١) بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمئة، وأخذ عن الإسني ومغلطاي وابن كثير والأذري وغيرهم، وألف تصانيف كثيرة في عدة فنون... مات يوم الأحد ثالث رجب سنة أربع وتسعين وسبعمئة. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/٤٣٧).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٧٣) وما بعدها، وقد سرد ثلاثة وخمسين اسماً.

(٣) عزيري بن عبد الملك بن منصور أبو المعالي، الواعظ ويلقب بشيذلة بفتح الشين المعجمة وسكون آخر الحروف وفتح الذال واللام بعدها، قلت كان فقيهاً فاضلاً فصيحاً أصولياً متكلماً صوفياً، ومن نوادره أنه كان جيلانياً أشعري العقيدة، وله تصانيف كثيرة، وولي قضاء بغداد نيابة عن القاضي؛ أي: قاضي القضاة أبي بكر الشامي، توفي في سابع عشر صفر سنة أربع وتسعين وأربعمائة ببغداد. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/٢٣٥).

(٤) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/١٧٨) وعد منها واحداً وخمسين اسماً.

فالأول ذكر عن أبي المعالي العريزي وَمَنْ نَقَلَهُ عَنْهُ، أما القول الثاني؛ فقد ذكر عن الحرالي (١). وقد عَدَّ تسعين اسماً ونَيْفًا، يعني: زاد عليه شيئاً يسيراً، وأما الفيروزآبادي؛ فقد نص على أنها مائة اسم (٢)، وهذا ما أشار إليه المؤلف بقوله: **(تبلغ التسعين أو تزيد)**. وعد منها الرازي اثنين وثلاثين اسماً (٣).

وأكثر ما وقفتُ عليه في أسماء القرآن: هو ما عدّه الفيروزآبادي الذي أوصلها إلى مائة اسم (٤).

والصحيح من هذه الأقوال: ما ذكره الشيخ صالح البليهي رَحِمَهُ اللهُ (٥)، بأنه حصر هذه الأسماء ووجدها لا تزيد عن ستة وأربعين اسماً، وأما ما عَدَّ ذلك: فهي أوصاف للقرآن عَدَّهَا الآخرون أسماء.

واختلافهم هنا يَرِجِعُ إلى اختلافهم في معنى الاسم، فمنهم من جعل أوصاف القرآن أسماء؛ كالمبين في قوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣] فهذا وصف، وبعضهم يجعله اسماً، فَمَنْ جَعَلَ الأوصاف أسماء فإنها قد تبلغ المائة أو أقل، وَمَنْ فَرَّقَ بين الأسماء وبين الأوصاف فإن الأسماء قد لا تزيد

(١) علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم التجيبي، الإمام أبو الحسن الحرالي الأندلسي [المتوفى: ٦٣٧ هـ] وحرالة: قرية من أعمال مرسية. ولد بمراكش. وأخذ العربية عن أبي الحسن بن خروف، وأبي الحجاج بن نمر، وحج ولقي العلماء، وجال في البلاد، وتغرب. وشارك في فنون عديدة. ومال إلى النظريات وعلم الكلام، وأقام بحمأة، وبها مات... وكان شيخنا ابن تيمية، وغيره يحط على كلامه ويقول: تصوفه على طريقة الفلاسفة. تاريخ الإسلام ت بشار (١٤ / ٢٤٥).

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١ / ٨٨).

(٣) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢ / ٢٦٠-٢٦٥).

(٤) وقد عددت ما ذكره فوجدته مائة وبضعة عشر اسماً، وإن كان الكثير منها من باب الوصف لا من باب الاسم.

(٥) في كتابه (الهدى والبيان في أسماء القرآن).

عن ستة وأربعين اسمًا التي هي مُحَلَّاة بالألف واللام، كالذكر والفرقان والكتاب، وهناك من يقول: الهدى، والرحمة؛ لأن الله يقول: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [لقمان: ٣]، لكن هذا وصف للقرآن وليس اسمًا له.





## نزل القرآن

- ٣٦- وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ النَّزُولِ فَتَهْتَدِي بِهِ إِلَى الْوُصُولِ  
 ٣٧- فَأَوَّلُ النَّزُولِ كَانَ جُمْلَهُ  
 ٣٨- نُزُولُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا  
 ٣٩- أَخِيَّ بِالْقَوْلِ عَلَى أُسَاسٍ  
 ٤٠- وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ  
 ٤١- وَأُكِّدَ الْمَقُولُ فِيهَا بِأَنْزُرُ  
 ٤٢- وَالْقُرْطُبِيُّ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَا  
 ٤٣- وَثَانِيًا مَنْزَلٌ تَنْجِيمًا  
 ٤٤- وَأَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ التَّفْرِيقُ  
 ٤٥- وَفِي اضْطِلَاحٍ مَنْزَلٌ مُفْرَقًا  
 ٤٦- وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَعْضُ آيَةٍ  
 ٤٧- وَرُبَّمَا بِسُورَةٍ تَمَامًا  
 ٤٨- فِي الْكَوْنِ النَّصْرِ كَذَلِكَ النَّاسِ  
 ٤٩- وَالْمُرْسَلَاتِ لَمْ يَكُنْ وَتَبَّتْ  
 ٥٠- وَحِكْمَةُ التَّنْجِيمِ مَا أَقُولُ  
 ٥١- وَيَسْهُلَ الْحِفْظُ عَلَى الْعِبَادِ  
 ٥٢- دَلِيلِنَا بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ
- فَتْهَتَدِي بِهِ إِلَى الْوُصُولِ  
 فَاحْفَظْ أَخِي هُدَيْتَ هَذِي الْجُمْلَهُ  
 عَلَى الْأَصْحَحِّ إِنْ تُرِدْ فَدِنْ يَا  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ حَبْرِنَا الْعَبَّاسِي  
 لَهُ انْتِشَارٌ وَلَهُ ظُهُورُ  
 فابنُ السُّيُوطِيِّ حَكَى وَابْنُ حَجَرَ  
 مَا أَطْيَبَ النُّقُولَ وَالسَّمَاعَا  
 أَنْبِيكَ عَنْهُ بَادِلًا عَلِيمَا  
 فَحُذِّ مِنْ الْكَلَامِ مَا يَلِيْقُ  
 وَفَقَ الْحُدُوثِ تَارَةً وَمُطْلَقَا  
 وَقَدْ تَزِيدُ تَارَةً فِي الْغَايَةِ  
 كَالْفَاتِحَةِ وَلَتَسْمَعَ الْكَلَامَا  
 وَفِي الْفَلَقِ إِنْ كُنْتَ ذَا مِرَاسِ  
 حَكَى السُّيُوطِيُّ كَذَا وَتَبَّتْ  
 لِيَثْبُتَ النَّبِيُّ وَالرَّسُولُ  
 وَفَهْمُهُ لِأَنَّهُ كَالرَّادِ  
 وَسُورَةِ الْأَعْلَى الدَّلِيلُ الثَّانِي

هذا باب عظيم من أبواب علوم القرآن؛ وذلك لأنه يتعلق بعدة أمور:

الأمر الأول: أنه يتعلّق بأبواب الإيمان بالله - جل وعلا-، ومنه الإيمان بأسمائه وصفاته؛ لأن نزول القرآن دليلٌ على إثبات صفة الكلام لله جل وعلا.

الأمر الثاني: أن فيه إثبات العلوّ لله - جل وعلا-؛ لأننا إذا قلنا: إن القرآن نزل من عند الله، فمعنى هذا أن الله عال، ولذلك سمي وصول كلامه إلى رسوله نزولاً، فكان ذلك من جملة الأدلة الدالة على أن صفة العلو ثابتة لله جل وعلا.

الأمر الثالث: هو ما يتعلّق بفصول علوم القرآن؛ حيث إن معرفة النزول له ارتباط وثيق ببقية فصول هذا الفن، فإن الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، وأوّل ما نزل وآخر ما نزل، والمكي والمدني، ومعرفة النزول الزماني والنزول المكاني، كل هذه لها صلة وثيقة بهذا الفصل العظيم. فهو من أهم فصول علوم القرآن.

قال الناظم:

### وإن تُردّ معرفة النزول فتَهتدي به إلى الوصول

الجملة في الشطرين جملة شرطية، فيذكر الناظم الحافظ أو الدارس لهذا المتن بقوله: إن شئت أن تعرف النزول وما يتعلّق به؛ لأجل أن تهتدي إلى الوصول. والوصول هنا هو الغاية من دراسة هذا الفن، بأن تصل إلى المعنى المراد، وأن تصل إلى البغية التي ترومها أثناء الطلب لهذا الفن.

ولا شك أن من هذه الأمور ما يتعلّق بالنزول، فنفس طالب العلم تتطلع إلى أن يعرف كيفية نزول القرآن ومتى أنزل، والمدة التي أنزل فيها، وأيضا ما يتعلّق بما سوى ذلك. فقال: (فتَهتدي به إلى الوصول).

فجاء الجواب في البيت الذي يليه، فقال:

فأوّل النزول كان جملة فاحفظ أخي هديت هذي الجملة



(فأول)، الفاء: واقعة في جواب الشرط.

هذه أول مسألة تتعلق بهذا الفصل - فصل نزول القرآن من عند الله - جَلَّ وعلا - إلى النبي ﷺ - هل نزل جملة واحدة أم أنه نزل مُفْرَقًا على النبي ﷺ؟  
 هذه المسألة يدُلُّ عَلَيْهَا نوعان من الآيات في القرآن الكريم:  
 النوع الأول: آيات دَلَّتْ على أن القرآن نزل جملة واحدة.  
 النوع الثاني: آيات دَلَّتْ على أن القرآن نزل مفرقًا.

أما آيات النوع الأول، فكقوله - جل وعلا - : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فهذه الآية ظاهرها: أن القرآن نزل دُفْعَةً واحدة؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - قال: ﴿الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، يعني: أنزل فيه القرآن كله. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبْرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]. والليلة المباركة هنا: هي ليلة القدر، فهذه الآية في سورة الدُّخَانِ، دَلَّتْ على أن القرآن نزل أيضًا جملة واحدة، ويؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وهذه الآية جاءت مبينة لِمَا أَنبَهُم في آية الدخان: ﴿فِي لَيْلَةٍ مُّبْرَكَةٍ﴾ ولم توضح هذه الليلة، لَكِنِ وَصَّحَتْهَا سُورَةُ الْقَدْرِ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾.

أما آيات النوع الثاني: فهي أن القرآن نزل مفرقًا، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْتَفٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فدَلَّ هذا على أن التنزيل كان مفرقًا.

وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا: مَا جَاءَ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خِلالِ الْوَقَائِعِ الَّتِي نَعَلَّمَهَا،  
أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا كَانَ يَنْزِلُ مُفَرَّقًا حَسَبَ الْأَحْدَاثِ وَحَسَبِ الْمُنَاسَبَاتِ، فَتَنْزِلُ آيَةٌ فِي  
حَدَثٍ مُعَيَّنٍ وَآيَةٌ أُخْرَى تَنْزِلُ فِي حَدَثٍ آخَرَ، وَهَكَذَا خِلالَ فِتْرَةِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

كَيْفَ نَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنَزُولِ الْقُرْآنِ؟ هَلْ نَزَلَ جُمْلَةً وَاحِدَةً  
كَمَا فِي الْآيَاتِ الثَّلَاثِ الْأُولَى أَمْ نَزَلَ مُفَرَّقًا كَمَا فِي الْآيَاتِ الْآخَرَى؟  
فَنَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، أَوْ أَرْبَعَةٍ:  
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنْزَلَ عَلَى صُورَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ أَنْزَلَ مِنَ اللَّوْحِ الْمُحْفَوظِ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى  
السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: بَيْتُ الْعِزَّةِ جُمْلَةً، وَهَذَا هُوَ النُّزُولُ الْأَوَّلُ.  
الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: نَزَلَهُ مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ بَيْتِ الْعِزَّةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُفَرَّقًا  
حَسَبَ الْأَحْوَالِ وَالْأَحْدَاثِ، وَهَذَا هُوَ النُّزُولُ الثَّانِي (١).

وَهَذَا الْقَوْلُ قَالَ بِهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا ثَبَتَ عَنْ  
مُقْسِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا سَأَلَهُ عَطِيَّةُ بْنُ الْأَسْوَدِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي  
قَلْبِي الشَّكُّ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ [البقرة:  
١٨٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ  
مُبْرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] وَقَدْ أُنزِلَ فِي شَوَّالٍ وَذِي الْقَعْدَةِ وَذِي الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ

(١) انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٧/ ٦٥٤) روي ذلك عن ابن عباس في  
مناظرته للحروية.

وهناك فرق بين النزولين؛ فالأول نزل مكتوبًا، والثاني نزل متلوًّا، فسمعه جبريل من الله ﷻ، وسمعه  
محمد ﷺ من جبريل، وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٥٤)  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

وشهر ربيع الأول، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: إِنَّهُ أُنزِلَ فِي رَمَضَانَ، وَفِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَفِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أُنزِلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَوَاقِعِ النُّجُومِ: رِسَالًا فِي الشُّهُورِ وَالْأَيَّامِ» والحديث أخرجه الطَّبْرِي<sup>(١)</sup> والبيهقي في الأسماء والصفات<sup>(٢)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن مردويه وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

وأخرجه الحاكم وصحَّحه ووافقه الذهبي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس<sup>(٥)</sup>، وأخرجه الحاكم أيضًا من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٦)</sup>.

(١) المعجم الكبير للطبراني (٣١٢/١١) ١١٨٣٩ من طريق عكرمة، (٣٢/١٢) ١٢٣٨١، (٣٢/١٢) ١٢٣٨٢، (٤٤/١٢) ١٢٤٢٦ من طريق سعيد بن جبير، (٣٩١/١١) ١٢٠٩٥ من طريق مقسم بألفاظ مقاربة.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٥٧٤/١) ٥٠١، (٥٦٩/١) ٤٩٥، (٥٧١/١) ٤٩٦، من طريق سعيد ابن جبير، (٥٧٢/١) ٤٩٧، (٥٧٢/١) ٤٩٨، من طريق عكرمة.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم، الأصيل - مخرجًا (٣١٠/١) ١٦٥٠ من طريق مقسم، (٢٦٨٩/٨) ١٥١٢٦، من طريق سعيد بن جبير، (٢٦٨٩/٨) ١٥١٢٧، (٢٦٩٠/٨) ١٥١٢٩.

(٤) فضائل القرآن لابن الضريس (ص: ٧١) ١١٦، (ص: ٧١) ١١٧، من طريق عكرمة، (ص: ٧٢) ١١٨، (ص: ٧٣) ١٢١ من طريق سعيد بن جبير، مسند ابن الجعد (ص: ٣٤٣) ٢٣٦٣، الإيمان لابن منده (٧٠٤/٢) ٧٠٣، (٧٠٥/٢) ٧٠٤، من طريق عكرمة، (٧٠٥/٢) ٧٠٥، من طريق سعيد بن جبير، المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٢٤١) ٢٨٧٧، (٢/٢٤٢) ٢٨٧٩، (٢/٣٩٩) ٣٣٩٠، من طريق عكرمة، (٢/٢٤٢) ٢٨٧٨، (٢/٢٤٢) ٢٨٨١، (٢/٥١٩) ٣٧٨١، (٢/٥٧٨) ٣٩٥٨، (٢/٥٧٨) ٣٩٥٩، (٢/٦٦٧) ٤٢١٦، من طريق سعيد بن جبير، السنن الكبرى للنسائي (٧/٢٤٧) ٧٩٣٦، (١٠/٢٠٥) ١١٣٠٨، من طريق عكرمة، (٧/٢٤٧) ٧٩٣٧، (١٠/٢٨٧) ١١٥٠١، (١٠/٣٤١) ١١٦٢٥، من طريق سعيد بن جبير، مصنف ابن أبي شيبة (٦/١٤٤) ٣٠١٨٧، من طريق عكرمة، (٦/١٤٤) ٣٠١٩٠، من طريق سعيد بن جبير، تفسير ابن أبي حاتم - محققًا (١/٣١٠) ١٦٥٠، من طريق مقسم.

(٥) المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٢٤٢) ٢٨٧٨، (٢/٢٤٢) ٢٨٨١، (٢/٥١٩) ٣٧٨١، (٢/٥٧٨) ٣٩٥٨، (٢/٥٧٨) ٣٩٥٩، (٢/٦٦٧) ٤٢١٦.

(٦) المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٢٤١) ٢٨٧٧، (٢/٢٤٢) ٢٨٧٩، (٢/٣٩٩) ٣٣٩٠.

وكلُّها رَوَايَاتٌ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ عَنْهُ (١) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى صَوْرَتَيْنِ:  
النزول الأول: مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا جُمْلَةً وَاحِدَةً.  
والنزول الثاني: مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَفْرَقًا حَسَبَ الْأَحْدَاثِ  
خِلَالَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً (٢).

**القول الثاني:** للقرآن نزول واحد، وهو أنه نزل من السماء السابعة إلى النبي ﷺ حَسَبَ الْأَحْدَاثِ وَلَمْ يَنْزَلْ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَدَلِيلُهُمْ فِي هَذَا هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ [الفرقان: ٣٢]، وَحَمَلُوا الْآيَاتِ الْأُخْرَى الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ جُمْلَةً وَاحِدَةً،  
كقوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وكقوله:  
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبْرَكَةٍ ﴾ [الدخان: ٣]، و﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١]  
على أنها تحكي بداية النزول على النبي ﷺ، وليست دليلاً على أنه نزل جملة  
واحدة، فمفهومها أنه أوَّلُ مَا بَدَأَ نُزُولُ الْقُرْآنِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ فِي رَمَضَانَ  
فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ.

(١) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة (٢٠/١).  
(٢) قال القرطبي: «ولا خلاف أن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ ليلة القدر - على ما بيناه - جملة  
واحدة، فوضع في بيت العزة في سماء الدنيا، ثم كان جبريل ﷺ ينزل به نجماً نجماً في الأوامر والنواهي  
والأسباب، وذلك في عشرين سنة» تفسير القرطبي (٢/٢٩٧)، وقال: «وقال مقاتل في قوله تعالى:  
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ قال: أنزل من اللوح المحفوظ كل عام في ليلة القدر إلى  
سماء الدنيا، ثم نزل إلى السَّفَرَةِ من اللوح المحفوظ في عشرين شهراً، ونزل به جبريل في عشرين سنة.  
قلت: وقول مقاتل هذا خلاف ما نقل من الإجماع أن القرآن أنزل جملة واحدة. والله أعلم» تفسير  
القرطبي (٢/٢٩٧-٢٩٨)، وقال عنه ابن حجر: «هو الصحيح المعتمد» فتح الباري لابن حجر  
(٤/٩).

وَمِمَّنْ قَالَ بهذا: الشَّعْبِيُّ (١) وابن إسحاق (٢) - رحمهما الله - وهُمَا مِنْ أَشْهَرِ مَنْ نَصَرَ هذا القول.

القول الثالث: نزل القرآن الكريم من السماء السابعة إلى السماء الدنيا مفردًا على الملائكة، والملائكة أنزلته مُفَرَّقًا على جبريل (٣).

والفارق بين هذا القول والقول الأول هو: أن القول الأول جعل نزول القرآن جملة واحدة إلى السماء الدنيا، وأما هذا القول فقد جعل نزوله مُفَرَّقًا إلى الملائكة، كما أن هذا القول جعل الملائكة واسطة بين اللوح المحفوظ وجبريل، وظاهره أن جبريل لم يتلق القرآن عن الله مباشرة، وهذا القول ضعفه جماعة من أهل العلم؛ وأشار الحافظ ابن حجر إلى غرَابَتِهِ (٤).

بل قال ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ: «ومن جهالة المفسرين أنهم قالوا: إن السفارة ألقته إلى جبريل في عشرين ليلة وألقاه جبريل إلى محمد ﷺ في عشرين سنة. وهذا باطل، ليس بين جبريل وبين الله واسطة. ولا بين جبريل ومحمد - صلى الله عليه - عليهما - واسطة» (٥).

(١) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/ ٢٠)، تفسير الماوردي = النكت والعيون (٦/ ٣١٢)، تفسير القرطبي (٢٠/ ١٣٠).

(٢) انظر: دلائل النبوة للبيهقي مخرجا (٢/ ١٣٣).

(٣) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٨١٧) ذكره مقاتل ولم ينسبه وفي (٤/ ٥٩٣) جعله من كلام النبي ﷺ، وقد نسب إلى مقاتل في جملة من كتب أهل العلم كما في التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٥٣٢)، البحر المحيط في التفسير (٢/ ١٩٥)، وفي تفسير ابن كثير سلامة (٧/ ٥٤٤). وقال الضحاك عن ابن عباس وساقه، ثم قال: وكذا قال عكرمة، ومجاهد، والسدي، وأبو حذرة.

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر حكاية الماوردي لهذا القول: «وهذا أيضًا غريب، والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة. كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح» فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥).

(٥) أحكام القرآن لابن العربي، ط. العلمية (٤/ ٤٢٧).

ولا شكَّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِلآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى  
 أَنَّ النَّازِلَ بِهِ هُوَ جَبْرِيلُ ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٤]،  
 ﴿ قُلْ نَزَلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ ﴾ [النحل: ١٠٢]، رُوحُ الْقُدُسِ: هُوَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ اللَّهِ -  
 جَلَّ وَعَلَا - وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا سَابِقًا.

فهذه ثلاثة أقوال هي أشهر ما في هذه المسألة. وأقوى الثلاثة هو القول  
 الأول والقول الثاني، والترجيح بين القول الأول والقول الثاني: هو أن القول  
 الأول عليه أكثر أهل العلم، ثم إنَّ النَّصَّ عن ابن عباس يدل عليه وتقويه.

لكن بعض أهل العلم من الذين يتبنون القول الثاني قالوا: إن حديث ابن  
 عباس هذا موقوف عليه، وليس عن النبي ﷺ، ونحن لا نأخذ في مثل هذه  
 المسائل إلا شيئاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وهذه تدخلنا في مسألة مشهورة: وهي ما يتعلق برواية الصحابي، فالصحابي  
 إذا قال حكماً، فهل هذا الحكم يؤخذ على أنه مرفوع إلى النبي ﷺ أو على أنه  
 موقوف عليه واجتهاد منه؟

وهذه المسألة فيها تفصيل، ولكن نقول: إن كان هذا الكلام الذي يقوله  
 ليس مما يتطرق إليه الاجتهاد، كالغيبات مثلاً، فهذا له حكم الرفع؛ لأن  
 الصحابي لا يخوض في ما لا يعرف، ولا يقول مثل هذا إلا وعنده علم فيه عن  
 النبي ﷺ، وكونه لم يرفع الحديث إلى النبي ﷺ؛ فذلك لظهوره، ولأن راوي  
 الحديث أحياناً يكون نشيطاً فيرفع الحديث إلى النبي ﷺ وأحياناً تقصر همته  
 فلا يرفعه إلى النبي ﷺ.

فحديث ابن عباس هنا ظاهره أنه لا يتطرق إليه الاجتهاد؛ لأنه أمر غيبي لا  
 يمكن أن يُعرف إلا من طريق النبوة، فابن عباس لا يأتي بهذا من عنده، ولا يقول

إنه نَزَلَ من السماء السابعة إلى السماء الدنيا جملة واحدة جزافاً مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، ولا يَتَطَرَّقُ إليه اجتهاد؛ لأنه أمرٌ غَيْبِي، فأقرب ما يكون أن هذا محمول على أنه مرفوع حكماً إلى النبي ﷺ.

فهذا القول هو الذي تميل إليه النفس، وهو الذي أشار إليه شَيْخُ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>، والحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup> والقُرْطُبِي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم، فجمهور أهل العلم على أن القول الأول هو أحسن الأقوال فيما يتعلق بنزول القرآن.

قال النَّازِم:

**فَأَوَّلُ النُّزُولِ كَانَ جُمْلَةً      فاحفظ أَخِي هُدَيْتَ هُدَيْ جُمْلَةً**

هذه هي الصورة الأولى من النزول أنه كان جملة، وأكد الناظم هذه الصورة بأمره القارئ أن يحفظها لأهميتها وليعرف الفرق بين نزوله جملة ونزوله منجماً فقال: **(فاحفظ أَخِي هُدَيْتَ هُدَيْ جُمْلَةً)**، ثم أكمل بيان هذه الصورة وصحح القول بها بقوله:

**نُزُولُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا      عَلَى الْأَصْحِ إِنْ تُرِدَ فِدْنَ يَا**

وهذان البيتان سار فيهما الناظم على طريقة الجناس غير التام. والجناس هو التشابه بين اللفظين مع الاختلاف في المعنى، وهو إما تشابهٌ كاملٌ وإما تشابهٌ ناقصٌ؛ أي: إما جناس تام وإما جناس ناقص، والجناس التام هو ما اتفق فيه

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢٦/١٢ - ١٢٧)، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا (٩٤/٣).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٤/٩).

(٣) وقال عنه: «وهو الأصح الأشهر» الإتيان في علوم القرآن (١/١٤٦).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٢/٢٩٧-٢٩٨).

اللفظان في أمور أربعة هي نوع الحروف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، والجناس الناقص هو ما اختلف في واحد من الأمور الأربعة السابق ذكرها (١).

قال:

**فَأَوَّلُ النَّزُولِ كَانَ جُمْلَةً      فاحفظ أخي هديت هُذِي الْجُمْلَةَ**

فجعل نهاية الشطر الأول كلمة: جملة، ونهاية الشطر الثاني كلمة جملة، مع اختلاف المعنى، اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى وهذا جناس تام، وهُنَا أَيضًا قال:

**نَزْوَلُهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا      عَلَى الْأَصْحِ إِنَّ تُرْدُ فِدْنُ يَا**

وهنا انتهى الشطر الثاني بحرف النداء ثم أتى بالمُنَادَى في أول البيت الذي يليه وهو قوله:

**أُخِيَّ بِالْقَوْلِ عَلَى أُسَاسٍ      فَالْقَوْلُ قَوْلُ حَبْرِنَا الْعَبَّاسِيِّ**

والذي اضطر الناظم إلى هذا هو اسْتِقَامَةُ الوزن، وهذا أمر يحصل كثيرًا في الشعر، وهو أن يتعلق جزء من الكلمة في عَجْزِ البيت الأول بِصَدْرِ البيت الثاني، ويسمى التضمين وهو ألا يستقل البيت بمعناه، بل يكون المعنى مجزئًا بين بيتين (٢).

وقد نص الناظم في هذين البيتين على أن الأصح هو القَوْلُ الأول، بقوله: **(على الأصح إن تُرد)** يعني: إن تُردِ الحقيقة أو الصواب أو الأقرب من حيث

(١) انظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٣٢٥)، الإتيان في علوم القرآن (٣/ ٣١٠)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ٣٠٣)، الجدول في إعراب القرآن (٧/ ١١٥)، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية (٢/ ٤٣٥).

(٢) انظر: علم العروض والقافية (ص: ١٦٦)، انظر: تاج العروس (٣٥/ ٣٣٤).



الدليل فَعَلَيْكَ أَنْ تَدِينَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ (قول حبرنا العباسي) وهو عبدالله بن عباس رضي الله عنه حبر هذه الأمة؛ أي: عالمها الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بِأَنْ يُفَقِّهَهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ وَأَنْ يَعْلَمَهُ التَّأْوِيلَ، كَمَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ (١) وَغَيْرِهِمَا (٢).

فهذه المَنْقَبَةُ لابن عباس رضي الله عنه قَدْ تَقَوَّى مِنْ اعْتِبَارِ قَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلِذَلِكَ فَقَدْ كَانَ مَنْ جَاءَ بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ تَلَامِذَتِهِ يَعْرَضُونَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، وَيَسْتَوْقِفُونَهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَيَسْأَلُونَهُ عَنْ مَعْنَاهَا (٣).

ولفظه الحَبْرُ بفتح الحاء وكسرها (٤)، وكلاهما مأخوذ من أصل الكتابة التي تكون بالحبر، كِنَايَةٌ عَنِ الْعِلْمِ، وَكَانَتْ تُطَلَّقُ قَبْلَ الْإِسْلَامِ عَلَى عُلَمَاءِ الْيَهُودِ ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْكَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا الَّذِينَ اسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] (٥).

(١) صحيح البخاري (٤١/١) ١٤٣، بلفظ «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ» صحيح مسلم (٤/١٩٢٧) ١٣٨ - (٢٤٧٧)، بلفظ «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ»، قال الحميدي: «وَحَكَى أَبُو مَسْعُودٍ قَالَ: اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِمَهُ التَّأْوِيلَ»، وَلَمْ أَحِدْهُ فِي الْكِتَابَيْنِ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْحِذَاءِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَمِنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى صَدْرِهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ عِلْمَهُ الْحِكْمَةَ وَفِي رِوَايَةٍ وَهَيْب: «عِلْمَهُ الْكُتَابِ» الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ (٢/٣١).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤/٢٢٥) ٢٣٩٧، (٥/٦٥) ٢٨٧٩، بلفظ «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»، (٥/١٥٤) ٣٠٢٢، بلفظ البخاري.

(٣) جاء ذلك عن مجاهد كما في تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١/٩٠) ١٠٨، المعجم الكبير للطبراني (١١/٧٧)، ١١٠٩٧. قال الذهبي: «والذي صح عنه أنه قال: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أفقه عند كل آية أسأله: فيم نزلت؟ وكيف كانت؟» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٣٧) وساقه بسند قال عنه: «هذا حديث حسن الإسناد» كما في تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٢/١٩٩).

(٤) انظر: لسان العرب (٤/١٥٨).

(٥) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/٢٥).

وبعض المؤرخين ذهب إلى أن بداية إطلاق هذا اللقب (حبر العرب) على ابن عباس رضي الله عنهما كانت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك حينما غزا ابن عباس وابن أبي السرح أفريقيا، وذهبوا إلى المغرب، وكان ملك المغرب يقال له: جرجير، فرأى ابن عباس وما فيه من الفطنة والفهم فوصفه بالحبر، فمن هنا جاءت تسمية ابن عباس، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر (١) وغيره (٢).

قوله: **(العباسي)** نسبة إلى أبيه العباس (٣)؛ لأنه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وكلاهما صحابيان.

ثم قال:

**وَهُوَ الَّذِي قَالَ بِهِ الْجُمُهورُ لَهُ أَنْتِ شَارٌ وَلَهُ ظُهُورُ  
وَأَكَّادَ الْمَقُولَ فِيهَا بَأْتَرُ فابنُ السُّيُوطِيِّ حَكَى وَابْنُ حَجَرٍ**

أيضا يزيد المسألة تأكيداً، من حيث إن من أشهر من تكلموا عن هذه المسألة من المتأخرين وتوسعوا فيها: الحافظ ابن حجر والسيوطي، فالحافظ ابن حجر أشار إلى هذا في فتح الباري (٤)، والسيوطي أشار إليه في كتابه الإيتقان (٥).

وقوله: **(أكد المقول)**، يعني: اجزم مؤكداً بالمقول الأول المرَّجَح.

(١) انظر: نزهة الألباب في الألقاب (١/ ١٩١) ونسبه إلى الزبير بن بكار في الموفقيات ٦٧٧، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٢٢).

(٢) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٢٦٠).

(٣) انظر: الأنساب المتفقة (ص: ٢٠٧)، المؤلف والمختلف لابن القيسراني = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط (ص: ١٨٨)، لب اللباب في تحرير الأنساب (ص: ١٧٣).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤).

(٥) انظر: الإيتقان في علوم القرآن (١/ ١٤٦).

قوله: **(فيها بأثر)** وهو أثرُ ابن عباس رضي الله عنهما، والأثرُ يُرادُ به في اللغة: بقية الشيء، أو البقية من الشيء، فأثر الشيء بقية <sup>(١)</sup>.

وأما في الاصطلاح: فيُطلق ويراد به أكثر من معنى؛ فعند بعض أهل العلم يطلقونه مرادفًا للحديث والسنة <sup>(٢)</sup>؛ أي: ما أُثِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم مِنْ قَوْلٍ أو فعلٍ أو تقرير.

أما الإِطلاق الآخرُ: فهو أن الأثر أعمُّ مِنْ مُجَرَّد الحديث الذي أُثِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم فيشمل ما أُثِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الصحابة وغيرهم <sup>(٣)</sup>، وهذا أوسع الإطلاقات في الأثر، وعلى هذا بعض أهل العلم كالطحاوي وغيره، كما في كتابه «مشكل الآثار» <sup>(٤)</sup>؛ حيث جَمَعَ فيه ما يتعلق بجميع هذه المعاني، فصار إطلاق الأثر عنده على الحديث، وعلى الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم <sup>(٥)</sup>، فأخذَهُ مِنْ باب المفهوم الواسع، بخلاف المتأخرين فإنهم يُفَرِّقون ويجعلون هذا على المعنى الثالث، وهو أن الأثر ما أُثِرَ عن الصحابة على الخصوص فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وأما الحديث فهو ما أُثِرَ عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر: لسان العرب (٤/٥).

(٢) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٣).

(٣) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٤٠)، رسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري (ص: ٦٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/١٣٧)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبه (ص: ١٧)، مصطلح الحديث للعثيمين (ص: ٥).

(٤) انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/١٣٨).

(٥) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٤٠)، رسوم التحديث في علوم الحديث (ص: ٦٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/١٣٧).

وعلى ذلك يكون ما جاء عن ابن عباس إذا قلنا: إنه في حكم المرفوع، فهو يلحق بالأول، ما أثر عن النبي ﷺ، وإذا قلنا: إنه ليس مرفوعاً فإنه يلحق بالقول الثالث: وهو أن الأثر: ما أثر عن الصحابة فمن بعدهم.

ثم قال: (فابن السيوطي حكى وابن حجر) الناظم قدّم في البيت السيوطي على الحافظ ابن حجر لا لأن السيوطي سابق للحافظ من حيث الزمن، وإنما أتى به هنا؛ ليتوافق مع القافية في الشطر الأول في قوله: (بأثر)، والدليل أنه أتى بحرف الواو، ولو أراد الترتيب لقال: فابن حجر؛ لأن الواو والفاء يتفقان في اشتراك المتعاطفين في الحكم، إلا أنّهما يختلفان في الترتيب والتعقيب، فالفاء تقتضي الترتيب والتعقيب، وأما الواو فلا تقتضي الترتيب ولا التعقيب<sup>(١)</sup>، تقول: جاء زيد فعمر، أي أن عمراً جاء بعد زيد، وأن زيدا قبل عمرو؛ لوجود الفاء، أما الواو فهي تقتضي اشتراك المتعاطفين في الحكم ولا تقتضي الترتيب والتعقيب، مثل: جاء زيد وعمرو، فاشتركا في الحكم وهو المجيء، لكنه لم يقتض الترتيب؛ لأننا لا نعرف من هو الأوّل زيد أم عمرو.

فجاء الناظم بحرف الواو؛ لئلا يوهّم أن السيوطي قبل ابن حجر؛ لأن ابن حجر كان في القرن الثامن وتوفي في التاسع<sup>(٢)</sup>، أما السيوطي فولد في النصف الثاني من القرن التاسع، وتوفي في بداية العاشر سنة تسعمائة وأحد عشر أو ما يقاربها<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: اللمع في العربية لابن جني (ص ٩١)، أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ص ٢١٩)، اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص النعماني (٥٢/٩)، مغني اللبيب لابن هشام (ص: ٢١٣، و٤٦٣).

(٢) ولد في ثاني عشر شعبان سنة ٧٧٣هـ بمصر، مات في أواخر ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ، ودفن تجاه تربة الدليمي بالقرافة. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٨٨-٩٢).

(٣) ولد في أول ليلة مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ، وكان موته بعد أذان الفجر المسفر صباحه عن يوم الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة ٩١١هـ. البدر الطالع (١/٣٢٨-٣٣٥).

فالسيوطي وابن حجر أكّدا القولَ الأول الذي دَلَّ عليه أثر ابن عباس، فقد قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن هذا القول: وهو الصحيح المعتمد<sup>(١)</sup>. وأما السيوطي فقال عنه: وهو الأصح الأشهر<sup>(٢)</sup>.

ثم أراد الناظم أن يزيد التأكيد فقال:

**وَالْقُرْطُبِيُّ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعَا مَا أَطِيبَ النُّقُولَ وَالسَّمَاعَا**

لم يقدم الناظم حكاية الإجماع على المسألة المتقدمة؛ لأمرين:  
الأول: أن مَنْ سَبَقَهُ متقدِّمُونَ عليه.

الثاني: أن حِكَايَةَ الإِجْمَاعِ لِيَسَتْ قَوِيَّةٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بل فيها خلاف واضح كما مرَّ معنا أن فيها ثلاثة أقوال، وبعضهم يَفْصِلُ القول الثالث ويقسمه إلى قسمين، فتكون أربعة أقوال.

وأخر الناظم قول القرطبي لضعف حكاية الإجماع، فَإِنَّ الْقُرْطُبِي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: أَجْمَعَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى صَوْرَتَيْنِ: إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جُمْلَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُفَرَّقًا حَسَبَ الْأَحْدَاثِ<sup>(٣)</sup>، لكن هذه الحكاية فيها نظر. وقال في موضع آخر: لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا<sup>(٤)</sup>، وهذا أيضًا فيه نظر؛ ولذلك عَقَّبَ النَّازِمُ فَقَالَ: **(مَا أَطِيبَ النُّقُولَ وَالسَّمَاعَا)**، يعني: سماع الأثر ونقله، فَكَأَنَّ مَا جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يُغْنِينَا عَنْ حِكَايَةِ الْقُرْطُبِي لِلْإِجْمَاعِ وَذَلِكَ لُضْعْفِهَا.

وفيه معنى آخر لطيف: وهو أنك أيها المرء بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ تَبْنِي أَحْكَامَكَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَى النُّقْلِ وَالسَّمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، لا عَلَى الْمَجَازِفَةِ وَالتَّخْمِينِ، وَإِنَّمَا

(١) فتح الباري (٤/٩) دار المعرفة.

(٢) الإتيان في علوم القرآن (١/١٤٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣) انظر: تفسير القرطبي (٢/٢٩٧-٢٩٨).

(٤) انظر: المصدر السابق.

اختيار الأقوال بناء على الدليل، وعلى ما ذكره أهل العلم في هذه المسألة؛  
ولذلك قال بعضهم:

وما العلم إلا ما رواه أئمة مشافهةً أو دونته دفاتر  
وكل علم لم يكن مبنياً على النقل عن الأئمة والمدارسه معهم يكون عرضة  
للزلل، وقد قيل: من كان أستاذه كتابه كان خطؤه أكثر من صوابه، وهذه العبارة  
ليست على إطلاقها؛ فلا يلزم أن يكون الخطأ أكثر من الصواب، لكن الخطأ  
سيكون كثيراً إذا كان الكتاب هو المعتمد وعليه المعول دون الشيوخ، وهذه  
مقولة مشهورة يتناقلها أهل العلم بينهم، لكن لا يعلم قائلها، وقد جاء عن  
التنوخي أنه قال: «لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا القرآن عن مصحفي»<sup>(١)</sup>،  
وعن موسى بن يسار قال: «لا تأخذوا العلم إلا من أفواه العلماء»، وهاتان  
العبارتان تفيان بالعرض عن المقالة السابقة التي لا يعلم مصدرها. والحاصل  
أن ضبط العلم وإتقانه لا يتم إلا بمدارسه الشيوخ وملازمتهم.  
هذا هو القسم الأول، وهو نزول القرآن جملة واحدة.

انتقل بعد ذلك الناظم إلى نزوله بالصورة الأخرى من السماء الدنيا إلى  
النبي ﷺ فقال:

**وَأَنبِيَاءٌ مِّنْزَلٍ تَنْجِيمًا أُنبئك عنه بآذلاً عليمًا**

**(تَنْجِيمًا)** التَّجِيم: لَفْظَةٌ دَالَةٌ عَلَى الشَّيْءِ الْمُفَرَّقِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا  
يقضون بعض أمورهم بالتفريق حسب النجوم، فهو ما يُسَمَّى فِي عَرَفِ  
المعاملات الآن بالتقسيم، فقد كانت طريقتهم في المكاتب والمُدَبَّرِ مِنَ الْعَيْدِ  
أنه كان إذا اشترى العبد نفسه، فإنَّ السداد والدَّفْعَ يَكُونُ مُنَجَّمًا. فكانوا ينصِّون

(١) تصحيفات المحدثين للحسن بن عبد الله العسكري (٧/١).

على لفظ التنجيم<sup>(١)</sup>، فالتنجيم يعني: حسب النجوم، وهو التفريق. **(وثانيًا مُنزَل)** وهذه هي المسألة أو القسم الثاني كمبحث مستقل، وهي نزوله مُنَجَّمًا. **(أُنْبِيكَ عَنْهُ بِأَدَلِّا عَلِيمًا)** يعني: بأدَلِّا هذه المسألة بوضوح، ومبينًا ما ذكره أهل العلم في هذه المسألة، فليس ما أذكره من باب التَّخْمِين، ولا من باب القول الجزاف، وإنما من باب العلم؛ ولذا قال: **(بأدَلِّا عَلِيمًا)** يعني: علميًا بهذه المسألة التي سأبدلها لك.

قال الناظم:

**وَأَصْلُهُ فِي اللِّغَةِ التَّفْرِيقُ فَخُذْ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَلِيْقُ**

أخذ يُبَيِّنُ معنى التنجيم في اللغة فقال: **(وأصله في اللغة التَّفْرِيقُ)**<sup>(٢)</sup>؛ أي: التفريق حسب النجوم والفصول، وليس هو التنجيم بالمفهوم الآخر الذي يقال عن المُنَجَّمِين وهو التَّخْمِين والضَّرْبُ بالغيب<sup>(٣)</sup>.

**(فَخُذْ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَلِيْقُ)** يعني: خُذْ مِنَ الْكَلَامِ ما يَلِيْقُ بهذه المسألة حَتَّى تَتَّضِحَ لَكَ وَضوحًا بَيِّنًا.

ثم انتقل بعد ذلك إلى المعنى الاصطلاحي، فقال:

**وَفِي اصْطِلَاحِ مُنْزَلٍ مُفْرَقًا وَفَقَّ الْحُدُوثِ تَارَةً وَمُطْلَقًا**

فالمعنى الاصطلاحي مُقَارِبٌ لِلْمَعْنَى اللِّغَوِيَّةِ، إِلَّا أَنْ الْمَعْنَى اللِّغَوِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ أَعْمَ، وَجَاءَ الْمَعْنَى الاصْطِلَاحِي هُنَا دَالًّا عَلَى التَّخْصِيصِ، وَذَلِكَ فِي

(١) انظر: مجمع بحار الأنوار (٤/٦٦٥)، المعجم الوسيط (٢/٩٠٤)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/٢١٧٣).

(٢) انظر: التفسير الوسيط للواحي (٤/١٩٢)، (٤/٢٣٩).

(٣) انظر: الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية (ص: ٤١٩).

قوله: ( **مُنزَّلٌ مُفْرَقًا وَفَقَّ الحُدُوثِ تَارَةً وَمُطْلَقًا** ) والمعنى: أن النزول المُنَجَّم هو النزول المفرق، والتنجيم في الاصطلاح: هو ما نَزَلَ مِنَ القرآن مُفْرَقًا (١) حسب الأحداث (٢) بسبب وبدون سبب (٣). بِسَبَبٍ: وهو المَبْنِي على الأحداث؛ يعني: كالذي نَزَلَ في غزوة بدر، وِعَزْوَةَ تبوك، وغير ذلك، فكثير من الآيات لها أسباب نزول، وهناك آيات إنما نَزَلَتْ ابتداءً ولم يكن لها سبب معين؛ فلذلك قال الناظم هنا: ( **وَفَقَّ الحُدُوثِ تَارَةً وَمُطْلَقًا** ) يعني: تَارَةً يَكُون هذا النزول بسبب، وتَارَةً يكون مطلقاً لا سَبَبَ له. وأكثر آيات القرآن نزلت ابتداءً على النبي ﷺ بدون سبب.

لكن ما كيفية هذا النزول؟ هل ينزل جبريل بالآية أم بالآيتين أم بأكثر أم بأقل من آية؟ هذا ما أراد أن يبيِّنَه الناظم هنا، فقال:

**وَمِنْهُ مَا يَكُونُ بَعْضُ آيَةٍ وَقَدْ تَزِيدُ تَارَةً فِي الغَايَةِ**

يعني: أن النَّزُول قد يكون في جزء من آية، مثال ذلك: قوله تعالى في سورة النساء: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أخرج البخاري في صحيحه (٤) أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمْلَى عَلَيْهِ:

(١) انظر: التفسير الوسيط للواحدي (٤/١٩٢)، (٤/٢٣٩).

(٢) انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٩٧)، (ص: ١٠١)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٢٩)، نزول القرآن الكريم والعناية به في عهد النبي ﷺ (ص: ٩)، (ص: ١٢)، (ص: ٦٣).

(٣) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/١٠٧)، التحرير والتنوير (١/٤٦)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٧٨)، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٦)، الواضح في علوم القرآن (ص: ٥٨)، معجم علوم القرآن (ص: ٣٤).

(٤) صحيح البخاري (٤/٢٥) (٢٨٣٢، ٤٧/٦) (٤٥٩٢)، وانظر تخريجاً مطولاً له في: الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ٧٤-٧٦).



﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، قَالَ: فجاءه ابنُ أمِّ مكتوم وهو يُمَلِّها عليّ، فقال: يا رسولَ الله، لو أستطيعُ الجهادَ لجاهدتُ - وكان رجلاً أعمى - فأنزلَ اللهُ تبارك وتعالى على رَسولِهِ ﷺ، وفخذه على فخذي، فثقلت عليّ حتى خفتُ أن ترُصَّ فخذي، ثمَّ سرِّي عنه، فأنزلَ اللهُ ﷻ: ﴿عِزُّ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فقد أخرج البخاري (١) الرواية الدالة على سبب نزول هذه الآية: عن سهل بن سعد، قال: «أنزلت: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وَلَمْ يَنْزَلْ ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾، فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللهُ بَعْدُ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي: اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» لرفع الوهم، فأنزل كلمتين: جارا ومجرورا، نزلت مفردة على النبي ﷺ لتوضح أن المراد: حتى يتبين بياض الفجر من ظلمة الليل، لا الخيط الذي بأيدينا كما فعله بعض الصحابة (٢).

قوله: **(وقد تزيد تارة في الغاية)**، أي: تزيد على بعض الآية؛ فتكون آية، أو آيتين، أو أكثر، فقد جاءت السنة دالة على أن من النزول ما هو بقدر آية بأكملها، ومنه ما يزيد إلى آيتين أو أكثر، ومنه ما يبلغ مبلغ سورة كاملة (٣)، ولذلك لم

(١) صحيح البخاري (٢٨/٣) ١٩١٧.

(٢) وممن فعل ذلك عدي بن حاتم كما في صحيح البخاري (٢٦/٦) ٤٥٠٩.

(٣) انظر: مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور (١/٤٣٤)، الإتيان في علوم القرآن (١/١٥٥)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٠٧)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: =

يترك الناظم هنا شيئاً من هذه الأحوال، فقد ذكر بعض آية، وقال: **(وقد تزيد تارةً في الغاية)** والغاية هي النهاية، يعني: تزيد، ولم يُحدِّدها بآية أو أكثر من آية، إلا أنه بيَّن بعد ذلك أن النزول قد يكون بسورة كاملة فقال:

**وَرُبَّمَا بِسُورَةٍ تَمَامًا كَ (الْفَاتِحَةِ) وَلِتَسْمَعَ الْكَلَامَا**

فالفاتحة نزلت بأكملها ولم تنزل مُقطَّعة (١).

**(ولتسمع الكلام)** هذا تحضيض من الناظم؛ لأجل أن يُواصل السَّماع

فيَعْرِف ما هي السور التي نزلت بأكملها، قال:

**فِي الْكُوْثْرِ النَّصْرِ كَذَاكَ النَّاسِ وَفِي (الْفَلَقِ) إِنْ كُنْتَ ذَا مِرَاسٍ**

أي: سورة الكوثر أيضاً نزلت بأكملها مرة واحدة، وسورة النصر كذلك،

**(كذلك الناس)**، أي: وسورة الناس نزلت بأكملها، **(وفي الفلق)**، أي: وسورة

الفلق كذلك.

قال: **(إن كنت ذا مراس)**، يعني: إن كنت ذا حِبرَة في معرفة النزول فإنَّكَ

سَتَعْرِفُ هذه الآيات، وتَعْرِفُ أيضاً معنى الكوثر والنصر والناس والفلق أنها

أسماء لهذه السور، ثم قال:

**والمُرْسَلَاتِ لَمْ يَكُنْ وَتَبَّتْ حَكَى السُّيُوطِيُّ كَذَا وَتَبَّتْ**

(٢٠٥)، نزول القرآن الكريم والعناية به في عهد الرسول ﷺ (ص: ٥٤-٥٥)، نزول القرآن الكريم وتاريخه وما يتعلق به (ص: ٢١).

(١) انظر: الإقتان في علوم القرآن (١/١٣٦)، تاريخ نزول القرآن (ص: ١١٨)، نظرات في كتاب الله (ص:

١٢٧)، إعراب القرآن وبيانه (١/٢٠)، تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٩/٥٠٦)، أبجد العلوم

(ص: ٥١٦)، التحرير والتنوير (١/٩٢).

السيوطي: استُفْرِدَ وتوسَّع في هذه المسألة، وجمع الروايات الدالَّة على أن هناك سورًا بأكملها نزلت وهي التي ذكرناها سابقًا. فهذه ذكرها السيوطي وثبَّتَها، يعني: أَكَدَّهَا (حكى السيوطي كذا وثبت)، أي: كما نقلنا من سورة الفاتحة والكوثر والنَّصْر والنَّاس والفَلَق والمُرْسَلَات، و(لم يكن) التي هي البَيِّنَة، و(تَبَّت) سورة المسد، هَذِهِ السور ذَكَرَهَا السيوطي، وجمع رواياتها وثبت القول فيها(١).

ثم بين الناظم الحكمة من نزول القرآن مُفَرَّقًا إلى النبي ﷺ ولم يَنْزِلْ كما قال كفار قريش: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢].  
فقال:

وَحِكْمَةُ التَّنَجِيمِ مَا أَقُولُ      لِيُثْبِتَ النَّبِيَّ وَالرَّسُولُ  
وَيَسْهَلُ الْحِفْظُ عَلَى الْعِبَادِ      وَفَهْمُهُ لِأَنَّهُ كَالرَّادِ  
دَلِيلِنَا بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ      وَسُورَةِ (الْأَعْلَى) الدَّلِيلِ الثَّانِي

فحكمة تنجيم القرآن ونزوله مفرقًا أن يثبت النبي ﷺ (٢). ويدل على ذلك أمران:

أولاً: أن الكتب السماوية السابقة كلها نزلت جملة على الأنبياء (٣)، ما عدا القرآن نزل مُفَرَّقًا؛ وذلك لتثبيت النبي ﷺ؛ لأنه هو خاتم الرسل والنبين، فهو

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/١٣٦).

(٢) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٢٨).

(٣) قال السيوطي: «ما تقدم في كلام هؤلاء من أن سائر الكتب أنزلت جملة. هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم، حتى كاد يكون إجماعًا، وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك وقال: إنه لا دليل عليه، بل الصواب أنها نزلت مفرقة كالقرآن. وأقول: الصواب الأول» ثم ذكر أدلته. الإتيان في علوم القرآن (١/١٥٢).

بحاجة أن يكون هذا الدين بهذه القوة وهذا الثبوت، ولأنه ناسخ لجميع الشرائع السابقة؛ فاحتاج النبي ﷺ إلى التثبيت، وقد دل على هذه الحكمة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

ثانياً: ثبت في صحيح البخاري (١) أنه في بداية بعثته ﷺ، حينما نزل عليه جبريل في غار حراء، وقال له: اقرأ... انقطع عنه الوحي لمدة لم يُوحَ إِلَيْهِ (٢) «وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا، حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من رءوس شواهق الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يُلقني منه نفسه تبدى له جبريل، فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقاً، فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك» (٣)، لتباطؤ الوحي عنه، كيف أنه رأى ما رآه في لقائه

(١) صحيح البخاري (٧/١) ٣، (١٧٣/٦) ٤٩٥٣، ولم يذكر زيادة التردي إلا في (٩/٢٩) ٦٩٨٢.  
 (٢) هناك خلاف في تحديد المدة التي فتر فيها الوحي، فقيل: ثلاث سنين وقيل: ستان ونصف، وقيل: ستان، وقيل: أربعون يوماً، وقيل: أياماً. انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣١/١٩٢) فتح الباري لابن حجر (١/٢٧)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/٦٢)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (١/٤٤١)، السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (١/٣٧٤)، التحرير والتنوير (٣٠/٣٩٦)، (٣٠/٤٤٣)، السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة لأبي شُهبة (١/٢٦٤)، الرحيق المختوم (ص: ٥٨).

(٣) صحيح البخاري (٩/٢٩) وهذه الزيادة من بلاغات الزهري، كما بين ذلك ابن حجر في فتح الباري لابن حجر (١٢/٣٥٩) وجعلها العيني من بلاغات معمر ثم وجهها فقال: «وهذا من بلاغات معمر ولم يسنده ولا ذكر رواه ولا أنه ﷺ قاله، ولا يعرف هذا من النبي ﷺ، مع أنه قد يحمل على أنه كان أول الأمر قبل رؤية جبريل عليه الصلاة والسلام كما جاء مبيئاً عن ابن إسحاق عن بعضهم، أو أنه فعل ذلك لما أحرجه تكذيب قومه، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كَبُخَ نَفْسَكَ﴾، أو خاف أن الفترة لأمر أو سبب فحشي أن يكون عقوبة من ربه، ففعل ذلك بنفسه ولم يرد بعد شرع بالنهي عن ذلك فيعرض به،

الأول بجبريل حينما قال له: اقرأ. وقال: «لقد خشيت على نفسي» (١).  
فكأنه ﷺ كان محتاجاً أثناء دعوته إلى أن يأتيه الوحي بين الحين والآخر  
لتثبيت فؤاده، وهذا أمر مشاهد، لو لاحظنا كثيراً من مسائل النزول فإنها تدلُّ  
على شيء من هذا: تثبت قلب النبي ﷺ، قد لا يتبين له أمر ثم ينزل في ذلك  
قرآن فيزيده تثبيتاً؛ كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْ قَلْبِكُمْ الْقُرْآنُ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ﴾ [آل  
عمران: ١٩٦] فحين تنزل هذه الآية بعد إخراج وتضييق، يكون نزولها فيه شيء من  
التثبيت، ولا شك أن التثبيت للنبي ﷺ فيه تثبتٌ لأُمَّته.  
وقد جاء في الصحيحين أنه لما انقطع الوحي عنه ﷺ عيرته قريش، وقالوا:  
قلاه ربه، حتى أنزل الله جل وعلا: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] (٢). ثم قال  
الناظم:

ونحو هذا فرار يونس عليه السلام حين تكذيب قومه، والله أعلم» عمدة القاري شرح صحيح البخاري  
(٥٥/١).

(١) «والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً: أولها: الجنون، وأن يكون ما  
رآه من جنس الكهانة، جاء مصرحاً به في عدة طرق، وأبطله أبو بكر بن العربي، وحق له أن يبطل، لكن  
حملة الإسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذي جاءه ملك، وأنه  
من عند الله تعالى. ثانيها: الهاجس، وهو باطل أيضاً؛ لأنه لا يستقر، وهذا استقر وحصلت بينهما  
المراجعة. ثالثها: الموت من شدة الرعب. رابعها: المرض، وقد جزم به ابن أبي جمرة. خامسها: دوام  
المرض. سادسها: العجز عن حمل أعباء النبوة. سابعها: العجز عن النظر إلى الملك من الرعب.  
ثامنها: عدم الصبر على أذى قومه. تاسعها: أن يقتلوه. عاشرها: مفارقة الوطن. حادي عشرها:  
تكذيبهم إياه. ثاني عشرها: تعييرهم إياه. وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتباب الثالث  
واللذان بعده، وما عداها فهو معترض والله الموفق» فتح الباري لابن حجر (٢٤/١).

(٢) صحيح البخاري (٤٩/٢) ١١٢٥، (١٧٢/٦) ٤٩٥٠، (١٧٢/٦) ٤٩٥١، (١٨٢/٦) ٤٩٨٣،  
صحيح مسلم (١٤٢١/٣) ١١٤ - (١٧٩٧)، (١٤٢٢/٣) ١١٥ - (١٧٩٧).

## وَيَسْهُلَ الْحِفْظُ عَلَى الْعِبَادِ وَفَهْمُهُ لِأَنَّهُ كَالرَّادِ

هذه هي الحكمة الثانية من التنزيل مفرداً: حتى يحفظه العباد<sup>(١)</sup>؛ لأن القرآن أنزل على الصحابة، وقد كانوا قبل ذلك في جاهلية جهلاء، وكانوا أمة أمية، وكان شأنهم وجل أمرهم في الشعر فكأنوا بحاجة إلى أن يلامس هذا القرآن أفئدتهم بقوة، وأن يدخل الإيمان في قلوبهم مدخلاً قد لا يحصل فيما لو نزل جملة واحدة، ويدل على ذلك: ما جاء عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>: «كان الرجل منّا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهنّ حتى يعرف معانيهنّ، والعمل بهنّ». لكن لو نزل جملة واحدة قد يصعب شيء من الفهم والحفظ، ويرى المرء أمامة هذا القرآن بأكمله فيشق عليه فهمه ومعرفة، ودل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [١٦]، ودل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿سُنْقُرُوكَ فَلَا تَسْئَلْ﴾ [الأعلى: ٦]، فدل على أن سبب التّجسيم هو ألا ينسى النبي ﷺ ولا أجل أن يحفظ حفظاً جيداً، فلا يسارع جبريل عليه السلام؛ لأنه كان يسارعه ﷺ، حتى أنزل الله قوله: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [١٦]، إن علينا جمعه، وقرآنه، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦-١٨] لا تسابق جبريل عليه السلام في القراءة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٥٥)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص:

٣١)، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: ٩١).

(٢) تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١/ ٨٠) ٨١.

(٣) وعن أبي عبد الرحمن السلمي فضائل القرآن للفريابي (ص: ٢٤١) ١٦٩، فضائل القرآن وتلاوته للرازي (ص: ١٢٧) ٩٧، الطبقات الكبرى ط العلمية (٦/ ٢١٢)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ٢٦٩) ولفظه: «إنما أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الأخر حتى يعلموا ما فيهن من العمل، قال: فتعلمنا العلم والعمل جميعاً، وأنه سيرت القرآن بعدنا قوم يشربونه شرب الماء لا يجاوز هذا، وأشار بيده إلى حنكه».

(٤) انظر: زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٣٧١).

والدليل على أن حكمة التنجيم: هو تثبيت النبي ﷺ وتيسير الحفظ للقرآن؛  
آيتان أشار إليهما الناظم في قوله:

**(دَلِيلُنَا بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ)** وهي قوله: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، ثم قال:  
**(وسورة الأعلى الدليل الثاني)** مشيرًا إلى قوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ ﴿هَذِهِ  
هي الحكمة مِنْ حَيْثُ النَّصِّ، وهناك حِكْمٌ أُخْرَى تحصل بالنظر والتأمل (١)،  
وهذا قابل للاجتهاد.

ونختم هذا الفصل بمسألة أخيرة، وهي: كَمْ مُدَّةَ هَذَا التَّنْجِيمِ؟ أي: كم هي  
مدة نزول القرآن؟

اختلف أهل العلم في ذلك، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بلغت ثلاثًا وعشرين سنة، والتي  
هي مبعث النبي ﷺ؛ حَيْثُ إِنَّهُ بُعِثَ وَعُمُرُهُ أَرْبَعُونَ، وتوفي وعمره ثلاثة وستون  
عامًا (٢).

وبعض أهل العلم قال: إن مدة النزول كانت عِشْرِينَ سَنَةً (٣)، ودَلَّ عَلَى  
ذلك رواية في صحيح البخاري ومسلم (٤)، وهُنَاكَ رَوَايَةٌ أُخْرَى أَيْضًا فِي الْبُخَارِيِّ

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٥٣-٦٢)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل  
(ص: ٣١-٣٣)، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: ٨٩-١٠٣).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٣٢)، (١/٢٢٨)، (٢/٤٧)، مناهل العرفان في علوم القرآن  
(١/٤٦)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٠١)، (ص: ١٠٦)، دراسات في علوم  
القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٢٧)، المدخل إلى علوم القرآن الكريم (ص: ٢١)، دراسات في  
علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٠٦).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) صحيح البخاري (٤/١٨٧)، (٤/٣٥٤٧)، (٤/١٨٧)، (٦/٤٤٦٤)، (٦/١٨١)، (٦/٤٩٧٨)،  
(٧/١٦١)، (٧/٥٩٠٠). صحيح مسلم (٤/١٨٢٤) - ١١٣ - (٤/٢٣٤٧).

ومسلم أن المُدَّة بلغت ثلاثاً وعشرين سنة<sup>(١)</sup>. فالفارق هنا ثلاث سنوات، فكيف الجمع بين القولين؟

هذه المسألة اسْتَطْرَدَ فِيهَا بعض أهل العلم، لكن نختصرها، ونقول: أحسن ما يقال فيها هو أن مَنْ قَالَ: إن المدة بلغت ثلاثاً وعشرين سنة، حسبوا المدة منذ نزول جبريل عليه السلام، يعني: منذ أن جاءه الوحي وعُمِّر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعُونَ. وأما الذين قالوا: بلغت عِشْرِينَ سَنَةً، فقد حذفوا مدة فَتْرَةِ الوحي، وزادوا إليها ما يَتَعَلَّقُ بالرؤيا الصادقة، وقد مرَّ معنا سابقاً أنها أول ما كان من الوحي<sup>(٢)</sup>.



(١) صحيح البخاري (٤٥/٥)، ٣٨٥١، (٥٧/٥)، ٣٩٠٢، صحيح مسلم (٤/١٨٢٦) - ١١٨ - (٢٣٥١).  
(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/٥٧٠)، (٨/١٥٠-١٥١).



## معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل

- ٥٣- أوائل النُّزُولِ أَوْ أَوَاخِرُ  
مَعْرِفَةٌ بِهَا الْكَلَامُ زَاخِرُ
- ٥٤- مُفِيدَةٌ لِلشَّرْحِ وَالشُّيُوحِ  
فِي الْعِلْمِ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ
- ٥٥- وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُمَا الْمُفَسِّرُ  
لِيَسْتَقِيمَ بَعْضُ مَا يُفَسَّرُ
- ٥٦- وَتُعْرَفُ السَّيْرَةُ وَالْمَغَازِي  
مِنْ كُلِّ سَابِرٍ لَهَا مُوَازِي
- ٥٧- وَصِحَّةُ الْجَمِيعِ لِلْحَصِيفِ  
مَرهُونَةٌ بِنَصِّهَا التَّوْقِيفِي
- ٥٨- وَالْخُلْفُ فِي أَوَائِلِ النُّزُولِ  
مُثَبَّتٌ بِالْقَيْدِ وَالنَّقُولِ
- ٥٩- وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ فِي التَّنْزِيلِ  
(أَفْرَأَ) بِمَا يَبِينُ مِنْ دَلِيلِ
- ٦٠- وَهَكَذَا الْخُلْفُ عَلَى الْأَوَاخِرِ  
مِنْ كُلِّ سَابِقٍ مَضَى وَغَابِرِ
- ٦١- فَقَدَّمَ الْبَعْضُ بغيرِ مَينِ  
مَا بَيْنَ آيَةِ الرَّبِّ وَالسَّيْنِ

هذا مَبْحَثٌ مُهمٌ، وهو جَدُّ مفيد في هذا الباب، ولا يستغني عنه طالب العلم ودارس علوم القرآن؛ حيث إن لهذا الفصل أهمية كبرى، تتضح في أمور كثيرة أشار الناظم إلى بعض منها مِنْ بَابِ الاختصار؛ ولأن الفوائد المتحصلة مِنْ خِلَالِ معرفة هذا الأمر تتعدّد وتتنوّع، وكُلٌّ يُدلي بِدَلْوِهِ في هذا الباب.

## أَوَائِلُ النُّزُولِ أَوْ أَوَاخِرُ مَعْرِفَةٌ بِهَا الْكَلَامُ زَاخِرُ

قوله: (أَوَائِلُ النُّزُولِ أَوْ أَوَاخِرُ)، والمراد بمعرفة أوّل ما نزل وآخر ما نزل من جِهَةِ الْأَوَّلِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، وَالْآخِرِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ، بِمَعْنَى أَنْ هُنَاكَ آيَاتٌ تُعَدُّ آخِرَ مَا أُنزِلَ لَكِنهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْأَوَاخِرِ الْمُطْلَقَةِ، وَإِنَّمَا أَوَاخِرُ نَسْبِيَّةٌ؛ كَأَخِرِ مَا نَزَلَ فِي الْمَوَارِيثِ، وَأَخِرِ مَا نَزَلَ فِي الْعِدَدِ، وَأَخِرِ مَا نَزَلَ فِي الْعِدَّةِ فِي الْمَوَاجَهَةِ مَعَ الْعَدُوِّ... وَهَكَذَا، وَهُنَاكَ مَا يَقَالُ إِنَّهُ آخِرُ مَا نَزَلَ مُطْلَقًا مِنَ الْقُرْآنِ.

وفي المقابل أيضًا ما يتعلّق بأول ما نزل، فهناك أولية مطلقة في السور كأول ما نزل من سور القرآن، وأوّلِيَّة مطلقة في الآيات كأول ما نزل من آيات القرآن، أو أوّلِيَّة نسبية كأوّل ما نزل في المَدِينَة، أو أول ما نزل في مَكَّة، أو أول ما نزل على النَّبِيِّ ﷺ في بيته، أو أول ما نزل في العَزْو... وهكذا.

لكن مرادنا هنا هي الأوّلِيَّة المطلقة، يعني: ما هي أوّل آية أنزلت من القرآن؟ وما هي آخر آية أنزلت منه؟ هذا هو مراد المبحث الذي ذكره الناظم أو بَوَّبَ له بقوله: معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل.

قال: **(مَعْرِفَةٌ بِهَا الْكَلَامُ زَاخِرٌ)**، أي: أن معرفة هذا المبحث يزخرُ بها الكلام، بمعنى أنه يمتدّ ويرتفع، والزاهر هو «الشرف العالي»<sup>(١)</sup>، فلا شك أن مَنْ يَهْتَمُّ بهذا الفصل ويعرف حقيقته يكون مَمَّنْ ائْتَدَّتْ معرفته وارتفعت في هذا الفن العظيم الذي هو علوم القرآن.

فالارتفاع في الفهم والمعرفة لا يستقل بدون أن يعرف طالب العلم هذا المبحث العظيم، وهو مبحث أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن. ثم أخذ الناظم يبيّن الفائدة من هذا المبحث بقوله:

**مُفِيدَةٌ لِلشَّرْحِ وَالشُّيُوخِ فِي الْعِلْمِ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ**  
**(مُفِيدَةٌ لِلشَّرْحِ وَالشُّيُوخِ)** الشرح: يُطلق على الشاب<sup>(٢)</sup>، وهو مَنْ دون الكهل، وبعضهم يُدْخِلُ معه الكهل، فيكون الشرح: هو مَنْ دون الشيخ،

(١) تهذيب اللغة (٧/٩٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٧/٤٠)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٥٢٨)، المحكم والمحيط الأعظم (٥/٢٤)، تاج العروس (٧/٢٨٠).

وبعضهم جعل الشرخ يطلق على كل من بلغ التمييز، إلى أن يبلغ سن الشيخ<sup>(١)</sup>، ومن دون التمييز ليس بداخل في هذا؛ لأنه لا يُميّز معاني هذا الفن العظيم.

وكوننا أيضًا لم نحدد هذا الشرخ بمن هو بعد البلوغ؛ لأن هناك من يكون مميّزًا ومُدْرِكًا وصاحب فهم وإن لم يبلغ، بل قد يؤم القوم من هو أقرأهم لكتاب الله - جل وعلا - وإن كان دون سن البلوغ، كما جاء عن عمرو بن سلمة رضي الله عنه الذي أمّ قومه وهو لم يبلغ؛ لأنه كان أحفظهم للقرآن، بل جاء في صحيح البخاري ما يدل على أن شيئًا من سوانته كان يبدو وهو يُصَلِّي بهم<sup>(٢)</sup>.

إذا التمييز يحصل معه شيء كثير وإن لم يكن هناك بلوغ. فهذا الفن مفيد للشرخ، أي: للشاب، ومن هو في حكمه.

**(والشيوخ)** جمع شيخ، والشيخ: هو من بلغ سن الشيخوخة، وبعضهم يجعل مُبتدأً هذا السن هو من الخمسين فما فوق<sup>(٣)</sup>، وبعضهم يجعله من الستين فما فوق<sup>(٤)</sup>.

والمراد هنا أن هذا الفن مفيد لكل من له عقل وفهم وإدراك يُدرك به هذا الفن العظيم، سواء كان شابًا صغيرًا أم شيخًا كبيرًا؛ لأن العلم غير مقتصر على سنٍّ مُعيّن، بل الإنسان يُعدّ طالب علم إلى أن يلجّ قبره. لقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، ولا شك أن من أفضل ما يتقرّب به إلى الله - جل وعلا - هو العلم وطلبه.

(١) انظر: تنبيه النائم الغمر على مواسم العمر (ص: ٣٧)، تحفة المودود بأحكام المولود (ص: ٣٠٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٥٠/٥) ٤٣٠٢، وفيه أنه كان «ابن سِتٍّ أو سَبْعِ سِنِينَ».

(٣) انظر: تنبيه النائم الغمر على مواسم العمر (ص: ٣٧).

(٤) انظر: تحفة المودود بأحكام المولود (ص: ٣٠٢).

قوله (في العلم بالناسخ والمنسوخ) هذه أوّل الفوائد التي يستفيد منها طالب العلم في معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن، وهو أنه: تتضح له مسألة الناسخ والمنسوخ من الآيات.

وهذا مبحث مهم من مباحث علوم القرآن<sup>(١)</sup>، ومن مباحث مصطلح الحديث<sup>(٢)</sup>، وأصول الفقه أيضًا<sup>(٣)</sup>، فقل أن يوجد تصنيف في فن من هذه الفنون الثلاثة إلا ويذكر فيه مبحث الناسخ والمنسوخ؛ لأنه يتعلّق بأمر مهم من أمور الشريعة، وهو أن هناك أحكامًا جاء ذكرها في القرآن أو في السنة وعمل بها برهة من الزمن، ثم جاء ما ينسخها ويرفع حكمها.

ولم يفرد الناظم هذا بمبحث مستقل، لا هو ولا مبحث الخاص والعام، ولا المطلق والمقيد، وذلك لما يُذكر كثيرًا في فنّ الأصول والمصطلح فأغنى عن ذكره هنا. والنسخ في اللغة يُطلق ويُرادُ به معنيان<sup>(٤)</sup>:

الأول: المَحْوُ والإزالة، والعرب تقول: نسخت الشمس الظل، والمعنى أذهبت الظل وحلت محله<sup>(٥)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا

(١) وقد أفرد بالتأليف فمن ذلك: المصطفى بأخف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي، قلاند المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن لمرعي بن يوسف.

(٢) وقد أفرد بالتأليف، فمن ذلك: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر الحازمي، إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه لابن الجوزي.

(٣) ما من كتاب من كتب أصول الفقه الجامعة - مطولاً كان أو مختصراً - إلا وهو لا يكاد يخلو من فصل خاص بمبحث الناسخ والمنسوخ، وذلك سيراً على طريقة إمام هذا الفن ومبدعه الإمام الشافعي كما صنع في كتابه البديع: الرسالة للشافعي (١/١٠٥).

(٤) انظر: العين (٤/٢٠١)، تهذيب اللغة (٧/٨٤)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٨٦٦)، مقاييس اللغة (٥/٤٢٤)، لسان العرب (٣/٦١).

(٥) تهذيب اللغة (٧/٨٤)، لسان العرب (٣/٦١).

نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴿ [البقرة: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢]؛ أي: يُزِيلُهُ ويمحوه.

الثاني: النقل، تقول: نَسَخْتُ الكتاب: إذا نَقَلْتَهُ كتابَةً من مكان إلى آخر. والمراد هنا هو المعنى الأوّل الذي هو المَحْوُ والإزالة. أما النسخ في الاصطلاح فقد عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ بأنه: رَفَعُ حُكْمٍ دليل شرعي أو لفظه بدليل آخر مِنَ الكِتَابِ أو السنة (١). وفي التعريف هنا أمران: إما رَفَعُ الحُكْمِ، وإما رَفَعُ اللَّفْظِ.

فرع الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٦٥] (٢)، هذه آية نزلت أوّلًا وكان حكمها أن العِشْرِينَ يَغْلِبُونَ مِائَتِينَ في القتال، وكان هذا أوّل التشريع، وهذا هو الحكم الظاهر، ثم جاء بعد ذلك التَّخْفِيفُ بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٦] بدل أن يكون الواحد في مقابل العشرين، أصبح الواحد في مقابل الاثنين، وهذا مِنْ تَخْفِيفِ اللَّهِ -جل وعلا-، فالآية الثانية رَفَعَتْ حُكْمَ الأوّلِي وَأَبْقَتْ لَفْظَهَا؛ لأننا ذكرنا في تعريف النسخ أنه: رفع حكم دليل شرعي أو لفظه. وهذه الآية التي ذكرناها يسميها أهل العلم آية المَصَابِرَةِ -المصابرة في الجهاد- فرع الحكم الأوّل وبقي اللفظ (٣).

(١) الأصول من علم الأصول (ص: ٥١) وهو ضمن مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١١/ ٥٠).

(٢) انظر: الأصول من علم الأصول (ص: ٥٤)، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١١/ ٥٣).

(٣) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٢٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ٢٥٣)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٢٣٠)، والقول بجواز ذلك هو مذهب الجمهور، وخالف المعتزلة فمنعوه، انظر:

وقد يُرْفَع اللفظ دون الحُكْم<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ مِثْلُ مَا جَاءَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ مِمَّا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ قَوْلَهُ -جَلَّ وَعَلَا-: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ نُسِخَ لَفْظُهَا. هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ: (أَوْ لَفْظُهُ)؛ يَعْنِي: رَفَعَ الْفَلْظَ. وَمِنْ خِلَالِ هَذَا التَّعْرِيفِ نَعْرِفُ بَعْضَ أَوْجِهَةِ النِّسْخِ: فَقَدْ يَكُونُ النِّسْخُ لِلْحُكْمِ وَاللَّفْظِ، أَوْ لِلْحُكْمِ دُونَ الْفَلْظِ، أَوْ لِلْفَلْظِ دُونَ الْحُكْمِ<sup>(٣)</sup>.

ولقائل أن يقول: كيف يستفاد من باب: (أول ما نزل وآخر ما نزل) في الناسخ والمنسوخ؟

نقول: لأن الناسخ لا بد أن يكون هو الثاني، والمنسوخ هو الأوَّل.

- 
- المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٥٤)، (٢/ ٥٥٧) قال آل تيمية: «وهذا بالإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فإنهم ما زالوا يذكرون دخول النسخ على آيات القرآن، وقال بعضهم: لا يجوز، ذكره أبو الخطاب» المسودة في أصول الفقه (ص: ١٩٨).
- (١) انظر: العدة في أصول الفقه (٣/ ٧٨١)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٢٣٠)، المسودة في أصول الفقه (ص: ٢٢٠)، والقول بجواز ذلك هو مذهب الجمهور، وخالف المعتزلة فمنعوه، انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٢/ ٥٥٤)، (٢/ ٥٥٧).
- (٢) مسند أحمد ط الرسالة (٣٥/ ١٣٤) (٢٠٧/ ٢١٢)، وأصله حكم الرجم والإشارة إلى آيته مخرج في صحيح البخاري (٨/ ١٦٨) ٦٨٣٠، صحيح مسلم (٣/ ١٣١٧) ١٥ - (١٦٩١).
- (٣) انظر: تقييم الأدلة في أصول الفقه (ص: ٢٣١)، العدة في أصول الفقه (٣/ ٧٨٠)، شرح الورقات في أصول الفقه - المحلي (ص: ١٦١)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢١٤)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٤٤)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٢٤٩)، الواضح في علوم القرآن (ص: ١٤٥)، نفحات من علوم القرآن (ص: ٨٢)، جمع القرآن - دراسة تحليلية لمروياته (ص: ٢٨٣)، المدخل إلى علوم القرآن الكريم (ص: ١٤٦)، معجم علوم القرآن (ص: ٢٩١)، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢/ ٢٤٩).

والحاصل: أن النزول منه نزول نسبي؛ أي: ليس أولية مطلقة، بل نزول أولية نسبية، كآية المصابرة الأولى وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ نَزَلَتْ أَوَّلًا، ثم جاءت الآية الثانية، فنستفيد من هذا أنها ناسخة للأولى. فَمِنْ أَوَّلِ مَا يَسْتَفَادُ مِنْهُ فِي مَعْرِفَةِ أَوَّلِ مَا نَزَلَ وَآخِرِ مَا نَزَلَ هُوَ: مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَلَا يَثْبُتُ النَّاسِخُ فِي الشَّرِيعَةِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْمَتَقَدِّمِ وَالْمَتَأَخِّرِ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ، سِوَاءِ كَانِ فِي الْكِتَابِ أَمِ السَّنَةِ (١).

والناسخ هو الدليل الرافع، والمنسوخ هو الدليل المرفوع (٢).  
قال الناظم:

**وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُمَا الْمُفَسِّرُ لِيَسْتَقِيمَ بَعْضُ مَا يُفَسِّرُ**

هذه هي الفائدة الثانية من معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل، فالمفسر للقرآن لا بد أن يعرف أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن، سواء كان أولية مطلقة أم نسبية، وسواء كان آخرية مطلقة أم نسبية؛ لأنه لا يستقيم حكمه وبيانه في التفسير على الأحكام، وما يتعلق بها إلا مِنْ خِلَالِ مَعْرِفَةِ هَذَا الْبَابِ، وَإِلَّا لَحَصَلَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَلْطِ، وَلَمْ يَسْتَقِمَ مَا يُفَسِّرُهُ فِي ذَلِكَ (٣).

وقوله: **(بعض)**؛ قال هنا بعض؛ لأن معرفة النزول هو جزء يسير في عموم التفسير، فليست أكثر آيات القرآن فيما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، أو بأول ما

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للأمدى (٣/ ١٨١)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٢٧٠)، شرح تنقيح الفصول (ص: ٣٢١)، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٤/ ٥٦١)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٨١)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٠٩).

(٢) انظر: التلخيص في أصول الفقه (٢/ ٤٥٦).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٢٠)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٣٤٢).

نَزَلَ وَآخِرَ مَا نَزَلَ، فهناك آيات كثيرة وهي الأكثر في الأمر ليس لها علاقة بأوّل ما نزل وآخر ما نزل، ويمكن أن يُفسّر المفسر هذه الآيات بدون معرفة الناسخ والمنسوخ لعدم تعلق الآية بهذا المبحث، فأطلق البعض هنا، لأنه جزء مما يحتاج إليه المفسر فيما يتعلق بأحكام الشريعة؛ فيما يجب على المُكَلَّف، ومما يجب على المُكَلَّف من الأحكام ما دخل فيه النسخ، يكون أول ما نزل يجب عليك فعل كذا وكذا، ثم بعد ذلك يُنسخ إلى حكم آخر، فالمفسر إذا لم يكن ملماً بهذا الباب، وبمعرفة أول ما نزل وآخر ما نزل؛ حصلَ عنده شيء من الخلط، ولذلك لا يستقيم بعض ما يُفسّره.

ثم ذكر الفائدة الثالثة فقال:

### وَتُعْرَفُ السِّيْرَةُ وَالْمَعَازِي مِنْ كُلِّ سَابِرٍ لَهَا مُوَازِي

من فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل، هُوَ أَنَّا نَقْرَأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ - جَل وَعَلَا - مَا يَتَعَلَّقُ بِالْغَزَوَاتِ وَسِيْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، سواء كان ذلك في الكتاب أم في السنة.

فأما في القرآن: فآيات المعازي والآيات المتعلقة بسيرة النبي ﷺ كثيرة جداً، ففي معرفة أول ما نزل منها وآخر ما نزل فائدة كبيرة، وهي أنك تعرف متى كانت هذه الحادثة؟ ومتى تاريخها؟ وفي أي مكان كانت؟ وهل هي متقدمة في أول عهد النبي ﷺ أو في آخره؟ وما شابه ذلك.

وقوله: (من كل سابر لها موازي) السابر: هو المجرب المختبر للشيء بتتبع تفاصيله وأوصافه، مأخوذ من السبر، وهو التجربة والامتحان<sup>(١)</sup>، فكأن

(١) السبر: بفتح السين وسكون الموحدة، لغة: الاختبار والتجربة، واصطلاحاً: حصر الأوصاف في الأصل وإبطال ما لا يصلح ليعين ما بقي. التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ١٩٠).



هذا المُفَسِّر أو طَالِب العِلْم يسبر حياة النبي ﷺ وسيرته من خلال آيات القرآن، ومن خلال معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل.

وقوله: **(موازي)** من الموازاة، وهي المواجهة<sup>(١)</sup>، فكأن هذا الطالب من خلال دراسته لهذا المبحث يتتبع سيرة النبي ﷺ وكأنه في مقابلها يراها رأي العين، ويحتذي حذوها، ويسير وفق ما سار عليه النبي ﷺ.

والسيرة أعم من المغازي؛ لأنها تشمل حياة النبي ﷺ في؛ أكله، وشربه، ونومه، ويقظته، وحديثه، ونحو ذلك، وأما المغازي: فهي تخص ما يتعلّق بغزواته ﷺ. ونعرف أن في القرآن ما يدل على سيرته ﷺ كما يدل على خلقه ﴿وَأِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، أو ما يدل على المغازي كما جاء في سُور مُتَعَدِّدَة؛ ما يتعلق بغزوة أحد، أو غزوة بدر<sup>(٢)</sup>، أو غزوة تبوك<sup>(٣)</sup>، أو نحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

ثم قال الناظم:

### وَصِحَّةُ الْجَمِيعِ لِلْحَصِيفِ مَرْهُونَةٌ بِنَصِّهَا التَّوْقِيفِي

مراد الناظم هنا: بيان كيفية معرفة صحّة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن؟ هل هو بالاجتهاد أم أنه توقيفي؟

(١) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٤٣٥).

(٢) قال ابن القيم: «وفي شأن هذه الغزوات نزل القرآن، فسورة (الأنفال) سورة بدر، وفي أحد آخر سورة (آل عمران) من قوله: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ الْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١] إلى قبيل آخرها بيسير، وفي قصة الخندق، وقريظة، وخيبر صدر (سورة الأحزاب)، وسورة (الحشر) في بني النضير، وفي قصة الحديبية وخيبر سورة (الفتح) وأشار فيها إلى الفتح، وذكر الفتح صريحاً في سورة (النصر) « زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ١٢٥).

(٣) كما في سورة التوبة.

(٤) كغزوة حنين وقد ذكرت باسمها في سورة التوبة.

فذكر: أن الطَّرِيقَ الوحيدَ في ذلك هو **(التوقيف)** (١)، والمراد بالتوقيف هنا: «النصوص الواردة والدالة على بيان أول النزول أو آخر النزول بحسب رواية أصحابها ممن شهدوا التنزيل، وعاصروا واقع الوحي من أصحاب رسول الله ﷺ» (٢).

ثم قال: **(وصحة الجميع للحصيف)** والحصيف: «جيد الرأي محكم العقل» (٣)، فَصِحَّةُ أَوَّلِ مَا نَزَلَ وَآخِرِ مَا نَزَلَ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ خِلَالِ النَّقْلِ عَمَّنْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ؛ ولذلك قال الناظم: **(مرهونة)**، أي: هذه المَعْرِفَةُ وهذه الصِّحَّةُ **(مرهونة بنصها التوقيفي)** على من شاهدوا التنزيل.

ثُمَّ أَخَذَ النَّاطِمُ يَبِينُ خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَقَالَ:

**وَالْخُلْفُ فِي أَوَائِلِ النَّزُولِ مُثَبَّتٌ بِالْقَيْدِ وَالتَّقْوِيلِ**

قوله: **(والخلف)**، أي: الخِلافُ بين أهل العلم، يقال: خلاف، واختلاف، وخُلف (٤). وهذا فيه إشارة إلى أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي أَوَّلِ مَا نَزَلَ وَآخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ.

والمؤلف أشار إلى أن المسألة ليست مُجْمَعًا عليها، وأيضًا: يدل على أن الخلاف مشتهر في المسألة، وأن هذا الاختلاف مُقَيَّدٌ أو **(مثبت بالقيد والنقول)**.

(١) انظر: نزول القرآن الكريم وتاريخه وما يتعلق به (ص: ٦٥)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ١٧٥)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٢٧)، المدخل إلى علوم القرآن الكريم (ص: ٩٩)، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره (ص: ٧٩).

(٢) مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ١٧٦).

(٣) تهذيب اللغة (٤/١٤٨).

(٤) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (١/١٧٩)، القاموس المحيط (ص: ٨٠٧)، لسان العرب (٩/٩٤).

قوله: **(بالقيد)**، أي: بالكتابة، **(والنقول)** يعني: المشافهة؛ لأن العلم هو ما جاء من طريق التّدوين أو من طريق التلقين.  
وكما قيل:

وما العلمُ إلا ما رواه أئمة مشافهةً أو دونتهُ دفاترُ  
فالعلم: إما أن يكون مشافهة، وإما أن يكون مكتوباً، وهذا الخلاف مُقيّد في  
كلا الأمرين.

ولم يفصل الناظم هذا الاختلاف، وإنما أشار إلى الراجع، بقوله:

**وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ فِي التَّنْزِيلِ (أَقْرَأَ) بِمَا يَبِينُ مِنْ دَلِيلِ**

اختصر؛ لئلا يستطرد ويُطيل على الطالب؛ لأن المقصود من المنظومات في  
غالب الأحيان هو التّسهيل والتقريب، وأنّ في الاستطراد والإسهاب ما يُبعد هذا  
الأمر ويؤخّره، فلاجل ذلك اختصر وبيّن الراجع؛ لكن نشير على عجالة إلى  
الخلاف في هذه المسألة.

نقول: اختلف أهل العلم في أوّل ما نزل من القرآن على أقوال (١)، أشهرها  
أربعة أقوال:

القول الأول: أن أوّل ما نزل من القرآن هو قوله -جل وعلا-: بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ أَقْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأَ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ

﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿العلق: ١-٥﴾.

(١) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء (١/١٠٢)، الإتقان في علوم القرآن (١/٩١)، مناهل العرفان في  
علوم القرآن (١/٩٣).

فقالوا: بداية هذه السورة هي أول ما نزل على النبي ﷺ، واستدلوا على ذلك بما جاء في الصحيحين (١) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو الحديث الطويل الذي أوَّلَه:

«أول ما بُدِيَ به النبي ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة...» ثُمَّ أَخَذَتْ تَذَكَّرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ فِي غَارِ حِرَاءٍ مِنَ التَّعَبُّدِ وَالتَّحَنُّثِ، إِلَى أَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ ﷺ فَأَخَذَهُ وَغَطَّهُ غَطَّةً شَدِيدَةً حَتَّى بَلَغَ مِنْهُ الْجَهْدَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْرَأْ. قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، إِلَى أَنْ قَالَ لَهُ: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ الْآيَاتِ.

فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ كِبْدَايَةَ لِلْوَحْيِ، ثُمَّ ذَكَرَتْ نَزُولَ جِبْرِيلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَمْرَهُ بِأَنْ يَقْرَأَ هَذِهِ الْآيَاتِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ (٢)، و«أكثر المفسرين على أن هذه السورة أول ما نزل من القرآن» (٣).

القول الثاني: أول ما نزل من القرآن هو قوله - جل وعلا-: ﴿يَتَأْتِيَ الْمَدْيَنُ ۝١﴾

قُرْآنًا نَزَرَ مِنْ .. ﴿الآيَاتِ.

واستدلوا على ذلك بما في الصحيحين (٤) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ؟ فَأَخَذَ يُحَدِّثُ جَابِرَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، فَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ ﷺ بِحِرَاءِ، ثُمَّ اسْتَبْطَنَ الْوَادِي،

(١) الجمع بين الصحيحين (٤/٦٢) ٣١٧٥ - الثاني والثلاثون: عن الزهري من رواية عقيل عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وهذا القول مروى عن عائشة وأبي موسى وعبيد بن عمير ومجاهد والزهري وقد ذكر هذه الروايات وصحح هذا القول السيوطي كما في الإتيقان في علوم القرآن (١/٩١-٩٢).

(٣) التفسير الوسيط للواحدى (٤/٥٢٧).

(٤) الجمع بين الصحيحين (٢/٣٠٧) ١٥٢٤. الثاني: عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر.

نزل، فإذا هو يسمع صوتاً يناديه ويرى في السماء، فإذا هو بجبريل عليه السلام، ثم سَمِعَ قول الله - جل وعلا-: ﴿يَأْتِيهَا الْمُدَّثِرُ﴾.

ثم ذهب إلى خديجة رضي الله عنها وهو خائف يَرْتَجِفُ يقول: «دثروني دثروني» فأَنْزَلَ اللهُ - جل وعلا-: ﴿يَأْتِيهَا الْمُدَّثِرُ ۝١ قُرْآنًا ذَرِيرًا﴾.

القول الثالث: أَوَّلَ مَا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر السورة.

واستدلوا على ذلك: بما جاء عند البيهقي في دلائل النبوة<sup>(١)</sup> ومصنف ابن أبي شيبة وغيره<sup>(٢)</sup> أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لخديجة: «إِنِّي إِذَا خَلَوْتُ وَحْدِي سَمِعْتُ نِدَاءً، وَقَدْ وَاللَّهِ حَشِيتُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمْرًا»، فقالت: معاذ الله، ما كان الله ليفعل بك، فوالله إنك لتؤدي الأمانة، وتصل الرحم، وتصدق الحديث، فلما دخل أبو بكر، ذكرت خديجة حديثه له وقالت: يا عتيق اذهب مع محمد إلى ورقة، فلما دخل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ أبو بكر بيده، فقال: انطلق بنا إلى ورقة، فقال: ومن أخبرك؟ قال: خديجة، فانطلقا إليه، فقصا عليه، فقال: «إِذَا خَلَوْتُ وَحْدِي سَمِعْتُ نِدَاءً خَلْفِي: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، فَأَنْطَلِقُ هَارِبًا فِي الْأَرْضِ»، فقال: لا تفعل، فإذا أتاك فاثبت حتى تسمع ما يقول، ثم ائتني فأخبرني، فلما خلا ناداه يا محمد قل: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخر السورة. فهذا دليل على أن أول ما نزل على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو سورة الفاتحة.

(١) دلائل النبوة للبيهقي مخرجاً (٢/ ١٥٨) وقال عقبه: «فهذا منقطع، فإن كان محفوظاً فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعد ما نزلت عليه اقرأ باسم ربك، ويا أيها المدثر، والله أعلم».

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٧/ ٣٢٩)، ٣٦٥٥٥، الشريعة للأجري (٣/ ١٤٤١) ٩٧٣.

القول الرابع: أن أول ما نزل على النبي ﷺ البسملة (١)؛ وذلك لما جاء في حديث البيهقي الذي ذكرناه آنفاً؛ لأن فيه بسم الله الرحمن الرحيم فدل على أنها آية، فيكون أول ما نزل من الآيات هي البسملة.

أما القول الثالث والرابع، فالدليل فيهما ضعيف؛ لأنه منقطع ولا يصح. فحينئذ يبطل عندنا القول الثالث والقول الرابع؛ لاعتمادهما على دليل لا يصح عن النبي ﷺ.

يبقى القول الأول: وهو أن أول ما نزل سورة العلق ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾، والقول الثاني: أن أول ما نزل سورة المدثر، فكيف نجتمع بين القولين؟ جمهور أهل العلم ذهبوا إلى القول الأول (٢)، وهو أن أول ما نزل هو الآيات الأولى من سورة اقرأ، وليست كل السورة.

قالوا: لأن الدليل في ذلك واضح من حديث عائشة، فهي تنسبه إلى النبي ﷺ. وأجابوا عن دليل جابر في القول الثاني بأمور (٣)، منها:

١- أن مراد جابر ﷺ أن أول ما نزل عليه كسورة كاملة هي المدثر؛ لأن العلق لم تنزل بتمامها، وإنما صدر السورة، من بدايتها: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، وأما المدثر، فقد نزلت بتمامها، فقالوا: يحتمل حديث جابر هذا على أن المراد بالأولية هنا أنها أول سورة أنزلت، وليست أول آيات أنزلت.

(١) روى الواحدي عن عكرمة والحسن قالوا: أول ما نزل من القرآن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فهو أول ما نزل من القرآن بمكة وأول سورة ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾. أسباب النزول ت الحميدان (ص: ١١). وهو مرسل.

(٢) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (٢/ ١٣٦١).

(٣) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/ ٩٣-٩٤) فقد ذكر السيوطي خمسة أوجه في ذلك، منها ما ذكر هنا.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أن في بعض روايات حديث جابر في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلِكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ»<sup>(١)</sup>، فالنبي ﷺ بين أنه قد جاءه قبل ذلك، وإذا كان جاءه قبل ذلك، فَهُوَ يُوَفِّقُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢- أنه جاء في نَصِّ حديث جابر أنه كان يَتَحَدَّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ فِتْرَ عَنْهُ الْوَحْيِ بَعْدَ مَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ ﴿أَقْرَأُ﴾.

٣- «قال الكرمانى: استخراج جابر أول ما نزل: يا أيها المدثر، باجتهاد وليس هو من روايته، والصحيح: ما وقع في حديث عائشة»<sup>(٢)</sup>. ولعل هذا القول هو الأَرْجَحُ والأَظْهَرُ، وهو: أن أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بَدَايَةُ سُورَةِ أَقْرَأُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ:

**وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ فِي التَّنْزِيلِ (أَقْرَأُ) بِمَا يَبِينُ مِنْ دَلِيلِ**

أَي: الآيات الأولى من سورة (أقرأ).

ثم قال الناظم:

**وَهَكَذَا الْخُلْفُ عَلَى الْأَوَاخِرِ مِنْ كُلِّ سَابِقٍ مَضَى وَغَابِرٍ**

قوله: (وهكذا) بمعنى: أيضًا، حصل الخلاف في آخر ما نزل، كما أن

الخلاف بين أهل العلم مثبتٌ في أول ما نزل من القرآن.

**(مِنْ كُلِّ سَابِقٍ مَضَى وَغَابِرٍ)**، السَّابِقُ: مَعْرُوفٌ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالْغَابِرُ: لَفْظَةٌ

تُفِيدُ مَعْنَيْنِ كِلَاهِمَا ضِدَانٍ، إِذَا قِيلَ: الْغَابِرُونَ فَالْمُرَادُ بِهِ السَّابِقُونَ، وَتَطْلُقُ عَلَى

(١) صحيح البخاري (١٦٢/٦)، ٤٩٢٥، صحيح مسلم (١٤٣/١) ٢٥٥ - (١٦١).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦٧٨/٨) وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٦٦/١٩)، سبل

الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٢/٢٧٤)، الإتيقان في علوم القرآن (١/٩٤).

اللاحقين، فإذا قلت: القوم الغابرون فهذا يحتمل أن يكونوا: السابقين الذين مضوا، ويحتمل أن يكونوا اللاحقين الذين أتوا بعد أو سيأتون<sup>(١)</sup>، فهي من الأضداد<sup>(٢)</sup> - الكلمة تأتي وتدل على معنيين كل واحد منهما ضد للآخر - فهو يشير إلى خلاف أهل العلم، من المتقدمين والمتأخرين.

فقوله: **(مِنْ كُلِّ سَابِقٍ مَضَىٰ وَغَابِرٍ)**، يعني: من الصحابة الأوائل أو من جاء بعدهم مِنَ الْغَابِرِينَ، وكلاهما بالنسبة لنا الآن: من السابقين، وقد يختلف أيضًا اللاحقون في ذلك؛ لأن المسألة ليس فيها نص صريح، فالخلاف قد يكون قائمًا إلى ما شاء الله. ثم قال الناظم:

**فَقَدَّمَ الْبَعْضُ بِيغْيَرِ مَيِّنٍ مَّا بَيْنَ آيَةِ الرَّبِّ وَالذِّينِ**

أشار الناظم هنا: إلى ترجيح بعض أهل العلم، فقال: **(فَقَدَّمَ الْبَعْضُ بِيغْيَرِ مَيِّنٍ)**، الميِّنُ: هو الكذب<sup>(٣)</sup>، فقال: إن البعض - أي: بعض أهل العلم - قَدَّمُوا بغير شك، يعني: من باب الجزم، أَنَّ آخَرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ مَا بَعْدَ آيَةِ الرَّبِّ فِي سُوْرَةِ الْبَقْرَةِ، وقبل آية الدين، والمراد قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١].

(١) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ٣٢٤)، تهذيب اللغة (٨/ ١٢٣)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٣٣٦)، لسان العرب (٥/ ٣).

(٢) انظر: الأضداد لابن الأنباري (ص: ١٢٩) ٧٦.

(٣) انظر: العين (٨/ ٣٨٨)، تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٩)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٨٢١)، الألفاظ المؤتلفة (ص: ١٢٨).



وقد أشار الناظم في هذه المسألة - آخر ما نزل - إلى قول واحد وهو المُرَجَّح، لكن الحقيقة أن فيها خلافاً كبيراً، بلغ أكثر من اثني عشر قولاً<sup>(١)</sup>، ويهمننا من هذه الأقوال بعضها؛ وذلك لقوتها:

القول الأول: قال قوم: إن آخر ما نزل من القرآن: آيات الربا<sup>(٢)</sup> التي في سورة البقرة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣٧٨)</sup> فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ<sup>ط</sup> وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ<sup>(٣٧٩)</sup> وَإِن كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ ميسرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ<sup>(٣٨٠)</sup> وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ<sup>ط</sup> ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ<sup>ط</sup> [البقرة: ٢٧٨-٢٨١]. واستدلوا على ذلك بما جاء عند البخاري<sup>(٣)</sup> والنسائي وغيره<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم آية الربا»، وجاء أيضاً عند أحمد<sup>(٥)</sup> وابن ماجه<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٩٦-١٠٠) فقد ذكر عشرة أقوال، وقال الشيخ محمد بكر إسماعيل: «وقد انتهت أقوال العلماء في هذا الأمر إلى عشرة» دراسات في علوم القرآن (ص: ٣٧)، وذكر صاحب تاريخ نزول القرآن (ص: ٥١-٥٤) أحد عشر قولاً.

(٢) قال ابن عاشور: «وهذا الذي عليه الجمهور، قاله ابن عباس والسدي والضحاك وابن جريج وابن جبير ومقاتل. وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزولها واحداً وعشرين يوماً، وقيل: واحداً وثمانين، وقيل: سبعة أيام، وقيل: تسعة، وقيل ثلاث ساعات» التحرير والتنوير (٣/٩٧).

(٣) صحيح البخاري (٦/٣٣) ٤٥٤٤.

(٤) السنن الكبرى للنسائي (١٠/٣٩) ١٠٩٩١، ١٠٩٩٢، المعجم الكبير للطبراني (١١/٣٧١) ١٢٠٤٠، (١٢/٢٣) ١٢٣٥٧، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/١٦)، السنن الكبرى للبيهقي

(٥/٤٥٢) ١٠٤٧١، مسند أبي يعلى الموصلي (٥/٧٤) ٢٦٦٨.

(٥) مسند أحمد ط الرسالة (١/٣٦١) ٢٤٦.

(٦) سنن ابن ماجه (٢/٧٦٤) ٢٢٧٦، مصنف ابن أبي شيبة (٤/٤٤٨) ٢٢٠٠٩، تفسير ابن المنذر (١/٥٧) ٤٤.

عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض ولم يفسرها، فدعوا الربا والريبة». وهذا فيه انقطاع؛ لأنه من رواية سعيد ابن المسيب عن عمر وهو لم يسمع منه<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن آخر ما نزل من القرآن هو قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾. واستدلوا على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «آخر آية نزلت قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>. وهذا القول في ظاهره معارض للقول الأول؛ لأن الأول عن ابن عباس، وهذا أيضًا عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

(١) وكذا قال أحمد شاکر في تحقيقه للمسند (١/ ٢٧١)، وهو قول يحيى بن معين كما في تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢١٦)، (٣/ ٢١٦)، ٩٩٩، (٤/ ٤٩)، ٣٠٩٠، ورواه عن مالك بن أنس كما في تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ١٢٨)، ولكن روى ابن أبي حاتم عن أبي طالب قال: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن كان مثل سعيد بن المسيب؟ ثقة من أهل الخير، قلت: سعيد عن عمر حجة، قال: هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٦١). وقال ابن عبد البر: «وأما سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب فمختلف فيه». التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣/ ٩٣). وحسن الحديث الأرئوط في تحقيقه للمسند. انظر: مسند أحمد ط الرسالة (١/ ٣٦١) ٢٤٦.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (١٠/ ٣٩)، ١٠٩٩١، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٤/ ١٥).

(٣) والجمع بين هذين القولين كما قال ابن حجر: «قوله: آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم آية الربا، كذا ترجم المصنف بقوله: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ وأخرج هذا الحديث بهذا اللفظ، ولعله أراد أن يجمع بين قولي ابن عباس، فإنه جاء عنه ذلك من هذا الوجه، وجاء عنه من وجه آخر: آخر آية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ وأخرجه الطبري من طرق عنه، وكذا أخرجه من طرق جماعة من التابعين وزاد عن ابن جريج: قال: يقولون: إنه مكث بعدها تسع ليال ونحوه لابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، وروي عن غيره أقل من ذلك وأكثر، فقيل: إحدى وعشرين، وقيل: سبعمائة وطريق الجمع بين هذين القولين أن هذه الآية هي ختام الآيات المنزلة في الربا؛ إذ هي معطوفة

القول الثالث: أن آخر ما نزل آية الدين<sup>(١)</sup>، واستدلوا على ذلك بأثار رواها ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> وابن جرير الطبري<sup>(٣)</sup> وغيرهما<sup>(٤)</sup>: أن آخر ما نزل من القرآن هو آية الدين، أو آخر ما كان حديث عهد بالعرش آية الدين.

إلا أن بعض أهل العلم، كالحافظ ابن حجر<sup>(٥)</sup> والسيوطي<sup>(٦)</sup> جمعوا بين هذه الأقوال الثلاثة الأولى، وقالوا: الحقيقة أن هذه الآيات نزلت في وقت واحد، ابتداء من آية الربا وانتهاءً بآية الدين، وكلُّ حَدَثٍ بجزء من هذه الآخِرِيَّةِ، فيكون قوله صحيحًا، فابن عباس لما ذكر أن آخر ما نزل آية الربا، وذَكَرَ في الحديث الآخر أن آخر ما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ كل هذا على أساس أن الآيات الثلاث نزلت في وقت واحد، فهن كلهن متتاليات في سورة واحدة، وسياق واحد، وسواء ذكر الأوسط منها أم الأوَّل أم الأخير، فكلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أنه آخر ما نزل.

عليهن» فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٥)، وقال السيوطي: «قلت: ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الربا: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾ وآية الدين؛ لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصة واحدة فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح» الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٠٢).

(١) انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٣٦٩) عن ابن شهاب، تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٦/ ٤١) ٦٣١٦، عن سعيد بن المسيب، وقد سبق في كلام ابن حجر والسيوطي وجه الجمع

بين تلك الأقوال والروايات

(٢) تفسير ابن أبي حاتم - محققاً (٢/ ٥٥٤) ٢٩٤٤، عن سعيد بن جبیر.

(٣) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٦/ ٤١) ٦٣١٦.

(٤) انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٣٦٩) عن ابن شهاب.

(٥) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٥)، وقد سبق نقل كلامه في الحاشية.

(٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٠٢)، وقد سبق نقل كلامه في الحاشية.

فحينئذ: لا مُعَارَضَةٌ بين هذه الأقوال الثلاثة، وتكون آيات الربا نزلت معها آية ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ ثُمَّ آيَةُ الدِّينِ وَكُلَّ حَدَّثَ بِمَا سَمِعَ . هذا الذي جمع به الحافظ ابن حجر، والسيوطي، وكذلك الزركشي<sup>(١)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

بقيت أقوال أخرى، ذكرنا أنها تتجاوز العشرة، لكن أُشير إلى اثنين؛ لأهميتهما؛ لأنهما جاءا في الصحيحين، وإلا ما عدا ذلك فهي روايات لا تخلو من مقال.

القول الرابع: قال بعضهم: إن آخر ما نزل من القرآن هو قوله -جل وعلا-: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، واستدلوا على ذلك بما جاء في الصحيحين<sup>(٣)</sup>، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: «آخر آية نزلت قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾».

فكيف نجمع بين هذا القول وبين الأقوال الأولى التي ذكرنا أنها هي المرجحة؟ نقول: إن بعض أهل العلم جمعوا بين هذا القول الذي ذكره البراء رضي الله عنه وبين ما سبقه بأن مراد البراء رضي الله عنه أن هذه الآية آخر ما نزل في المواريث؛ أي: آخريه نسبية وليست مطلقة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢١٠) وهو ذكر أنه قول أبي بكر -أي: الباقلائي- كما في الانتصار للقرآن للباقلاني (١/ ٢٤٦).

(٢) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (١/ ٢٤٦)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/ ٣١)، مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور (٢/ ٦٢). تفسير الألوسي = روح المعاني (٢/ ٥٤).

(٣) الجمع بين الصحيحين (١/ ٥٢٢) ٨٥٤ - العاشر: عن أبي إسحق عن البراء.

(٤) انظر: شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٧/ ١٠٠)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٧/ ٤٧)، اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (١٢/ ٣٠)، الكوثر

والدليل على ذلك: هو الجَمْعُ بين النصوص، فلا يمكن أن نأخذ بقول البراء هنا، ونترك ما قبله من قول ابن عباس رضي الله عنه وقول عمر وغيرهما، وأيضاً لاحتمال أن يكون مراد البراء بالآخريّة هنا: آيات المواريث، وهذا احتمال قويّ، ذهب إليه الحافظ ابن حجر رحمته الله (١).

**القول الخامس:** أن آخر ما نزل هو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] الآية التي في سورة النساء، ودليل ذلك هو ما جاء في الصحيحين (٢) أن سعيد بن جبيرة سأل ابن عباس رضي الله عنه في آية اختلف فيها أهل الكوفة وهي هذه الآية، متى نزلت؟ فقال ابن عباس رضي الله عنه: آخر ما نزل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] نزلت ولم يأت ما ينسخها، فقالوا: هذا دليل على أنها آخر ما نزل من القرآن.

ولكن نقول: إن هذا الأثر ليس فيه دلالة ظاهرة على أنه آخر ما نزل مطلقاً، وإنما يُحْمَلُ كما حُمِلَ حديث البراء على أنه آخر ما نزل فيما يتعلّق بالقتل وأمره؛ فكانت هذه الآية، ويدل لذلك ما جاء عند مسلم (٣) من رواية سعيد أيضاً

الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (٨/ ٨٧)، شرح الزرقاني على الموطأ (٣/ ١٧٣)، تحفة الأحوذى (٨/ ٣٢٢)، الإتيان في علوم القرآن (١/ ١٠٢)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٩٩)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ١٨٤)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٣٨)، تاريخ نزول القرآن (ص: ٥٣).

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٥).

(٢) الجمع بين الصحيحين (٢/ ٥٢) - ١٠٣٨ - الثاني والستون: عن القاسم بن أبي بزة، واسم أبي بزة نافع، عن سعيد بن جبيرة قال: قلت لابن عباس الحديث.

(٣) صحيح مسلم (٤/ ٢٣١٨) - ٢٠ - (٣٠٢٣).

أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما فقال له: أَلَمْ يَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَتَلَوْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءآخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: ٦٨] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ: «هَذِهِ آيَةٌ مَكِّيَّةٌ نَسَخَتْهَا آيَةٌ مَدَنِيَّةٌ»: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ هَاشِمٍ: فَتَلَوْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٦٠].

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: آخِرَ مَا نَزَلَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الْقَاتِلِ، وَلَيْسَ آخِرَ مَا نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ (١).

القول السادس: أَنَّ آخِرَ مَا نَزَلَ هُوَ آخِرُ سُورَةِ التَّوْبَةِ. وَدَلِيلُهُ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رضي الله عنه، قَالَ: «آخِرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضًا (٣)، وَعَنْ الْحَسَنِ أَنَّ أَبِي بِنِ كَعْبٍ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ آخِرَ الْقُرْآنِ عَهْدًا بِاللَّهِ

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢٥٨/٨)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨٢/١٨)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٦١٣/٧)، الإتقان في علوم القرآن (١٠٤/١)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٩٩/١)، تفسير المنار (٢٧٦/٥)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ١٢٢)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٧٠)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٣٩)، نزول القرآن الكريم وتاريخه وما يتعلق به (ص: ٦٣)، تاريخ نزول القرآن (ص: ٥٣).

(٢) المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٣٦٨/٢) ٣٢٩٦.

(٣) مسند أحمد (٤٢/٣٥) ٢١١١٣، المسند للشاشي (٣١٠/٣) ١٤١٤، (٣١١/٣) ١٤١٦، المعجم الكبير للطبراني (١٩٩/١) ٥٣٣، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٦٨١/١٤) ٣٦١٧، دلائل النبوة للبيهقي مخرجا (١٣٩/٧) وتعبه البيهقي بقوله: «قلت: هذا الاختلاف يرجع - والله

هاتان الآيتان: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] (١).

وجواب هذا القول أن مقصود أبي: آخر ما نزل من سورة التوبة (٢)، كما يبين ذلك ما رواه ابن أبي داود عن أبي العالية، أنهم جمعوا القرآن في مصحف في خلافة أبي بكر الصديق، فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أبي بن كعب، فلما انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢٧] فظنوا أن هذا آخر ما أنزل من القرآن، فقال أبي: إن رسول الله ﷺ قد «أقراني بعدهن آيتين»: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٢٨) فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ حَسِبِ اللَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩] قال: فهذا آخر ما أنزل من القرآن، فختم الأمر بما فتح به لقول الله -جل ثناؤه-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] (٣).

هذه أشهر ستة أقوال من حيث الأدلة، لكن في بعضها آثار لا تصح.

أعلم - إلى أن كل واحد منهم أخبر بما عنده من العلم، أو أراد أن ما ذكر من أواخر الآيات التي نزلت. والله أعلم.

(١) فضائل القرآن لابن الضريس (ص: ٧٣) ١٢٤.

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/ ١٠٤)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٩٩)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٤٠)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ١٢٣)، تاريخ نزول القرآن (ص: ٥٣).

(٣) المصاحف لابن أبي داود (ص: ٥٦) وهو في مسند أحمد مخرجا (١٤٩/ ٣٥) ٢١٢٢٦، وتفسير ابن أبي حاتم، الأصيل - مخرجا (١٩١٩/ ٦) ١٠١٧٢.

والرَّاجِحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: هُوَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى أَنْ آخِرَ مَا نَزَلَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾.

أَوْ أَنَّ تَكُونَ الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ: آيَاتِ الرَّبِّ، وَهَذِهِ الْآيَةُ، وَآيَاتِ الدِّينِ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزَمْ النَّازِمُ هُنَا لِتَكَافُؤِ الْأَدَلَّةِ وَتَقَارُبِهَا، مَعَ أَنَّهُ مَالَ إِلَى الْجِزْمِ فِي الْأُولَى حِينَمَا قَالَ: **(وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ فِي التَّنْزِيلِ)**، أَمَا هُنَا قَالَ: **(فَقَدَّمَ الْبَعْضُ)**؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُشْتَهَرٌ وَكَبِيرٌ، وَالْأَدَلَّةُ فِيهَا مُتَكَافِئَةٌ.

هَنَّاكَ بَعْضُ مَنْ أَهَلَ الْعِلْمَ وَهَمَّ قَلَّةٌ قَالُوا: إِنْ آخِرَ مَا نَزَلَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَآمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] (١)، كَمَا جَاءَ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ (٢)، لَكِنِ الْمَحْقُقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الْآيَةَ (٣)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ (٤) أَنَّهَا

(١) تَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ (ص: ٢٢١)، لَابِنِ قَتَيْبَةَ الدِّينُورِيِّ، النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ لِلنَّحَّاسِ (ص: ١٩٧)، إِعْجَازُ الْقُرْآنِ لِلْبَاقِلَانِيِّ (ص: ٢٩٣)، جَمَالُ الْقِرَاءَةِ وَكَمَالُ الْإِقْرَاءِ (ص: ٣٨٨)، أُنْمُودُجٌ جَلِيلٌ فِي أَسْئَلَةٍ وَأُجُوبَةٍ عَنِ غَرَائِبِ آيِ التَّنْزِيلِ (ص: ١١٠)، الْبِرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١/٢٠٩)، أَسْرَارُ تَرْتِيبِ الْقُرْآنِ (ص: ٧٩)، الْإِتِّقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١/١٠٤)، مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١/٩٩)، وَقَالَ فِي رَدِّهِ: «بَانَ الْمُرَادُ أَنَّهَا آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَلَمْ تَنْسَخْ فِيهَا أَحْكَامًا، وَعَلَيْهِ فَهِيَ آخِرُ مَقِيدٍ».

(٢) انظُر: السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ (٧٩/١٠) ١١٠٧٣، السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٧/٢٧٨) ١٣٩٧٨، شَرْحُ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (٦/٣٠٤)، مَسْنَدُ الشَّامِيِّينَ لِلطَّبْرَانِيِّ (٣/١٤٤) ١٩٦٣، الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ لِلْحَاكِمِ (٢/٣٤٠) ٣٢١٠.

(٣) انظُر: الْإِتِّقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١/١٠٦)، مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ (١/١٠٢، ١٠٤)، مَبَاحِثُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِمَنْعِ الْقَطَّانِ (ص: ٧١)، دَرَسَاتُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ - مُحَمَّدُ بَكْرٌ إِسْمَاعِيلُ (ص: ٣٩)، دَرَسَاتُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ - فَهْدُ الرَّومِي (ص: ٢٤٢)، الْمَنَارُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ مَعَ مَدْخَلٍ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ وَمَصَادِرِهِ (ص: ٩١).

(٤) الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ (١/١١٦) ٤٠ - الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ: مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ وَهُوَ لَفْظُ مُسْلِمٍ كَمَا فِي صَحِيحِهِ (٤/٢٣١٣) ٥ - (٣٠١٧).



نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي عَرَفَةَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَالْوَحْيُ لَمْ يَنْقَطِعْ؛ لِأَنَّ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بَلَغَ تَقْرِيْبًا إِذَا كَانَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ- قَدْ تُوْفِّيَ فِي ثَانِي رَبِيعٍ، وَهَذَا كَانَ فِي يَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَاحِدًا وَثَمَانِينَ يَوْمًا لَمْ يَنْقَطِعْ فِيهَا الْوَحْيُ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ عَلَى جَوَابِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ فِي الْأَحْكَامِ (١). وَنَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾.

فبِاتِّفَاقِ الْمُحَقِّقِينَ: أَنَّهَا لَيْسَتْ آخِرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بَلَغَ مَا يَزِيدُ عَلَى ثَمَانِينَ يَوْمًا (٢)، وَقَدْ نَزَلَتْ بَعْضُ الْآيَاتِ عَلَى

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٥١٨/٩) ١١٠٨١ عن السدي قال: «فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام» ولكن الطبري قال بعد ذلك: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله ﷻ أخبر نبيه ﷺ والمؤمنين به، أنه أكمل لهم -يوم أنزل هذه الآية على نبيه- دينهم، بإفرادهم بالبلد الحرام وإجلاله عنه المشركين، حتى حجَّ المسلمون دونهم لا يخالطهم المشركون. فأما الفرائض والأحكام، فإنه قد اختلف فيها: هل كانت أكملت ذلك اليوم أو لا؟ فروي عن ابن عباس والسدي ما ذكرنا عنهما قبل. وروي عن البراء بن عازب أن آخر آية نزلت من القرآن: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [سورة النساء: ١٧٦]. ولا يدفع ذو علم أن الوحي لم ينقطع عن رسول الله ﷺ إلى أن قبض، بل كان الوحي قبل وفاته أكثر ما كان تتابعًا. فإذا كان ذلك كذلك -وكان قوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ آخرها نزولًا وكان ذلك من الأحكام والفرائض - كان معلومًا أن معنى قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، على خلاف الوجه الذي تأوله من تأوله، أعني: كمال العبادات والأحكام والفرائض. فإن قال قائل: فما جعل قول من قال: «قد نزل بعد ذلك فرض»، أولى من قول من قال: «لم ينزل»؟ قيل: لأن الذي قال: «لم ينزل» مخبر أنه لا يعلم نزول فرض، والنفي لا يكون شهادة، والشهادة قول من قال: «نزل». وغير جائز دفع خبر الصادق فيما أمكن أن يكون فيه صادقًا. تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٥٢٠/٩-٥٢١). وانظر: الإتيان في علوم القرآن (١/١٠٦).

(٢) شعب الإيمان (١/١٣٥) ٣٢ عن ابن عباس: «ثم مكث رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية إحدى وثمانين يومًا، ثم قبضه الله تعالى إليه وإلى رحمته»، وانظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر

النبي ﷺ بسبع ليال؛ حَيْثُ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ آيَةَ: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِسَبْعِ لَيَالٍ (١).  
 فلعل الأظهر أن قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ آخِرُ مَا نَزَلَ  
 مِنَ الْقُرْآنِ، وَبَعْدَهُ قُبْضُ النَّبِيِّ ﷺ.



(٩/٥١٨)، (٩/٥١٨-٥١٩) ١١٠٨٢، عن ابن جريج، جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٥٢)،  
 مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٠٤)، التفسير والمفسرون (١/٤٧).  
 (١) فضائل القرآن للقاسم ابن سلام (ص: ٣٧٠)، تفسير ابن أبي حاتم - محققاً (٢/٥٥٤) ٢٩٤٤،  
 التفسير الوسيط للواحدي (١/٤٠٠) ١٣٤. وفي الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٣/٥٤٠)  
 ٢٩١٩، عن ابن عباس «وتوفي رسول الله ﷺ بعد ذلك بواحد وثلاثين يوماً» وفي سننه الكلبي.

## المكي والمدني

- ٦٢ - قُرَأْنَا الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْمَدَنِيُّ وَضُوحُ دَيْنٍ لِلْفَتَى الْفَطِينِ  
 ٦٣ - وَفِي اخْتِلَافٍ جَاءَ مَا الْمُرَادُ هَلِ الْمَكَانُ أَصْلُهُ يُرَادُ  
 ٦٤ - أَمْ أَنَّ مَا يُرَادُ فِي الزَّمَانِ دُونَ اعْتِدَادِ حَالَةِ الْمَكَانِ  
 ٦٥ - وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُعْتَبَرُ بِحَالَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْبَشَرِ  
 ٦٦ - كَانَ يُنَادَى بَعْضُهُمْ بِ(النَّاسِ) فَذَاكَ لِلْمَكِّيِّ مِنْ أَسَاسِ  
 ٦٧ - وَبِالَّذِينَ آمَنُوا مَدِينِي وَرَجَّحَ الزَّمَانَ بِالْيَقِينِ  
 ٦٨ - وَالْأَصْلُ فِي الزَّمَانِ وَقْتُ الْهَجْرَةِ عَلَامَةٌ لِلْفَرْقِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ

هذا الفصل ذو أهميّة كبرى في هذا المقام، وهذه الأهمية ترجع إلى أمور

متعددة، منها:

أولاً: أَنَّ مَعْرِفَةَ الْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ مِنَ الْقُرْآنِ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ أَمْرِ مُهِمٍّ مِنْ  
 أمور أصول الفقه، وهو ما يتعلّق بالناسخ والمنسوخ، فإنك إذا عرفت الآيات  
 التي نزلت بمكة، والآيات التي نزلت بالمدينة ووجدت آيات في حُكْمٍ مَا، مِمَّا  
 نَزَلَ فِي مَكَّةَ، ثُمَّ وَجَدْتَ آيَاتٍ مَعَارِضَةً لِهَذَا الْحُكْمِ وَقَدْ نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ فَإِنَّكَ  
 حينئذ تحكم بالنسخ.

ثانياً: معرفة حِكْمَةِ الْبَارِي -جل وعلا-، والطريقة التي رَسَمَهَا لعباده في  
 التدرّج في التشريع، وذلك مِنْ خِلالِ مَعْرِفَةِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا أَحْكَامُ  
 الشريعة، فَيَعْرِفُ أَنَّ أَوَّلَ مَا فُرِضَ التَّوْحِيدُ، وَكَانَ جُلُّ مَا فِي مَكَّةَ هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا  
 الأساس العظيم، ثُمَّ مَعْرِفَةُ مَا نَزَلَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ مَا نَزَلَ فِي الصَّوْمِ، ثُمَّ مَا نَزَلَ فِي

الزَّكَاةَ، ثم ما نزل في الحَجِّ. وكذلك يعرف الطريقة في تحريم بعض الأمور كتحريم الخمر والتدرج فيه، وهكذا.

فمَعْرِفَةُ التدرج في التَّشْرِيعِ تتضح من خلال مَعْرِفَةِ المَكِّيِّ والمدنيِّ.

ثالثاً: معرفة حرص السلف الصالح من الصحابة، ومن بعدهم، ودورهم الكبير، وجُهدَهم العظيم في بحث وسبر وتحديد ما كان مُنزَلاً بمكة وما كان مُنزَلاً بالمدينة.

وهذا يدل على أهمية هذا الباب عندهم، وعلى أن له ارتباطاً وثيقاً بأحكام الشريعة من الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمُطلق والمُقَيَّد.

رابعاً: الرد على شبهات بعض المعاصرين، والذين تكلموا حول هذا الفصل بكلام أرادوا من خلاله طمس أمرٍ مهم من أمور القرآن وهو تقرير أن القرآن كلام الله -جل وعلا-، وأنه أنزلهُ على رسوله ﷺ وأن الَّذِي نَزَلَ بِهِ جبريل، فقد كان لبعض المشوشين من المستشرقين وأذناهم في هذا العصر يدُّ طُولَى فِي إِثَارَةِ الشبهات حول ما يتعلَّق بالمكِّيِّ والمدنيِّ، فصَارَ بعضهم يقول: إن تقسيم القرآن إلى مكِّيٍّ ومدنيٍّ دليل واضح على أن هذا مِنْ عِنْدِ النَبِيِّ ﷺ وليس من عند الله جل وعلا.

واستدلوا على ذلك بأمر كثيرة ليس هذا هو محل بحثها، لكنَّ مِمَّا ذَكَرُوهُ قالوا: إن الآيات التي نزلت في مكة إنما اقتضت على جَوَانِبِ التوحيد، وأما التي نزلت في المدينة فإنها تحدثت عن أمور العبادات وبَقِيَّةِ التَّشْرِيعِ، وهذا يدل على أن النبي ﷺ لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك في مكة حين لم تكن له دولة، ولما هاجر إلى المدينة وأصبحت له دولة أتى بما يتعلق بأمر التَّشْرِيعِ الأخرى!!

وقالوا أيضًا: إن الآيات المكيّة فيها قوة وغلظة وشدة وتهديد، بخلاف الآيات التي نزلت في المدينة فإن فيها لطفًا وسُهولة، وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان متأثرًا بالمجتمع المكي، وأنه كان غليظًا بغلظته وشديدًا بشدة المجتمع المكي، فلما هاجر إلى المدينة وأصبح بين أناس على مستوى من الثقافة، جاءت الآيات المتأثرة بهم.

فأرادوا أن يستدلّوا أيضًا بمثل هذا على أن القرآن ليس كلام الله، ولهم في ذلك لتّ وعجن يطول المقام بسرده، لكن هذا شيء منه.

ولا شك أن هذه الشبهات لا ينبغي أن يقف المرء عندها، وينبغي ألا يبالي بها، بل هي محض افتراء وتهویش وتشویش على نفوس المسلمين المؤمنين، لعلهم يجدون مصيدة يصطادون بها بعضًا من ضعاف النفوس (١).

أما قول الناظم هنا: **(المَكِّيُّ ثُمَّ المَدَنِيّ)**، فهو نسبة إلى مكة والمدينة، فهذه الياء هي ياء النسب، وإذا جاءت ياء النسب حذفت الهاء من آخر الكلمة وحلت الياء محلّها (٢). وهي تكون في نسبة إلى بلد، كأن تقول عن الشخص المكي إذا كان من مكة (٣)، أو تقول البغدادي إذا كان من بغداد (٤)، أو تقول البصريّ

(١) انظر: الفصل الثالث: علم المكي والمدني ١٦٤-٢٣٣ من كتاب مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ٣٧٤). وفيه ذكر لفائدة هذا الفصل من علوم القرآن، كما أن المؤلف قد أجاب عن العديد من شبهات المستشرقين المتعلقة بذلك. وكتاب: دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري والرد عليها لعبد المحسن بن زين بن متعب المطيري، ومناهل العرفان في علوم القرآن (١/٢٠٥-٢٣٩).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٤/١٥٣).

(٣) انظر: الأنساب المتفقة (ص: ١٥٣)، الأنساب للسمعاني (١٢/٤١٧).

(٤) انظر: الأنساب المتفقة (ص: ١٧)، الأنساب للسمعاني (٢/٢٦٨).

إذا كان من البصرة<sup>(١)</sup>، أو الدمشقي<sup>(٢)</sup>، أو المقدسي<sup>(٣)</sup>، أو نحو ذلك.  
وقد تكون النسبة إلى قبيلة من القبائل، كقولك: التميمي، نسبة إلى تميم<sup>(٤)</sup>،  
أو تقول: القحطاني؛ نسبة إلى قحطان<sup>(٥)</sup>، أو تقول: الباهلي نسبة إلى باهلة<sup>(٦)</sup>،  
أو التيمي<sup>(٧)</sup>، أو الحميري<sup>(٨)</sup>... وهكذا.  
أو تكون النسبة هنا إلى نَحْلَة، أو ديانة؛ كالتَّصْرَانِي، واليهودي،  
والمجوسي، ونحو ذلك.  
أو تكون إلى فرقة من الفرق الضالة، كأن تقول: الأشعري<sup>(٩)</sup>، أو  
الجهمي<sup>(١٠)</sup>، أو المعتزلي<sup>(١١)</sup>، أو خيرهم وهو السني<sup>(١٢)</sup>. وقد يكون إلى  
صنعة؛ كالكسائي<sup>(١٣)</sup>، ونحو ذلك.  
فالنسبة هنا تتعدّد لكنها تكون بالياء<sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر: الأنساب للسمعي (٢/٢٥٣).

(٢) انظر: الأنساب للسمعي (٥/٣٧٣).

(٣) انظر: الأنساب للسمعي (١٢/٣٨٩).

(٤) انظر: الأنساب المتفقه (ص: ٢٤)، الأنساب للسمعي (٣/٧٦).

(٥) انظر: الأنساب للسمعي (١٠/٣٤٤).

(٦) انظر: الأنساب للسمعي (٢/٧٠).

(٧) انظر: الأنساب المتفقه (ص: ٢٥)، الأنساب للسمعي (٣/١٢٠).

(٨) انظر: الأنساب للسمعي (٤/٢٦٤).

(٩) انظر: الأنساب المتفقه (ص: ٩)، الأنساب للسمعي (١/٢٦٦).

(١٠) انظر: الأنساب المتفقه (ص: ٣٣)، الأنساب للسمعي (٣/٤٣٧).

(١١) انظر: الأنساب للسمعي (١٢/٣٣٨).

(١٢) انظر: الأنساب للسمعي (٧/٢٧٨).

(١٣) انظر: الأنساب للسمعي (١١/٩٩).

(١٤) في إحدى الصيغتين، والصيغة الثانية تكون بما يشبه صيغة المبالغة، قال الحريري في الملححة ص ٦٥:

فإذا قلنا: المكي والمدني، أي: النزول المكي والنزول المدني. وقد قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

يَاءُ كِيَا الْكِرْسِيِّ زَادُوا فِي النِّسْبِ وَكُلُّ مَا يَلِيهِ كَسْرُهُ وَجِبَ (١)  
 إِذَا أَلْحَقْتَ يَاءَ النِّسْبِ بِالْكَلِمَةِ: يُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، فَيُقَالُ: مَكِّيٌّ، فَتُكْسَرُ  
 الْكَافُ، وَقَدْ قَالَ أَيْضًا الْحَرِيرِيُّ فِي مَلْحَةِ الْإِعْرَابِ:

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بِلَدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النِّسْبِ  
 تَقُولُ قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (٢)  
 فَالْيَاءُ هُنَا: يَاءُ النِّسْبَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَكِّيِّ وَالْمَدْنِيِّ، فَالْمُرَادُ هُنَا: النِّزُولُ الْمَكِّيُّ  
 وَالنِّزُولُ الْمَدْنِيُّ. قَالَ النَّازِمُ:

**قُرَأْنَا الْمَكِّيُّ ثُمَّ الْمَدْنِيُّ وَضُوحُ ذَيْنِ الْفَتَى الْفَطِينِ**

(قرآنا) يعني: آيات الكتاب الكريم تنقسم من حيث النزول إلى قسمين: إما أن تكون مكية، أو أن تكون مدنية، وهذا متفق عليه بين أهل العلم (٣).  
 قوله: (ذَيْنِ) (ذَيْنِ): اسم إشارة، يَتَعَلَّقُ بِالْمُثَنَّى، فَتَقُولُ: (ذَانِ) رَفْعًا، نَحْوُ:  
 جَاءَ ذَانِ الرَّجُلَانِ، وَ(ذَيْنِ) نَصْبًا وَجَرًّا، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ.  
 أما إذا كانت الإشارة إلى مفرد مذكر فتكون (ذا)، وإذا كانت إلى مفردة مؤنثة فتكون: (ذه) و (ذي)، و (تي) و (تا)، وقد أشار ابن مالك إلى هذا، فقال:

وَأَنْسَبُ أَحَا الْحَرْفَةَ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَالٍ

ومن ذلك نفي الظلم عن الله في قوله: ﴿وَمَا رَأَيْكَ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ فإنه نفي للنسبة.

(١) ألفية ابن مالك ص ٦٩ دار التعاون.

(٢) ملحمة الإعراب للحريري ص ٦٤ دار السلام.

(٣) أصول في التفسير لابن عثيمين (ص: ١٤).

بِذَا لِمَفْرَدٍ مَذْكَرٍ أَشْرَ بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصَرَ  
 وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمَرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهِ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكَرَ تَطَعُ (١)  
 فقوله: (وضوح ذَيْن) يعني به هذين الأمرين اللذين هما المكي والمدني  
 وأنهما واضحان ظاهران في معنهما والمراد منهما لطالب العلم الفطن النبيه  
 الذي اعتنى بهذا الفن ودرسه.  
 ثم قال الناظم:

وَفِي اخْتِلَافٍ جَاءَ مَا الْمُرَادُ هَلِ الْمَكَانُ أَصْلُهُ يُرَادُ

أَمْ أَنَّ مَا يُرَادُ فِي الزَّمَانِ دُونَ اعْتِدَادِ حَالَةِ الْمَكَانِ

أشار الناظم إلى أن تحديد المكي والمدني مسألة خلافية (٢)، وأن هذا  
 الخلاف على ثلاثة أقوال (٣):

فالقول الأول: أن المكي والمدني مبني على معرفة المكان، فما نزل من  
 الآيات أو السور في مكة فهو مكي، وما نزل منها في المدينة فهو مدني، ويدخل  
 ضمن مكة وضمن المدينة: ما نزل مجاوراً لهما؛ كالذي ينزل في عرفة، أو نحو  
 ذلك (٤).

(١) ألفية ابن مالك ص ١٤.

(٢) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (١/٢٤٧)، جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٤٥-٦٦)، البرهان في  
 علوم القرآن (١/١٨٧-١٩٢)، فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٣٧)، مصاعد النظر للإشراف على  
 مقاصد السور (١/١٦١-١٦٨)، الإتيقان في علوم القرآن (١/٣٧-٧٠)، مباحث في علوم القرآن  
 لصبيحي الصالح (ص: ١٦٤-٢٣٣)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٤٩-٦٤).

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/١٨٧)، الإتيقان في علوم القرآن (١/٣٧)، مناهل العرفان في علوم  
 القرآن (١/١٩٣-١٩٤).

(٤) انظر: الإتيقان في علوم القرآن (١/٣٨).



ولكن هذا القول مرجوح؛ لأنَّ هناك آيات نزلت في مكان ليس في مكة ولا في المدينة<sup>(١)</sup>، ونَحْنُ نُرِيدُ مَعْنَى جَامِعًا يَجْمَعُ لَنَا الْآيَاتِ، وَلَا نَحْتَاجُ إِلَى تَقْسِيمَاتٍ كَثِيرَةٍ، حَتَّى نَقْتَصِرَ عَلَى الْمَكِّيِّ وَالْمَدْنِيِّ.

فَلذَلِكَ ضَعَّفَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْقَوْلَ، وَقَالَ: هُنَاكَ آيَاتٌ نَزَلَتْ فِي غَيْرِ مَكَّةَ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: ﴿وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التوبة: ٤٢]، وَهَذِهِ نَزَلَتْ فِي تَبُوكَ، فَإِذَا كَانَ الشَّاهِدُ هُنَا مِرَاعَاةَ الْمَكَانِ، فَتَبُوكَ لَيْسَتْ فِي مَكَّةَ وَلَا فِي الْمَدِينَةِ، فَحَيْثُ لَا يَسْلَمُ هَذَا الضَّابِطُ. ثُمَّ قَالَ النَّازِمُ:

### أَمْ أَنَّ مَا يُرَادُ فِي الزَّمَانِ دُونَ اعْتِدَادِ حَالَةِ الْمَكَانِ

القول الثاني: وهو أنَّ المراد بالمكي والمدني ليس هو مجرد المكان، وإنما هو أمر أوسع من ذلك وأجمع، وهو الزمان، وقَسَّمُوا الزَّمَانَ إِلَى قَسْمَيْنِ: مَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَمَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ، فَكُلُّ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ مَكِّيٌّ، وَكُلُّ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ مَدْنِيٌّ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: البيان في عد أي القرآن (ص: ١٣٧)، قلاند المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن (ص: ٢٣٣).

(٢) انظر: البيان في عد أي القرآن (ص: ١٣٢) حيث روى أبو عمرو الداني قريباً منه عن يحيى بن سلام. فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٣٧)، البرهان في علوم القرآن (١/١٨٧) وقال: «وهو المشهور»، العجائب في بيان الأسباب (١/٢٤٣) وجعله القول «الذي وقع عليه الاتفاق في الاصطلاح بالمكي والمدني»، الإتقان في علوم القرآن (١/٣٧) وجعله «أشهرها»، المعجزة الكبرى القرآن (ص: ١٩)، الواضح في علوم القرآن (ص: ٦٤) وقال: «وهذا الاصطلاح هو أصوب وأشهر الاصطلاحات الثلاثة وأولها بالقبول، لأنه يأخذ في اعتباره تاريخ النزول، ولهذا أهمية في معرفة الناسخ والمنسوخ واستنباط الأحكام»، معجم علوم القرآن (ص: ٢١٧) وقال: «وهذا هو الرأي الراجح عند جمهرة المسلمين، وهو الرأي المنضبط المطرد».

وبناءً على ذلك؛ فإن ما نزل في مكة بعد الهجرة يُعدّ مدنيّاً، ولو كان نازلاً في مكة؛ لأنّه نزل بعد الهجرة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فهذه الآية نزلت في عرفة في حجة الوداع كما في الصحيحين<sup>(١)</sup>. إلا أن الآية مدنيّة؛ لأن العبرة هنا بالزمان وليس بالمكان، وكذلك لو نزلت الآية خارج مكة قبل الهجرة فتكون مكية؛ كآية سورة الحج: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢].

وبهذا الضابط تحسّن المسألة ويستقرّ وضعها.

فكل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي حتى لو كان خارج مكة، وكل ما نزل بعد الهجرة فهو مدني حتى لو كان خارج المدينة، بل حتّى لو كان في مكة. ثم ذكر الناظم بعد ذلك القول الثالث، فقال:

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِنَّ الْمُعْتَبِرُ بِحَالَةِ الْمُخَاطَبِينَ فِي الْبَشَرِ

كَأَنَّ يُنَادَى بَعْضُهُمْ بِ(النَّاسِ) فَذَلِكَ لِلْمَكِّيِّ مِنْ أَسَاسِ

وَبِالَّذِينَ آمَنُوا مَدِينِي وَرُجِّحَ الزَّمَانُ بِالْيَقِينِ

القول الثالث: قالوا: إِنَّ هُنَاكَ آيَاتٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَكِيَّةٌ، وَهُنَاكَ آيَاتٍ تَدُلُّ

عَلَى أَنَّهَا مَدِينِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) الجمع بين الصحيحين (١١٦/١) ٤٠ - الثاني والعشرون: من رواية طارق بن شهاب.

(٢) انظر: البيان في عد أي القرآن (ص: ١٣٢) حيث رواه أبو عمرو عن عبد الله بن مسعود، الإتقان في علوم القرآن (٣٨/١)، البرهان في علوم القرآن (١٨٧/١)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٩٣)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ١٦٧)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٦١)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ١٢٨).

فما كان مُصَدَّرًا بقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فهذا يكون نزل بمكة، وما كان مصدرًا بـ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فَهُوَ مُنَزَّلٌ فِي الْمَدِينَةِ. لكن هذا الضابط غير مُنْضَبَطٍ أَيضًا، وعليه إيرادات؛ لأنَّ هناك سورًا مَدَنِيَّةً ومع ذلك نزل فيها قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ كالبقرة فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، وفيها ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وكذلك في آل عمران، وكذلك في سورة الحج.

فليسَ هُنَاكَ ضَبْطٌ لورود كل الآيات التي فيها ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ في مَكَّة، وليس هناك ضابط أن كل الآيات التي جاءت مصدرة بـ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ كانت بالمدينة، بل منها ما كان في مكة ومنها ما كان في المدينة، وكذلك في الآية الأخرى (١).

فتبين أن هذا الضابط غير منضبط أيضًا.

فأقرب الأقوال الثلاثة بالتحديد هو القول الثاني؛ لأنه أجمع من غيره من الأقوال؛ ولذلك قال الناظم:

وَبِالَّذِينَ آمَنُوا مَدِينِي وَرُجَّحَ الزَّمَانُ بِالْيَقِينِ

وَالْأَصْلُ فِي الزَّمَانِ وَقْتُ الْهَجْرَةِ عَلَامَةٌ لِلْفَرْقِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ

فإن أكثر أهل العلم فرَّقوا بين المكي والمدني بالهجرة، وهذا قول جمهور أهل العلم في هذه المسألة، وهو الأقرب إلى الصواب.

(١) انظر: تفسير القرطبي (١/٥) حيث قال: «وأما من قال: إن قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ مكي حيث وقع فليس بصحيح، فإن البقرة مدنية وفيها قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ في موضعين، وقد تقدم. والله أعلم».

ثم حدد الناظم السور المكية والمدنية فقال:

- ٦٩- وَحَدِّدُوا مِنْ سُورِ الْمَدِينَةِ عَشْرِينَ سُورَةً لَنَا مُبَيَّنَةً  
 ٧٠- بِالْبَقَرَةِ وَمَا تَلِيهَا وَالنِّسَاءِ (وَالْمَائِدَةَ) لِمَنْ وَعَا وَمَا أَسَا  
 ٧١- (أَنْفَالٍ) ثُمَّ (تَوْبَةٍ) وَالنُّورِ (مُحَمَّدٍ) (أَلْحَزَابِ) مَعَ مُرُورِ  
 ٧٢- بِالْفَتْحِ وَالْحَدِيدِ ثُمَّ (قَدْ سَمِعَ) (لَا تَقَدَّمُوا) (وَتَحْرِيمِ) سُمِعَ  
 ٧٣- (مُنَافِقُونَ) (جُمُعَةٍ) وَالْحَشْرِ (طَلَاقٍ) مَعَ (مَوَدَّةٍ) وَالنَّصْرِ  
 ٧٤- وَاخْتَلَفُوا فِي سُورٍ مذكورة (فَاتِحَةٍ) وَالرَّعْدِ) وَالرَّحْمَنِ  
 ٧٥- (تَغَابُنِ) (وَالْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ) (وَبِالْـفَلْتِ) وَالنَّاسِ) لِلْحَبِيرِ  
 ٧٦- وَمَا عَدَا مَا قَدْ مَضَى مَكِّيٌّ (وَالْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ)  
 ٧٧- وَمَا عَدَا مَا قَدْ مَضَى مَكِّيٌّ (وَالْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ)  
 ٧٨- وَيُعْرَفُ الْجَمِيعُ بِالنُّقُولِ (وَالْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ)  
 ٧٩- وَيُعْرَفُ الْجَمِيعُ بِالنُّقُولِ (وَالْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ)

لأهل العلم في تحديد المكي والمدني من سور القرآن ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: اتفقوا فيه على السور المدنية، وأنها عشرون سورة<sup>(١)</sup>. وهي: «سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والجمعة، والمنافقون، والطلاق، والتحریم، والنصر»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٤٤ / ١) حيث قال السيوطي: «وقال أبو الحسن بن الحصار في كتابه الناسخ والمنسوخ: المدني باتفاق عشرون سورة والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة، وما عدا ذلك مكي باتفاق، ثم نظم في ذلك أبياتاً» ثم ذكرها، ولكن ذكر الزركشي أنها «تسع وعشرون سورة» البرهان في علوم القرآن (١٩٤ / ١).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (١٩٨ / ١).

وفي هذا قال الناظم:

وَحَدِّدُوا مِنْ سُورِ الْمَدِينَةِ عِشْرِينَ سُورَةً لَنَا مُبَيَّنَةً  
با (البقرة) وما تليها و(النساء) و(المائدة) لِمَنْ وَعَا وَمَا أَسَا

فهذه السور العشرون المدنية ذكرها سردًا حتى تتضح للقارئ؛ فذكر: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة.

قال: (لمن وعَا) هذا الأمر: فَهَمُّهُ وَاسْتَوْعَبَهُ، (وما أساء): لم يسئ الفهم.

أَنْفَالٍ) ثُمَّ (تَوْبَةٍ) وَ(النُّورِ) (مُحَمَّدٍ) (الْأَحْزَابِ) مَعَ مُرُورٍ  
بِالْفَتْحِ وَالْحَدِيدِ ثُمَّ (قَدْ سَمِعَ) وَ(لَا تَقَدَّمُوا) وَ(تَحْرِيمِ) سَمِعَ

أي: مع مرورك بسورة الفتح والحديد ثم قد سمع.

وَ(لَا تَقَدَّمُوا) إشارة إلى سورة الحجرات، (تحريم)، يعني: سورة التحريم

بذاتها (سَمِعَ).

(مُنَافِقُونَ) (جُمُعَةٍ) وَ(الْحَشْرِ) (طَلَاقٍ) مَعَ (مَوَدَّةٍ) وَ(النَّصْرِ)

الوجه الثاني: اختلفوا في سور محددة تبلغ اثني عشرة سورة<sup>(١)</sup>، فبعض أهل

العلم يقول: هذه مكية، وبعضهم يقول: مدنية.

وهذه السور المختلف فيها هي: «الفتحة، والرعد، والرحمن، والصف،

والتطيف، والتغابن، والبينة، والقدر، والزلزلة، والإخلاص، والمعوذتين»<sup>(٢)</sup>.

وفي ذلك يقول الناظم:

وَاخْتَلَفُوا فِي سُورٍ مذكورة عداها تمامُ اثني عشرة

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/ ٤٤) وقد سبق.

(٢) الإتيان في علوم القرآن (١/ ٤٦-٥٥)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٩٨).

(فَاتِحَةٍ) وَ(الرَّعْدِ) وَ(الرَّحْمَنِ) وَ(الصَّفِّ) وَ(التَّطْفِيفِ) لِلْعِيَانِ

قوله: (للعيان)، يعني: لمن شاهد ذلك وعينه يعلم هذا الأمر، وعبر بالعيان؛ لأن معرفة ذلك في الغالب بالاطلاع، وقد يكون أحياناً بالسمع، فأتى به هنا على مجرى الغالب.

(تَغَابُنِ) وَ(الْقَدْرِ) ثُمَّ (لَمْ يَكُنْ) (زَلْزَلَةٍ) (إِخْلَاصِ) فَافْهَمْ لَا تَهِنْ

وَبَا (الْفَلَقِ) وَ(النَّاسِ) لِلْخَيْرِ وَكُلُّ حَازِقٍ بِهِ جَدِيرٌ

(الحاذق والجدير) الحاذق هو المتقن، والماهر، والمُدرك، والجدير هو

الخليق الذي هو أهل لمعرفة سور القرآن وترتيبه.

الوجه الثالث: وهو ما عدا هذه السور التي مضت، فقد مضى عشرون سورة

على أنها مدنية، وثلثا عشرة سورة على أنها مختلف فيها.

فصار المجموع ثنتين وثلثين سورة، ويبقى اثنتان وثمانون سورة كلها

مكية<sup>(١)</sup>؛ ولذلك قال الناظم:

وَمَا عَدَا مَا قَدْ مَضَى مَكِّيٌّ يُبَيِّنُكَ عَنْهُنَّ الْفَتَى الدَّكِيُّ

لأنه لو ذكر أسماء السور المكية - الثلثين وثمانين - لطال به المقام،

والمراد هنا من النظم هو الاختصار والتقريب، فكأنه يقول: كل ما لم يذكر فهو

المكي.

(الذكي) النبي، الذي يعرف سور القرآن وترتيبها، فإنه إذا استخلص الثلثين

وثلثين الماضيّة فإنه يعرف البقية، وهي ثنتان وثمانون سورة.

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/ ٤٤) وقد سبق.

وقوله هنا: **(وما عدا ما قد مضى مكّي)**، قال بعضهم: إنه بالاتفاق أن البقيّة كلها مكية، وقد أشار إلى هذا عدد من أهل العلم، ومنه قول ناظم الناسخ والمنسوخ أبي الحسن الحصار:

وَمَا سِوَى ذَلِكَ مَكِّي تَنَزَّلُهُ      فَلَا تَكُنْ مِنْ خِلَافِ النَّاسِ فِي حَصْرِ  
وَلَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا      إِلَّا خِلَافٌ لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ (١)

وهذا البيت الثاني مشهور عند أهل العلم، اتُّخِذَ بَعْدَ ذَلِكَ مَثَلًا.

### كيفية التوصل إلى معرفة المكي والمدني (٢):

ليس هناك نص صحيح صريح عن النبي ﷺ حدد فيه بالصراحة، وقال: إن البقرة مدنية، وآل عمران مدنية... وهكذا. وإنما يعرف ذلك من طريقين أشار إليهما الناظم بقوله:

**وَيُعْرَفُ الْجَمِيعُ بِالنُّقُولِ      وَبِالْقِيَاسِ مِنْ ذَوِي الْأُصُولِ**

**(وَيُعْرَفُ الْجَمِيعُ)**، أي: جميع ما مضى من السور. فحدّد لنا الناظم أن معرفة المكي والمدني تكون من خلال طريقين: إما بالنقول، وإما بالقياس. فأما النقول: فهو ما يأتي عن الصحابة، أو بعض التابعين في تحديد هذه السور، وأنها مكيّة أو مدنيّة، ويصحّ الخبر في ذلك عنهم؛ لأنهم هم الذين واجهوا التنزيل وعاصروه وشاهدوه، أو التقوا بمن عاصر التنزيل وشاهده، نعم، النبي

(١) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (٤٥/١) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) الانتصار للقرآن للباقلاني (٢٤٧/١)، البرهان في علوم القرآن (١٨٧-١٩٢)، الإتيان في علوم القرآن

(٧٢-٣٦/١)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١٩٦-١٩٨)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان

(ص: ٥٩-٦٤)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٤٤-٥١)، علوم القرآن الكريم -

نور الدين عتر (ص: ٥٨)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ١٢٦-١٢٨).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يحدد شيئاً من ذلك بالنص؛ لأن الصحابة كانوا يشاهدون التنزيل، والقرآن نزل بمشاهدة الصحابة، فَهُمْ يَعْرِفُونَ ما الذي نزل بمكة، وما الذي نزل بالمدينة. ولا شك أن ما يُرى بالعيان يكتفى فيه عن زيادة البيان، وهذا أمر واضح؛ وَلِذَلِكَ ورد في البخاري (١) ومسلم (٢) وغيرهما (٣) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبتُ إليه». وجاء بنحو هذا المعنى عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤).

فكان الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَعْرِفُونَ أين نزلت هذه السور، فَهُمْ الَّذِينَ حَدَّثُوا نَزُولَهَا، وقد مضى قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين حينما جاءه اليهودي فقال: آية في كتاب الله لو أنزلت علينا معشر يهود لاتخذنا ذلك اليوم عيداً. وهِيَ قَوْلُهُ تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (٥).

(١) صحيح البخاري (١٨٧/٦) ٥٠٠٢ واللفظ له.

(٢) صحيح مسلم (١٩١٣/٤) ١١٥ - (٢٤٦٣).

(٣) المصاحف لابن أبي داود (ص: ٧٢)، المسند للشاشي (٧٥/٢) ٥٨٨، السنن الكبرى للنسائي (٧/٢٥٠) ٧٩٤٣ بلفظ مقارب، التفسير من سنن سعيد بن منصور - مخرجا (١/٢٤٦) ٥٩ بلفظ مقارب، مسند البزار = البحر الزخار (٥/٣٤٣) ١٩٦٩، شرح مشكل الآثار (١٤/٢٣٤).

(٤) عن أبي الطفيل قال: «شهدت علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو يخطب ويقول: سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدتكم به، وسلوني عن كتاب الله؛ فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسهل نزلت أم بجبل..» أخبار مكة للأزرقي (١/٥٠)، الطبقات الكبرى ط العلمية (٢/٢٥٧)، جامع بيان العلم وفضله (١/٤٦٤) ٧٢٦، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٢/٣٩٨).

(٥) صحيح البخاري (١٨/١) ٤٥، (١٧٧/٥) ٤٤٠٧، (٥٠/٦) ٤٦٠٦، صحيح مسلم (٤/٢٣١٢) ٣

- (٣٠١٧)، (٤/٢٣١٣) ٥ - (٣٠١٧).



فَعَمَّرَ أَقْسَمَ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَيَعْرِفُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَأَنَّهَا نَزَلَتْ بِعَرَفَةَ وَالنَّبِيِّ ﷺ وَاقِفٌ بِهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَشَاهِدُونَ التَّنْزِيلَ، وَيَعْلَمُونَ أَيْنَ نَزَلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ، فَكَانَ هَذَا هُوَ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ فِي مَعْرِفَةِ الْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ.

وقد تكون بعض السور لم يرد فيها نص عن الصحابة، فيلجأ بعض أهل العلم إلى أن يُحدِّدوا هذه السورة من خلال القياس، والقياس هنا متنوع؛ أحياناً يكون باللجوء إلى القول الثالث، فإذا كانت الآية أو السورة فيها قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ فإن هذا في الغالب يكون للمكي، لكنه غير منضبط، وما كان به ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ يكون للمدني. ومنهم من ينظر في معنى الآية (١)، فإن كانت مقارنة للطريقة المكيّة من حيث تقرير التوحيد وأصول الدين فيجعلها مكية (٢)، وما كان في الشرائع وغير ذلك يجعلها مدنيّة (٣).

وطرق القياس في هذه المسألة متنوّعة، وهي خاضعة للاجتهاد (٤)، ولذلك حصّل الخلاف في الثنتي عشرة سورة، كما مر معنا آنفاً.

بقي أن نشير إلى أمر مهمّ وهو: عند الحكم على سورة بأنها مدنية كالبقرة، وآل عمران وغيرهما، هل يشترط أن تكون السورة كلها مدنية أم لا؟ نقول: حينما يقال: السورة مدنية هذا من حيث الجملة، وإلا فلا يمنع أن تكون بعض آياتها مكية، والعكس بالعكس (٥).

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ١٦٨).

(٢) انظر: نفحات من علوم القرآن (ص: ٣٤).

(٣) انظر: نفحات من علوم القرآن (ص: ٣٥).

(٤) انظر: علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ٥٨-٦٨).

(٥) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/٥٦-٦٧)، المعجزة الكبرى القرآن لأبي زهرة (ص: ٣٤)، مباحث

في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٥٤)

ولذلك نقول: تتنوع هذه السور من حيث اندماج المكِّي مع المدنيّ إلى أربعة أنواع:

- ١- سور مدنية بأكملها، ويُمثّل لها بعضهم بالبقرة<sup>(١)</sup>.
- ٢- سور مكية بأكملها؛ كالمدر<sup>(٢)</sup>.
- ٣- سور مكية فيها آيات مدنية؛ كسورة الأعراف، فهي سورة مكية فيها آية مدنية، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، وقال بعضهم كقتادة قوله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص: ٤١٥)، معاني القرآن للنحاس (١/٧٣)، الانتصار للقرآن للباقلاني (١/٢٤٨) روى ذلك عن قتادة، الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: ٣١)، البيان في عدّ آي القرآن (ص: ١٣٤) روى ذلك عن عليّ بن أبي طلحة، (ص: ١٤٠)، الناسخ والمنسوخ لابن حزم (ص: ١٩)، أسباب النزول ت الحميدان (ص: ٢١)، جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٤٥)، روى ذلك عن عطاء، إبراز المعاني من حرز الأمانى (ص: ٣٨١).

(٢) انظر: البيان في عدّ آي القرآن (ص: ١٣٥)، الناسخ والمنسوخ لابن حزم (ص: ٦٣)، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (١/١٦٤) روى ذلك عن جابر بن زيد، وفي مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور (٣/١٣٤) قال: «مكية إجماعاً. وقال الأصفهاني: قال مقاتل: فيها آية مدنية ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً﴾» وكذلك في قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن (ص: ٢١٨)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٩٩).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٥٧)، نيل المرام من تفسير آيات الأحكام (ص: ٢٩٨)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٩٩)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٢٢٢)، تاريخ نزول القرآن (ص: ٢٦٧).

٤- سور مدنية فيها بعض الآيات المكيّة، كسورة الحج، فيها آية: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] وهي آية مكية (١).

وجدير بالذكر أن هناك من يتوسع في ذكر مكان وزمان نزول الآيات والسور، فيتجاوز التقسيم المكي والمدني، كما فعل السيوطي في الإتيقان (٢)، فجعل منها الحضري والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والأرضي والسماوي... إلخ.



(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٩٩)، إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية قال: «سورة الحج فيها مكي ومدني وليلي ونهاري وسفري وحضري وشتائي وصيفي» مجموع الفتاوى (١٥/٢٦٦)، وانظر: الإتيقان في علوم القرآن (١/٤٨).

(٢) الإتيقان في علوم القرآن (١/٣٦-٩٠)، وقد نقل عن ابن العربي وابن النقيب قريباً من ذلك، وانظر: أبجد العلوم (ص: ٥٠٧).



## أسباب النزول

- ٨٠ - تَكَلَّمَ الحُدَّاقُ بِالْإِسْهَابِ عَمَّا يَخْصُ مَبْحَثَ الْأَسْبَابِ  
 ٨١ - وَأَفْرَدَ الْبَعْضُ لَهُ كِتَابًا كَابِنِ الْمَدِينِيِّ أذَاعَ الْبَابَا  
 ٨٢ - وَإِنْ تُرِدُ أَنْ تَعْلَمَ التَّعْرِيفَا فَكُنْ لِمَا أَقَوْلُهُ عَرِيفَا  
 ٨٣ - فَهُوَ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَ الْقُرْآنُ بِشَأْنِهِ فَحَسْبُكَ الْبَيَانُ  
 ٨٤ - وَيُعْرَفُ النُّزُولُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ الرِّوَايَاتِ عَلَى التَّرْجِيحِ  
 ٨٥ - وَالْخُلْفُ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ كَذَا نُزُولُهَا وَقَوْلُهَا ثُمَّ إِذَا  
 ٨٦ - نَظَرْتَ هَلْ جَرَى مَقَامَ الْمُسْنَدِ أَمْ لَيْسَ دَاخِلًا بِهَذَا الْمَقْصِدِ  
 ٨٧ - فَالْأَوَّلُ الْجُعْفِيُّ قَالَ مُسْنَدُ وَعَيْرُهُ يَقُولُ لَيْسَ يُسْنَدُ  
 ٨٨ - بِعَكْسِ مَا لَوْ بَيَّنَّ النُّزُولَا وَحَقَّقَ الْأَسْبَابَ وَالْفُصُولَا  
 ٨٩ - فَكُلُّهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ مُسْنَدُ حَكَاهُمَا التَّمِيرِيُّ الْمُسَدَّدُ  
 ٩٠ - وَمَا يَخْصُ التَّابِعِيُّ قَالُوا بِأَنْ يَصِحَّ مُسْنَدًا مَقَالَ  
 ٩١ - وَأَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي التَّفْسِيرِ بِأَخْذِهِ عَنْ صُحْبَةِ الْبَشِيرِ  
 ٩٢ - وَمُتَّبِعًا بغيره ومثله حَكَى السُّيُوطِيُّ كَذَا بِنَقْلِهِ

هذا المبحث له أهمية كبرى لا يستغني عنها كل من يتعلم القرآن وتفسيره وما يتعلق بعلمه؛ إذ لا بد أن يكون ملماً إماماً واضحاً بهذا الفصل المهم. ولمعرفة أسباب النزول نقول: إن القرآن أنزل في جملة لسبب مهم، وهو هداية الناس ودعوتهم لدين الله - جل وعلا -، وعبادته - سبحانه وتعالى -

وَحَدَه لَا شَرِيكَ لَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

فهذا هو السبب الرئيس والأصل الأول الذي أنزل لأجله القرآن بأكملِهِ، ثم إن هذا النزول الكامل كان مبنياً على ما سبق وأن ذكرناه أنه نَزَلَ نَزْولاً منجماً مُقَطَّعاً حسب الأحداث وحسب الأزمنة، لكن نزول آيات القرآن ينقسم إلى قسمين (١):

**القسم الأول:** أن تكون الآية نَزَلَتْ ابتداءً؛ أي: بِدُونِ سَبَبٍ، بمعنى أَنَّهَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ المعنى العام للنزول، وهو هِدَايَةُ الناس، وعلى هذا القسم أَكْثَرُ آيات القرآن نزلت ابتداءً بدون سبب.

**القسم الثاني:** هو ما كان نازلاً بسبب؛ أي: لِحَادِثَةٍ مِنَ الحَوَادِثِ اسْتَدْعَتْ نزول هذه الآية، وَهَذَا السبب يَتَنَوَّعُ مَصْدَرُهُ؛ فقد يكون مَصْدَرُ هذا السبب هو النبي ﷺ؛ بحيث إن الآية تكون نَزَلَتْ لِأَجْلِ النَّبِيِّ ﷺ وهذا متنوع في القرآن، كما جاء عند الترمذي وغيره في نزول قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١-٢] (٢).

(١) العجباب في بيان الأسباب (١/٩٣)، الإتيان في علوم القرآن (١/١٠٧)، محاضرات في علوم القرآن - غانم قدوري (ص: ٣٦)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٧٨)، الواضح في علوم القرآن (ص: ٥٨)، معجم علوم القرآن (ص: ٣٤)، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: ٩٩)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ١٣٢).

(٢) انظر: سنن الترمذي ت شاكر (٥/٤٣٢) ٣٣٣١، موطأ مالك ت عبد الباقي (١/٢٠٣) ٨، المعجم الأوسط (٩/١٥٥) ٩٤٠٤، المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٥٥٨) ٣٨٩٦، الطب النبوي لأبي نعيم الأصفهاني (٢/٧١٠) ٧٩٦، صحيح ابن حبان - مخرجا (٢/٢٩٣) ٥٣٥، أسباب النزول للواحدي ت الحميدان (ص: ٤٤٩)، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ٢٣٠)

فهذه الآيات نزلت في حق النبي ﷺ، أي: كان السبب في النزول هو النبي - صلوات الله وسلامه عليه-، وكما في الصحيحين وغيرهما أيضاً عن قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] (١)، وأمثال هذا كثير.

وقد يكون مصدره الصحابي - يعني: أن الصحابي هو سبب نزول هذه الآية- والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، ومنه: حينما جاءت خولة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى النبي ﷺ تشتكي زوجها حينما ظهر منها، فأنزل الله - جلَّ وعلا - قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١] (٢).

ومنه - كما في الصحيحين-: ما نزل في حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخْذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَابْنِعَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَمْتُمْ﴾ [المتحنة: ١] (٣).

(١) انظر: صحيح البخاري (٤٤/٧) ٥٢٦٧، صحيح البخاري (١٤١/٨) ٦٦٩١، صحيح مسلم (١١٠٠/٢) ٢٠ - (١٤٧٤)، سنن أبي داود (٣٣٥/٣) ٣٧١٤، سنن النسائي (١٥١/٦) ٣٤٢١، (١٣/٧) ٣٧٩٥، (٧١/٧) ٣٩٥٨، (٧١/٧) ٣٩٥٩، مسند أحمد ط الرسالة (٤١/٤٣) ٢٥٨٥٢، المعجم الأوسط (١٣/٣) ٢٣١٦، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ٢١٧).

(٢) صحيح البخاري (١١٧/٩) تعليقا، سنن أبي داود (٢٦٦/٢) ٢٢١٤، سنن النسائي (١٦٨/٦) ٣٤٦٠، سنن ابن ماجه (٦٧/١) ١٨٨، سنن ابن ماجه (٦٦٦/١) ٢٠٦٣، مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/٢٢٨) ٢٤١٩٥، مسند أحمد ط الرسالة (٣٠٠/٤٥) ٢٧٣١٩، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ٢٠٤).

(٣) صحيح البخاري (١٤٥/٥) ٤٢٧٤، (١٤٩/٦) ٤٨٩٠، صحيح مسلم (١٩٤١/٤) ١٦١ - (٢٤٩٤)، سنن الترمذي ت شاكر (٤٠٩/٥) ٣٣٠٥، المستدرک علی الصحيحین للحاکم (٥٢٧/٢) ٣٨٠٢، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ٢٠٩).

وقد يكون سبب النزول مواقف لغير المسلمين ممن عاصروا النبي ﷺ كما يكون من بعض المنافقين، أو من بعض الكُفَّار في زمنه - صلوات الله وسلامه عليه-، أو من بعض أهل الكتاب؛ كأُسئلة اليهود، ونحو ذلك، وهذا له أمثلة أيضًا كثيرة، فَمِنْ ذَلِكَ ما جاء في الصحيحين عن بعض اليهود حينما سألوا النبي ﷺ عن الروح، فَأَنْزَلَ اللهُ -جل وعلا-: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] (١).

ومن ذلك أيضًا: ما نَزَلَ في المنافقين كما عند الطبري وغيره حينما كان النبي ﷺ في طريقه إلى تبوك، فجلس بعض المنافقين يتندرون بأصحاب النبي ﷺ فيقول بعضهم: ما رأينا أشبع بطونًا ولا أجبن عند اللقاء مِنْ هؤلاء القراء. يعنون بذلك صحابة النبي ﷺ.

فأنزل الله -جل وعلا- قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦] (٢).

أو كما في الصحيحين أن ابن أبي بن سلول تكلّم في عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زوج النبي ﷺ في حادث الإفك، فَأَنْزَلَ اللهُ -جل وعلا- قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ

(١) صحيح البخاري (٣٧/١) ١٢٥، (٨٧/٦) ٤٧٢١، (٩٦/٩) ٧٢٩٧، (١٣٥/٩) ٧٤٥٦، (١٣٦/٩) ٧٤٦٢، صحيح مسلم (٤/٢١٥٢) ٣٢ - (٢٧٩٤)، سنن الترمذي ت بشار (١٥٥/٥) ٣١٤٠، مسند أحمد ط الرسالة (٤/١٥٤) ٢٣٠٩ (٢١٤/٦) ٣٦٨٨، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٢٩).

(٢) تفسير عبد الرزاق (١٥٨/٢) ١١٠٥، تفسير الطبري = جامع البيان ت شاکر (١٤/٣٣٢-٣٣٥) ١٦٩١٠-١٦٩١٨، تفسير ابن أبي حاتم - محققاً (٦/١٨٢٩-١٨٣٠) ١٠٠٤٦-١٠٠٤٩، المعجم الكبير للطبراني (١٩/٨٥) ١٧٣، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٠٨).



مَنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ [النور: ١١] (١).

والذي تولى كبره: هو ابن أبي بن سلول (٢).

وقد افتتح الناظم هذا الفصل بقوله:

### تَكَلَّمَ الْحُدَّاقُ بِالْإِسْهَابِ عَمَّا يُخْصُّ مَبْحَثَ الْأَسْبَابِ

قوله: **(تكلم الحذاق)**، أي: تَحَدَّثَ الْحُدَّاقُ وَبَيَّنُّوا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ، وَالْحُدَّاقُ جَمْعُ حَاذِقٍ، وَهُوَ مَنْ حَذَقَ يَحْذِقُ حِدْقًا وَحِدَاقًا، وَبَابُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَالْحَاذِقُ هُوَ الْمَاهِرُ بِالشَّيْءِ (٣)، وَهُوَ حَسَبَ الْإِضَافَةِ، تَقُولُ: هَذَا حَاذِقٌ فِي الْحَدِيثِ؛ أَي: مَاهِرٌ بِهِ، وَهَذَا حَاذِقٌ فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا حَاذِقٌ فِي الْفِقْهِ، وَهَكَذَا. وَالنَّازِمُ يَعْنِي بِالْحُدَّاقِ: الْعُلَمَاءَ الْمُتَخَصِّصِينَ الْمَهْرَةَ فِي هَذَا الْفَنِّ.

وقوله: **(بالإسهاب)** وهو الإطالة، مأخوذ من أسهب في الشيء: إذا أطال وتوسّع فيه (٤)، يقال: إسهب وإطناب، وتقول: أسهب فلان في خطبته: إذا أطال فيها.

(١) صحيح البخاري (١٧٣/٣)، ٢٦٦١ (١١٦/٥)، ٤١٤١ (٧٦/٦)، ٤٦٩٠ (١٠١/٦)، ٤٧٥٠ (١٣٨/٨)، ٦٦٧٩ (١٤٤/٩)، ٧٥٠٠ (١٥٨/٩)، ٧٥٤٥، صحيح مسلم (٢١٢٩/٤) - ٥٦ (٢٧٧٠)، مسند أحمد ط الرسالة (٤٠٤/٤٢)، ٢٥٦٢٣ (٤٣٢/١)، تفسير الطبري ت شاكر (١١٥-١٢٨)، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٤٥-١٥٠).

(٢) هذا هو المروي عن ابن عباس، وعروة عن عائشة، وبه قال مجاهد، والسدي، ومقاتل كما في زاد المسير في علم التفسير (٢٨٣/٣)، وجعله ابن جرير «أولى القولين في ذلك بالصواب» تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٢٠/١٩)، وهو قول الأكثرين كما ذكر ابن كثير واستغرب قول من جعله حسان بن ثابت. انظر: تفسير ابن كثير ت سلامة (٢٥/٦).

(٣) انظر: لسان العرب (٤٠/١٠).

(٤) انظر: لسان العرب (٤٧٥/١).

ومراد الناظم هنا أن هؤلاء الحذاق المَهْرَةَ أطالوا الكلام فيما يتعلّق بهذا المبحث، وذلك لأهميته وعِظَمِ شأنِهِ (١).

وقوله: **(مبحث الأسباب)** أي: أسباب النّزول، والأسباب جمع سَبَب، يُقال: سَبَب وأسباب. والسبب يُطلَقُ في اللغة على الحبل، وعلى ما يكون صلة بين شيئين أو ما يُوصل إلى غيره.

ولذلك جاء في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]؛ أي: بحبل (٢). فأسباب النزول هي الواصلة بين نتيجة الواقعة وبين المُنزَل، وهو الله جل وعلا، فكأنَّ الحادثة هذه التي وقعت كانت هي السبب في نزول الآيات، فهي حلقة الوصل أو الحَبْل الذي بين المُنزَل وهو الله جل وعلا وبين المُنزَل عليه. ثم قال الناظم:

### وَأَفْرَدَ الْبَعْضُ لَهُ كِتَابًا كَأَبْنِ الْمَدِينِيِّ أَذَاعَ الْبَابَا

أشار الناظم هنا إلى أن أهل العلم بيّنوا ما يتعلّق بهذا المبحث من جهة من أَلْفٍ فيه، ومن خِدمته خدمة جليّة بجمع معانيه، وأقوال أهل العلم في ذلك. والناظم هنا ذكر جزءاً من ثلاثة أجزاء بالنسبة للاهتمام بهذا الفن، وهو أَفْضَلُهَا وأَعْظَمُهَا، وإلا فَكَلَامُ أهل العلم عن أسباب النزول يأتي من ثلاثة طرق:

(١) على سبيل المثال فقد استغرق الحديث فيه كالتالي: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢ - ٣٤)، الإتيان في علوم القرآن (١/ ١٠٧ - ١٢٦)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٠٦ - ١٣٧)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ١٢٧ - ١٦٣)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٧٥ - ٩٩)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ١٥١ - ١٨٠).

(٢) تهذيب اللغة (١٢/ ٢٢٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٤٢٤)، الكليات (ص: ٥٠٣)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٢٩٠٧)، لسان العرب (١/ ٤٥٨).

الطَّرِيقُ الأوَّل: أن أهلَ العلم أفردوا له فصلاً و**باباً** في علوم القرآن، كما هو صنيع الناظم هنا، وكما هو الحال في عامة الكتب الشاملة للحديث في علوم القرآن جملة.

الطريق الثاني: عناية المفسرين بأسباب النزول، وذلك أن المفسرين إذا شَرَعُوا في شرح الآية صَدَّرُوا هذه الآية بسبب النزول إن كان لها سبب. الطريق الثالث: وهو الذي ذَكَرَهُ الناظم هنا: أن مِنْ أَهْلِ العلم مَنْ أَفْرَدَ كُتُبًا خاصة بأسباب النزول، ولم يكتف بجعله فصلاً في كتاب.

ولهذا الطريق أشار الناظم فقال: **(كابن المديني أذاع البابا)** أي: أشاع هذا التأليف؛ لأنه أوَّل مَنْ سَبَقَ إلى هذه الطريقة، وهي الطريقة الثالثة بإفراد كتاب مستقل يتعلق بأسباب النزول.

وابن المديني هو العالم الجليل علي ابن المديني، وهو شيخ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وشيخ المُحَدِّثِينَ<sup>(١)</sup>، فَهُوَ أوَّل مَنْ سَبَقَ في هذا الفن فَأَلَفَ كِتَابًا مُسْتَقِلًّا عن

(١) ابن المديني علي بن عبد الله بن جعفر (خ، د، م، س) الشيخ، الإمام، الحجة، أمير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن. علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي مولاهم، البصري، المعروف: بابن المديني، مولى عروة بن عطية السعدي... حدث عنه: أحمد بن حنبل، وأبو يحيى صاعقة، والزعفراني، وأبو بكر الصاغاني، وأبو عبد الله البخاري، وأبو حاتم، وحنبل بن إسحاق، ومحمد بن يحيى، وعلي بن أحمد بن النضر، ومحمد بن أحمد بن البراء، والحسن بن شبيب المعمرى، وولده؛ عبد الله بن علي، والبخاري - فأكثر - وأبو داود، وحמיד بن زنجوية، وصالح بن محمد جزرة، وعبيد الله ابن عثمان العثماني، وهلال بن العلاء، والحسن البزار، وأبو داود الحراني، وإسماعيل القاضي، وأبو مسلم الكجي، وعلي بن غالب البتلهي، وأبو خليفة الفضل بن الحباب، ومحمد بن جعفر ابن الإمام بدمياط، وأبو يعلى الموصلي، ومحمد بن محمد الباغندي، وأبو القاسم البغوي، وعبد الله بن محمد بن أيوب الكاتب - خاتمة من روى عنه - . وقد روى عنه من شيوخه: جماعة، منهم: سفيان بن عيينة، وعاش هذا الكاتب بعد سفيان مائة وثمانياً وعشرين سنة. قال الحارث بن محمد: مات بسامراء، في ذي القعدة، سنة أربع وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١١ / ٤١ - ٦٠).

أسباب النزول<sup>(١)</sup>، وذلك في القرن الثالث. ثمَّ جاء بعد ابن المديني جماعة من أهل العلم أَلَّفُوا كِتَابًا أُخْرَى كَأَبِي مُطَرِّفِ الْأَنْدَلِسِيِّ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ أَلَّفَ أَيْضًا كِتَابًا مُسْتَقِلًّا فِي سَبَابِ النَّزُولِ، وَكَذَلِكَ أَلَّفَ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ<sup>(٣)</sup> - وَهُوَ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ - كِتَابًا مُسْتَقِلًّا أَيْضًا بِالْإِسْنَادِ فِي سَبَابِ النَّزُولِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ جَاءَ الْجَعْبَرِيُّ<sup>(٥)</sup>، وَاخْتَصَرَ

(١) نص على أوليته السيوطي في الإتقان (١/١٠٧)، طبقات المفسرين للأذنه وي (ص: ٤٣٧) ٦٢١، أما الزركشي فجعلهم ممن أفرد هذا العلم بالتصنيف كما في البرهان في علوم القرآن (١/٢٢) ولعل عبارته أسلم من الاعتراض؛ حيث قد ذكر في هذا الفن مؤلفاً أقدم من مؤلف ابن المديني وهو كتاب (تفصيل لأسباب التنزيل عن ميمون بن مهران) وهو قبله بأكثر من قرن من الزمن ولا يزال مخطوطاً، كما أفاد ذلك عبد الحكيم الأنيس في دراسته للعجائب في بيان الأسباب (١/٨٠) وقال: «انظر مقدمة «أسباب نزول القرآن» للعراقي الآتي بقلم الأستاذ محمد عبد الكريم الراضي، وقد تفضل باطلاعي عليه».

(٢) ابن فطيس عبد الرحمن بن محمد القرطبي الإمام، العلامة، الحافظ، ذو الفنون، قاضي الجماعة، أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ بن فطيس القرطبي، المالكي... وكان حافظاً ناقداً جهبذاً، موجوداً محققاً، بصيراً بالعلل والرجال، مع قوته في الفقه والفضائل، وكان يملئ من حفظه... صنف كتاب (القصص) وهو ثلاث مجلدات، وكتاب (أسباب النزول) في مائة جزء... عاش خمسا وخمسين سنة، وتوفي في نصف ذي القعدة، سنة اثنتين وأربع مائة، وصلى عليه ولده محمد رَحْمَةً... سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٧/٢١٠-٢١٢).

(٣) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، صاحب (التفسير)، وإمام علماء التأويل، من أولاد التجار. وأصله من ساوه... ولأبي الحسن كتاب (أسباب النزول) مروى. مات بنيسابور في جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وأربع مائة، وقد شاخ. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٨/٣٣٩-٣٤٢).

(٤) وكتاب الواحدي هو أول كتاب يصلنا في أسباب النزول، وقد جمع فيه أسباب النزول مرتبة على ترتيب سور القرآن، وقد اعتمد على كتابه من جاء بعده ممن ألف في أسباب النزول.

(٥) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، العلامة ذو الفنون مقرئ الشام برهان الدين أبو إسحاق الجعبري، شيخ بلد الخليل، له التصانيف المتقنة في القراءات والحديث والأصول العربية والتاريخ وغير ذلك، وله مؤلف في علوم الحديث. ولد في حدود عام أربعين وست مائة. وتوفي في رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبع مائة. المعجم المختص بالمحدثين (ص: ٦٠).

هذا الكتاب<sup>(١)</sup>، ثم جاء بعدهم<sup>(٢)</sup> أبو الفرج ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> وألف كتابًا مستقلًا أيضًا عن أسباب النزول<sup>(٤)</sup>، ثم بعد<sup>(٥)</sup> أبي الفرج ألف الحافظ ابن حجر<sup>(٦)</sup> كتابًا

(١) ذكر له هدية العارفين (١/ ١٤-١٥) ثلاثين مؤلفًا منها: تقريب المأمول في ترتيب النزول وهي قصيدة في ترتيب السور كما ذكر السيوطي في الإتيان في علوم القرآن (١/ ٩٧)، وله كتاب في أسباب النزول اختصره من كتاب الواحدي فحذف أسانيده ولم يزد عليه، كما ذكر السيوطي في الإتيان في علوم القرآن (١/ ١٠٧). وقد ذكر عبد الحكيم الأنيس - في دراسته للعجائب في بيان الأسباب - أن اسمه «عجائب النقول في أسباب النزول»، وعزاه في الحاشية إلى «برهان الدين الجعبري فهرست مصنفاته» للأستاذ صالح مهدي عباس ص ٣٤، و«الفهرس الشامل للتراث» ١/ ٣٧٣. العجائب في بيان الأسباب (١/ ٨١).

(٢) سبق ابن الجوزي أبو المظفر بكتابه «أسباب النزول والقصص الفرقتانية» وأبو جعفر الطبري الشيعي بكتابه «الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول». العجائب في بيان الأسباب (١/ ٨١).

(٣) أبو الفرج ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي الشيخ، الإمام، العلامة، الحافظ، المفسر، شيخ الإسلام، مفخر العراق، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله ابن حمادي بن أحمد بن محمد بن جعفر بن عبد الله بن القاسم بن النضر بن القاسم بن محمد بن عبد الله ابن الفقيه عبد الرحمن ابن الفقيه القاسم بن محمد ابن خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق، القرشي، التيمي، البكري، البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف.

ولد سنة تسع - أو عشر - وخمس مائة... وكان رأسًا في التذكير بلا مدافعة، يقول النظم الرائع، والنثر الفائق بديهاً، ويسهب، ويعجب، ويغرب، ويطنب، لم يأت قبله ولا بعده مثله، فهو حامل لواء الوعظ، والقيم بفنونه... ما عرفت أحدًا صنف ما صنف... وتوفي ليلة الجمعة، بين العشاءين، الثالث عشر من رمضان، سنة سبع وتسعين وخمس مائة، في داره بقطفنا. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢١/ ٣٦٥).

(٤) قال عبد الحكيم الأنيس: «أول من عزاه إليه الحاج خليفة ت ١٠٦٧ هـ في «كشف الظنون» (١/ ٦٧) ثم إسماعيل باشا البغدادي في «إيضاح المكنون» (١/ ٦٩) وعنهما نقل الأستاذ عبد الحميد العلوجي في «مؤلفات ابن الجوزي» ص ٦٨ وهذا عزو متأخر! وقد رجعت إلى كتاب ابن الجوزي: «فنون الأفتان في عيون علوم القرآن» فما رأيته عرض لأسباب النزول» العجائب في بيان الأسباب (١/ ٨١).

(٥) بل بعد ابن الجوزي وقبل ابن حجر أربعة وهم «أسباب نزول الآي» للملك الصالح أبي الفتح، و«عجائب النقول في أسباب النزول» لأبي إسحاق الجعبري و«سبب النزول في تبليغ الرسول» لابن الفصيح و«رسالة في أسباب النزول» لعلي الهمداني. أفاد ذلك عبد الحكيم الأنيس في دراسته للعجائب في بيان الأسباب (١/ ٨١).

(٦) شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقًا قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد بن

عظيمًا وجيّدًا في هذا الفن سماه: «العجاب في بيان الأسباب»<sup>(١)</sup>، قال السيوطي: «مات عنه مسودة فلم نقف عليه كاملاً»<sup>(٢)</sup>، وقد ألّفت فيه كتابًا حافلًا موجزًا محررًا لم يؤلف مثله في هذا النوع سمّيته: «لباب النقول في أسباب النزول»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

ثم جاء أيضًا بعض المعاصرين وألّف في ذلك كتابًا مستقلًا؛ ففي هذا القرن ألّف أكثر من ثلاثة كتب تتعلق بأسباب النزول، كان من أفضلها وأعظمها وأجمعها ما ألّفه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٥)</sup>: «الصحيح المسند من أسباب النزول»<sup>(٦)</sup>.

الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي: ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة... توفي في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٥٢) ١١٩٠.

(١) قال عبد الحكيم الأنيس: «صرح المؤلف في نهاية مقدمته أنه سماه: «العجاب في بيان الأسباب»، وقد ذكره في كتابه الإصابة أربع مرات: مرتين باسم «أسباب النزول»، ومرة باسم «سبب النزول» ومرة أخرى باسم «الأسباب»... والراجع هو الاسم الأول: «العجاب في بيان الأسباب»، أما العنوان الآخر: «الإعجاب ببيان أو تبيان الأسباب» فلعله سماه به أولاً ثم غيره إلى هذا العنوان المثبت في المخطوط «العجاب في بيان الأسباب (١/ ١١٤).

(٢) قال عبد الحكيم الأنيس: «والظاهر أنه أكمله ويستأنس لذلك بما يأتي... ثم ساق ستة أوجه يستأنس بها لما ظهر له. العجاب في بيان الأسباب (١/ ١٢٢-١٢٧).

(٣) وقد جمع في كتابه ما ذكره الواحدي مع حذف الأسانيد، وزاد عليه بعض الأسباب، ويمتاز عليه بتبيين الصحيح من الأسباب من غيره، وعزوها إلى من خرجها من أصحاب الكتب المعتمدة.

(٤) الإتيقان في علوم القرآن (١/ ١٠٧).

(٥) هو الشيخ المحدث العلامة: مقبل بن هادي بن مقبل بن قائدة الهمداني الوادعي (المتوفى: ١٤٢٢ هـ) محدث ومجدد الدعوة السلفية في الديار اليمنية في هذا العصر بلا منازع.

(٦) وقد ذكر الشيخ مقبل في كتابه ستًا وخمسين سورة فقط. ومن كتب المعاصرين في أسباب النزول: «تسهيل الوصول إلى معرفة أسباب النزول» لخالد عبدالرحمن العك، و«الاستيعاب في بيان الأسباب» لسليم الهاللي ومحمد موسى آل نصر، و«المحرر في أسباب نزول القرآن» لخالد المزيني،

فهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على عناية أهل العلم بهذا الفن، وهذه العناية الفائقة تدل على أهميته.

ثم أخذ الناظم يُبين تعريف أسباب النزول في الاصطلاح، فقال:

**وَإِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَ التَّعْرِيفَا فَكُنْ لِمَا أَقَوْلُهُ عَرِيفَا**

يعني: إذا شئت أن تعلم تعريف أسباب النزول في الاصطلاح، (فكن لما

**أقوله عريفًا**)؛ أي: عارفًا، فهو فعيل بمعنى فاعل (١)؛ أي: تكون عارفًا بهذا التعريف وفاهمًا له.

قوله: (**أقوله**) في هذا دلالة على المستقبل لما سيوردُه، مُرتبًا بما مضى في

المقدمة.

**فَهُوَ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَ الْقُرْآنُ بِشَأْنِهِ فَحَسْبُكَ الْيَبَانُ**

تعريف أسباب النزول في الاصطلاح: هِيَ الَّتِي أَنْزَلَ الْقُرْآنُ بِشَأْنِهَا. وَبَعْضُ

أهل العلم يَصْعُقُونَ قِيدًا فِي ذَلِكَ، فيقولون: هِيَ الْآيَاتُ الَّتِي أَنْزَلَ الْقُرْآنُ بِشَأْنِهَا

حَالٌ وَقَوَعَهَا، أَوْ وَقَتْ وَقَوَعَهَا (٢)، سواءً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَمْ مِنْ

غَيْرِهِمْ.

و«صحيح أسباب النزول» لإبراهيم محمد العلي، و«الصحيح من أسباب النزول» لعصام بن عبد

المحسن الحميدان، و«الجامع في أسباب النزول» لحسن عبد المنعم شلبي.

وللفائدة انظر: مبحث: المؤلفات في أسباب النزول. من كتاب «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٨٠-

٩٢).

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ١٠٨).

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/ ١١٦)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٠٦)، مباحث في علوم

القرآن لصبيحي الصالح (ص: ١٣٢)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٧٨)، دراسات في

علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ١٥٢)، القرآن ونقض مطاعن الرهبان (١/ ٦٨٦)، علوم

القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ٤٦)، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: ١٠٠).

ويرى بعض أهل العلم أن: وقت وقوعها، أو حال وقوعها لا حاجة إليه؛  
فلذلك لم يذكره الناظم هنا، وبعضهم رأى أنه لا بد من الإتيان به لفائدة مهمة  
فيه، وهي أن هناك آيات تكلمت عن حوادث مضت، لكن هذا الكلام لم يكن  
حال الوقوع، وإنما بعده بزمن، فلئلا يفهم البعض أن تلك الحوادث هي سبب  
نزول هذه الآيات، وأمثلة هذا كثيرة.

فإن القرآن نزل وفيه الحديث عن آدم عليه السلام، وعمّا حصل بينه وبين إبليس،  
وعن نزوله من الجنة، فهذه الآيات لم يكن سبب نزولها هو هذه الحادثة؛ لأن  
بين نزول الآية وبين آدم زمن كبير، وكذلك حديث القرآن عن بقية الأنبياء،  
كزكريا، وموسى، وعيسى، وإلياس، ويحيى، وإبراهيم عليهم السلام، وغيرهم.  
فكل ما جاء فيه ذكر القصص وما يتعلق بها لم يكن سبب النزول هو ما  
مضى من تلك الأحداث، فلذلك رأى بعض أهل العلم وضع هذا القيد في  
التعريف، وهو: وقت وقوعها؛ يعني: أن تنزل الآية في ظرف هذا الحدث.  
وكذلك أيضاً ما يتحدّث فيه عن الأمور المستقبلية؛ كأمر الآخرة وما يتعلق  
بآخر الزمان، فإن هذا لا يدلّ على أنه سبب نزول من باب أولى؛ لأنّ الحادثة لم  
تأت بعد (١).

ولا يعني هذا أن تقع الحادثة فتزل الآية مباشرة في نفس اليوم أو في نفس  
الساعة، إنما المقصود هو الوقت المقارب، بحيث لا يكون الزمن طويلاً،  
فينفصل السبب عن الآية (٢).

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٠٨)، الموسوعة القرآنية المتخصصة تأليف: مجموعة من  
الأساتذة والعلماء المتخصصين الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر (١/٣١).  
(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٠٨)، الموسوعة القرآنية المتخصصة (١/٣١).



لكن ما حدّ هذا القيد: وقت الوقوع؟ هل هو بمعنى أن تقع الحادثة فنزل الآية مباشرة في نفس اليوم أم في نفس الساعة؟  
نقول: لا، وإنما المقصود هو الوقت المقارب، بحيث لا يكون الزمن طويلاً، فيفصل السبب عن الآية.

مثال ذلك: قصة الإفك المشهورة في الصحيحين<sup>(١)</sup> وغيرهما<sup>(٢)</sup>، بين أصل الحادثة ونزول الآيات أكثر من شهر<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك فهذه الحادثة هي سبب نزول هذه الآيات.

وأحياناً يكون النزول مباشراً، كما في قصة المجادلة التي جاءت إلى النبي ﷺ، فنزلت الآيات مباشرة، كما عند البخاري وغيره<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف أهل العلم في كيفية معرفة أسباب النزول<sup>(٥)</sup>، فمنهم من توسّع

(١) صحيح البخاري (١٧٣/٣)، ٢٦٦١، (١١٦/٥)، ٤١٤١، (٧٦/٦)، ٤٦٩٠، (١٠١/٦)، ٤٧٥٠، (١٣٨/٨)، ٦٦٧٩، (١٤٤/٩)، ٧٥٠٠، (١٥٨/٩)، ٧٥٤٥، صحيح مسلم (٢١٢٩/٤) - ٥٦ (٢٧٧٠).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/٤٠٤)، ٢٥٦٢٣، تفسير يحيى بن سلام (٤٣٢/١)، تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/١١٥-١٢٨)، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٤٥-١٥٠).

(٣) صحيح البخاري (١١٦/٥)، ٤١٤١، صحيح مسلم (٢١٢٩/٤) - ٥٦ (٢٧٧٠).

(٤) صحيح البخاري (١١٧/٩) تعليقا، سنن أبي داود (٢٦٦/٢) ٢٢١٤، سنن النسائي (١٦٨/٦) ٣٤٦٠، سنن ابن ماجه (٦٧/١) ١٨٨، سنن ابن ماجه (١/٦٦٦) ٢٠٦٣، مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/٢٢٨) ٢٤١٩٥، مسند أحمد ط الرسالة (٤٥/٣٠٠) ٢٧٣١٩، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ٢٠٤).

(٥) أسباب النزول للواحدي ت الحميدان (ص: ٨)، العجائب في بيان الأسباب (١/٢٠٠)، ونقل السيوطي قول الواحدي في ذلك في كتابه لباب النقول (ص: ٣)، الإتيان في علوم القرآن (١/١١٤) وكلام ابن النقيب كما نقله السيوطي -أيضاً- في الإتيان في علوم القرآن (٤/٢٢٠)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١١٤)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ١٥٢)، الواضح في علوم القرآن (ص: ٦١)، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره (ص: ١٣٨)، مدخل

وقال: إن كل ما جاء فيه أثر عن النبي ﷺ أو عن الصحابي، أو عن التابعي (١)، فهو طريقٌ من طرق معرفة أسباب النزول، وبعضهم توسع، وقال: أو عن بعض المفسرين المشهورين. ثم قال الناظم مبيِّناً الكيفية التي يعرف بها سبب النزول:

### وَيُعْرَفُ النُّزُولُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ الرِّوَايَاتِ عَلَى التَّرْجِيحِ

فأشار إلى أن هذا هو الراجح، وهو أحد القولين؛ بأن معرفة أسباب النزول يكون بالرواية الصحيحة، فإذا صحَّت الرواية عن الراوي أن الآية نزلت في كذا وكذا، فحينئذ يكون هذا بيان لسبب النزول.

لكن إذا قلنا: إن معرفة ذلك يكون بمعرفة الرواية الصحيحة عن الراوي، فإن لهذه المسألة طرقاً أخرى أخذ الناظم يبيِّنها؛ لأن الإنسان قد يقول: عرفنا أنه يشترط أن تكون الرواية صحيحة ولكن عمَّن؟ هل تكون عن النبي ﷺ، أم عن الصحابي، أم التابعي؟ قال الناظم مبيِّناً ذلك:

### وَالْخُلْفُ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ كَذَا نَزُولُهَا وَوُقُوعُهَا ثُمَّ إِذَا

(والخلف)، أي: أنه وقع الخلاف بين أهل العلم فيما إذا صحَّت الرواية عن الصحابي.

وهنا قاعدة عامة: إذا صحَّ حديث يُذكر فيه النبي ﷺ ويُذكر فيه سبب النزول، فهذا بالاتفاق هو سبب النزول، كقصة المجادلة؛ لأن النبي ﷺ طرف فيها والسند متصل.

إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ١٦٦)، الموسوعة القرآنية المتخصصة (١/ ٣٥)، العجاب في بيان الأسباب، في دراسة عبد الحكيم له (١/ ١٠٠)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ١٣٨).  
 (١) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٤٢١)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٦٦) فقد حكى ذلك عن ابن عربي وأنه جعله مذهب مالك.

لكن إذا قال أحد الصحابة: هذه الآية نزلت في كذا.

فهل يكون لهذه الرواية حكم الرفع أو تكون موقوفة على الصحابي؟

اختلف أهل العلم في ذلك؛ ولهذا أشار الناظم، فقال: **(والخلف)**، أي:

الخلاف قائم بين أهل العلم في قول الصحابي: هذه الآية نزلت في كذا<sup>(١)</sup>.

قوله: **(ثم إذا)** متعلق بالبيت الذي بعده من باب التضمين في الشعر، وقد

سبق ذكر ذلك عند قول الناظم (فدن يا)؛ ومراد الناظم (ثم إذا نظرت..)، وقال:

**نَظَرْتُ هَلْ جَرَى مَقَامَ الْمُسْنَدِ      أَمْ لَيْسَ دَاخِلًا بِهَذَا الْمَقْصِدِ**

**فَالأَوَّلُ الْجَعْفِيُّ قَالَ مُسْنَدٌ      وَعَيْرُهُ يَقُولُ لَيْسَ يُسْنَدٌ**

**بِعَكْسِ مَا لَوْ بَيَّنَّ النَّزُولَا      وَحَقَّقَ الْأَسْبَابَ وَالْفُضُولَا**

وصورة هذه المسألة: أن يقول الصحابي: نزلت الآية في كذا، فاختلف أهل

العلم في ذلك إلى قولين:

فمنهم من قال: يُعَدُّ سبب النزول هذا مسندًا، لأنه قال: نزلت في كذا، وعلى

هذا جمهور أهل العلم، ومنهم **(الجعفي)** وهو البخاري رَحِمَهُ اللهُ، فَإِنَّهُ يَرَى قَوْلَ

الصحابي: نزلت الآية في كذا، مسندًا<sup>(٢)</sup>.

(١) «قول الصحابي: نزلت هذه الآية في كذا هل هو من باب الرواية أو الاجتهاد، طريقة البخاري في صحيحة

تقتضي أنه من باب المرفوع وأحمد في المسند لم يذكر مثل هذا» المسودة في أصول الفقه (ص: ٢٩٩)،

المستدرک على مجموع الفتاوى (٢/ ١٠٤)، التحبير شرح التحرير (٥/ ٢٠٢٢). وانظر: معرفة علوم

الحديث للحاكم (ص: ٢٠)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٢٩٢)، رسوم التحديث في علوم

الحديث (ص: ٦٥)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٤١)، رياض الأفهام في

شرح عمدة الأحكام (٢/ ٤٢٤)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ٢٧١)، التوضيح لشرح

الجامع الصحيح (٩/ ٢٦٤)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢١٦).

(٢) نسبة إلى البخاري وكذلك إلى مسلم الحاكم في عدة مواضع من كتبه، فجعله مطلقًا، كما في المستدرک

على الصحيحين للحاكم (١/ ٧٢٦)، (٢/ ٢٨٣)، (٢/ ٢٨٩) وقيده في معرفة علوم الحديث للحاكم

وبعض أهل العلم قالوا: لا يلزم أن يكون مسنداً؛ لأنه قد يقصد الصحابي أن الآية تشمل فلاناً، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَايَهٗ أُفٍّ لَّكُمْ أَتَعَدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَعْجِلَانِ اللَّهَ وَيَلُكُ ءَامِنٌ﴾ [الأحقاف: ١٧]، قد يرى أحد الصحابة أن هذه الآية نزلت في شخص يعيش بينهم؛ وذلك لما فيه من العقوق، ولأنه قال لوالديه هذا الكلام، يعني أن الصحابي قد يكون أخذ بعموم اللفظ ولم ينظر إلى خصوص السبب؛ فلأجل هذا الاحتمال حَقَّقَ بعض أهل العلم هذه المسألة، وقال: يُنظَرُ إن كان الصحابي قال: نزلت في كذا فقط، فهذه محتملة، لا نجزم أنه هو السبب الرئيس لنزول الآية.

أما إذا بين الصحابي القصة، وأتى بها وسردها، وحكى الواقعة، وعقَّبَ على ذلك بالفاء أو بضم فقال: فأنزلت الآية، أو: ثم أنزلت الآية، فهذا دليل واضح على أن الرواية هنا لها حكم الرفع، فهي مقبولة، وهي دليل واضح صريح على أن هذا هو سبب النزول، وهذا ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية (١).

(ص: ٢٠) وقد نبه على ذلك الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٤٣٤)، وابن الملقن في المقنع في علوم الحديث (١/١٢٧)، والسيوطي في ألفيته في علم الحديث ت ماهر الفحل (ص: ١٤) «وهذا هو المعتمد الذي ذهب إليه الخطيب وأبو منصور البغدادي وتبعهما ابن الصلاح» كما في النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٤٣٤)، شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث = إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (١/١٠٥).

(١) حيث قال: «وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يراد به تارة أنه سبب النزول ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السبب كما تقول: عنى هذه الآية كذا، وقد تنازع العلماء في قول صاحب: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند، وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره؛ بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند. وإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلت في كذا لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا

فبعض المحققين من أهل العلم قالوا: ننظر إن ذكر الصحابي ما يتعلّق بذلك من إسناد القصة وصورتها والتّعقيب عليها بالنزول، فهَذَا واضح في أنه سَبَب رئيس لنزول هذه الآية، وإِلَّا فالأمر يكون محتملاً لهذا وذاك (١).

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ إِنْ كان مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولاً عن لسان العرب فحكمه الرفع، وإِلَّا فلا، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية: كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها، فَيُحْكَمُ لها بالرفع» (٢).

قال أبو عمرو الداني: «قد يحكي الصحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ قولاً يوقفه، فيخرجه أهل الحديث في المسند، لامتناع أن يكون الصحابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ قاله إِلَّا بتوقيف. كما روى أبو صالح السمان عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ قال: «نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يجدن عرف الجنة...» الحديث؛ لأن مثل هذا لا يقال: بالرأي، فيكون من جملة المسند».

كان اللفظ يتناولهما كما ذكرناه في التفسير بالمثل، وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً؛ فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب أو تكون نزلت مرتين مرة لهذا السبب ومرة لهذا السبب» مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٩-٣٤٠).

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٩٢)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٩-٣٤٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٥٣١)، ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم (ص: ٧٠).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٨٦-٨٧).

وأما إذا فسر آية تتعلق بحكم شرعي، فيحتمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ وعن القواعد، فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسر مفرداً، فهذا نقل عن اللسان خاصة، فلا يجزم برفع، وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة، كصحابي الصحيح، والإمام الشافعي، وأبي جعفر الطبري، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي بكر ابن مردويه في تفسير المسند، والبيهقي، وابن عبد البر في آخرين. إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة رضي الله عنهم من عرف بالنظر في الإسرائيليات<sup>(١)</sup>، كمسلمة أهل الكتاب مثل: عبد الله بن سلام، وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان قد حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

ولذلك قال: **(وغيره يقول: ليس بسند)**، يعني: غير البخاري، وغير جمهور أهل العلم، وهم القلة.

ثم قال الناظم: **(بعكس) أي: على عكس ذلك (بعكس ما لو بَيَّنَّ النُّزُولاً)**، يعني: هذا الراوي الصحابي بَيَّنَّ النزول وذكر القصة.

**بِعَكْسِ مَا لَوْ بَيَّنَّ النُّزُولَ وَحَقَّقَ الْأَسْبَابَ وَالْفُصُولَ**

(١) وقد تعقبه وابن حزم في هذا الاستثناء السخاوي تلميذ ابن حجر كما في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/١٦٤). وقوى هذا التعقيب الشيخ أبو ياسر آل مطر الزهراني في كتابه: ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم (ص: ٧٦).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٥٣١-٥٣٣).

أي: وضح الأسباب وذكر فصول هذه القصة.

**فَكَلَّهُمْ يَقُولُ ذَلِكَ مُسْنَدٌ حَكَاهُمَا النَّمِيرِيُّ الْمُسَدَّدُ**

(فكلهم يقول ذلك مسند) يتفق الجميع أنه إذا بين الأسباب فكل أهل العلم

يقولون: هذه الرواية مسندة، ولو كان الصحابي هو الذي قالها ولم يسندها إلى

النبي ﷺ.

**(حكاهما النميري)** يريد بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (١) نسبة إلى

نمير القبيلة المشهورة (٢).

**(المسدد)** هنا إشارة إلى أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ كان مسدداً في أقواله،

وموفقاً في كثير منها، ولذلك كتب الله - جل وعلا - له القبول في قلوب الناس،

بل إن المطلعين على سيرة هذا الرجل يعلمون عظيم ما وهبه الله - جل وعلا -

من العلم في كل الفنون، فقل أن تجد فناً إلا وشيخ الإسلام يكون فيه كالإمام؛

فهو إمام في النحو، بل استدرك على سيبويه مواضع كثيرة، ولما علم أبو حيان -

وكان قد مدح شيخ الإسلام - أنه ردّ على سيبويه غضب وهجا شيخ الإسلام،

فلما قابله، وقال له: كيف تنقد كتاب سيبويه؟ قال: هناك أشياء أخطأ فيها لم

تفهمها أنت ولم يفهمها سيبويه، فاستدركها شيخ الإسلام رحمة الله عليه (٣)،

فهو إمام في النحو، وإمام في الحديث، وفي الرجال، وفي الفقه، وفي الاعتقاد، وفي

(١) «نسبته (النميري) من إفادات تلميذ تلامذته ابن ناصر الدين، وتابعه عليها العدوي في: (الزيارات)»

الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون (ص: ١٧)، (ص: ٤٩٢)، (ص: ٦٢٧).

(٢) انظر: الأنساب للسمعي (١٣/ ١٨٥)، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (٧٠٨/ ٢)،

(٣/ ١١٩٥).

(٣) انظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (٥/ ٦٩٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة

(١٧٧/ ١)، (٦٤/ ٦).

التفسير... وهبه الله - جل وعلا - علماً غزيراً نفع الله به المسلمين؛ فلذلك وصفه بالمسدد، وقيل أن تجد قولاً لشيخ الإسلام إلا وتجده معضوداً بالدليل والتحقيق في المسألة. ثم قال:

وما يَخْصُ التَّابِعِيَّ قَالُوا بِأَنْ يَصِحَّ مُسْنَدًا مَقَالَ

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي التَّفْسِيرِ بِأَخْذِهِ عَنِ صُحْبَةِ الْبَشِيرِ

وَمَتَّبِعًا بغيره ومثله حَكَى السُّيُوطِيُّ هَكَذَا بِنَقْلِهِ

قوله: (وما يَخْصُ التَّابِعِيَّ قَالُوا)، التَّابِعِيَّ هو الذي أَدْرَكَ الصَّحَابِيَّ. وقد مرَّ

معنا تفصيل ذلك.

لكن ما حكم قول التابعي إذا قال: نَزَلَتِ الْآيَةُ فِي كَذَا، أو نزلت في فلان، أو

نَزَلَتْ فِي حَادِثَةٍ كَذَا؟ هل يكون كالمسند أم يكون كقول الصحابي؟

قال النَّازِمُ بأن ما يَخْصُ التَّابِعِيَّ: (فقالوا)، أي: قال عنه أهل العلم (بأن يَصِحَّ

مُسْنَدًا مَقَالَ)، أي: لا بد بأن يكون صحيحاً مسنداً؛ لأنَّ رواية التابعي يُسْقَطُ من

خلالها الصَّحَابِيُّ والنبي ﷺ، فهو إما أن يقول: نزلت الآية في كذا، أو أن يشير إلى

النبي ﷺ ولا يشير إلى الصحابي، وهذا الذي يُسَمَّى بالمرسل عند أهل المصطلح.

قال النووي: «اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير: قال رسول

الله ﷺ كذا أو فعله يسمى مرسلًا»<sup>(١)</sup>، فالمرسل - باختصار - هو ما رواه

التابعي عن النبي ﷺ، وأسقط الوسطة.

قال العراقي في ألفيته عن المرسل:

مرفوع تابع على المشهور مرسل أو قيده بالكبير<sup>(٢)</sup>

(١) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٤).

(٢) ألفية العراقي (١/ ١٠٤).



فسقوط هذه الواسطة هنا جعلتِ السند غير متصل، فلا ندري من هو الوسيط بين هذا التابعي وبين النبي ﷺ، فقد يكون الوسيط صحابياً وقد يكون غيره.

ولو علمنا يقيناً أن الوسيط في الحديث المرسل هو الصحابي لصحَّ الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول ثقات، لكن تضعيف أهل العلم للحديث المرسل؛ لاحتمال أن يكون هناك تابعي آخر بين هذا التابعي وبين هذا الصحابي، ويكون هذا التابعي ليس من أهل الرواية، فتضعف الرواية حينئذ؛ فلذلك ضعفوا الحديث المرسل<sup>(١)</sup>، وصحَّحوه عن بعض التابعين كسعيد بن المسيب ونحوه لمعرفةهم بالرواية عن الثقات<sup>(٢)</sup>.

لكن في الجملة فالحديث المرسل ضعيف، لا يحتج به عند الجمهور، كما قال العراقي:

ورده جماهر النقاد للجهل بالساقط في الإسناد<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٢٢٢)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٤٣)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٤٦٣)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/١٤٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٥٤٦)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكرة الرحيلي (ص: ١٠١)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٦٦)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٢٢٢).

(٢) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٤٧٥)، (١/٥١١)، شرح علل الترمذي (١/١٩٢)، (١/٥٣٢-٥٥٧)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٥٤٧-٥٥٤)، المختصر في علم الأثر (ص: ١٧٢)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٦٦-١٦٧)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٢٢٢-٢٣٤).

(٣) ألفية العراقي (١/١٠٤).

فلذلك قالوا مشترطين: «فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلأ أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحاً، ويتبين بذلك صحة المرسل، وأنها صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق رجحناهما عليه إذا تعذر الجمع، هذا كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح»<sup>(١)</sup>، وقد قال العراقي عن مرسل الصحابي:

أما الذي أرسله الصحابي فحكمه الوصل على الصواب<sup>(٢)</sup>  
 قال: **(بأن يصح مسنداً مقال)** المسند: هو المتصل -مُتَّصِلُ الرواية- بَيْنَ الراوي إلى آخر مَنْ رَوَاهُ<sup>(٣)</sup>، فإذا انقطع فإنه لا يكون حينئذ مسنداً، ويكون بأسماء متنوعة؛ قد يكون مُرْسَلًا، أو معضلاً<sup>(٤)</sup>، أو معلقاً<sup>(٥)</sup>، وهذا يَخُصُّ

(١) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٥).

(٢) ألفية العراقي (١٠٥ / ١).

(٣) انظر: التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٢)، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٤٢)، رسوم التحديث في علوم الحديث (ص: ٦٤)، المقنع في علوم الحديث (١٠٩ / ١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٤٠٥ / ١)، المقنع في علوم الحديث (١٠٩ - ١١٠)، المختصر في أصول الحديث رسالة في أصول الحديث (ص: ٧٨)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١٥١ / ١)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٥٧)، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (١٣٢ - ١٣٥).

(٤) «المُعْضَلُ: وهو بفتح الضاد يقولون: أعضله فهو مُعْضَلٌ، وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، ويسمى منقطعاً، ويسمى مرسلأ عند الفقهاء وغيرهم كما تقدم، وقيل: إن قول الراوي: بلغني، كقول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «للمملوك طعامه وكسوته» يسمى معضلاً عند أصحاب الحديث، وإذا روى تابع التابعي حديثاً وقفه عليه، وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل، فهو معضل» التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٦).

(٥) «المعلق: ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر، مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال؛ فالحذف إما أن يكون في أول الإسناد وهو المعلق، أو في وسطه وهو المنقطع، أو في آخره وهو المرسل، والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح؛ لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات الذين علق عنهم، أو لكونه ذكره متصلاً في موضع آخر من كتابه» المختصر في

مَبْحَثُ مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ (١).

ثم قال الناظم:

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ ذَوِي التَّفْسِيرِ      بِأَخْذِهِ عَنِ صُحْبَةِ الْبَشِيرِ  
وَمَتَّبِعًا بَغْيِرَهُ وَمِثْلِهِ      حَكَى السُّيُوطِيُّ كَذَا بِنَقْلِهِ

يتضح لنا من هذين البيتين أن ما يذكره التابعي في بيان سبب نزول الآية يُشْتَرَطُ فيه حتى ينزل قوله منزلة المرفوع ويكون مقبولاً: أن تكون الرواية صحيحة مسندة، أو أن يكون هذا التابعي من ذوي التفسير، يعني: من مشاهير المفسرين الذين أخذوا التفسير عن الصحابة؛ كعكرمة رضي الله عنه ومجاهد وسعيد بن جبير، ونحوهم، فهؤلاء من مشاهير المُفسِّرين الذين أخذوا التفسير عن الصحابة؛ ولذلك قال: **(بأخذه عن صحبة البشير)** والـ(صحبة): هم الصحابة، و**(البشير)**: هو النبي صلى الله عليه وآله ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] فهو البشير النذير.

**(ومتبعًا بغيره ومثله)**، يعني: أن هذا المرسل الذي رواه التابعي يعتضد بمُرْسَلٍ آخَرَ من تابعي آخر، أو براوٍ آخَرَ لِنَفْسِ هذا التابعي، ولا شك أنه إذا رَوَى جماعة عن شخص فالرواية تكون أقوى مما لو رَوَاهُ رجل واحد.

أصول الحديث = رسالة في أصول الحديث (ص: ٧٩)، وانظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكرت الرحيلي (ص: ٩٨-١٠٠) شرح الأثيوبي على ألفية السيوطي في الحديث = إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (١/ ١٤١).

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ٥٦-٥٩)، الشذا الفيح من علوم ابن الصلاح (١/ ١٥٧)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٧٦)، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٧١)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٣٩)، (١/ ١٩٦)، مقدمة في أصول الحديث (ص: ٤٤)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٥٣-٨٥).

فقوله: **(ومتبعًا بغيره)**، يعني: يَشْتَدُّ وَيَقْوَى برواية أخرى.

**(حكى السيوطي كذا بنقله)** حيث قال: «ما تقدم أنه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضًا، لكنه مرسل؛ فقد يقبل إذا صح السند إليه وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر، ونحو ذلك»<sup>(١)</sup>.

### الفائدة من دراستِ أسباب النزول:

لمعرفة أسباب النزول فوائد، أهمها<sup>(٢)</sup>:

١- مَعْرِفَةُ حِكْمَةِ التَّشْرِيعِ، وأن فيه رِعايَةَ لمصالح الأمة، سواء كانت لمصالحها مجموعة، أم لمصالح بعض أفرادها كالأُسرة ونحوها.

مثال ذلك: قصة المجادلة حينما جاءت تشتكي إلى النبي ﷺ ظهار زوجها منها، وهذا خلل في الأسرة أن يظهر الزوج من زوجته، والله -جل وعلا- وصف هذا الظهار بأنه: ﴿مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢]، فَإِذَا وَقَعَ بَيْنَ الزوج وزوجته فإن هذا سبب ولا شك في تَفْرِيقِ الأسرة، وإثارة الشَّخْصَاءِ والبَغْضَاءِ، بل قد يؤدي إلى انفصال هذه الأسرة، ولا شك أن الشارع الحكيم يريد الاجتماع لا الافتراق، ويريد التَّأَلُّفَ لا التَّبَاغُضَ؛ فَلِذَلِكَ كان مِنْ حِكْمَةِ الله -جل وعلا- أن أَنْزَلَ هذه الآية يُبَيِّنُ فيها كفارة الظهار رَحْمَةً بالأمة، فلو لم يكن هناك كفارة لتعلقت أمور الناس.

(١) انظر: الإقتان في علوم القرآن (١/١١٧).

(٢) انظر: لباب النقول (ص: ٣)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٠٩-١١٣)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ١٣٦)، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره (ص: ١٣٩-١٤٣)، معجم علوم القرآن (ص: ٣٥)، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة (١/٢٦-٣٧).

فهذا دليل واضح على أن معرفة أسباب النزول يُعَرَفُ مِنْ خِلَالِهِ حِكْمَةُ التشريع، وما جَعَلَ اللهُ فِي ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحٍ لِلأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ بِمَجْمُوعِهَا.

٢- مَعْرِفَةُ أسباب النزول يُعِينُ عَلَيَّ فَهْمِ الآياتِ، وَإِزَالَةَ مَا قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ مِنْ لَبْسٍ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ.

ولذلك قال شَيْخُ الإِسْلَامِ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب؛ ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه الحالف رجع إلى سبب يمينه، وما هيجهما وأثارها» (١)، فَمَعْرِفَتُهُ تَكُونُ دَلِيلًا وَاضِحًا فِي نِيَّتِهِ، فَتَنْظُرُ لِمَاذَا حَلَفَ؟ هل يريد بحلفه اليمين أم يريد به الطلاق؟ فإن مثل هذا يعرف من السبب.

فلو قال شخص لزوجته: لا تخرجي من البيت؛ فإن خَرَجْتَ فَأَنْتِ طالق، أو قال: إن خَرَجْتَ فَتَحْرَمِينَ عَلَيَّ، فهذا الحالف قد يَنْسَى إِذَا سَأَلْتَهُ عَنْ نِيَّتِهِ، هل أردت به الطلاق أم أَرَدْتَ بِهِ اليمين؟ فيقول: لا أدري، فأنت تنظر في السبب، فإذا نَظَرْتَ فِي السَّبَبِ فَإِنَّ السَّبَبَ هُوَ أَنَّهُ لَا يُرِيدُهَا أَنْ تَخْرُجَ، وَلَمْ يُرِدِ الطَّلَاقَ لِذَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُرِيدُ زَوْجَتَهُ أَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ هُوَ مَنْ وَضَعَ هَذَا اللَّفْظَ مِنْ بَابِ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ وَكَأَنَّهُ صَارَ يَمِينًا.

فمعرفة أسباب النزول مهمة في معرفة معنى الآية، ولذلك أمثلة كثيرة نذكر منها هذا المثال: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، هَذِهِ الآيَةُ قَدْ يَفْهَمُ جُمُوهُورٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ مَعْنَاهَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، فَأَيْنَمَا وَجَّهَ الْإِنْسَانُ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ فَصَلَاتِهِ صَحِيحَةٌ، هَذَا

معنى يتبادر إلى الذهن، لكن حينما تعرف سبب نزول هذه الآية يُزول عنك هذا اللبس، ويتضح لك المعنى أكثر، وقد ورد في نزولها سببان (١):

الأول: ذكره الواحدي في أسباب نزوله، وبين ذلك من خلال حديث جابر أن النبي ﷺ بعثه هو وبعض الصحابة في سرية فجاء وقت العشاء، وكان ذلك في ظلمة شديدة، فلم تتضح لديهم القبلة، فصار كل منهم يصلي حسب اجتهاده ويضع خطأ في الجهة التي صلى عليها، فلما أصبحوا وجدوا أنهم صلوا إلى غير القبلة، فأنزل الله - جل وعلا-: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ (٢).

فاتضح من خلال معرفة هذا السبب أنك لو كنت في مكان وتحرّيت القبلة باجتهادك، ثم تبين لك بعد ذلك أنك صليت إلى غير القبلة، فلا شيء عليك وصلاتك صحيحة.

وأوضح من هذا السبب وأصح: ما رواه ابن عمر كما في صحيح مسلم (٣) والنسائي غيرهما (٤): «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ، قَالَ: وَفِيهِ نَزَلَتْ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾». فإذا سمعت هذه الآية وعرفت سبب النزول فإنك تفهم أمرين: الأول: أنك إن اجتهدت في معرفة القبلة في مكان ما في سفرك، ثم تبين لك أنك على خلاف هذا الأمر فإن صلواتك حينئذ تكون صحيحة.

(١) وذكر ابن الجوزي لهذه الآية أربعة أسباب، انظر: زاد المسير في علم التفسير (١/١٠٣).

(٢) أسباب النزول ت الحميدان (ص: ٣٧).

(٣) صحيح مسلم (١/٤٨٦) ٣٣ - (٧٠٠).

(٤) سنن النسائي (١/٢٤٤) ٤٩١. وأصله في البخاري (٢/٤٦) ١١٠٥.

الثاني: أنك إذا تنفّلت على راحتك في السفر، ومالت بك يمينًا ويسارًا خلاف القبلة فصلاتك أيضًا صحيحة.

فالأية ليست على إطلاقها لكل أحد، وكذلك الاجتهاد في معرفة القبلة ليس لكل أحد.

٣- معرفة أسباب النزول يُسهّل الفهم، ويُيسّر الحفظ للقرآن، وذلك بربط الأسباب بمسبباتها، فإن هذا الربط يجعل المعنى يتبادر إلى الذهن مباشرة لطالب العلم من خلال معرفة هذه الآيات، كما يفيد في التدبر أيضًا.

وحينما تقرأ قول الله -جل وعلا-: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: ١] يتبادر إلى ذهنك قصة المجادلة.

وحينما تقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥] تذكر قصتها (١).

وهذا مبحث مهم، وعلماء النفس يسمّون هذا بتداعي المعاني، وهو أن يتبادر إلى ذهنك عند قراءة هذه الآية ما يتعلق بها من أسباب النزول (٢)، ولا يلزم أن تكون هذه الفائدة للعالم الذي يدرس، وإنما تكون للإنسان العامي لتعينه في تلاوته وقراءته وتدبر معاني القرآن.

٤- معرفة أسباب النزول: يُحدّد حقيقة من نزلت فيه الآية، بحيث لا يتهم البريء ولا يُبرأ المتهم، فقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ..﴾ نزلت في

(١) سبب نزولها مقالة النفاق في غزوة تبوك، انظر: أسباب النزول ت الحميدان (ص: ٢٥٠)، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص: ١٠٨).

(٢) انظر: العجّاب في بيان الأسباب (١/٩٦) في كلام الأنيس، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ١٨٠).

عبدالله بن أبي بن سلول، فما نُبرِّئه منها وننسبها إلى صحابي، بَلْ نَجْعَلُهَا فِي هَذَا الرَّجُلِ الْمُنَافِقِ (١)؛ لأنه هو سَبَبُ النَّزُولِ الْحَقِيقِيِّ.

ومثال ما يبرئ المتهم: ما رواه البخاري في صحيحه (٢): «كان مروان على الحجاز استعمله مُعَاوِيَةَ فخطب، فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه، فقال له عبد الرحمن بن أبي بَكْرٍ شيئاً، فقال: خُذُوهُ، فدخل بيت عائشة فلم يقدروا، فقال مروان: إن هذا الذي أَنْزَلَ اللهُ فِيهِ: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَدَيْهِ أُفٍّ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ١٧]، فقالت عائشة من وراء الحجاب: «ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن، إلا أن الله أنزل عذري»، فنَقَتْ ورفعت التهمة عن عبد الرَّحْمَنِ بن أبي بكر.

وجاء في بعض الروايات للبخاري (٣)، أنها قالت: إنما أنزلت في فلان بن فلان، ولم تُسمَّ هذا الراوي؛ ولذلك رَجَّحَ بعض المفسرين أن هذه الآية لم تنزل في شخص بعينه، وإنما هي عامّة لكل من يعقّ والديه، ويقول لهما مثل ذلك ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] (٤).

(١) سبق أن قلنا: إن هذا هو المروي عن ابن عباس، وعروة عن عائشة، وبه قال مجاهد والسدي ومقاتل، كما في زاد المسير في علم التفسير (٣/٢٨٣)، وجعله ابن جرير «أولى القولين في ذلك بالصواب» تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١٩/١٢٠)، وهو قول الأكثرين كما ذكر ابن كثير واستغرب قول من جعله حسان بن ثابت. انظر: تفسير ابن كثير ت سلامة (٦/٢٥).

(٢) صحيح البخاري (٦/١٣٣) ٤٨٢٧.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٥٧٧)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٩/١٦٩)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٣/٢٣٤) وذلك في رواية الإسماعيلي.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/٤٤٣-٤٤٤)، تفسير البغوي - إحياء التراث (٤/١٩٦)، تفسير ابن كثير ت سلامة (٧/٢٨٣)، فتح القدير للشوكاني (٥/٢٦).



وتبيين عائشة رضي الله عنها لسبب النزول كان رفعًا لِلْبَسِّ، وإلا لفهم الناس مِنْ مَرَّوَانِ أَنَّ الآية نزلت في عَبْدِ الرَّحْمَنِ (١)، فحينئذ يكون قدحًا.

٥- هُنَاكَ قَاعِدَةٌ فِي التَّفْسِيرِ، وَهِيَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ (٢).

فإذا افترضنا أن الآية السابقة نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، وجاء شَخْصٌ وَقَالَ لَوَالِدِيهِ: أَفْ لَكَمَا. وقال: الْعِبْرَةُ بِخُصُوصِ السَّبَبِ، هذه نزلت في عبد الرحمن، فنقول له: العبرة بعموم اللفظ؛ لأن المعنى واحد، ليس المنهَى عن قول أف هو عبد الرحمن وحده، بل الجميع، وإن كانت نزلت في عبد الرَّحْمَنِ على قول.

كما أن الظهار ممنوع، وإن كانت الآية نزلت في قصة خولة؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وهذه القاعدة ليست على إطلاقها (٣)، بل خَصَّ مِنْهَا بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ: مِنْ ذَلِكَ: مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ (٤) فِي الرَّجُلِ الَّذِي حَمَلَ عَلَى الْعَدُوِّ، فَقَالَ النَّاسُ: مَهْ مَهْ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَلْقَى بِيَدَيْهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَقَالَ أَبُو أَيُوبَ: «إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ لَمَّا نَصَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ، وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ قَلْنَا: هَلُمْ نَقِيمِ فِي أَمْوَالِنَا وَنَصْلِحْهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. فالإلقاء

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير (١٠٨/٤) فقد نسب هذا القول إلى جمهور المفسرين.

(٢) انظر: الإلتقان في علوم القرآن (١/١١٠)، مختصر في قواعد التفسير (ص: ٢٢).

(٣) انظر: مذكرة في أصول الفقه (ص: ٢٥٠).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]

(١٢/٣)، رقم: (٢٥١٢).

بالأيدي إلى التهلكة: أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد»، قال أبو عمران: «فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية».

ومثال آخر لهذا: ما رواه البخاري<sup>(١)</sup> أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس، فقل: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يُحمد بما لم يفعل معذبًا، لنعذبنَّ أجمعون! فقال ابن عباس: «وما لكم ولهذه؟! إنما دعا النبي ﷺ يهود فسألهم عن شيء فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا إليه، بما أخبروه عنه فيما سألتهم، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم»، ثم قرأ ابن عباس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] كذلك حتى قوله: ﴿يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨].

فقالوا: هذه الآية جاءت في هؤلاء، فلا يُؤخذ فيها عموم اللفظ، وإنما هي خاصة بهذا، وإن كان بعض أهل العلم رجح قاعدة في العبرة بعموم اللفظ مطلقًا، وجعل قصة ابن عباس هذه مخصوصة بشيء معين يعني لها إجابة، وإلا فكل من أحب أن يمدح بما لم يفعل فهو داخل في هذه الآية. إذا كان الإنسان يعمل العمل ليمدح فيكون رياءً، وهو قد عملَه، فكيف بمن لم يعمل ويفرح بما لم يعمل؟! ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

(١) صحيح البخاري (٦/٤٠) ٤٥٦٨، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنها نزلت في المنافقين كما في السابق لهذا برقم ٤٥٦٧.

٦- هناك ما يُعرّف بالخاصّ والعامّ في الكتاب والسنة، يُقال: هذه الآية عامة وهذه الآية خاصّة، وهذا الحديث عام وهذا الحديث خاص، وهو معروف في أصول الفقه بباب الخاص والعام (١).

والأصل: أن العام يؤخذ على عمومته إلا إذا جاء مُخصّص لجزء من النص فيخص ذلك الجزء ويبقى سائر النص على عمومته (٢)، وذلك يتّضح بالمثال، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ٢٣]، فهنا عموم الآية يدلّ على أن الذي يرمي المرأة المحصنة المؤمنة غير المتهمة ملعون وله عذاب أليم، وظاهر هذه الآية أنه حتى لو تاب لا تُقبل توبته، ولكنها خاصة بأمهات المؤمنين زوجات النبي - عليه الصلاة والسلام - في قول كثير من أهل العلم.

وفي الآية التي قبلها في بداية السورة ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤) إلا الذين تابوا [النور: ٤-٥]. فبيّن أن الذي يرمي المحصنة إذا تاب قبلت توبته. وهذا في غير زوجات النبي ﷺ. أما من رمى أزواج النبي ﷺ كمن رمى عائشة فلا تُقبل توبته (٣).

(١) انظر: الفصول في الأصول (١/ ٣٨١)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٩٥)، المستصفي (ص: ٢٢٤).

(٢) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢/ ٢٠٨)، (١٠/ ٥١)، أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٥/ ٩٣)، (٣/ ٣٣١)، الفصول في الأصول (١/ ٢٤٥)، العدة في أصول الفقه (٢/ ٥٤٢)، أصول السرخسي (١/ ١٤٤)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٣٠٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥/ ٣٥٩-٣٦٢).



## حفاظ القرآن من الصحابة

- ٩٣- وَأَوْجِبُوا أَنْ يُحْفَظَ الْقُرْآنُ كِفَايَةً لِيُظَهَرَ الْبُرْهَانُ  
 ٩٤- وَيُقْتَدَى بِالْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ لِأَنَّهُ حَافِظُ قَوْلِ الْبَارِي  
 ٩٥- وَقَدْ حَدَاهُ صَفْوَةُ الصَّحَابَةِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ وَالنَّجَابَةِ  
 ٩٦- وَاسْتَشْكَلَ الْحَدَاقُ مَا رَوَاهُ لَنَا الْبَحَّارِيُّ كَمَا نَرَاهُ  
 ٩٧- إِذْ عَدَّ حَافِظَ الْكِتَابِ مِنْهُمْ فَهَآكِهِمْ مُقَيِّدِينَ مَنْ هُمْ  
 ٩٨- أُبَيُّهُمْ وَزَيْدُهُمْ وَسَالِمٌ مَسْعُودُهُمْ مُفَسِّرٌ وَعَالِمٌ  
 ٩٩- مُعَادُهُمْ وَقُلُّ أَبُو الدَّرْدَاءِ وَابْنُ السَّكَنِ كُفَيْتَ عَنْ عَنَاءِ  
 ١٠٠- وَحَرَّرُوا جَوَابَ ذَا الْإِشْكَالِ بِأَوْجِهِ تَطَوُّلٌ بِاسْتِرْسَالِ  
 ١٠١- أَشْهَرُهَا أَلَّا تُفَيْدَ الْحَضْرَا وَجُمْلَةُ الْمُحَقِّقِينَ أَدْرَى

بما أن الكلام يتعلّق بالقرآن وعلوم القرآن، فإنّه من المناسب أن يوضّح حُكْمَ حِفْظِ الْقُرْآنِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ وَلِذَلِكَ صَدَّرَ النَّاطِمُ هُنَا هَذَا الْمَبْحَثَ بِهَذَا الْحُكْمِ، فَقَالَ:

وَأَوْجِبُوا أَنْ يُحْفَظَ الْقُرْآنُ كِفَايَةً لِيُظَهَرَ الْبُرْهَانُ  
 وَيُقْتَدَى بِالْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ لِأَنَّهُ حَافِظُ قَوْلِ الْبَارِي

فذكر الناظم أن حفظ القرآن واجب، لكن هذا الواجب ليس من واجبات الأعيان التي تجب على كل واحد من المسلمين، وإنما هو من واجبات الكفاية أو من فروض الكفاية؛ لأن الواجب عندنا ينقسم إلى قسمين: إما واجب على الأعيان، وإما واجب على الكفاية.

أو يقال: فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ أَوْ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ<sup>(١)</sup> عَلَى قَوْلِ جَمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ فِي عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ<sup>(٢)</sup>، خِلَافًا لِلْحَنَفِيَّةِ الَّذِينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ<sup>(٣)</sup>، وَإِلَّا فَأَصْلُ الْأَمْرِ فِي الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ وَاحِدٌ هُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّارِعُ أَمْرًا بِذَلِكَ أَمْرًا جَازِمًا عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ الْعَيْنِيِّ وَالْوَاجِبِ الْكِفَائِيِّ: هُوَ أَنَّ الْوَاجِبَ الْعَيْنِيَّ يَجِبُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُكَلَّفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ذِكْرًا كَانَ أَمْ أَنْثَى، كَالصَّلَاةِ وَاجِبَةً عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَمَنْ تَرَكَهَا فَإِنَّهُ يَأْتِمُ.

وَأَمَّا الْوَاجِبُ الْكِفَائِيُّ فَهُوَ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي الْجُمْلَةِ، بِحَيْثُ لَوْ فَعَلَهُ مَنْ يَكْفِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِينَ؛ كَالجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ<sup>(٤)</sup>.

فَالْقُرْآنُ يَجِبُ أَنْ يُحْفَظَ عَلَى الْكِفَايَةِ<sup>(٥)</sup>، أَمَا إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ حِفْظِهِ فَإِنَّهُمْ يَأْتِمُونَ جَمِيعًا.

(١) انظر: الرسالة للشافعي (١/٣٦٦)، اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ٢٢)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/٥٨٣)، الفوائد في اختصار المقاصد للعز بن عبد السلام (ص: ٦٢)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/١٥٦)، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٤٤)، الفروق للقرافي = أنوار البروق في أنواع الفروق (١/١٢٧)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/٣٣٨)، مذكرة في أصول الفقه (ص: ١٥)، من أصول الفقه على منهج أهل الحديث (ص: ١٥٣)، المهذب في علم أصول الفقه المقارن (١/١٦٠).

(٢) انظر: قواعد الأدلة في الأصول (١/١٣١)، اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ٢٣)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/٩٧)، البحر المحيط في أصول الفقه (١/٢٤٠)، تخریج الفروع على الأصول (ص: ١٦٩).

(٣) انظر: العدة في أصول الفقه (٢/٣٧٧)، الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (١/٢٧٩).

(٤) انظر: الرسالة للشافعي (١/٣٦٧)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/١٤٩)، فتح القدير للكمال ابن الهمام (٥/٤٣٦-٤٣٩).

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ٤١٥)، الإلتقان في علوم القرآن (١/٣٤٣).

وعلى الناظم هذه الفرضية الكفائية بقوله: **(ليظهر البرهان)** وظهور البرهان للقرآن لا يكون إلا بحفظه، ونحن نعلم جميعاً أن الله - جل وعلا - تكفل بحفظ القرآن، وأوكل هذا الحفظ إلى نفسه، فقال - سبحانه وتعالى -: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُزَلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وهذا الحفظ اختص الله - سبحانه وتعالى - به كتابه العزيز، القرآن الكريم فحفظه من كل تحريف أو تغيير أو تبديل، بخلاف الكتب السماوية السابقة، فقد أوكل حفظها إلى العلماء من الأحرار والرهبان.

وقد أشار الله - جل وعلا - إلى ذلك بقوله: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ [المائدة: ٤٤].

فدل قوله: ﴿ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ على أن التوراة أوكل الله - جل وعلا - حفظها إلى الأحرار والرهبان ممن كانوا قبلنا، ولكنهم ضيعوها وقام علماء السوء من تلك الأمم بتحريفها، واشتروا بها ثمناً قليلاً.

وأما القرآن العظيم فإن الله - جل وعلا - تكفل بحفظه، وتنوع هذا الحفظ في القديم والحديث، ومن أشهر أنواع الحفظ هو الحفظ في الصدور، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، ومن حفظه كتابته، ومن حفظه تسجيله عبر الأشرطة السمعية، ومن حفظه طباعته ونشره، فأنواع الحفظ تعدد، غير أن أشهرها وأكملها وأقربها هو الحفظ في الصدور.

وكون هذا الحفظ للقرآن فرضاً كفاثياً لا يعني أنه لم يرد فيه فضل كبير لمن حفظه، فالأدلة الدالة على فضل حفظ القرآن كثيرة جداً، ففي الكتاب قوله -جل وعلا-: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، وأما الأحاديث فهي كثيرة أيضاً، كلها جاءت دالة على فضل حافظ القرآن، وما له من الأجر العظيم، فمن ذلك ما جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>، فَجَعَلَ التَّقْدِمَةَ فِي إِمَامَةِ الْقَوْمِ لِمَنْ كَانَ أَحْفَظَ لِكِتَابِ اللَّهِ -جل وعلا-<sup>(٢)</sup>، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ عَمْرَ بْنَ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ يَوْمَ قَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ حَافِظًا لِكِتَابِ اللَّهِ -جل وعلا-، كما جاء في صحيح البخاري<sup>(٣)</sup> وأبي داود وأحمد<sup>(٤)</sup>.

ومن أدلة فضل حفظ القرآن: ما جاء في صحيح البخاري<sup>(٥)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْفِنَ شُهَدَاءَ أَحَدِ أَمْرِهِمْ بِأَنْ يَجْمَعُوهُمْ فِي حَفْرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يُقَدِّمُوا أَحْفَظَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

(١) صحيح البخاري (١/١٤٠) تعليقا بصيغة الجزم، صحيح مسلم (١/٤٦٥) ٢٩١ - (٦٧٣). سنن الترمذي ت شاكر (١/٤٥٨) ٢٣٥، سنن أبي داود (١/١٥٩) ٥٨٢، سنن النسائي (٢/٧٧) ٧٨٠، سنن ابن ماجه (١/٣١٣) ٩٨٠.

(٢) قال ابن الجوزي: «هذا الحديث يدل على تقديم القارئ على الفقيه، وهو مذهب أحمد بن حنبل، وإنما يقدم إذا كان يعرف أحكام الصلاة، فذلك الذي هو أولى من الفقيه الذي لا يحسن إلا الفاتحة. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: الفقيه أولى» كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/٢٠٧).

(٣) صحيح البخاري (٥/١٥٠) ٤٣٠٢، وعده الحميدي في أفراد البخاري الجمع بين الصحيحين (٣/٤٨٢) ٣٠٣١.

(٤) سنن أبي داود (١/١٥٩) ٥٨٥، (١/١٦٠) ٥٨٧، مسند أحمد ط الرسالة (٣٣/٤٤٢) ٢٠٣٣٢، (٣٣/٤٤٣) ٢٠٣٣٣، (٣٤/٢٨٧) ٢٠٦٨٥، (٣٤/٢٨٧) ٢٠٦٨٦.

(٥) صحيح البخاري (٢/٩٢) ١٣٤٧، (٢/٩٢) ١٣٤٨، وعده الحميدي من أفراد كما في الجمع بين الصحيحين (٢/٣٦٨) ١٦٠١ - التاسع عشر.



فهذا دليل واضح على تفضيل حافظ القرآن، وقد جاء عند البخاري وغيره أن النبي ﷺ زَوَّجَ أَحَدَ الصَّحَابَةِ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ (١).

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَيْضًا عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ: اِقْرَأْ، وَارْتَقِ، وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرْتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنْزِلَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا» (٢).

وقد أخذ بعض أهل العلم من هذا الحديث: دلالة على فَضْلِ حِفْظِ الْقُرْآنِ؛ لأن فيه التَّخْصِيزَ عَلَى حِفْظِهِ مِنْ خِلَالِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْرَأْ وَرَتِّلْ فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُهَا»، ومعلوم أن هذا مجال تنافس لأجل أن يَحْظِيَ الْمَرْءُ بِأَفْصَى حَدِّ مِنَ الْمَنْزِلَةِ، فَالَّذِي يَحْفَظُ ثَلَاثِينَ جِزَاءً فَإِنَّهُ سَيَقْرَأُ هَذِهِ الثَّلَاثِينَ لِيَحْظِيَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ الْعَلِيَا، وَكُلِّ بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْقُرْآنِ.

**(ليظهر البرهان)**، أي: ليتبين الدليل والحجة للناس من خلال هذا الحفظ.

وتعليل آخر أيضًا، وهو قوله:

**وَيُقْتَدَى بِالْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ لِأَنَّهُ حَافِظُ قَوْلِ الْبَارِي**

**(يُقْتَدَى)** من الاقتداء، وهو الاتباع، يقال: اقتدى الرجل بالرجل: إذا اتبعه

وسار على طريقه (٣)، ولا شك أن حفظ القرآن سبب في الاقتداء بهدي النبي

(١) صحيح البخاري (١٩٢/٦) ٥٠٢٩، ورواه في بضعة عشر موضعًا من الصحيح، صحيح مسلم

(٢/١٠٤٠) ٧٦ - (١٤٢٥)، سنن الترمذي ت شاكر (٣/٤١٣) ١١١٤، سنن أبي داود (٢/٢٣٦)

٢١١١، سنن النسائي (٦/١١٣) ٣٣٣٩، مسند أحمد ط الرسالة (٣٧/٤٨٧) ٢٢٨٣٢.

(٢) فضائل القرآن لابن الضريس (ص: ٦٥) ١١٢، فضائل القرآن للفرابي (ص: ١٦٧) ٦٠، أخلاق أهل

القرآن (ص: ٤٨) ٩، سنن الترمذي ت شاكر (٥/١٧٧) ٢٩١٤، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»،

سنن أبي داود (٢/٧٣) ١٤٦٤، مسند أحمد ط الرسالة (١١/٤٠٣) ٦٧٩٩.

(٣) العين (٥/١٩٥)، المخصص (٣/٣٧٩)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٢٦٩).

ﷺ؛ لَأَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ مَصْدَرُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ - جَل وَعَلَا - الَّذِي جَاءَ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْأَدَابِ مَا لَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، كَمَا جَاءَ فِي أَثَرِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ (١).

وقوله: **(بالمصطفى المختار)**، يُقْصَدُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَالْمُصْطَفَى هُنَا مَا خُذَ مِنَ الْأَصْطَفَاءِ، وَهُوَ: «تَنَاوَلُ صَفْوَةَ الشَّيْءِ»، كَمَا أَنَّ الْاِخْتِيَارَ: تَنَاوَلُ خَيْرَهُ» (٢).

وَكُونَ النَّبِيِّ ﷺ مُصْطَفَى؛ أَي: أَنَّ اللَّهَ - جَل وَعَلَا - اصْطَفَاهُ مِنْ بَيْنِ الْخَلْقِ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ لِلثَّقَلَيْنِ: الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَاللَّهُ - جَل وَعَلَا - يَقُولُ: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]؛ أَي: يَخْتَارُ، فَالنَّبِيُّ ﷺ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُصْطَفَى مِنْ بَيْنِ النَّاسِ لِيَكُونَ رَسُولًا لِلْعَالَمِينَ بِشِيرًا وَنَذِيرًا، فَعَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

**(المختار)**، بِمَعْنَى: الْمُصْطَفَى مِنْ وَجْهِهِ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ عَنْ غَيْرِهِ، فَاللَّهُ - جَل وَعَلَا - اخْتَارَ نَبِيَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْإِنْسِ لِيَكُونَ رَسُولًا لِلْعَالَمِينَ، وَفِي حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قُرَيْشًا جَلَسُوا فَتَذَاكَرُوا أَحْسَابَهُمْ بَيْنَهُمْ، فَجَعَلُوا مِثْلَكَ كَمِثْلِ نَخْلَةٍ فِي كَبُوءَةِ مِنَ الْأَرْضِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فَجَعَلَنِي مِنْ

(١) سنن الترمذي ت بشار (٢٢/٥) ٢٩٠٦، وقال: «هذا حديث غريب، لانعرفه إلا من هذا الوجه

وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال».

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٨٨).

(٣) صحيح مسلم (٤/١٧٨٢).

خَيْرِهِمْ، مِنْ خَيْرِ فِرْقِهِمْ، وَخَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ، ثُمَّ تَخَيَّرَ الْقِبَائِلَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِ قَبِيلَةٍ، ثُمَّ تَخَيَّرَ الْبُيُوتَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِ بُيُوتِهِمْ، فَأَنَا خَيْرُهُمْ نَفْسًا، وَخَيْرُهُمْ بَيْتًا» (١).

فَالْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ: هُوَ أَنْ يُقْتَدَى بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَدْ كَانَ خَلْفَهُ الْقُرْآنَ، كَمَا صَحَّ الْخَبَرُ بِذَلِكَ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٢)، فَكَيْفَ تَتَعَلَّمُ هَذَا الْخُلُقَ إِلَّا مِنْ خَلَالِ حِفْظِكَ لِهَذَا الْقُرْآنِ لِأَجْلِ أَنْ تَحْظِيَ بِالِاقْتِدَاءِ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

**(لِأَنَّهُ حَافِظُ قَوْلِ الْبَارِي)** هَذِهِ عِلَّةٌ أَيْضًا فِي الْإِقْتِدَاءِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - قَدْ حَفِظَ الْقُرْآنَ، وَحَفِظَكَ أَنْتَ لِلْقُرْآنِ يُعَدُّ اقْتِدَاءً بِنَبِيِّكَ ﷺ، وَالنَّبِيِّ ﷺ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ حَافِظًا لِكِتَابِ رَبِّهِ - جَلَّ وَعَلَا -، مَعَ أَنَّهُ كَانَ أَمِيًّا لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ، وَلَكِنْ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ، كَمَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [الْقِيَامَةُ: ١٦]، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفْتَيْهِ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أَحَرَّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفْتَيْهِ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**، [الْقِيَامَةُ: ١٦-١٧]، قَالَ: جَمَعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ١٨] قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ١٩] **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ**

(١) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٥٨٤) وقال: «هذا حديث حسن» وعبد الله بن الحارث هو: ابن نوفل.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٥١٢) - (١٣٩ - ٧٤٦)، سنن أبي داود (٢/ ٤٠) - (١٣٤٢)، سنن النسائي (٣/ ١٩٩) - (١٦٠١)، مسند أحمد ط الرسالة (٤١/ ١٤٨).

تَقْرَأُهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ» (١). وَقَدْ كَانَ جِبْرِيلُ ﷺ كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يُعَارِضُ النَّبِيَّ ﷺ بِالْقُرْآنِ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً، وَأَمَّا فِي آخِرِ رَمَضَانَ مِنْ حَيَاتِهِ ﷺ فَقَدْ عَارَضَهُ جِبْرِيلُ ﷺ الْقُرْآنَ مَرَّتَيْنِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْبِرُ عَائِشَةَ بِهَذَا، وَيَقُولُ: «فَلَعَلَهُ قَدْ حَضَرَ أَجْلِي».

وقول الناظم هنا: **(قول الباري)** فيه إشارة إلى أن القرآن هو كلام الله ﷻ، وهو قول أهل السنة والجماعة، فالقرآن كلام الله ﷻ حقيقة (٢)، وكل ما في القرآن هو كلام خالقنا - سبحانه وتعالى -، خلافاً لمن ذهب إلى غير ذلك ممن فسروا كلام الله ﷻ بغير هذا، والخلاف في كلام الله ﷻ يصل إلى ما يقارب عشرة أقوال كلها باطلة، إلا قولاً واحداً هو أن كلام الله ﷻ حقيقة بصوت مسموع منه بدأ وإليه يعود، ومن هذا الكلام القرآن الذي أنزل على محمد ﷺ (٣).

والصحيح الذي يعتقده أهل السنة والجماعة: أن القرآن كلام الله ﷻ ليس مخلوقاً، بخلاف الجهمية ومن سار على طريقهم من المبتدعة الضلال الذين يقولون: إن القرآن مخلوق، وليس هو كلام الله ﷻ (٤)، ولهم في ذلك مناظرات

(١) صحيح البخاري (٨/١) ٥، صحيح مسلم (١/٣٣٠) ١٤٧ - (٤٤٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٢).

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٩٤)، شرح الطحاوية - ط الأوقاف السعودية (ص: ١٢٨).

(٤) انظر: الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٨٧)، السنة لعبد الله بن أحمد (١/١٦٤)، العلو للعلي الغفاري (ص: ١٩٢).

وحجج ليس هذا هو موضع بسطها<sup>(١)</sup>، وإنما هو في أبواب العقائد؛ ولذلك فإن الجَهْمِيَّة كَفَرُوا بسبب قولهم هذا.

وقد حكى كُفْرَهُمْ جَمَاعَةً مِنْ أئمة الدين يزيدون على خَمْسِمِائَةٍ مِنَ العلماء، كما ذكر ذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي النونية (٢):

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ  
وَاللَّالِكَائِيَّ الْإِمَامُ حَكَاهُ عَنْهُمْ (٣) بَلْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبْرَانِيُّ  
فَأَهْلُ السَّنَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا -؛ لِأَنَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى - يَقُولُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ  
ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦].

ثم قال الناظم:

### وقد حذاه صفة الصَّحَابَةِ بالحفظ والإتقان والنَّجَابَةِ

هُنَاكَ عِدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ حَفِظُوا كِتَابَ اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - مُبَاشَرَةً مِنَ النَّبِيِّ  
وَقَوْلِ النَّازِمِ هُنَا: (حِذَاهُ) مَأْخُوذٌ مِنَ الْمُحَادَاةِ، وَهُوَ أَنَّكَ تَسِيرُ حِذَاءَ الشَّيْءِ

(١) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري، الرد على الجهمية لكل من أحمد بن حنبل وابن منده والدارمي، الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن لعبد العزيز الكناني، التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) نونية ابن القيم = الكافية الشافية (ص: ٤٢).

(٣) قال هبة الله اللالكائي بعد سرد أقوال الأئمة وعلماء الأمة في الإنكار على قول من قال بخلق القرآن: «فهؤلاء خمس مائة وخمسون نفساً أو أكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين، سوى الصحابة الخيرين على اختلاف الأعصار ومضي السنين والأعوام. وفيهم نحو من مائة إمام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم، ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت أسماؤهم ألوفاً كثيرة، لكنني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار، ونقلت عن هؤلاء عصرًا بعد عصر لا ينكر عليهم منكر، ومن أنكر قولهم استتابوه أو أمروا بقتله أو نفيه أو صلبه» شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣٤٤).

موافقاً له، إما أن تكون حذاه بجانبه، أو تكون حذاه من خلفه متبعاً له<sup>(١)</sup>، ومنه قول النبي ﷺ: «لِيُحْمَلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ حَذْوَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ»<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>، فالمحاذاة: هي التَّقَارُبُ في الشيء، إما أن يكون تقارباً في الخطى، أو نحو ذلك.

وقوله: **(صفوة)** الصفوة هي الخاصة من الناس، وهي مفرد وجمعها صفوات بفتح الفاء وتسكينها، وصفوة كل شيء: ما صفا منه وخلص، أي: أحسنه وخياره، وهم هنا نخبة الصحابة وصفوتهم في حفظ كتاب الله في زمنٍ كَثُرَتْ فيه الأمية وحادثة العهد بالإسلام والقراءة، وثمة فرق بين الصفوة والصفو، فالصفوة هي خالص الشيء، والصفو هو بقية الأشياء اختصاراً واتساعاً.

وقوله: **(الصحابة)** ليبين المراد في الاستشهاد هنا: أن الحفاظ كانوا من الصحابة؛ إذ ليس الحديث متعلقاً بالتابعين ومن بعدهم.

**(والنجابة)** النجابة هنا: من التُّجْب، وهو الاختيار، أو الاصطفاء، ويطلق أيضاً على الكرم، والاصطفاء والاختيار<sup>(٤)</sup> هذا متوفر في الصحابة، فَهُم مُصْطَفَوْنَ ومختارون من بين البشر لصحبة النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: تاج العروس (٤١٢/٣٧).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (٣٥٩/٢٨) ١٧١٣٥. فيه شهر بن حوشب، ويشهد له ما في الصحيحين من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لتتبعن سنن من قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر صَبَّبْ لتبعتوهم» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» الجمع بين الصحيحين (٤٣٧/٢) ١٧٥٣ - الحادي والعشرون.

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٥٧/١).

(٤) العين (١٥٢/٦)، جمهرة اللغة (٢٧١/١)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٢٢/١).

(٥) انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم (٧٣٢/٣) ٦٦٥٦، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٠٥/١)، شرح السنة للبعوي (٢١٤/١)، ذم التأويل (ص: ٣٢).

فَهُمْ سَادَةٌ نُجَبَاءَ حَمَلُوا الشَّرِيعَةَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ.  
 ثُمَّ ذَكَرَ النَّازِمَ إِشْكَالًا قَدْ يَرِدُ مِنْ خِلَالِ الْحَدِيثِ عَنْ عِدَدِ حِفْظِ الْقُرْآنِ مِنَ  
 الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَقَالَ:

### وَأَسْتَشْكَلَ الْحُدَاقُ مَا رَوَاهُ لَنَا الْبُخَارِيُّ كَمَا نَرَاهُ

قوله: (استشكّل الحذاق) الحذاق جمع حاذق، والحاذق: هو الرَّجُلُ  
 الْحَذِيقُ؛ أي: الماهر بالشيء، فالشخص إذا كان ماهراً بالشيء يقال له: حاذق.  
 والحذاق؛ أي: المَهْرَةُ من أهل العلم، استشكل عليهم أمر، وهو: أن  
 البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حصر في صحيحه الصحابة الذين يحفظون القرآن في عدد يسير،  
 فصار هذا مُشْكِلاً على الحذاق من أهل العلم، بمعنى أنه لا يُعْقَلُ أن هذا العدد  
 الكبير من الصحابة لم يحفظ منهم القرآن إلا هذا النفر اليسير الذين بلغوا سبعة  
 من الصحابة، فقال:

### إِذْ عَدَّ حَافِظَ الْكِتَابِ مِنْهُمْ فَهَآكِهِمْ مُقَيَّدِينَ مَنْ هُمْ

أي أنه نص على أسماء الصحابة الذين حفظوا القرآن، وسردَهُمْ من خلال  
 ثلاث روايات في الأحاديث التي أوردها في صحيحه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الناظم:

### أَبِيهِمْ وَزَيْدُهُمْ وَسَالِمٌ مَسْعُودُهُمْ مُفَسِّرٌ وَعَالِمٌ

فقوله: (أبيهم) إشارة إلى أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
 وقوله: (وزيدهم) إشارة إلى زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
 وقوله: (وسالم) إشارة إلى سالم بن معقل مولى أبي حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: (مسعودهم) هو عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووصفه بوصف زائد  
 عَمَّنْ مَضَى فقال: (مفسّر وعالم) لاتفاق الصحابة على أن ابن مسعود هو  
 المُقَدَّمُ في التفسير من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بل إنه جاء في الصحيح من كلامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما  
 يدل على ذلك؛ حيث إنه قال: «وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ

الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبُلغه الإبل لَرَكِبْتُ إليه»<sup>(١)</sup>، فدل هذا على أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أعلم الصحابة بكتاب الله - جل وعلا-، فأعطاه الناظم هنا زيادة وصف، فقال: **(مَسْعُودُهُمْ مُفَسِّرٌ وَعَالِمٌ)**. ثم قال:

**مُعَاذُهُمْ وَقُلُّ أَبُو الدَّرْدَاءِ      وَابْنُ السَّكَنِ كُفَيْتَ عَنِ عَنَاءِ**

قوله: **(مُعَاذُهُمْ وَقُلُّ أَبُو الدَّرْدَاءِ)** إشارة إلى معاذ بن جبل، وأبي الدرداء

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقوله: **(وابنُ السَّكَنِ)** ابن السكن صحابي جليل يقال له: أبو زيد ابن السكن، وهو من عُمومة أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَرْجِعُ إلى بني النجار، وقد مات رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يَخْلُفْهُ ولد؛ فانقطع نَسْلُهُ، وهو أيضًا من المَعْدُودِينَ فِي حُفَازِ الْقُرْآنِ. وقوله: **(كُفَيْتَ عَنِ عَنَاءِ)**، يعني: في حصر هؤلاء كُفَيْتَ عَنِ الْعَنَاءِ فِي الْبَحْثِ عَنْ أَسْمَائِهِمْ، فَهَمُّ: أَبِي، وَزَيْدٌ، وَسَالِمٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٌ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَابْنُ السَّكَنِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-، فَهَؤُلَاءِ سَبْعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ جَاءُوا فِي ثَلَاثِ رَوَايَاتٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ:

الرواية الأولى: ذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ فِي مَنَاقِبِ سَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اسْتَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَبَدَأَ بِهِ، وَسَالِمٍ، مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ»، قَالَ: لَا أَذْرِي بَدَأَ بِأَبِيٍّ، أَوْ بِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح البخاري (٢٧/٥) ٣٧٥٨.



وابن مسعود وسالم رضي الله عنهما من المهاجرين، وزيد وأبي ومعاذ وابن السكن وأبو الدرداء هؤلاء البقية كلهم من الأنصار رضي الله عنهم.

الرواية الثانية: وهي رواية أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري (١) ومسلم (٢) أنه سئل: من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: «أربعة، كلهم من الأنصار: أبي ابن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد».

الرواية الثالثة: عن أنس أيضاً عند البخاري (٣) أنه قال: «مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد» قال: «ونحن ورثناه». فذكر فيها أبا الدرداء بدلاً من أبي بن كعب.

هذه الروايات الثلاث أشككت على بعض أهل العلم؛ لأن الرواية الأولى فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ» وذكر منهم اثنين من المهاجرين، لم يذكرهما أنس رضي الله عنه في الروايتين الأخرين، لاسيما وأنه قال: لم يجمع القرآن إلا أربعة، ولم يذكر ابن مسعود ولا سالمًا، فأشكَل هذا على بعض أهل العلم: كيف لا يثبت أنس الأربعة كلهم من الأنصار ولم يذكر ابن مسعود ولا سالمًا مولى أبي حذيفة؟

والإشكال الثاني هو: هل يمكن أن يكون جميع الصحابة لم يحفظ منهم القرآن إلا هؤلاء السبعة، ولم يكن هناك غيرهم قد حفظوا القرآن؟ فالجواب على ذلك ذكره أهل العلم واستطردوا في بيانه إلى أكثر من سبعة أوجه، وهذه الأوجه كلها ليست من القوة بمكان؛ ولذلك لم يحرص الناظم هنا على إيراد ذلك، فقال:

(١) صحيح البخاري (١٨٧/٦) ٥٠٠٣.

(٢) صحيح مسلم (١٩١٤/٤) ١٢٠ - (٢٤٦٥).

(٣) صحيح البخاري (١٨٧/٦) ٥٠٠٤.

## وَحَرَّرُوا جَوَابَ ذَا الإِشْكَالِ بِأَوْجِهٍ تَطُولُ بِاسْتِرْسَالِ

يعني: لو أورد هذه الأوجه لطالت باسترسال السرد لها، وعادة النظم إنما يكون لأجل الاختصار.

ثم ركّز على المهِمّ من هذه الأوجه، والذي ذكره بعض المحققين؛ كالحافظ ابن حجر (١) والسيوطي (٢) وغيرهما (٣)، فقال: (أشهرها)، أي: أشهر أوجه الجمع في هذه الروايات.

## أَشْهَرُهَا أَلَّا تُفِيدَ الحَصْرًا وَجُمْلَةُ المُحَقِّقِينَ أَدْرَى

أشهر هذه الأقوال: أن هذه الروايات لا تفيد الحصر بمعنى أن قول النبي ﷺ: «خذوا القرآن من أربعة»، لا يعني أنه ليس هناك من يحفظ القرآن غيرهم. وأيضًا رواية أنس حينما قال: «مات النبي ﷺ وَلَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ» لا يدلّ في الحقيقة على نفي الحفظ عن غيرهم، وإنما أراد بذلك جماعة من الناس هم الأنصار؛ لأنه كان لكلام أنس ﷺ هذا سبب؛ وهو المفاخرة (٤)، فعن أنس ابن مالك ﷺ، قال: «افتخر الحيان من الأنصار الأوس والخزرج، فقالت الأوس: منا من اهتز لموته عرش الرحمن سعد بن معاذ، ومنا من حمته الدبر عاصم بن ثابت بن الأفلح، ومنا من غسلته الملائكة حنظلة بن الراهب، ومنا من أجزت شهادته بشهادة رجلين خزيمة بن ثابت، وقال الخزرجيون: منا أربعة

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/٥١).

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/٢٤٤-٢٥٠).

(٣) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (١/١٦٦)، المعتصر من المختصر من مشكل الآثار (٢/٣٦٠)، فضائل القرآن لابن كثير (ص: ١٥٨)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٢٤٣).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/٥١).

جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد» هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (١).

وأما الخَزْرَجَ فإنهم أتوا بهؤلاء الأربعة ليثبتوا أن منهم هؤلاء الذين حفظوا القرآن. فتحمل رواية أنس على أن مراده هنا الأربعة من الخَزْرَجِ، بدليل أن النبي ﷺ ذكر ابن مسعود وذكر سالمًا، ولا يمكن لأنس رضي الله عنه أن يتجاهل ذكر هؤلاء؛ لأن النبي ﷺ أوصى بهما، فدل على أن رواية أنس إنما جاءت حكاية عن بعض الأنصار، ولم يُرد المهاجرين.

فالذي صحت به الروايات أن هؤلاء السبعة هم من حفظوا القرآن، وهناك روايات في غير الصحيحين والكتب الستة، ذكرت غيرهم، فقد أورد أبو عبيد في «كتاب القراءات: القراء من أصحاب النبي ﷺ، فعدَّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعدًا، وابن مسعود، وحذيفة، وسالمًا، وأبا هريرة، وعبد الله ابن السائب، والعبادلة، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة، ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذ الذي يكنى أبا حليلة، ومجمع بن جارية، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد. وصرح بأن بعضهم إنما أكمله بعد النبي ﷺ فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس» (٢).

(١) انظر: المعجم الكبير للطبراني (١٠/٤) ٣٤٨٨، فضائل القرآن للمستغفري (١/٣٣٤) ٣٧١، مسند البزار = البحر الزخار (١٣/٣٩٥) ٧٠٩٠، المستدرک على الصحيحين للحاكم (٤/٩٠) ٦٩٧٧، واللفظ له وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: ٤٨٦) ٤٢٠، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (١٦/٢٦٥) ٣٩٩١، وقال: «رواه البزار من طريق عبد الوهاب بن عطاء. وأصله في البخاري».

(٢) الإتيان في علوم القرآن (١/٢٤٨)، وانظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٤٠).

وقد قال بعض أهل العلم: إن النبي ﷺ كان يُقرؤهم القرآن، وكانوا حريصين أشد الحرص على أن يحفظوه، فلا يمكن أن يكون هذا العدد الكبير من الصحابة رضي الله عنهم لا يحفظه منهم إلا سبعة (١).

فإن قيل: إذا لماذا نصت عليهم الأحاديث؟ (٢).

فالجواب: نصت لميزة وجدت فيهم، فقد يكونون حَفِظُوا القرآن مع إتقانه وَضَبَطَهُ وَمَعْرِفَةَ معانيه؛ لذلك أوصى النبي ﷺ بأن يُؤَخَذَ القرآن منهم، لا أن غيرهم لم يكن حافظاً لكتاب الله.

قال بعضهم: والدليل على ذلك هو أن الذي يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله - جل وعلا-، ونحن نعلم أن النبي ﷺ في مَرَضٍ وفاته قال: «مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس» رواه البخاري ومسلم (٣)، فَكَوْنُهُ ﷺ قَدَّمَ أبا بكر هنا وهو الذي قال كما في الصحيحين: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» (٤) فيه دليل على أن أبا بكر رضي الله عنه كان حافظاً للقرآن (٥).

(١) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (١/ ١٧١)، الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٤٥)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٤٢-٢٤٥)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.

(٢) فالجواب: أن هذا الأمر من النبي ﷺ، عند العلماء إنما هو تنبيه منه على قوم كانوا لم يشتهروا في ذلك الوقت بما نسب إليهم النبي ﷺ، فبه النبي عليهم ليعلم ذلك منهم، وترك ذكر من اشتهر في القرآن، وعرف فضله، ولم يجهل قدره وعلمه، كزيد بن ثابت، وعلي بن أبي طالب. وقيل: إن معنى ذلك أنه ﷺ قال ذلك يوم قاله ولم يكن في القوم أقرأ ممن ذكر، ثم حدث بعد من هو مثلهم، وأقرأ منهم كزيد ابن ثابت وعلي. الإبانة عن معاني القراءات (ص: ٩٦) وانظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات (ص: ٣٩).

(٣) صحيح البخاري (١/ ١٣٦) ٦٧٨، صحيح مسلم (١/ ٣١٣) ٩٤ - (٤١٨).

(٤) صحيح البخاري (١/ ١٤٠) تعليقا بصيغة الجزم، صحيح مسلم (١/ ٤٦٥) ٢٩٠ - (٦٧٣).

(٥) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (١/ ١٨٤).

وعلى كل حال فهذه المسألة لا يُنبني عليها حكم شرعي، إلا أن إيرادها في مسائل علوم القرآن من الأمور المتبعة والمستطردة بين أهل العلم، والتي لا ينبغي تجاهلها، وإلا فإنها لا ينبني عليها حكم معين، غير أن ذلك إتمام لمسائل علوم القرآن.





## كُتَابُ الْوَحْيِ

١٠٢ - وَالْوَحْيُ قَدْ كَانَ لَهُ كُتَابٌ أَبِي وَالْأَرْبَعَةُ الْأَحْبَابُ

١٠٣ - وَزَيْدٌ وَالزُّبَيْرُ وَالْمُغِيرَةُ وَحَنْظَلَةُ وَخَالِدُ الْعَشِيرَةِ

١٠٤ - مُعَاوِيَةُ وَعَامِرٌ يَزِيدُ وَعَمْرُو ثَمَّ ثَابِتٌ وَزَيْدُوا

قوله: (كُتَابُ الْوَحْيِ)، الكُتَابُ جمع كَاتِبٍ، والكَاتِبُ: مأخوذٌ مِنْ أَصْلِ الْكِتَابَةِ، وهي كتابة الكلمات والحروف على ما هو محلُّ للكِتَابَةِ، كالألواح والرِّقَاعِ واللُّخَافِ<sup>(١)</sup> وغير ذلك في العصور الأولى، وأما في هذه العصور فالورق هو أشهر ما يَكُونُ فيما يتعلَّقُ بالكتابة، يُضَافُ إِلَى ذلك ما دخلت فيه التَّقْنِيَاتُ الحديثة بحيث يكتب في غير الورق؛ كالكتابة في الحاسب الآلي، ونحو ذلك مما يُحْفَظُ في ذاكرة أشبه ما تكون بالورق، إِلَّا أنه ليس ورقًا حقيقيًا.

ومرَّ معنا سابقًا أن الوحي في اللغة: الإعلام، وفي الاصطلاح هو: ما يوحيه الله أو يُعَلِّمُ به نبيًّا من أنبيائه أو رسولًا مِنْ رُسُلِهِ بأمر من أمور الدين.

فكُتَابُ الْوَحْيِ: هم أولئك النفر الذين عُرِفُوا بكتابة الوحي الذي كان ينزل على النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

(١) «(اللخاف) بالكسر: حجارة بيض رفاق واحدها (لخفة) بوزن صحيفة، وهي في حديث زيد بن ثابت رَوَاهُ ﷺ» مختار الصحاح (ص: ٢٨١)، انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٣/ ٦٦٩)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٤٤).

(٢) انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٥٣)، المصباح المضي في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي (١/ ٢٨) بلغ بهم نحوًا من أَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ كَاتِبًا. «ولعل السبب في ذلك هو جمعهم بين من كتب التنزيل وغيره وبين من كتب في شؤون الرسالة والدعوة ونحوها دون التنزيل، أو بين من كتب التنزيل بصفة رسمية وبين من كتبه لنفسه» جمع القرآن الكريم حفظًا وكتابة (ص: ٢٤)، تخريج الدلالات السمعية (ص: ١٧١)، الفصول في السيرة (ص: ٢٥٥)، البداية والنهاية

وكانت وسائل الكتابة في عهد النبي ﷺ تُخَطُّ على أشياء متنوعة، فأحياناً تُخَطُّ على الرقاع التي هي من الجلود فيكتبون فيها<sup>(١)</sup>، أو على عُسْبِ النَّخْلِ، جمع عَسِيب<sup>(٢)</sup>، وعلى اللخاف، وهي الحجارة الرقيقة التي يسهل النقش فيها والكتابة عليها.

وقولنا: (كُتِّبَ الوحي) الأصل هنا: أن هؤلاء الكُتَّاب يكتبون كل ما كان يُوحى إلى النبي ﷺ من قرآن وغيره، لكنه ينصرف هنا إلى كتابة القرآن فقط؛ فقد نهى النبي ﷺ أصحابه أن يكتبوا شيئاً غير القرآن؛ لئلا يختلط بالقرآن، فقال ﷺ: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمححه...» رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.  
قال الناظم:

### وَالْوَحْيُ قَدْ كَانَ لَهُ كُتَّابٌ أَبِيٌّ وَالْأَرْبَعَةُ الْأَحْبَابُ

عقد هذا الفصل؛ ليسرد كُتَّاب الوحي المشاهير؛ لأن أهل العلم تنوعت أقوالهم في عدد كُتَّاب الوحي، وذكر الناظم هنا خمسة عشر صحابياً من أصحاب النبي ﷺ اشتهروا بكتابة الوحي، وإلا فبعض أهل العلم يزيد على هذا العدد كما سيأتي.

ط إحياء التراث (٥/ ٣٦١)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٣٦)، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: ٣٣٥).

(١) «الرُّقْعَةُ: واحدة الرقاع التي تُكْتَبُ» الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٢٢١)، وهي: «قطعة من الورق أو الجلد» المعجم الوسيط (١/ ٣٦٥)، وانظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ٩٢٨).

(٢) «والعسيب: عسيب النخل وهو السعف قبل أن يبس. ولا يُسمى عسيباً حتى يجرد عنه الخوص» جمهرة اللغة (١/ ٣٣٨).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفائق، باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم (٤٢٢٩٨)، رقم: (٣٠٠٤).



قوله: **(قد كان له كُتَّاب)** فيه إثبات أن هناك كُتَّابًا كانوا مخصصين من قِبَل النبي ﷺ لكتابة الوحي الذي كان ينزل عليه وهو القرآن. وأخذ يُعَدُّ هؤلاء فقال: **(أبي والأربعة الأحباب)** ومراده بأبي هنا أبي بن كعب رضي الله عنه (١) الصحابي الجليل القارئ المشهور الذي قال عنه النبي ﷺ: «وأقرؤهم أبي بن كعب» (٢).

**(والأربعة الأحباب)** يريد بهم الناظم: الخلفاء الأربعة الراشدين؛ أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًا - رضي الله عنهم أجمعين -، فهؤلاء الأربعة كانوا من كُتَّاب الوحي للنبي ﷺ (٣). ثم قال:

**وَزَيْدٌ وَالزُّبَيْرُ وَالْمُغِيرَةُ وَحَنْظَلَةُ وَخَالِدُ الْعَشِيرَةِ**

قوله: **(زيد)** يُريدُ بذلك: زيد بن ثابت رضي الله عنه (٤) الصحابي المشهور، وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(١) أنساب الأشراف للبلاذري (١/ ٥٣١)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٦٨)، (٢/ ٥٣٨)، تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٤)، صفة الصفوة (١/ ١٧٩)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٩٦)، تخريج الدلالات السمعية (ص: ١٢٠)، السيرة النبوية لابن كثير (٤/ ٦٦٩)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٢).

(٢) سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٦٦٥) ٣٧٩١، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) انظر: جوامع السيرة ط العلمية (ص: ٢٢)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٦٩)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١١)، السيرة النبوية لابن كثير (٤/ ٦٦٩)، فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٢)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٣٦٧)، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ٦).

(٤) انظر: التنبيه والإشراف (١/ ٢٤٦)، جوامع السيرة ط العلمية (ص: ٢٢)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٨٦٥)، تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ١٤)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٩٦)، تخريج الدلالات السمعية (ص: ١٧١، ١٨١)، صفة الصفوة (١/ ٣٥)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١٣).

وقوله: **(الزبير)** يريد به: الزبير بن العوام رضي الله عنه (١).

**(والمغيرة)** وهو المغيرة بن شعبة (٢).

**(وحنظلة)** يريد به: حنظلة بن الربيع رضي الله عنه (٣)، وليس المراد حنظلة بن عامر

الصحابي غسيل الملائكة؛ لأن بعض أهل العلم وَهَم في الاسم فظن أنه من كُتَاب الوحي، وليس كذلك.

وقوله: **(خالد العشيرة)** يريد: خالد بن الوليد (٤)، وإذا جاء اسم خالد مطلقاً

في الصحابة، فالمقصود هو خالد بن الوليد رضي الله عنه، ومن الكتاب أيضاً: خالد بن سعيد بن العاص (٥).

**مُعَاوِيَةُ وَعَامِرٌ يَزِيدُ وَعَمْرُو ثَمَّ ثَابِتٌ وَزَيْدُوا**

(١١٢)، السيرة النبوية لابن كثير (٤/٦٦٩)، فتح الباري لابن حجر (٩/١٣، ٢٢)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٢٥٠)، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ١٢)، (ص: ٦٤)، جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابة (ص: ٢٥).

(١) انظر: التنبيه والإشراف (١/٢٤٥)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٦٩)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١١)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٣٧).

(٢) انظر: التنبيه والإشراف (١/٢٤٥)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٦٩)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١٢)، جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابة (ص: ٢٦).

(٣) انظر: التنبيه والإشراف (١/٢٤٦)، جوامع السيرة ط العلمية (ص: ٢٢)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٦٩)، تخريج الدلالات السمعية (ص: ١٧١)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١١).

(٤) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٦٩)، زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١١).

(٥) انظر: التنبيه والإشراف (١/٢٤٥)، جوامع السيرة ط العلمية (ص: ٢٢)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١١).

قوله: **(معاوية)** أراد به: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه (١).

وقوله: **(وعامر)** هو عامر بن فهيرة رضي الله عنه (٢) الذي كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في هجرته إلى المدينة.

وقوله: **(يزيد)** يريد به: يزيد بن أبي سفيان (٣).

قال: **(وعمر و ثم ثابت وزيدوا)** مراده بعمر و هنا: عمرو بن العاص رضي الله عنه (٤)، وأما مراده بثابت فهو: ثابت بن قيس (٥) الصحابي الجليل.

هؤلاء الذين مضى ذكرهم كلهم من أجلاء الصحابة، ومن أكابرهم رضي الله عنهم، وهم من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم عموماً، ومنهم من اختصهم النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة القرآن الكريم.

ثم قال الناظم: **(وزيدوا)** يُشير بذلك إلى أن هناك من أهل العلم مَنْ زاد على هذا العدد أعداداً أخرى، والمسألة لم يرد فيها نص ليعين عدد كتاب الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنها كانت بالشهرة، وهؤلاء الذين ذكرنا وذكرهم الناظم هم من أشهر الصحابة رضي الله عنهم كتابةً للوحي.



(١) انظر: التنبيه والإشراف (١/٢٤٦)، جوامع السيرة ط العلمية (ص: ٢٢)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٦٩)، تخريج الدلالات السمعية (ص: ١٧١)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١٢)، جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابة (ص: ٢٥).

(٢) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١١).

(٣) انظر: جوامع السيرة ط العلمية (ص: ٢٢)، عيون الأثر (٢/٣٨٣)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (١١/٣٧٥).

(٤) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، تخريج الدلالات السمعية (ص: ١٧١)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١٢).

(٥) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١١٣)، المختصر الكبير في سيرة الرسول (ص: ١١٢)، جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابة (ص: ٢٦).



## جمع القرآن الكريم

- ١٠٥ - وَأَشْهَرُ الْجَمْعِ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي عَصْرِ ذَا الْخَلِيفَةِ الصِّدِّيقِ  
 ١٠٦ - مُسَمِّيًا بِالْمُضْحَفِ الشَّهِيرِ مِنْ دُونِ مُنْكَرٍ وَلَا نَكِيرِ  
 ١٠٧ - وَبَعْدَهُ عُمَانُ يَا رَشِيدُ وَنَسْخُهُ لِحَرْفِهِ جَدِيدُ  
 ١٠٨ - لِقَوْلِ نَاصِحِ بِلَا تَوَانٍ أَغْنِي بِهِ حُدَيْفَةَ الْيَمَانِ

جمع القرآن الكريم يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ أَمْرَانِ:

الأول: الْجَمْعُ فِي الصَّدُورِ، بِمَعْنَى حِفْظِهِ.

الثاني: الْجَمْعُ فِي الْأَلْوَحِ أَوْ فِي الْكُتُبِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا أُطْلِقَ الْكُتُبُ لَا يَعْنِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْكُتُبَ الَّتِي نَعْرِفُهَا الْآنَ، وَلَكِنْ كُلُّ مَا يَكْتُبُ فِيهِ يَقَالُ لَهُ: كِتَابٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى رِقَاعٍ، أَوْ عَسِيبٍ نَخْلٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

هذان النوعان من الجمع هما اللذان ذكرهما أهل العلم بالنسبة للجمع.

ومن خلال النظر في الواقع نزيد عليهما: الجمع الصوتي للقرآن، والذي ليس هو من نوع الجمع في الصدور، ولا الجمع في السطور، وهو تسجيل القرآن فهو نوع من أنواع الجمع يمكن أن يكون نوعاً ثالثاً، وهو قسمان: جمع مرثي، وجمع مسموع. قال الناظم:

وَأَشْهَرُ الْجَمْعِ عَلَى التَّحْقِيقِ فِي عَصْرِ ذَا الْخَلِيفَةِ الصِّدِّيقِ

ويقصد بالخليفة: الصديق أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُمِّيَ بِالصِّدِّيقِ؛ لِتَصَدِيقِهِ النَّبِيَّ

حِينَما وَصَفَ لِكِفَارِ قَرِيْشٍ قِصَّةَ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ وَكَذَّبُوهُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٢٣٩)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (ص: ٦٩)،

مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١١٩)، جمع القرآن الكريم حفظاً وكتابة (ص: ٥).

ذهبوا إلى أبي بكر رضي الله عنه في بيته فقالوا: إن محمداً يزعم أنه ذهب إلى بيت المقدس وعرج به إلى السماء! فقال رضي الله عنه: إن كان قال ذلك فقد صدق؛ إني لأصدقه بالخبر يأتي من السماء، فسُمِّي رضي الله عنه الصديق (١).

وقول الناظم هنا: **(أشهر الجمع)** فيه إشارة إلى أن هناك قولاً غير ما ذهب إليه الناظم، وهو الواقع؛ لأن أهل العلم تنوعوا في ذكر مراحل جمع القرآن، فبعضهم جعلها ثلاث مراحل كما صح ذلك عند البخاري وغيره:

المرحلة الأولى: جمع النبي صلوات الله وسلامته عليه.

المرحلة الثانية: جمع أبي بكر رضي الله عنه.

المرحلة الثالثة: جمع عثمان رضي الله عنه (٢).

أما المرحلة الأولى فقالوا: إن النبي صلوات الله وسلامته عليه كان كلما أنزل عليه الوحي أو القرآن من السماء؛ أمر أصحابه أن يدونوا ذلك، فكتبوا هذا القرآن على الألواح والجلود، ونحو ذلك، فجعل بعض أهل العلم هذا مرحلة من مراحل الجمع (٣).

(١) المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٣/ ٦٥) ٤٤٠٧، وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ولكن في سننه محمد بن كثير وقد قال عنه أبو عبد الله الحاكم نفسه: «ليس بشيء» كما في إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢١)، وانظر: أسد الغابة ط الفكر (٣/ ٢٠٦)، قال الألباني: «قلت: فمثله لا يحتج به إذا انفرد، لكنه قد توبع كما يأتي، فحديثه لذلك صحيح، وقد عزه الحافظ ابن كثير في التفسير (١٥/ ١٣٨) للبيهقي (يعني في «الدلائل») من طريق الحاكم، ثم سكت عليه، وكان ذلك لشواهد التي أشرنا إليها آنفاً، وإنما ذكرت الحديث من أجل ما فيه من سبب تسمية أبي بكر بـ«الصديق»، وإلا فسائرته متواتر صح من طرق جماعة من الصحابة قد استقصى كثيراً منها الحافظ ابن كثير في أول تفسيره لسورة «الإسراء»، فلنذكر هنا الشواهد لهذه الزيادة» ثم ذكرها. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١/ ٦١٥)، «وأجمعت الأئمة على تسميته صديقاً» تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٨١).

(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٢٣٩)، مباحث في علوم القرآن لصبيحي الصالح (ص: ٦٩)، نفحات من علوم القرآن (ص: ٢١)، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: ١٠٧-١٢٠).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٧١) ٤٦٧٩، سنن أبي داود (١/ ٢٠٨) ٧٨٦، سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٢٧٢) ٣٠٨٦، سنن الترمذي ت بشار (٦/ ٢٢٨) ٣٩٥٤، مسند أحمد ط الرسالة (٣٥/ ٤٨٣)

ثم ذكروا المرحلة الثانية وهي المرحلة المشهورة التي قام بها أبو بكر رضي الله عنه في جمع القرآن<sup>(١)</sup>. ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة عثمان<sup>(٢)</sup>.  
والناظم هنا اقتصر على المرحلتين، وله وجهة في ذلك، وقد سبقه من أهل العلم من قال بهذا؛ لأن عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن جمعاً للقرآن، وإنما هو كتابة، لكنه كان مُفَرَّقًا، فقد يوجد عند بعض الصحابة من كتاب الوحي شيء من القرآن لا يوجد عند الآخر، وهكذا، فلم يكن مجموعاً بين دفتين كما هو على صورته الحالية، فلا يُعدّ عصر النبي صلى الله عليه وسلم من مراحل الجمع، وإنما هو من مراحل التدوين<sup>(٣)</sup>.

- 
- ٢١٦٠٧، مسند ابن أبي شيبة (١/١١٠) ١٣٩، صحيح ابن حبان - محققاً (١/٣٢٠) ١١٤، المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٦٦٨) ٤٢١٧.
- (١) انظر: صحيح البخاري (٦/١٨٣) ٤٩٨٦، سنن الترمذي ت بشار (٥/١٣٤) ٣١٠٣، مسند أحمد ط الرسالة (١/٢٣٨) ٧٦، صحيح ابن حبان - محققاً (١٠/٣٦٠) ٤٥٠٦، شعب الإيمان (١/٣٣٩) ١٦٩.
- (٢) انظر: صحيح البخاري (٦/١٨٣) ٤٩٨٧، سنن الترمذي ت شاکر (٥/٢٨٤) ٣١٠٤، السنن الكبرى للبيهقي (٢/٦١) ٢٣٧٤، السنن الكبرى للنسائي (٧/٢٤٦) ٧٩٣٤.
- (٣) انظر: صحيح البخاري (٦/٧١) ٤٦٧٩، وفيه: «قال أبو بكر: قلت لعمر: «كيف أفعال شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟» فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر» وقال الخطابي وغيره: يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعده الصادق بضمأن حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفاً، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (ص: ٤٩)، بإسناد حسن عن عبد خير قال: سمعت علياً يقول: «أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله» فتح الباري لابن حجر (١٢/٩)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٢٤٨).

ولذلك اقتصر الناظم هنا على المشهور، فقال: **(وأشهر الجمع على التحقيق)**، يعني: بعد التحقيق يَظْهَرُ أن مراحل الجمع مرحلتان: مَرَحَلَة أبي بكر الصديق، ومَرَحَلَة عثمان بن عفان رضي الله عنهما.

قال: **(في عصر ذا الخليفة الصديق)**، أي: خلافة أبي بكر رضي الله عنه والتي بلغت ستين وشيئاً (١).

قال الناظم:

**١٠٦ - مُسَمِّيًا بِالمُصْحَفِ الشَّهِيرِ مِنْ دُونِ مُنْكَرٍ وَلَا نَكِيرِ**

قوله: **(مسمياً بالمصحف الشهير)** (مسمياً): منصوبة على الحال؛ أي: حال كون هذا المجموع مُسَمِّيًا.

قوله: **(بالمصحف)** لما جمع أبو بكر رضي الله عنه القرآن، طلب من الصحابة أن يطلقوا اسماً على هذا الشيء المجموع، فجيء بأسماء متنوعة، ثم قيل: إن هذا الاسم (المصحف) يُذَكَّرُ عند أهل الحبشة، فمالت نفسه رضي الله عنه إلى هذه التسمية، فسمي المصحف منذ ذلك الوقت، فتسمية المصحف إنما كانت في عهد أبي بكر رضي الله عنه لما جمَعَ القرآن (٢).

قوله **(الشهير)**، أي: المشهور (٣)، فإذا أُطْلِقَ المصحف يتبادر إلى الذهن أَنَّهُ عَلَى الكتاب الذي حوى كلام الله - جل وعلا - المَقْرُوء وهو القرآن الكريم.

(١) انظر: مسند أحمد ط الرسالة (٢٤٨/٣٦) ٢١٩١٩، من حديث سفينة وقد ذكر مدة خلافة أبي بكر وأنها ستان، وقال ابن عمر رضي الله عنهما ولي أبو بكر رضي الله عنه في خلافته ستين وسبعة أشهر. المستدرک على الصحيحين للحاكم (٦٨/٣) ٤٤١٧.

(٢) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (٦٤/١)، الإتيقان في علوم القرآن (١/١٨٥)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (٢/٣٣١).

(٣) انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٦/٣٥٦٧)، المعجم الوسيط (١/٤٩٨).



قوله: (من دون منكر ولا نكير)، يعني: إشارة إلى الإجماع؛ أي: إجماع الصحابة - رضي الله عنهم جميعاً - على قبول هذا الجمع الذي قام به أبو بكر رضي الله عنه، وعلى قبول تسميته بالمصحف.

أما كيفية الجمع في عهد أبي بكر رضي الله عنه للقرآن، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي ارتدت بعض قبائل العرب عن الإسلام، فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، وكان من أشهر تلك المقاتلات مع المرتدين ما يتعلق بوقعة اليمامة لأصحاب مسيئمة الكذاب<sup>(١)</sup>، وقد كثر القتل في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم في تلك المعركة، فقتل من القراء نحو سبعين منهم أو يزيد، كما عند البخاري في صحيحه<sup>(٢)</sup>، فلما حصل ما حصل جاء بعض الصحابة وعلى رأسهم عمر رضي الله عنه ودخل على أبي بكر وذكر له ما حصل من قتل لهذا العدد الكبير من حفاظ الصحابة وقرائهم، وخشي أن يفقد شيء من القرآن أو ينسى شيء منه بسبب هذا القتل، لاسيما أن حروب الردة لا زالت قائمة، ولا يعلم ماذا سيزيد من القتل في حروب أخرى غير موقعة اليمامة، فأشار على أبي بكر أن يجمع القرآن جمعاً كاملاً ويحفظ؛ لئلا يضيع شيء منه بعد ذلك بسبب مقتل الحفاظ والقراء كما عند البخاري وغيره<sup>(٣)</sup>.

والحقيقة: أن طلب عمر من أبي بكر رضي الله عنه ليس في مقام نسيان قوله تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ولكن الله - جل وعلا - جعل

(١) انظر: تاريخ خليفة بن خياط (ص: ١٠٧)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧٩/٤)، الكامل في التاريخ (٢١٤/٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٠٢/٥) ٤٠٧٨.

(٣) انظر: صحيح البخاري (١٨٣/٦) ٤٩٨٦، سنن الترمذي ت بشار (١٣٤/٥) ٣١٠٣، مسند أحمد ط الرسالة (٢٣٨/١) ٧٦.

لكل شيء سبباً، ومن أسباب هذا الحفظ هو أن يُهَيَّئَ من يجمع هذا القرآن، وأن يهيئ الفاروق رضي الله عنه في إقناع أبي بكر بهذا الأمر.

فَلَمَّا أشار إليه بهذا تَرَدَّدَ أبو بكر بادي الرَّأْيِ، وكان سبب هذا التردد هو خشيته أن يكون مخالفاً للنبي صلى الله عليه وسلم، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا الفعل (١)، وخشي أن يبتدع في الدين، كما جاء ذلك عنه عند البخاري وغيره (٢).

فكان أبو بكر رضي الله عنه أعظم الناس اتباعاً وموافقة للوحي، كما قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ولم يعرف لأبي بكر فتياً ولا حكم خالف نصاً» (٣)، «بخلاف غيره من الصحابة» (٤).

الحاصل: أن عمر أخذ يراجع أبا بكر رضي الله عنه في هذا الموضوع، حتى انشرح صدر أبي بكر لذلك، ورأى أن المصلحة متحققة في جمع القرآن، وأن هذا الجمع ليس فيه تغيير وإنما هو كصفحات مُثَرَّة تُجَمَع في خيط واحد (٥)، وأن هذا هو غاية ما في الأمر؛ فيكون بذلك الحفظ والرعاية لهذا الكتاب، لاسيما وأن الوضع يُنذر بخطر ويهدد بشيء من هذا النسيان؛ لكثرة القتلى من قراء الصحابة رضي الله عنهم، وخشية التوسع في البلدان أيضاً فيضيع شيء من هذا.

فلما انشرح صدره لذلك وَقَعَ اختيَارُهُ على الصحابي الجليل زيد بن ثابت، وهذا يَدُلُّ على فِطْنَةِ أبي بكر وذكائه وبعُدَ نَظَرِهِ، وسبب هذا الاختيار هو أن زيداً

(١) انظر: صحيح البخاري (٧١/٦) ٤٦٧٩.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٢/٩).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢٩٩/٨)، وانظر: (٤٩٧/٥)، (٥٠٣/٥).

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٤٩٧/٥) (٥٠٣/٥)، (٢٩٩/٨).

(٥) انظر: الموافقات (٣٢/١) (٣٩-٣٩)، (١٥٧/٣)، (٢٩٢/٤)، معالم أصول الفقه عند أهل

السنة والجماعة (ص: ١٣١)، علم المقاصد الشرعية (ص: ٣٨).

كان مِنْ حُفَاطِ الْقُرْآنِ وَكِتَابِ الْوَحْيِ، وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ عَرَضَ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ (١).

فَجَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ ﷺ وَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا عَرَضَهُ عَلَيْهِ عُمَرُ ﷺ، فَتَرَدَّدَ زَيْدٌ، وَطَلَبَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَقِيلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَا زَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فِي مِرَاجَعَتِهِ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ زَيْدٍ لِمِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ، فَأَجَابَ مَعَ اسْتِثْقَالٍ لِهَذَا، وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَوْ حَمَلُونِي الْجِبَالَ لَكَانَ أَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ فِي مِثْلِ هَذَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢).

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَثَرَ هَذَا الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ﷺ، فَلَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ بَعْدَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ فِيمَا نَقَرُوهُ الْآنَ بَيْنَ دَفْتَيْ الْمَصْحَفِ، فَهُوَ الَّذِي جَمَعَ تِلْكَ الْكُتَابَاتِ حَتَّى صَارَتْ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَصْحَفِ، وَالْفَضْلُ أَيْضًا يَعُودُ بَعْدَ اللَّهِ - سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى - إِلَى الْخَلِيفَةِ الصِّدِّيقِ، وَإِلَى عُمَرَ الْفَارُوقِ ﷺ فِي الْإِشَارَةِ بِهَذَا الْأَمْرِ، فَقَدْ كَانَ ﷺ مُلْهَمًا وَمُؤَفِّقًا فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ (٣).

فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ ذَكَرَ أَمْرَ الْحِجَابِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَتْ آيَةُ الْحِجَابِ (٤)، وَفِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَهَاهُ عَنْ أَنْ يَصَلِيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، فَنَزَلَتْ آيَةٌ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّأَبْدًا﴾ [التوبة: ٨٤] (٥)، وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَى أَنْ يَتَّخِذَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ مَصْلِيًّا، فَتَزَلَّتْ آيَةٌ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] (٦).

(١) انظر: المعارف للدينوري (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٧١) ٤٦٧٩.

(٣) انظر: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة (١/ ٢٨٧) الفصل السادس في موافقات عمر للقرآن والسنة والتوراة، الحاوي للفتاوي (١/ ٤٥٢) قطف الثمر في موافقات عمر.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٠) ٤٤٨٣.

(٥) انظر: صحيح البخاري (٢/ ٧٦) ١٢٦٩، صحيح مسلم (٤/ ١٨٦٥) ٢٥ - (٢٤٠٠).

(٦) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٠) ٤٤٨٣.

فقد جاء في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم مُحدِّثون، فإن يك في أمّتي أحدٌ، فإنه عمْرُ» (١).

فكان من توفيق الله لعمر أن عرّض هذا على أبي بكر فشرح الله صدر أبي بكر، وصدر زيد بن ثابت لهذا الأمر.

فبدأ زيد بن ثابت في جمع القرآن الكريم، واتخذ ﷺ لنفسه ضوابط (٢):

الضابط الأول: أن يكون هذا المكتوب مما كتبت في عهد النبي ﷺ.

الضابط الثاني: إذا جاء شخص بهذا المكتوب، وقال: هذه الآية كتبت في

عهد النبي ﷺ يشترط أن يأتي بشاهدين يشهدان على ذلك (٣).

«وتتبعه الرجال في جمعه كان للاستظهار، لا لاستحداث العلم» (٤) وقطع

أي مجال للغلط أو ما شابهه، ولأجل أن يبلغ القرآن مبلغ التواتر، وإلا فهو من

حفظة القرآن ﷺ فيعلم الصحيح من غيره، قال ﷺ: «فتبعت حتى وجدت

آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدهما مع أحد غيره» رواه

البخاري (٥).

(١) صحيح البخاري (١٢/٥) ٣٦٨٩، صحيح مسلم (٤/١٨٦٤) ٢٣ - (٢٣٩٨).

(٢) انظر: المدخل إلى علوم القرآن الكريم للنبهان (ص: ١١٢).

(٣) انظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ٥١)، جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ١٦١)، المرشد

الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٥٥)، فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٥٩)، مصاعد النظر

للإشراف على مقاصد السور (١/٤١٥)، الإتقان في علوم القرآن (١/٢٠٥)، جمع القرآن الكريم في

عهد الخلفاء الراشدين - عبد القيوم السندي (ص: ١٨).

(٤) شرح السنة للبيهقي (٤/٥١٦).

(٥) صحيح البخاري (٦/١٨٣) ٤٩٨٦.

ولا يعني هذا الحديث أن آخر سورة التوبة لم يكن معروفاً، بل كان محفوظاً، لكن لم يجدها زيد رضي الله عنه مكتوبة إلا عند أبي خزيمة الأنصاري (١)، فلما وجدها عنده اجتمع عند زيد شرط وهو أن أبا خزيمة كتبها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وضاع الشرط الآخر، فإن أبا خزيمة ليس معه شهود فحينئذ تختل القاعدة، فجميع ما جمعه من الألواح كان يشهد عليه شاهدان، وإذا بهم يذكرون حديث النبي صلى الله عليه وسلم وما صح عنه عند البخاري وغيره أنه جعل شهادة خزيمة بن ثابت بشهادة رجلين (٢).

وفي هذا من الاعتبار والعظة بأن الله - سبحانه وتعالى - يُقدّر الأمور على هيئة تثير الإدكار والاعتبار، لا تبقى إلا هذه الآيات وتخالف شرطه، ثم يجد المخرج بحكم النبي صلى الله عليه وسلم؛ فيقبل هذه الآيات من أبي خزيمة؛ لأن شهادته تعدل شهادة رجلين، فيكتمل القرآن في عهد أبي بكر رضي الله عنه بهذا الجمع، وهذا هو الجمع الذي هو جمع تدوين وكتابة، وهو القسم الثاني، وهو الذي يعيننا هنا. وأما الجمع الأول، فهو جمع الحفظ في الصدور، والصحابة رضي الله عنهم كانوا يحفظون القرآن في صدورهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٥/٩).

(٢) صحيح البخاري (١٩/٤)، ٢٨٠٧، (١١٦/٦)، ٤٧٨٤، سنن أبي داود (٣٠٨/٣)، ٣٦٠٧، سنن النسائي (٣٠١/٧)، ٤٦٤٧، مسند أحمد مخرجاً (٢٠٥/٣٦)، ٢١٨٨٣، المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٢١/٢)، ٢١٨٧، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ورجاله باتفاق الشيخين ثقات ولم يخرجاه «وعمارة بن خزيمة سمع هذا الحديث من أبيه أيضاً»، وقال ابن الملقن: «وهو حديث صحيح، أخرجه أبو داود، وصححها الحاكم، وخالف ابن حزم فأعله» البدر المنير (٧/٤٦٢)، وانظر الخلاف في كونه خزيمة أو أبا خزيمة: فتح الباري لابن حجر (١٥/٩).

وكان جمع القرآن مَكْتُوبًا إِضَافَةً إِلَى جَمْعِهِ مَحْفُوظًا مِمَّا اخْتَصَّ اللَّهُ - جَل وَعَلَا - بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - جَل وَعَلَا - قَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وَقَالَ - سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى - : ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنِتُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]..

وَالْأُمَّمُ السَّابِقَةُ كَانُوا إِذَا أُنِيبُوا كَتَبُوا كِتَابَهُمْ فِي الْأَلْوَاحِ دُونَ حِفْظِ (١) أَوْ أَنْ يَحْفَظُوهَا دُونَ كِتَابَةٍ، فَكَانَتْ الْأَحْبَارُ وَالرَّهْبَانُ مِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ وَلَا يَحْفَظُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْفَظُ وَلَا يَكْتُبُ، وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ - جَل وَعَلَا - إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] بِالشَّيْءِ الَّذِي اسْتُحْفِظُوهُ فِي صُدُورِهِمْ (٢).

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أَمَرَ أَنَا سَاءً أَنْ يَقْعُدُوا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ: فَمَنْ جَاءَ بِشَاهِدِينَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَتَبُوهُ (٣)، حَتَّى اكْتَمَلَ بِهَذِهِ الصُّورَةَ. فَجُمِعَ مَتَفَرِّقَ الْقُرْآنِ الَّذِي كَانَ مَكْتُوبًا فِي الْأَلْوَاحِ بَيْنَ دَفَّتَيْنِ، وَسَمَاهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَصْحَفَ (٤).

ثُمَّ بَقِيَ هَذَا الْمَصْحَفُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ، وَانْتَقَلَ بَعْدَهُ إِلَى الْفَارُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ فِي آخِرِ حَيَاةِ الْفَارُوقِ لَمَّا طُعِنَ أَرْسَلَ بِهَذِهِ النُّسخَةَ إِلَى حَفْصَةَ

(١) انظر: دلائل النبوة للبيهقي محققاً (١/٣٧٩)، الخصائص الكبرى (٢/٣٦٨).

(٢) انظر: البحر المحيط في التفسير (٤/٢٦٨).

(٣) انظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ٥١) قال ابن حجر: «ورجاله ثقات مع انقطاعه» فتح الباري لابن حجر (٩/١٤).

(٤) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (١/٦٤)، الإتيقان في علوم القرآن (١/١٨٥)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (٢/٣٣١) وقد سبق.

بنت عمر رضي الله عنها كما عند البخاري وغيره<sup>(١)</sup>؛ لأن عمر رضي الله عنه لم يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا من الصحابة، وإنما جعل الأمر شورى، فرأى أن يضع المصحف عند حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها.

فلما ولي الخليفة عثمان رضي الله عنه، وأتسعت البلاد وكثرت الفتوحات، بدأ يُلاحِظُ كَثْرَةَ الاختلاف في القراءة، هذا يقرأ بلغة وينكر عليه الآخر ويقول: قُرِئْتُ هكذا، وينكر الثالث والرابع، وتفاقم هذا الإنكار وهذا الاختلاف، حتى إن بعضهم كفرَ بعضًا بسبب هذا الاختلاف، كل منهم يظن أن الذي مع الآخر محرّف؛ لأن كل واحد يقرأ بما سمعه وتلقّاه، فظنوا أن في ذلك اختلافًا، وكل واحد يرى أن الصواب معه.

فأحسَّ عثمان رضي الله عنه بشيء من ذلك وهو في المدينة، فخطب الناس فذكر هذا الأمر، وكان مما قال: «أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشدُّ فيه اختلافًا، وأشدُّ لحنًا، اجتمعوا يا أصحاب محمدٍ واكتبوا للناس إمامًا»<sup>(٢)</sup>.

وقد كانت تلك السنة سنة مليئة بالغزوات والمعارك والحروب مع الكفار، وكان من أشهر هذه المعارك: غزوات أرمينيا وأذربيجان، وكان ممن انتدب فيها حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، ففي تلك الغزوات لاحظ هذا الاختلاف عن قُرب، ورأى بعض الصحابة ينكر على بعض، وكلُّ واحد يدّعي أن قراءته هي الصحيحة، مع أن قراءتهم جميعًا صحيحة، لكنها كانت أوجهًا للقراءة وأحرفًا، ولم يكن الجميع يستوعبون هذه الأحرف جميعًا؛ فلذلك أصبح كل واحد ينكر ما لا يعرفه.

(١) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٧١) ٤٦٧٩، تفسير عبد الرزاق (١/ ٢٤٩)، المصاحف لابن أبي داود (ص: ٥٥، ٥٧)، فضائل القرآن للمستغفري (١/ ٣٥١) ٤٠٩، شرح مشكل الآثار (٨/ ١٢٨).  
(٢) المصاحف لابن أبي داود (ص: ٩٥)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ١٧).

فَعَزَمَ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَرْكَبَ دَابَّتَهُ إِلَى عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيَبْلُغَهُ بِمَا شَاهَدَ، فَذَهَبَ إِلَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: أَدْرِكِ النَّاسَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا وَيَقْتَتِلُوا، إِنِّي رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا. فَوَافَقَ مَا أَحَسَّ بِهِ عَثْمَانُ فِي الْمَدِينَةِ، فَأَخَذَ يُقَلِّبُ الْأَمْرَ، وَبَعْدَ الْمَشُورَةِ وَقَعَ الْاِخْتِيَارَ عَلَى أَنْ تُجْمَعَ تِلْكَ الْمَصَاحِفَ جَمِيعًا وَتُدَوَّنَ تَدْوِينًا بِحَرْفٍ وَاحِدٍ. فَطَلَبَ النُّسْخَةَ الَّتِي عِنْدَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَخَذُوا يَنْظُرُونَ فِي بَقِيَةِ الْمَصَاحِفِ، وَكَانَ اخْتِيَارُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُشَكَّلَ لَجْنَةٌ مَكُونَةٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْخَاصٍ، فَجَعَلَ فِيهَا زَيْدَ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِمَا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَمَعَ الْقُرْآنَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَضَافَ إِلَيْهِ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزَّبِيرِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ. وَكَانَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ مِنْ قَرِيشٍ، مَا عَدَا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَرِيشٍ، وَقَالَ لَهُمْ عَثْمَانُ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَاجْعَلُوا الْقُرْآنَ عَلَى لُغَةِ قَرِيشٍ - يَعْنِي: مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ وَجَدْتُمْ حَرْفَيْنِ أَوْ لُغَتَيْنِ فَاخْتَارُوا لُغَةَ قَرِيشٍ - لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ بِلُغَةِ قَرِيشٍ، فَقَامُوا بِمَا أَوْكَلَ إِلَيْهِمْ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخَذُوا يَجْمَعُونَ تِلْكَ الْمَصَاحِفَ وَيَنْظُرُونَ فِيهَا، حَتَّى جَعَلُوا الْقُرْآنَ عَلَى لِسَانٍ وَاحِدٍ، عَلَى لُغَةِ قَرِيشٍ (١).

وَيَكُونُ بِهَذَا الْجَمْعِ اخْتَفَتْ الْأَحْرَفُ السَّبْعَةَ الْمَشْهُورَةَ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَبُولِ جَمْعِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمامي الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والتابعون لهم بإحسان والأئمة بعدهم، هل هو بما فيه من القراءات السبعة وتمام العشرة وغير

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١/٥٩) ٥٩، وأصله في صحيح البخاري (٦/١٨٣) ٤٩٨٧، سنن الترمذي ت شاكر (٥/٢٨٤) ٣١٠٤، مسند أبي بكر الصديق لأحمد بن علي المروزي (ص: ٩٦).

(٢) انظر: فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٦٧).



ذلك؟ هل هو حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، أم هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين: الأول: قول أئمة السلف والعلماء.

والثاني: قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم» (١).

«قال أبو عمرو: أكثر العلماء على أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدة منهن، فوجه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، وقد قيل: إنه جعله سبع نسخ، ووجه من ذلك أيضًا نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصح، وعليه الأئمة» (٢)، ثم رد نسخة حفصة رضي الله عنها كما عند البخاري (٣).

ونسخة حفصة هذه التي جمعها أبو بكر بقيت عندها إلى أن توفيت رضي الله عنها، فلما رجع مروان بن الحكم وقد كان عاملاً على المدينة (٤) من جنازة حفصة رضي الله عنها، ومعه عبد الله بن عمر أخو حفصة رضي الله عنهما طلب منه أن يعطيه هذه النسخة وألح عليه مروان بن الحكم فأعطاه إياها، فمَرَّ قَهَا وأحرقها مروان (٥)؛ لئلا تختلط فيما بعد بالمصحف الذي أجمع الناس عليه في خلافة عثمان رضي الله عنه (٦).

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٤٢٢).

(٢) المقنع في رسم مصاحف الأمصار (ص: ١٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري (٦/١٨٣)، السنن الكبرى للنسائي (٧/٢٤٦)، ٧٩٣٤، السنن الكبرى للبيهقي (٢/٦١)، ٢٣٧٤، مسند أبي يعلى الموصلي (١/٩٢)، ٩٢.

(٤) انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم (٤/١٦).

(٥) انظر: تاريخ المدينة لابن شبة (٣/١٠٠٣)، الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٥/٤١٠)، ٣٠٥٤، شرح مشكل الآثار (٥/٣٠٤)، المعجم الكبير للطبراني (٢٣/١٨٩)، ٣١٠.

(٦) انظر: مسند الشاميين للطبراني (٤/٢٣٥)، ٣١٦٨، صحيح ابن حبان - مخرجا (١٠/٣٦٥)، ٤٥٠٧، وصححه الألباني والأرنؤوط، وقال ابن عبد البر: «وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان

وبهذا تبقى النسخة العثمانية، وأصبح بعد ذلك يُسمَّى المصحف العثماني؛ أي: المرسوم بالرسم العثماني، أو مصحف عثمان (١)، وبقيت جملة من هذه النسخ حتى كان آخر من ذكر أنه شاهدها بعينها هو ابن الجَزَرِي رَحِمَهُ اللهُ (٢)، وأما مَا يُدَّعَى في هذا الوقت الحاضر من وُجُودِ بعض هذه النسخ في بعض بلدان العالم فليس من ذلك شيء صحيح ألبته، فلم يبق من مصحف عثمان شيء حتى الآن، وذلك باتفاق المحققين من المؤرخين.

فهذه هي مراحل الجمع لكتاب الله - سبحانه وتعالى - : الأولى: مرحلة أبي بكر الصديق، ثم الثانية: مرحلة عثمان، والتي قال عنها الناظم:

**وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ يَا رَشِيدُ      وَنَسْخُهُ لِحَرْفِهِ جَدِيدُ**

قوله: (يا رشيد)، يعني: به المستمع أو القارئ؛ تفاعلاً بأنه لا يستمع إليه ويقرأ إلا من كان راشداً.

وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزَه ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه وإن كل ما روي من القراءات في الآثار عن النبي ﷺ أو عن أبي أو عمر بن الخطاب أو عائشة أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرهم من الصحابة مما يخالف مصحف عثمان المذكور لا يقطع بشيء من ذلك على الله ﷻ ولكن ذلك في الأحكام يجري في العمل مجرى خبر الواحد، وإنما حل مصحف عثمان ﷺ هذا المحل لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه ولم يجمعوا على ما سواه، وبالله التوفيق» التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤/٢٧٨).

(١) انظر: الشريعة للأجري (١/٤٧٦)، (٤/١٧٨٦)، شرح السنة للبغوي (٤/٥٢٥)، الإبانة الكبرى لابن بطة (٨/٤١٦).

(٢) ذكر ذلك الزرقاني في «مناهل العرفان» (١/٤٠٤)، وابن الجَزَرِي هو: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي قاضي القضاة بدمشق وبلاد شيراز شمس الدين المعروف بالجزري الشافعي المقرئ... مات في خامس ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بشيراز، ومولده ليلة خمس وعشرين رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة بدمشق. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/٢٥٦)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٢٤٧-٢٥١) ٣٤٣٣.

قوله هنا: **(ونسخه لحرفه جديد)** أراد به الإشارة إلى التفريق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان؛ فجمع أبي بكر كان فيما تفرَّق من القرآن، أما في عهد عثمان فقد كان مجموعاً بين الدفتين، ولكنه جمعه على حرف واحد<sup>(١)</sup>. فهذا فارق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان رضي الله عنهما.

فقوله: **(ونسخه لحرفه جديد)**، يعني: نسخه للحرف كان جديداً، لم يكن على منوال ما فعل في عهد أبي بكر رضي الله عنه.  
وعَلَّل الناظم جمع عثمان رضي الله عنه للقرآن، بقوله:

**لِقَوْلِ نَاصِحٍ بِلَاتَوَانٍ أَعْنِي بِهِ حُذَيْفَةَ الْيَمَانِ**

فهذا الناصح كما في صحيح البخاري هو حذيفة بن اليمان الذي أَلَحَّ على عثمان رضي الله عنه أن يجمع القرآن<sup>(٢)</sup>.

فلأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت وحذيفة وعثمان رضي الله عنهم من الفضل العظيم والأجر الجزيل الشيء الكثير؛ لما قاموا به مِنْ حِفْظِ لهذا الكتاب الكريم، والذي أَصْبَحَ إلى هذه العصور يُقْرَأُ وَيُكْتَبُ وَيُسْمَعُ، ولا يختلط، فلهم الفَضْلُ في ذلك بعد الله - سبحانه وتعالى -، فَجَزَاهُمْ اللهُ عنا خير الجزاء ورضي عنهم أجمعين.



(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص: ٣٣)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٢٦)، تاريخ القرآن الكريم (ص: ٣٢)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٣١)، وللسخاوي رأي آخر، وأن عثمان جمع الأحرف السبعة في مصحفه. انظر: جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٣٢٦) وفي المسألة أقوال انظر خلاصتها في النشر في القراءات العشر (١/ ٣١)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٢)، الإيتقان في علوم القرآن (١/ ١٧٦)، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة (ص: ٢١-٢٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري (١٨٣/٦) ٤٩٨٧، سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٢٨٤) ٣١٠٤.



## الأحرف السبعة

- ١٠٩ - رَوَى الْبُخَارِيُّ لَنَا وَمُسْلِمٌ دَلِيلَ مَنْ يَقُولُ وَهُوَ يُعْلَمُ  
 ١١٠ - بِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُسْتَعْرِفِ لَسَبْعَةً مَوْسُومَةً بِالْأَحْرَفِ  
 ١١١ - وَقَدْ حَكَى أَبُو عُبَيْدٍ نَاشِرًا بِأَنَّهَا بِالْغَنَةِ تَوَاتَرًا  
 ١١٢ - وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الْمُرَادِ قَائِمٌ تَكَلُّ عِنْدَ سَرْدِهِ الْعَزَائِمُ  
 ١١٣ - وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْمُرَادِ وَهُوَ الَّذِي قَرِيبُ الْإِعْتِمَادِ  
 ١١٤ - بِأَنَّهُ سَبْعُ لُغَاتٍ فِيهِ وَوَحْدِ الْمَعْنَى وَقَدْ يَلِيهِ  
 ١١٥ - مَقَالٌ مَنْ يَقُولُ بَلْ مَعَانِي تَفَرَّقَتْ لِأَجْلِهَا الْمَبَانِي  
 ١١٦ - فَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ قَدْ قَرَّرَ الدَّلِيلَ فِيهِ الْأَكْثَرُ  
 ١١٧ - وَإِنْ تُرِدُ زِيَادَةَ التَّحْرِيرِ تَجِدُهُ فِي التَّفْسِيرِ لِلْجَرِيرِ

الأحرف السبعة ثابتة بالأحاديث الصحيحة التي بلغت حد التواتر، كما حكى ذلك جماعة من أهل العلم كابن عبد البر وغيره (١).

فالقرآن الكريم نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كما دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ما رواه البخاري (٢) ومسلم (٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(١) انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٣٣٩) حيث قال: «قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة»، الانتصار للقرآن للباقلاني (١/ ٣٣١)، النشر في القراءات العشر (١/ ٢١)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢/ ٦٣٠)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٧/ ٢١١)، دليل الحيران على مورد الظمان (ص: ٤٤)، غيث النفع في القراءات السبع (ص: ١١)، نظم المتناثر (ص: ١٧٣) (١٩٧)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (١/ ٢٠)، قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود (ص: ١٩)، جمع القرآن - دراسة تحليلية لمروياته (ص: ١٩٦).

(٢) صحيح البخاري (٦/ ١٨٤) ٤٩٩١.

(٣) صحيح مسلم (١/ ٥٦١) ٢٧٢ - (١١٩).

«أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَيَّ حَرْفٍ فَرَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أُسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ».

واختلفوا في المراد بالأحرف السبعة إلى أقوال كثيرة، أشار الناظم هنا إلى بداية المسألة في قوله:

رَوَى الْبُخَارِيُّ لَنَا وَمُسْلِمٌ      دَلِيلَ مَنْ يَقُولُ وَهُوَ يُعْلِمُ  
بِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُسْتَعْرِفِ      لِسَبْعَةِ مَوْسُومَةٍ بِالْأَحْرَفِ

(رَوَى الْبُخَارِيُّ لَنَا وَمُسْلِمٌ)، يعني: مسنداً في صحيح البخاري (١) وكذلك مسلم (٢)، (دَلِيلَ مَنْ يَقُولُ وَهُوَ يُعْلِمُ)، يعني: رَوَوْا هذه الأدلة التي يقول بها من ذهب إلى القول بالأحرف السبعة، (وَهُوَ يُعْلِمُ)، يعني: يُبَلِّغُ وَيُوضِّحُ (بِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُسْتَعْرِفِ) لِمَنْ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ، (فَالْمُسْتَعْرِفِ): هو من طَلَبَ الْمَعْرِفَةَ، فَرِيزَادَةَ السِّينِ هُنَا لِلطَّلَبِ (٣)؛ فَاسْتَعْرِفَ؛ أَي: طَلَبَ الْمَعْرِفَةَ (سَبْعَةَ مَوْسُومَةٍ بِالْأَحْرَفِ)، أَي: سَبْعَةَ أَحْرَفِ، قَالَ النَّاطِمُ:

وَقَدْ حَكَى أَبُو عِيَيْدٍ نَاشِرًا      بِأَنَّهَا بِالْغَلَّةِ تَوَاتَرًا

من أشهر من حكى التواتر هو: أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورِ (كِتَابُ فِضَائِلِ الْقُرْآنِ)، وَالْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ تَوَفِيَ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ عَامٍ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ (٤).

(١) انظر: صحيح البخاري (١٨٤/٦) ٤٩٩١.

(٢) انظر: صحيح مسلم (٥٦١/١) ٢٧٢ - (٨١٩).

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/١٤٠)، شرحان على مراحي الأرواح في علم الصرف (ص: ٢١).

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، الإمام، الحافظ، المجتهد، ذو الفنون. كان أبوه سلام مملوكاً رومياً لرجل هروي. مولد أبي عبيد: سنة سبع وخمسين ومائة. وله مصنف في القراءات لم أره، وهو

وقد حكى في هذا الكتاب أن روايات الأحرف السبعة متواترة (١) صَحَّتْ بِهَا السنة، بل بلغت حد التواتر. وقد ذكر مثل ذلك ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ وغيره. قال:

**وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الْمُرَادِ قَائِمٌ تَكِلُّ عِنْدَ نَظْمِهِ الْعَزَائِمُ**  
(الْخُلْفُ)، يعني: الخلاف في المعنى المراد بالأحرف السبعة (قائم)، يعني: الخلاف قائم في هذه المسألة.

وأما قوله: (تَكِلُّ عِنْدَ نَظْمِهِ الْعَزَائِمُ)؛ فهو إشارة إلى طول هذا الخلاف، وإلا فعادة الناظم فيما مَضَى أَنْ يَأْتِيَ بِالْخِلَافِ فِي الْمَسَائِلِ، لكن هنا كأنه أشار إلى هذا الطول مما قد يكون سَبَبًا فِي إِضَافَةِ عَدَدٍ مِنَ الْآيَاتِ لِأَجْلِ سَرْدِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ ابْنَ حَبَانَ قَدْ أَوْصَلَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ إِلَى خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ (٢)، وَالسِّيَوطِيُّ أَوْصَلَهَا إِلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا (٣)، فَلَوْ أَرَادَ النَّازِمُ ذِكْرَهَا لِاضْطِرَّ أَنْ يَزِيدَ مَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِينَ بَيْتًا، وَهَذَا يُطَوِّلُ الْمَسْأَلَةَ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ: (تَكِلُّ عِنْدَ نَظْمِهِ الْعَزَائِمُ)، وَالْكَلُّ هُنَا مَا خُوِذَ مِنْ كَلِّ يَكِلُّ، وَهُوَ التَّعَبُ (٤)، يَعْنِي: تَتَّعَبُ عِنْدَ

من أئمة الاجتهاد. وله بضعة وعشرون كتابًا. قال البخاري وغيره: مات سنة أربع وعشرين ومائتين، بمكة. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٠/٤٩٠-٥٠٧).

(١) انظر: فضائل القرآن للقياسم بن سلام (ص: ٣٣٩) حيث قال: «قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة».

(٢) قال ابن الجوزي: «واختلف العلماء في المراد بهذا على خمسة وثلثين قولاً، حكاه أبو حاتم ابن حبان الحافظ» كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/٨٠)، قال ابن حجر: «ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه» فتح الباري لابن حجر (٩/٢٣)، قال السيوطي: «قلت: قد حكاه ابن النقيب في مقدمة تفسيره عنه بواسطة الشرف المزني المرسي فقال: قال ابن حبان...» الإتيان في علوم القرآن (١/١٧٣).

(٣) الإتيان في علوم القرآن (١/١٦٤-١٧٦).

(٤) انظر: المعجم الوسيط (٢/٧٩٦).

سَرَدِهِ وَنَظْمِهِ الْعِزَائِمِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا طَالَ لَاسِيْمًا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُخْتَصَرَاتِ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الْمَقْصُودُ، لَكِنِ النَّاضِمُ أَرَادَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْمَهْمِ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، فَقَالَ:

وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْمُرَادِ      وَهُوَ الَّذِي قَرِيبُ الْإِعْتِمَادِ  
بِأَنَّهُ سَبْعُ لُغَاتٍ فِيهِ      وَوَحْدِ الْمَعْنَى وَقَدْ يَلِيهِ  
مَقَالٌ مَنْ يَقُولُ بَلْ مَعَانِي      تَفَرَّقَتْ لِأَجْلِهَا الْمَبَانِي

ذكر الناظم أشهر الأقوال في هذه المسألة، وهو القول الأول القائل بأن «المُرَادِ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ هِيَ اللُّغَاتُ السَّبْعَةُ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، كَلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَهَذِيلٍ، وَثَقِيفٍ، وَهَوَازِنٍ، وَكِنَانَةَ، وَتَمِيمٍ، وَلُغَةِ الْيَمَنِ»<sup>(١)</sup>، هذه سبع لغات وهي أشهر لغات العرب في ذلك الوقت الذي عاصر نُزُولَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَحْوِي سَبْعَةَ أَحْرَفٍ لِسَبْعِ لُغَاتٍ مَتَفَرِّقَةٍ فِيهِ؛ فَفِيهِ آيَاتٌ فِيهَا مِنْ لُغَةِ قُرَيْشٍ، وَفِيهِ آيَاتٌ فِيهَا مِنْ لُغَةِ هَذِيلٍ، وَفِيهِ آيَاتٌ فِيهَا مِنْ لُغَةِ تَمِيمٍ، وَمِنْ لُغَةِ الْيَمَنِ، وَثَقِيفٍ، وَهَوَازِنٍ، وَكِنَانَةَ، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ (٢).

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ١٨٠).

(٢) انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٣٣٩)، قال ابن الجوزي: «وهذا هو القول الصحيح... وهذا اختيار ثعلب وابن جرير... والذي نراه أن التعيين من اللغات على شيء بعينه لا يصح لنا سنده، ولا يثبت عند جهازة النقل طريقه. بل نقول: نزل القرآن على سبع لغات فصيحة من لغات العرب، وقد كان بعض مشايخنا يقول: كله بلغة قريش، وهي تشتمل على أصول من القبائل هم أرباب الفصاحة، وما يخرج عن لغة قريش في الأصل لم يخرج عن لغتها في الاختيار» فنون الأفتان في عيون علوم القرآن (ص: ٢١٤)، معالم السنن (١/ ٢٩٢)، الإبانة عن معاني القراءات (ص: ٨٠)، قال السيوطي: «وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثلعب والأزهري وآخرون واختاره ابن عطية وصححه البيهقي



قوله: **(وَحْدِ الْمَعْنَى)** يُشِيرُ بِهِ إِلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ، وَهُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى الْوَاحِدَ قَدْ يَأْتِي بِأَكْثَرِ مِنْ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ قُرَيْشٍ، فَكَلِمَةُ «هَلُمَّ» يَرَادُفُهَا كَلِمَةُ: «تَعَالَى»، وَ«أَقْبَلَ»، وَ«عَجَلَ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، هَذِهِ أَحْرَفٌ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِقْبَالُ وَالطَّلِبُ، أَي: طَلِبَ الْحَضُورَ.

فَقَالُوا: إِنَّ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ هِيَ تِلْكَ الْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلِفَةُ عَلَى لُغَاتِ الْعَرَبِ وَتَكُونُ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَيَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ أَحْصَى مِنَ الْقَوْلِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ السَّابِقَ هُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ فِي جَمَلَتِهِ حَوَى سَبْعَ لُغَاتٍ، أَمَا هَذَا الْقَوْلُ فَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ الْوَاحِدَ أَوْ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ قَدْ تَأْتِي عَلَى سَبْعِ لُغَاتٍ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا<sup>(٢)</sup>.

قال:

.....  
**وَوَحْدِ الْمَعْنَى وَقَدْ يَلِيهِ**

**مَقَالٌ مِّنْ يَقُولٍ بَلْ مَعَانِي تَفَرَّقَتْ لِأَجْلِهَا الْمَبَانِي**

فَإِذَا أَرَدْنَا التَّرْتِيبَ مِنْ حَيْثُ التَّرْجِيحُ، فَنَقُولُ:

القول الأول: هو أن المراد بالأحرف السبعة أن المعنى الواحد يأتي بعدة لغات.

القول الثاني: إن الأحرف السبعة جاءت على معانٍ متعددة وليست على معنى واحد؛ ولذلك تفرقت لأجلها المباني، كما قال الناظم هنا؛ لأن اختلاف المبني يدل على اختلاف في المعنى.

في الشعب. وتعقب بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها «الإتقان في علوم القرآن (١/١٦٩)».

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١/٥٨).

(٢) انظر: فنون الألفان في علوم القرآن (ص: ٢٠٦)، الإتقان في علوم القرآن (١/١٦٧) وقال: «وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق. ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء».

ثم أخذ الناظم هنا يُرَجِّح بين القولين المشهورين، فقال:

**فَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَهُوَ الأَظْهَرُ قَدْ قَرَّرَ الدَّلِيلَ فِيهِ الأَكْثَرُ**

الأول: هو أن المعنى الواحد يأتي فيه أكثر من حَرْفٍ يدل عليه، كأقبل وهلم واستعجل وتعال، كلها تَدُلُّ على طلب الحضور، فالمَعْنَى واحد لكن الألفاظ مختلفة، هذا هو القول الأرجح في المراد بالأحرف السبعة.

وأما بقية الأقوال التي وَصَلَتْ إلى الخمسة والثلاثين أو الأربعين فأقوال اجتهدية أبعد من هذين القولين، بل بعضهم قال: إن الأحرف السبعة هي القراءات السبع، وهذا ليس بصحيح؛ لأمر:

الأمر الأول: أن هذه يقال لها أحرف سبعة، وأما تلك يقال لها قراءات سبع. الأمر الثاني: هو أن الأحرف السبعة منسوخة<sup>(١)</sup>، وأما القراءات السبع فهي ليست منسوخة، بل لا يزال الناس يقرؤون بها.

الأمر الثالث: هو أن الأحرف السبعة جاءت منصوطة على أنها سبعة، وأما القراءات السبع فليس هناك ما يَدُلُّ على أن القراءات هي سَبْعُ قراءات، بل إن

(١) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٤٢٠)، ويرى البعض أنها لم تنسخ قال الطبري: «فإن قال: فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة، إن كان الأمر في ذلك على ما وصفت، وقد أقرأهن رسول الله ﷺ أصحابه، وأمر بالقراءة بهنّ، وأنزلهن الله من عنده على نبيه ﷺ؟ أنسخت فُرِفَعَتْ، فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهن الأمة، فذلك تضيغ ما قد أمروا بحفظه؟ أم ما القصة في ذلك؟ قيل له: لم تنسخ فرفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها. ولكن الأمة أُمِرَتْ بحفظ القرآن، وخيَّرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت... فرأت - لعله من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد - قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظُّ قراءته بجميع حروفه على قارئه، بما أذن له في قراءته به» تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١/٥٨).

أول مَنْ ذَكَرَ القراءات السبعَ وَسَمَّاهَا بالقراءات السبع هو أحمد بن مجاهد<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه الذي سَمَّاهُ (السبعة)؛ حيث جمع طُرُقَ القراء السَّبْعَةِ المَشَاهِيرِ، ورأى أنها هي الطرق المُنْضَبَةُ التي تكاثرت عليها الروايات، فجَعَلَهَا هي القراءات السبع، ولذلك عاب عليه بعض أهل العلم هذا الصنيع قالوا: لو زاد قراءة أو نقص حتى لا تشبه بالأحرف السبعة<sup>(٢)</sup>!

ورجح الناظم هنا القول الأول في المراد بالأحرف السبعة، فقال:

**فَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَهُوَ الأَظْهَرُ قَدْ قَرَّرَ الدَّلِيلَ فِيهِ الأَكْثَرُ**

يعني: اختار هذا القول جمهور أهل العلم<sup>(٣)</sup>، ثم قال:

**وَإِنْ تُرِدُ زِيَادَةَ التَّحْرِيرِ تَجِدُهُ فِي التَّفْسِيرِ لِلجَرِيرِ**

يعني: مَنْ أرَادَ زِيَادَةَ البَيَانِ وَالتَّوَسُّعِ فِي ذَكَرِ الأَقْوَالِ وَأدَلَّتْهَا وَمناقشتها والترجيح، فليرجع إلى تفسير ابن جرير الطبري.

(١) ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس الإمام، المقرئ، المحدث النحوي، شيخ المقرئين، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، مصنف كتاب (السبعة)، وُلِدَ سنة خمس وأربعين ومائتين... وتوفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاث مائة. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٢٧٢/١٥).

(٢) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/٤١٥) وقد قال: «لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست هي قراءات القراء السبعة المشهورة»، وقال: «فتبين بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبعة هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين» (٤/٤٢٢)، شرح طيبة النشر للنويري (١/١٦١).

(٣) قال السيوطي: «وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق. ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء» الإتيان في علوم القرآن (١/١٦٧).

قوله: **(للجبر)** يشير به إلى ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ صاحب التفسير (١).  
 والأحرف السبعة منسوخة (٢)، لم يعد العمل قائماً بها، ولم يُقرأ بها منذ عهد  
 عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بعد أن جَمَعَ الناس على لُغَةِ قُرَيْشٍ، وقد يكون في بعض آياته شيء  
 من بقايا الأحرف السبعة لكنها انتهت بالجمْعِ الأخير الذي جمعه عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،  
 وجعل اللغة المُقَدِّمَةَ في هذا الجمع هي لغة قريش من هذه اللغات السبع التي  
 مضى ذكرها.



(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (١/٢٩-٧٢).

(٢) سبقت الإشارة إلى الخلاف في ذلك.

## القراء والقراءات

- ١١٨ - وَإِنْ تَشَأْ مَعْرِفَةَ الْقُرَّاءِ فَابْنَ كَثِيرٍ عُدَّ وَالْكِسَائِيَّ  
 ١١٩ - وَنَافِعًا وَحَمْزَةَ وَعَاصِمًا  
 ١٢٠ - وَبَعْضَهُمْ يَزِيدُ فَوْقَ السَّبْعَةِ  
 ١٢١ - فَهَآكُهُمْ يَزِيدُ يَتْلُوهُ خَلْفُ  
 ١٢٢ - وَقُلْ شُدُوذٌ غَيْرُ تِلْكَ الْعَشْرِ  
 ١٢٣ - وَمَنْشَأُ اخْتِلَافِهِمْ تَنَوُّعًا  
 ١٢٤ - كَالْمَدِّ وَالْإِذْغَامِ وَالْأَدَاءِ  
 وَابْنِ الْعَلَا وَالْيَحْصِيَّيَ عَالِمًا  
 ثَلَاثَةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ  
 وَهَكَذَا يَعْقُبُ مِمَّنْ قَدْ سَلَفَ  
 لِمَا أَتَى مُبَيِّنًا فِي النَّشْرِ  
 وَإِنَّهُ لَظَاهِرٌ لِمَنْ وَعَى  
 وَالْقَصْرِ وَالْإِظْهَارِ لِلْقُرَّاءِ

انتقل الناظم إلى مسألة أخرى فيما يتعلق بالقراءة والقراء، فقال:

## ١١٨ - وَإِنْ تَشَأْ مَعْرِفَةَ الْقُرَّاءِ فَابْنَ كَثِيرٍ عُدَّ وَالْكِسَائِيَّ

يَعْنِي: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ الْقُرَّاءَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرَّاءَاتِ، وَلَمْ يُفَصِّلِ النَّازِمُ فِي تَعْرِيفِ الْقُرَّاءَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْعَامَّ فِي السَّرْدِ وَلَا سِيَّمَا فِي الْآخِرِ حِينَمَا قَالَ: (وَمَنْشَأُ اخْتِلَافِهِمْ تَنَوُّعًا) يدل على ذلك.

والقراءات جمع قراءة، وهي في الاصطلاح: تَنَوُّعُ رَوَايَاتِ الْمُقَرَّرِينَ فِي النُّطْقِ بِكَلِمَاتِ الْقُرْآنِ (١).

والقراءات تنقسم إلى أقسام (٢):

القسم الأول: القراءة المتواترة.

(١) انظر: مدخل في علوم القراءات (ص: ٢٧)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٨٨)،

القراءات وأثرها في علوم العربية (٩/١)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٦)،

دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٨٨).

(٢) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ١٨)، الإتيان في علوم القرآن (١/٢٦٤)، المعجزة

الكبرى القرآن (ص: ٤٠)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٢٣٠).

القسم الثاني: القراءة الآحاد.

القسم الثالث: القراءة الشاذة.

والمقبُول من هذه القراءات هو ما تحققت فيها الشروط التي ذكرها أهل العلم ومن ذلك ما ذكره ابن الجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي (طَبِيبَةِ النَّشْرِ)؛ حيث اشترط لصحة القراءة:

١- أن تُوَافِقَ وَجْهَ النُّحُو؛ كقراءة قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] كلمة (وَالْأَرْحَام) في هذه الآية جاءت فيها قراءتان؛ الأولى: بالنصب (وَالْأَرْحَامُ)، والثانية بالكسر: (وَالْأَرْحَامِ)؛ ولذلك أراد بعضهم أن يحكم على قراءة الكسر بالشذوذ؛ لِلْمَنْعِ مِنْ سَوْأَلِ اللَّهِ بِالْأَرْحَامِ؛ إذ يصير المعنى: (تساءلون به وبالأرحام)؛ لكنها صَحَّتْ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ، ووافقت وجه النحو أنها معطوفة على مجرور، وهي مُوَافِقَةٌ أَيْضًا لِلرَّسْمِ العُثماني، فَلَمَّا اجتمعت فيها هذه الشروط صارت من القراءات؛ ولذلك تُعَدُّ قراءة سبعية<sup>(١)</sup>.

٢- أن تُوَافِقَ الرَّسْمَ العُثماني.

٣- أن تُصِحَّ سَنَدًا.

(١) انظر: السبعة في القراءات (ص: ٢٢٦)، معاني القراءات للأزهري (١/ ٢٩٠) وقد اعترض الأزهري على قراءة الخفض وأجاب عن هذا الاعتراض ابن زنجلة في حجة القراءات (ص: ١٩٠)، التيسير في القراءات السبع (ص: ٩٣)، العنوان في القراءات السبع (ص: ٨٣)، الإقناع في القراءات السبع (ص: ٣١٣)، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٥/ ١٧١-١٧٢) وفيه النص على كونها سبعية والجواب على ما ادعى تفرده عند جماعة من علماء العربية أن الضمير المخفوض لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الخافض.

وقد ذكر ابن الجزري في طيبة النشر هذه الشروط بقوله (١):

فَكُلِّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوٍ      وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي  
وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ      فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ  
وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ      شُدُودَهُ لَوْ أَنَّهٗ فِي السَّبْعَةِ

فإن اختل شرط من هذه الشروط الثلاثة أو فقد في القراءة فاحكم بشدوذهما، (لو أنه في السبعة)، يعني: ولو أنها في القراءات السبعة؛ لأن هذه الشروط ينبغي أن لا تنفك عنها القراءة؛ ولذلك حكّم أهل العلم على القراءة الشاذة بأنه لا يجوز أن يُقرأ بها (٢).

فالفرق بين القراءة السبعية والقراءة الشاذة: أن القراءة السبعية هي التي توفرت فيها الشروط الثلاثة: موافقة الوجه النحوي، وموافقة الرسم العثماني للمصحف، وصحة السند.

فإذا اختلفت هذه الشروط الثلاثة أو واحد منها، فإن القراءة تكون حينئذ شاذة، أما إذا اختلفت جميع الشروط، فهي قراءة ضعيفة أو موضوعة، كمن قرأ: (ملك يوم الدين) بالماضي (٣)، أو قد تكون قراءة مُدرّجة، يعني: ليست من

(١) متن «طيبة النشر» في القراءات العشر (ص: ٣٢).

(٢) في ذلك خلاف انظر: شرح النووي على مسلم (١٣٠/٥ - ١٣١)، التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ٩٧)، مجموع الفتاوى (١٣/٣٩٤)، (٢٠/٢٦٠)، البرهان في علوم القرآن (١/٣٣٢)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٠)، غيث النفع في القراءات السبع (ص: ١٥)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/٤٦٩)، صفحات في علوم القراءات (ص: ٨٥)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٢٣٠).

(٣) انظر: حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوي = عناية القاضي وكفاية الرازي (١/٩٨)، الإتقان في علوم القرآن (١/٢٦٥).

النَّصُّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِدْرَاجٌ مِنْ هَذَا الْقَارِئِ كَتَفْسِيرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، كَمَنْ قَرَأَ (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ) (١) الْآيَةَ لَيْسَ فِيهَا: (مِنْ أُمِّ)، وَإِنَّمَا هَذِهِ أَدْرَجَتْ لِلتَّوْضِيحِ، فَهِيَ مِنَ الْقَرَاءَاتِ الْمُدْرَجَةِ.

فيمكن أن نقول: من القراءات ما هو متواتر، ومنها ما هو آحاد، ومنها ما هو شاذ، ومنها ما هو موضوع، ومنها ما هو مُدْرَج.

أما القراءة الشاذة فلا يُقْرَأُ بِهَا (٢). ومثَّلوا للقراءة الشاذة التي صحَّت من حيث السند بقراءة من قرأ: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] قرأها: (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبًا) ففيه لفظ (صالحة)، وبدل ورائهم أمامهم (٣).

ومثلها: قراءة ابن مسعود في الصيام في قوله: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) (٤)،

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٨)، الإتيان في علوم القرآن (١/ ٢٦٥)، دليل الحيران على مورد الظمان (ص: ١٦)، مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٤٣١)، شرح طيبة النشر للنويري (١/ ١٥٧)، تيسير البيان لأحكام القرآن (٢/ ٢٧١).

(٢) قال ابن الجزري: «(واختلف العلماء) في جواز القراءة بذلك في الصلاة، فأجازها بعضهم؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرءون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وإحدى الرويتين عن مالك وأحمد. وأكثر العلماء على عدم الجواز؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مأخذ للمانعين، (وتوسط بعضهم) فقال: إن قرأها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأها فيما لا يجب لم تبطل؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن» النشر في القراءات العشر (١/ ١٤).

(٣) انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٢٤٤)، النشر في القراءات العشر (١/ ١٤).

(٤) انظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام (ص: ٢٩٨)، المصاحف لابن أبي داود (ص: ١٦٦)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩٤).



فالقراءة السَّبْعِيَّة لَيْسَ فِيهَا مَتَابَعَاتٌ، فَكَانَتْ هَذِهِ كَالْتَفْسِيرِ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ، صَحَّحْتُ سَنَدًا لَكِنِهَا شَاذَةٌ لَيْسَتْ مِنَ السَّبْعِ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ: هَلْ يَصِحُّ الْاِحْتِجَاجُ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ فِي أُمُورِ الْأَحْكَامِ أَمْ لَا؟ فَبَعْضُهُمْ قَالَ: يُحْتَجَّ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَا يُحْتَجَّ بِهَا<sup>(١)</sup>، وَلِكُلِّ وَجْهٍ:

فَمَنْ قَالَ: لَا يُحْتَجَّ بِهَا، قَالَ: لِأَنَّا لَمْ نَقْرَأْ بِهَا فَلَا يُحْتَجَّ بِهَا، فَإِنَّا إِن قَرَأْنَا بِهَا فَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ تَكُونُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَحِينَهَا تَكُونُ حُجَّةً؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ.

وَأَمَّا مَنْ اِحْتَجَّ بِهَا فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ صَحَّ سَنَدُهَا، وَهِيَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قِرَاءَةً لَكِنِهَا تَفْسِيرٌ مِنْ هَذَا الصَّحَابِيِّ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مِنَ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ، وَكَأَنَّ مُرَادَ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُ يَنْقَلُ حُكْمُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بِحُكْمٍ مِنْ عِنْدِهِ، فَقَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ: ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ مَتَابَعَاتٌ. يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ إِلَى النَّبِيِّ

ﷺ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «بَلْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ إِذَا صَحَّ النُّقْلُ بِهَا عَنِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا فِي الْأَحْكَامِ» مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٤٣/٣٤).

## متى بدأت القراءات؟ وكيف نزلت؟

اختلف أهل العلم في ذلك على قولين (١):

فمنهم من قال: نزلت بنزول القرآن في مكة، فالقراءات السبع نزلت مع بداية نزوله.

ومنهم من قال: بل إنها نزلت في المدينة، حينما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، واحتاج الناس لاختلاف لغاتهم في المدينة وما جاورها إلى مثل هذه القراءات والأحرف حينئذ.

ولعل أقرب الأقوال في هذه المسألة هو القول الوسط الذي جمع بين هذين القولين: أن القراءات نزلت مع القرآن من الأصل، لكنها لم تستعمل في مكة لعدم الحاجة إليها، فلما هاجر النبي ﷺ انتشرت بعد ذلك.

وأما مراحل تدوين القراءات، فقد مرّت بعدة مراحل (٢):

المرحلة الأولى: مرحلة نزول القرآن على النبي ﷺ في مكة، بل في أثناء

(١) دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٩٠)، صفحات في علوم القراءات (ص: ٢٨)، مباحث في علم القراءات مع بيان أصول رواية حفص (ص: ٤٥)، مقدمات في علم القراءات (ص: ٥٢)، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره (ص: ١١٨)، وقال معقبا على استخدام مصطلح نشأة القراءات: «هذا العنوان الذي يستعمله كثير من المؤلفين عن حسن قصد، ويؤكد المستشرقون لغرض في نفوسهم، فيه نظر... لذا أرى أنّ في استعمال المؤلفين المخلصين هذا العنوان تجاوزا - إن صحّ التعبير - وأرى أنّ في استعمال المستشرقين له مقصداً خبيثاً، ونحن قد رأينا فيما أومأنا إليه سابقاً من تعريف للقراءات بأنها اختلاف ألفاظ الوحي، مما يشير إلى أن القراءة قرآن لا تنفك قرآنتها عنه ما دامت قد تواترت، فلا يقال لها: ناشئة إلا إذا قيل للقرآن: ناشئاً، وليس الأمر كذلك، فقد نزل الوحي بالقراءة فيما ورد في بعض ألفاظه أكثر من قراءة».

(٢) انظر: إبراز المعاني من حزر الأمان (ص: ٧٨٢)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (٤/ ٤٤)، صفحات في علوم القراءات (ص: ٣٩).

حياته ﷺ إلى أن تُوفِّي وقد انقطع الوحي، فهذه المرحلة مرحلة تدوين القرآن وكتابته على الرقاع.

المرحلة الثانية: حين ارتدَّ كثير من العرب بعد وفاة النبي ﷺ عن الإسلام، ووقع ما وقع من القتال، فاحتاج أبو بكر إلى أن يجمع القرآن بين دفتي المصحف، فكان هذا من مراحل تدوين القرآن بما فيه القراءات.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد قتال المرتدين؛ حيث استقرت الأمور، وبدأ يتتشر الصحابة في البلدان، فأصبح هذا الصحابي يُقرئ بما عنده وهذا يُقرئ بما عنده على نحو ما حصل بين عمر رضي الله عنه وهشام بن حكيم رضي الله عنه، فمن هنا بدأت تنتشر القراءات.

المرحلة الرابعة: مرحلة التابعين؛ حيث أصبح في كل مكان من كبار التابعين من القراء من يُقرئ قومه بما عنده من القراءة، فانتشرت القراءات في ذلك الوقت انتشاراً واسعاً حتى بدأ التأليف فيما بعدها، وقد ذكرنا أن أول من ألف في القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام رضي الله عنه، ألف كتابه المشهور القراءات.

ثم أخذ الناظم يبين أسماء القراء السبعة المشاهير، فقال:

**وإن نشأ معرفة القراء  
فإن كثير عُدَّ والكسائي  
ونافعاً وحمزةً وعاصماً  
وابن العلاء واليحصبي عالمًا**

في هذين البيتين اجتمع القراء السبعة؛ فابن كثير هو أبو معبد عبد الله بن كثير ابن عمرو والداري<sup>(١)</sup>، وهو شيخ قراء مكة في عصره.

(١) قال الذهبي في الطبقة الثالثة: «عبد الله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد، مولى عمرو بن علقمة الكناني الداري المكي إمام المكيين في القراءة. أصله فارسي... قلت: قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي، وعلى مجاهد ودرباس مولى ابن عباس... وقال ابن معين: ثقة... وقال ابن عيينة: حضرت جنازته سنة

والكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (١).

ونافع: هو أبو نعيم نافع بن عبد الرحمن المدني (٢) القارئ المشهور، وقد

كان إمامًا للمسجد النبوي في عصره.

عشرين ومائة. وقال غيره: عاش خمسًا وسبعين سنة. قلت: فيكون مولده ظنًا في سنة خمس وأربعين، ومات شيخه عبد الله بن السائب رضي الله عنه بعد السبعين. وقد قرأ على أبي كعب، وقرأ مجاهد على ابن عباس، وحديث ابن كثير مخرج في الكتب الستة» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٤٩) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٤٤٣) ١٨٥٢، السبعة في القراءات (ص: ٦٤).

(١) قال الذهبي في الطبقة الرابعة: «علي بن حمزة الكسائي الإمام أبو الحسن الأسدي، مولاهم الكوفي المقرئ النحوي. أحد الأعلام، ولد في حدود سنة عشرين ومائة... وقرأ القرآن وجوده على حمزة: الزيات وعيسى بن عمر الهمداني. ونقل أبو عمرو الداني وغيره: أن الكسائي قرأ على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أيضًا، واختار لنفسه قراءة. وقال أبو عمر الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: ما رأيت بعيني أصدق لهجة من الكسائي... توفي الكسائي بالري بقرية رنبوية، وقال أحمد بن جبير الأنطاكي: توفي برنبوية، سنة سبع وثمانين ومائة، وقال أبو بكر بن مجاهد: توفي برنبوية سنة تسع وثمانين، وكذا وأرخه غير واحد وهو الصحيح. وقد قيل في وفاته أقوال واهية: سنة إحدى وثمانين، سنة اثنتين وسنة ثلاث وسنة خمس أعني وثمانين وسنة ثلاث وتسعين والله أعلم، وقيل: إنه عاش سبعين سنة» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٧٢)، وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٥٣٥) ٢٢١٢، السبعة في القراءات (ص: ٧٨).

(٢) قال الذهبي في الطبقة الرابعة: «نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، مولاهم أبو رويم المقرئ المدني. أحد الأعلام، هو مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب أو حليف أخيه العباس. وقيل يكنى أبا الحسن، وقيل أبا عبد الرحمن، وقيل أبو عبد الله. وقيل: أبو نعيم وأشهرها أبو رويم. قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وكان أسود اللون حالكًا وأصله من أصفهان... وقال مالك: نافع إمام الناس في القراءة... قلت: وروي أن نافعًا كان صاحب دعابة وطيب أخلاق، وثقه يحيى بن معين، ولينه أحمد بن حنبل. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. قلت: لم يخرجوا له شيئًا في الكتب الستة... وعن محمد بن إسحاق عن أبيه قال: لما حضرت نافعًا الوفاة، قال له أبناؤه أوصنا قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ قال: ومات سنة تسع وستين ومائة رحمته الله.» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٦٤) وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٣٠) ٣٧١٨، السبعة في القراءات (ص: ٥٣).

وحمزة: هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١).  
وعاصم: هو عاصم بن أبي النجود (٢)، وهو قارئ أهل الكوفة.

(١) قال الذهبي في الطبقة الرابعة: «حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام، أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن ربيعي التميمي الزيات أحد القراء السبعة. ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم وقرأ القرآن عرضاً على الأعمش؛ وحرمان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم. وقرأ أيضاً على طلحة بن مصرف، وجعفر الصادق، وكان إماماً حجة قيماً بكتاب الله تعالى، حافظاً للحديث، بصيراً بالفرائض والعربية، عابداً خاشعاً قانتاً لله، تخين الورع عديم النظر. وقال أحمد بن زهير وعثمان الدارمي: قال يحيى بن معين: حمزة ثقة. وقال سفيان الثوري: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض... وقال النسائي: حمزة الزيات ليس به بأس. قلت: وحديثه مخرج في صحيح مسلم، وفي السنن الأربعة... وقال سهل بن محمد التميمي: قال لنا سليم: سمعت حمزة يقول: ولدت سنة ثمانين، وأحكمت القراءة ولي خمس عشرة سنة، وقال ابن أبي الدنيا: حدثني محمود بن أبي نصر العجلي. قال: مات حمزة سنة ست وخمسين ومائة، وكذا وأرخه غير واحد، وقيل سنة ثمان وخمسين وهو وهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ». معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٦٦)، وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٦١) ١١٩٠، السبعة في القراءات (ص: ٧١).

(٢) قال الذهبي في الطبقة الثالثة: «عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي القارئ الإمام أبو بكر. أحد السبعة، واسم أمه بهدلة على الصحيح... قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة فقال: رجل صالح خير ثقة... وثقه أبو زرعة وجماعة. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال الدارقطني: في حفظه شيء، توفي عاصم في آخر سنة سبع وعشرين ومائة. وقال إسماعيل بن مجالد: سنة ثمانٍ وعشرين. رواه البخاري عن أحمد بن سليمان عنه فلعله في أولها. مات وحديثه مخرج في الكتب الستة وليس حديثه بالكبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأعلى ما يقع لنا القرآن العظيم من جهته، فإنني قرأت القرآن كله على أبي القاسم سحنون المالكي. عن أبي القاسم الصفراوي عن أبي القاسم بن عطية، عن ابن الفحام عن ابن نفيس عن السامري عن الأشثاني عن عبيد بن الصباح عن حفص عن عاصم عن أبي عبد الرحمن عن علي وعن زر عن عبد الله عن النبي ﷺ، عن جبريل ﷺ عن الله ﷻ، فنسأل الله أن يجعله شاهداً لنا وشافعاً» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٥١). وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٤٦) ١٤٩٦، السبعة في القراءات (ص: ٦٩).

وابن العلاء: هو أبو عمرو زَبَّان بن العلاء المَازِنِي البَصْرِي (١).  
واليحصبِي: هو أبو عمران عبد الله بن يزيد بن تميم اليحصبِي (٢)، وقد كان

(١) قال الذهبي في الطبقة الرابعة: «أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة. اسمه زبَان على الأصح، وقيل: العريان، وقيل: يحيى، وقيل: محبوب، وقيل: جنيد، وقيل: عينه، وقيل: عثمان، وقيل: عياد، وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان، وقيل: ابن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحسين بن الحارث بن جلهمة بن خزاعي بن هازن بن مالك بن عمرو ابن تميم التميمي، ثم المازني... وأخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير، وعطاء، وعكرمة بن خالد، وابن كثير. وقيل: إنه قرأ على أبي العالية الرياحي، ولم يصح مع أنه أدركه، وأدرك من حياته نيِّفًا وعشرين سنة. وقيل: إنه عرض بالمدينة على أبي جعفر ويزيد بن رومان، وشيبة. وعرض بالبصرة على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، والحسن وغيرهم قال ابن معين: أبو عمرو ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. قلت: ليس له في الكتب الستة شيء، قال الأصمعي وغيره: توفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومائة» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٥٨). وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٨٨-٢٩٢) ١٢٨٣. وفيه «قال عبد الوارث: ولد أبو عمرو بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، قلت: قال غير واحد: مات سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة خمس وخمسين وقيل: سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وأربعين ومائة» السبعة في القراءات (ص: ٧٩).

(٢) قال الذهبي في الطبقة الثالثة: «عبد الله بن عامر اليحصبِي إمام أهل الشام في القراءة، عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم، بن ربيعة، أبو عمران على الأصح. وقيل: أبو عامر. وقيل أبو نعيم. وقيل: أبو عليم. وقيل: أبو عبيد. وقيل: أبو محمد. وقيل أبو موسى. وقيل: أبو معبد. وقيل: أبو عثمان الدمشقي. ثابت النسب إلى يحصب بن دهمان. أحد حمير، وحمير من قحطان، وبعضهم يتكلم في نسبه، والصحيح أنه صريح النسب قال خالد بن يزيد المري: سمعت عبد الله بن عامر يقول: قبض رسول الله ﷺ ولي سنتان، وانتقلت إلى دمشق، ولي تسع سنين، وعن خالد بن يزيد عن أبي عامر قال: قرأت على أبي معاذ وأبي الدرداء، روى ابن زيد عن أبي عامر، قال: قرأت على معاوية، وعلى واثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد. وروى القراءة عرضا على ابن فضل. وقال يحيى بن الحارث: كان ابن عامر قاضي الجند، وكان رئيس المسجد لا يرى فيه بدعة إلا غيرها وروي أن ابن عامر لم يقرأ على عثمان بل سمع قراءته في الصلاة... قال خليفة ومحمد ابن سعد وابن جرير، وتوفي ابن عامر سنة ثمان عشرة ومائة» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٤٦)، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٢٣) ١٧٩٠، السبعة في القراءات (ص: ٨٥).

مُقرئ أهل الشام في ذلك الوقت.

هؤلاء هم القراء السبعة المشاهير الذين ذكرهم أحمد بن مجاهد في كتابه المشهور (السبعة) والذين اقتصر فيه عليهم رَحِمَهُمُ اللهُ.

وهُنَاكَ مَنْ زَادَ عَلَى هَؤُلَاءِ السَّبْعَةِ ثَلَاثَةً، فزاد على القراءات السبع ثلاثاً فأصبحت عشراً، وبها يصبح القراء عشرة أيضاً. وقد أشار الناظم إلى هذا بقوله:

**وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ فَوْقَ السَّبْعَةِ ثَلَاثَةً مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ**

(وبعضهم)، أي: بعض أهل العلم من ذوي الفن المختصين فيه (يزيد فوق

السَّبْعَةِ) فوق عدد السبعة من القراء (ثلاثة من جُمْلَةِ الْأُمَّةِ)، يَعْنِي: من جملة الأئمة في القراءات. فقال:

**فَهَاكِهِمْ يَزِيدُ يَتَلَوُّهُ خَلْفٌ وَهَكَذَا يَعْتُوبُ مِمَّنْ قَدْ سَلَفُ**

ويقصد بيزيد: أبا جعفر يزيد بن القعقاع المدني<sup>(١)</sup>.

وأما خلف: فَهُوَ خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الذهبي: «يزيد بن القعقاع أبو جعفر القارئ أحد العشرة. مدني مشهور رفيع الذكر، قرأ القرآن، على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وفاقاً. وقال غير واحد: قرأ أيضاً على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما، عن قراءتهم على أبي بن كعب، وأخبرني أبو جعفر أنه أتى به إلى أم سلمة وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة... عن نافع، قال: لما غسل أبو جعفر القارئ نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك من حضره أنه نور القرآن رَحِمَهُمُ اللهُ.

قلت: قد اختلفوا في تاريخ وفاته، فقال محمد بن المثنى العنزي: توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وقال آخر: سنة ثمان وعشرين، وقال خليفة: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين، عن نيف وتسعين سنة» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٤٠) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٨٢) ٣٨٨٢.

(٢) قال الذهبي في الطبقة السادسة: «خلف بن هشام بن ثعلب، وقيل: ابن طالب بن غراب، أبو محمد البغدادي المقرئ البزار، أحد الأعلام. وله اختيار أقرأ به، وخالف فيه حمزة، قرأ على سليم عن

وأما يَعْقُوبُ: فهو يعقوب بن إسحاق الحَضْرَمِي (١).  
هؤلاء هم القراء الثلاثة من غير السَّبْعَةِ، فيصبح حينئذ عدد القراء عشرة.  
وتكون القراءات عشر قراءات مشهورة، وهي التي عليها العمل.  
ولذلك أشار الناظم إلى أن ما عدا هذه القراءات العشر تكون من القراءات  
الشاذة، فقال:

**وَقُلْ شُدُوذٌ غَيْرُ تِلْكَ الْعَشْرِ لِمَا أَتَى مُبَيَّنًا فِي النَّشْرِ**

قوله: (لما أتى مُبَيَّنًا فِي النَّشْرِ)، النشر: هو كتاب ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ شرح فيه  
كتابه طَيِّبَةَ النَّشْرِ، فَذَكَرَ ابن الجزري هذه القراءات العشر، وأن ما عداها شاذ لا  
يعتد به، وقد ذكرنا أبياته التي مضت (٢):

وحيثما يختل ركنٌ أثبت شذوذَه لو أنه في السبعة

حمزة... وقال الحسين بن فهم: ما رأيت أنبل من خلف بن هشام... توفي في جمادى الآخرة، سنة تسع  
وعشرين ومائتين، وكان مولده سنة خمسين ومائة» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص:  
١٢٣)، انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٧٢) ١٢٣٥.

(١) قال الذهبي في الطبقة الخامسة: «يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قارئ أهل البصرة في عصره، الإمام  
أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين.  
قرأ القرآن على أبي المنذر، سلام بن سليم، وعلى أبي الأشهب العطاردي، ومهدي بن ميمون،  
وشهاب بن شرفة. قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القرآن  
وعلله ومذاهبه، ومذاهب النحو. وقال أحمد بن حنبل هو صدوق... توفي في ذي الحجة سنة خمس  
ومائتين» معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٩٤). وانظر: غاية النهاية في طبقات القراء  
(٢/٣٨٦) ٣٨٩١.

(٢) متن «طيبة النشر» في القراءات العشر (ص: ٣٢).



مسألة:

هل القراءات السبع أو العشر توقيفية؟ أي: جاء النص بأنها سبع أو عشر، أو أنها ليست كذلك؟

نقول: القراءات كثيرة لا تُحصَى (١)، لكن التدوين لهذه القراءات استقر على هذا العدد لاجتماع جميع الشروط في قراءتهم، لاسيما من حيث الرواية، وإلا فالقراء أكثر من ذلك، ابن المجاهد نفسه الذي جمع السبعة كان قارئاً من القراء وكادت أن تكون له قراءة، وقال عبد الواحد بن أبي هاشم: سأل رجل ابن مجاهد، لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفاً يحمل عنه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا» (٢). فاقصر على السبعة؛ لتواطؤ الروايات، واجتماعها عليهم.

وهؤلاء الذين زادوا الثلاثة، زادوها لما اجتمع فيهم أيضاً مما ذكر ابن مجاهد، وإلا فالقراء كانوا أكثر، لكن كانت قراءاتهم متفرقة وقد يصعب ضبط بعضها واجتماعها بأكملها في قراءة؛ ولذلك جاءت الطرق والروايات والأوجه من هذه القراءات، فهذه القراءات العشر كل قراءة لا تخلو من وجه أو رواية أو طريق؛ فعندنا في الأصل قراءة، ثم رواية؛ القراءة هي: كل خلاف نسب إلى إمام من أئمة القراءات مما أجمع عليه الرواة عنه، وأما الرواية فهي: كل خلاف نسب إلى الآخذ عن إمام من أئمة القراءة ولو بواسطة، وأما الطريق فهو كل خلاف

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣٢٣)، شرح طيبة النشر للنويري (١/١٥٩)، وفيه قال: «فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة، والعشرة، أو الثلاثة عشر، بالنسبة لما كان مشهوراً في الأعصار الأول، كنقطة في بحر؛ وذلك أن القراء الذين أخذوا عن الأئمة المتقدمين لا يحصون، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر، وهلم جراً».

(٢) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ١٥٣).

نسب إلى الآخذ عن الراوي وإن سفل، وأما الوجه فهُوَ ما يكون من قبيل الخلاف الجائز والمباح.

فما من قارئ من القراء السبع إلا وله شيء من ذلك من الوجه أو الرواية أو الطريق (١)، فالأقْتَصَارُ إِذَا عَلَى هَوْلَاءَ لَيْسَ اقْتِصَارًا تَوْقِيفِيًّا، أَي: لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ مِنَ السَّنَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرَاءَاتِ الْعَشْرَ أَوْ الْقُرَاءَاتِ السَّبْعَ مَنْصُوصَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا اقْتَضَى الْوَضْعَ ذَلِكَ، وَأَجْمَعَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقُرَاءَ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ الْقُرَاءَاتِ الْمَقْبُولَةَ وَالْمَشْهُورَةَ هِيَ الْقُرَاءَاتِ الْعَشْرَ (٢).

ثم شرع الناظم يبين سبب اختلاف هذه القراءات، فقال:

**وَمَنْشَأُ اخْتِلَافِهِمْ تَنَوُّعًا وَإِنَّهُ لظَاهِرٌ لِمَنْ وَعَى**

قوله: (ظَاهِرٌ لِمَنْ وَعَى)، أَي: ظَاهِرٌ لِمَنْ يَعْرِفُ وَيَعِي أَبْعَادَ هَذِهِ الْقُرَاءَاتِ، وَالْمُرَادُ مِنْهَا وَكَيْفِيَّتُهَا، وَمَعْرِفَةُ أَسَالِيْبِهَا وَطَرَقِهَا وَرَوَايَاتِهَا، وَأَخَذَ يُمَثِّلُ فِي الْفُرُوقِ فَقَالَ:

**كَالْمَدِّ وَالْإِدْغَامِ وَالْأَدَاءِ وَالْقَصْرِ وَالْإِظْهَارِ لِلْقُرَاءِ**

هذه بعض الفروق في القراءات (٣): قد يكون الاختلاف في المد، فيمد حرف

(١) «من الكلمات التي يكثر دورانها في كتب القراءات كلمة: القراءة، الرواية، الطريق، الوجه، الأصول،

الفرش، وهي كلمات اصطلاحية في علم القراءات» صفحات في علوم القراءات (ص: ١١).

(٢) «القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافاً لجماعة منهم الزمخشري؛ حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء» البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٢١). فكل قراءات الأئمة الثابتة هم فيها متبعون غير مبتدعين وأسانيدهم بها متصلة إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولكن لا نص على أن القراءات لا تكون إلا سبعاً أو عشرًا أو نحو ذلك.

(٣) انظر: الأحرف السبعة للقرآن (ص: ٤٦)، التمهيد في علم التجويد (ص: ٥٣)، صفحات في علوم

القراءات (ص: ١٢٨)، في علوم القرآن دراسات ومحاضرات (ص: ١١٠)، الموسوعة القرآنية المتخصصة (١/ ٣٢٠).

من الحروف عند قارئ ويقصر عند آخر، وقد يكون في عدد حركات هذا المد؛ بأن تكون عدد حركات هذا المد عند قارئ أكثر أو أقل مِنْ حَرَكَات المد عند الآخر (١).

**(والإدغام)** فقد يُدغم هذا القارئ حرفاً بحرف ولا يدغمه القارئ الآخر (٢).

**(والأداء)** أي: في طريقة الأداء، فبعضهم قد يزيد حركة في النطق؛ كَمَنْ يزيد

مع ميم الجمع ضمة، مثل: (عليهم) (٣).

**(والقصر)**، أي: قصر الممدود؛ فبعضهم يجعل المتصل أربع حركات،

ويجعل المنفصل حركتين، وبعضهم يجعل المنفصل أربع حركات والمتصل ست حركات (٤).

**(والإظهار)** فيما من شأنه الإظهار، فقد يُظهر بعضهم ما حقه الإخفاء،

والعكس بالعكس (٥)، هذا كله تنوع.

وقوله: **(ومنشأ اختلافهم تنوعاً)** التنوع عكس التضاد؛ لأن التضاد يدل

على الاختلاف في الأشياء التي لا تجتمع، وأما التنوع فهو الشيء المقبول؛ لأن

الخلافاً عند أهل العلم كما ذكر شيخ الإسلام: «أما أنواعه: فهو في الأصل

قسمان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع على وجوه؛ منه: ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣١٩)، جامع البيان في القراءات السبع (١/٤٦٤).

(٢) انظر: السبعة في القراءات (ص: ١١٣)، النشر في القراءات العشر (١/٢٧٤).

(٣) انظر: الإقناع في القراءات السبع (ص: ٢٧٥).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (١/٣١٦).

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٢)، جامع البيان في القراءات السبع (٢/٦٢٤، ٦٤٩).

حقاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة، حتى زجرهم رسول الله ﷺ وقال: «كلاكما محسن»... وأما اختلاف التضاد فهو: القولان المتنافيان: إما في الأصول وإما في الفروع<sup>(١)</sup>.

فأَيَّ خِلاَفٍ يُحَمَّدُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَيِّ شَأْنٍ مِنْ شُئُونِ حَيَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مِنْ خِلاَفِ التَّنَوُّعِ، وَأَيُّ خِلاَفٍ يُذَمُّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ مِنْ خِلاَفِ التَّضَادِّ. فهذه القاعدة عندكم مُطْلَقَةً: (الْخِلاَفُ غَيْرُ الْمَقْبُولِ هُوَ خِلاَفُ التَّضَادِّ، وَأَمَّا الْخِلاَفُ الْمَقْبُولُ فَهُوَ خِلاَفُ التَّنَوُّعِ).

هَذِهِ هِيَ أَوْجُهُ تَنَوُّعِ الْقِرَاءَاتِ كَمَا ذَكَرَهَا النَّازِمُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ لَا الْحَصْرَ: الْمَدُّ، وَالْإِدْغَامُ، وَالْأَدَاءُ، وَالْقَصْرُ، وَالْإِظْهَارُ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا فِي الْكَلِمَاتِ، بِإِضَافَةِ كَلِمَةٍ أَوْ نَقْصَانِ كَلِمَةٍ<sup>(٢)</sup> كَمَا فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ، فَهَنَّاكَ مِنْ يَقْرَأُ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [لقمان: ٢٦]، وَهَنَّاكَ مِنْ يَحْذِفُهَا (إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ). وَقَدْ يَكُونُ بِإِسْقَاطِ حَرْفٍ أَوْ زِيَادَتِهِ كَمَا فِي سُورَةِ الْبَقْرَةِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [١١٥] وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴿[البقرة: ١١٥-١١٦] ففِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ مَنْ يَحْذِفُ الْوَاوَ: (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا)<sup>(٣)</sup>؛ وَلِذَلِكَ وَجَّهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْاِخْتِلَافَ فِي الْبَسْمَلَةِ: هَلْ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَمْ لَا، إِلَى أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِسْمَلَةٍ فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ دُونَ الْآخَرِ<sup>(٤)</sup>.



(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/١٤٨).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٣١٨).

(٣) انظر: الكنز في القراءات العشر (١/٤٦).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (١/١٥).

## سور القرآن وآياته

- ١٢٥ - وَقِسْمَةُ الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ السُّورِ مَزِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ لِمَنْ سَبَرَ  
 ١٢٦ - وَهِيَ أَرْبَعٌ مَعَ مِائَةٍ وَعَشْرٍ  
 ١٢٧ - وَقَسَّمُوا التَّسْوِيرَ فِي الْقُرْآنِ  
 ١٢٨ - ثُمَّ الْمَثَانِي بَعْدَهَا الْمُفْصَلُ  
 ١٢٩ - وَالْأَصْلُ فِي التَّرْتِيبِ كَانَ الْخُلْفُ  
 ١٣٠ - وَرَجَّحُوا تَرْتِيبَهُ التَّوْقِيفِي  
 ١٣١ - وَأَجْمَعُوا فِي عِدَّةِ الْآيَاتِ  
 ١٣٢ - مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَهَا اثْنَتَانِ  
 ١٣٣ - بِأَنَّهُ التَّوْقِيفُ فِي التَّرْتِيبِ مِنْ دُونِ شَكٍّ ظَاهِرٍ مُرِيبٍ

قوله: (وَقِسْمَةُ الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ السُّورِ)، السُّور: جمع سورة، والسُّورَةُ لَهَا لُغْتَانِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ، فَيُقَالُ: سُورَةٌ بِهَمْزِ الْوَاوِ، بِمَعْنَى الْبَقِيَّةِ مِنَ الشَّيْءِ أَوْ بَقِيَّةِ الشَّيْءِ، وَالسُّورُ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَيُقَالُ: سُورُ بَنِي آدَمَ، أَوْ سُورُ الْبَهَائِمِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنْهَا عِنْدَ الشَّرَابِ مِنْ رَجِيعِ الْفَمِ، وَهَذَا مَشْهُورٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ حِينَمَا يَتَكَلَّمُونَ عَنِ سُورِ بَنِي آدَمَ وَسُورِ الْبَهَائِمِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنَ الطَّهَّارَةِ وَالنَّجَاسَةِ.

أما اللغة الثانية، وهي بدون همز الواو: سورة، وهي مأخوذة من العُلُوِّ وارتفاع المنزلة، وسُمِّيَ السور سورًا لهذا المعنى.

وسواء أُطْلِقَ الْبَقِيَّةُ أَمْ أُطْلِقَ الْارْتِفَاعُ؛ فَإِنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ أَوْ الْمَعْنِيَيْنِ يَنْطَبِقَانِ عَلَى السُّورَةِ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ، وَالسُّورَةِ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ شَبَّهَتْ بِالسُّورِ؛

لارتفاعها ولاجتماع اللبّات في تقويم هذا السور، وكان السورة مُكوّنة من الآيات كما يُكوّن السور مِنَ اللَّبَّاتِ، بحيث يصل إلى العلو والارتفاع. هذا بالنسبة لتعريف السورة من حيث اللغة (١).

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الاصطلاح؛ فإن السورة: هي طَائِفَةٌ مِنَ الآيات لها مَطْلَعٌ ومَقْطَعٌ، أي: لها بداية ولها نهاية، قد تزيد وقد تنقص (٢).

والحقيقة: أن تخصيص السور بمبحث وفصل مستقل له أهمية كبرى عند الْمُهْتَمِّينَ بِهَذَا الفَنِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سِوَرَ الْقُرْآنِ يَفْضَلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَهِيَ تَتَوَعَّدُ مِنْ حَيْثُ: الْحَدِيثُ، وَالْمَوْضُوعُ، وَالْأَسْلُوبُ؛ وَلِذَلِكَ عُنِيَ أَهْلُ هَذَا الفَنِّ بِهَذَا الأَمْرِ مِنْ بَابِ البَحْثِ عَنِ فَصْلِ المَوَاضِعِ بَيْنَ السُورِ، خِصُوصًا مَنْ يَبْحَثُونَ وَحِدَةً المَوْضُوعَ (٣)، فَمَا مِنْ سُورَةٍ إِلاَّ وَلِهَا مَعْنَى وَدَلَالَةٌ، وَتَكُونُ فِي جَمَلَتِهَا دَالَّةً عَلَى شَيْءٍ مَعِينٍ، فَهُنَاكَ سِوَرٌ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ عَنِ الأَحْكَامِ، وَسُورٌ يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ عَنِ القِتَالِ وَالمَوْقِفِ مِنَ الكُفَّارِ وَالمُشْرِكِينَ كالتوبة مثلاً، وَهناكَ سِوَرٌ تَتَحَدَّثُ عَنِ العَقِيدَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالبَعْثِ وَالجَزَاءِ، كَمَا فِي سِوَرَةِ ﴿ق﴾؛ وَلِذَلِكَ كَانَ النَبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أُمِّ هِشَامٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا حَفِظْتُ (ق) إِلاَّ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَخْطُبُ بِهَا كُلَّ جُمُعَةٍ» (٤).

(١) انظر: تهذيب اللغة (٣٥/١٣)، تاج العروس (١٠٢/١٢)، المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٣٤)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٣/٢٧٤)، الإتيقان في علوم القرآن (١/١٨٦)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (٢/٢٧٥)، شرح طيبة النشر للنويري (١/٣٠٠).

(٢) انظر: الإتيقان في علوم القرآن (١/١٨٦).

(٣) انظر: مناسبات الآيات والسور للدكتور فرحات.

(٤) صحيح مسلم (٢/٥٩٥) - (١/٨٧٣).

وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِ أُمِّ هِشَامٍ: كَانَ يَقْرَأُهَا  
 كُلَّ جُمُعَةٍ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَالنُّووي (١) وَغَيْرِهِ (٢) بِسُنِّيَّةِ قِرَاءَةِ سُورَةِ  
 ق فِي كُلِّ جُمُعَةٍ - يَعْنِي: فِي كُلِّ خُطْبَةِ جُمُعَةٍ - أَخْذًا مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ هِشَامٍ. وَكَلِمَةُ  
 جُمُعَةٍ نَكْرَةٌ جَاءَتْ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النُّكْرَةَ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ لَا  
 تَعْمُّ (٣)، أَي: لَا يُلْزَمُ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، وَلَكِنْ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا لَفْظَةُ  
 (كُلِّ) دَلَّ عَلَى ذَلِكَ (٤)، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ بَابِ الْعَامِ الَّذِي أُرِيدُ  
 بِهِ الْمَخْصُوصُ، يَعْنِي: فِي كَثِيرٍ مِنَ الْجُمُوعِ وَليْسَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، وَالْأَصْلُ أَنَّكَ إِذَا  
 قَلْتَ فِي الشَّيْءِ: فِي كُلِّ كَذَا. أُدْخِلْتَ مَعَ النُّكْرَةِ لَفْظَةَ (كُلِّ)، فَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَعْمُّ، إِلَّا  
 إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْعَمُومُ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ الْعَامَ الْمَخْصُوصُ، وَالْقَرِينَةُ  
 فِي حَدِيثِ أُمِّ هِشَامٍ أَحَادِيثٌ أُخْرَى جَاءَتْ فِي السَّنَنِ وَغَيْرِهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ بِ-  
 ﴿ص﴾ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ (٥)، وَجَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ - وَإِنْ كَانَ بِهَا ضَعْفٌ -  
 أَنَّهُ قَرَأَ بِسُورِ أُخْرَى (٦)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْرَأُ ﴿ق﴾ فِي كُلِّ خُطْبَةِ جُمُعَةٍ،  
 وَإِنَّمَا كَانَ يُرَدِّدُهَا أَوْ يَقْرَأُهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ.

فالسُّور لها موضوعات تختصُّ بِهَا، وأسباب للنزول، ونحو ذلك، ممَّا جعل

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٦/١٦١).

(٢) انظر: شرح أبي داود لليعني (٤/٤٤٢).

(٣) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/١١٩)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/٣)، المسودة في  
 أصول الفقه (ص: ١٠٣)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/١٥٨).

(٤) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/١٢).

(٥) انظر: سنن أبي داود (٢/٥٩) (١٤١٠)، موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان (ص: ١٧٨) (٦٨٩)، وفيه  
 زيادة «خطبنا رسول الله ﷺ يومًا» شرح أبي داود لليعني (٥/٣١٦)، نيل الأوطار (٣/٣١٧).

(٦) انظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/١٩٤) (٥٢٨٦)، وقال القاري: «وروى ابن ماجه: أنه ﷺ  
 خطب ببراءة» مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/١٠٤٤).

بعض أهل العلم يَهْتَمُّونَ بِالْحَدِيثِ عَنْهَا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ:

**وَقِسْمَةُ الْقُرْآنِ مِنْ حَيْثُ السُّورُ مَزِيَّةٌ مَعْلُومَةٌ لِمَنْ سَبَّرَ**

يعني: معرفة أقسام القرآن وأقسام السور في القرآن وما يختص بذلك هذه  
مزية امتاز بها بعض الْمُخْتَصِّينَ بِهَذَا الْفَنِّ، بَلْ أُلْفَ فِي ذَلِكَ تَأْلِيفَ كَثِيرَةً (١).

وقوله: **(لِمَنْ سَبَّرَ)** السَّبْرُ: مَا أُخُوذُ مِنَ الْاِخْتِبَارِ، وَاِخْتِبَارُ الشَّيْءِ إِذَا كَانَ  
لَأَجْلِ أَنْ تَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى نَتِيجَةٍ، فَحِينَئِذٍ تَخْتَبِرُ هَذَا الْأَمْرَ فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تَتَوَصَّلَ بِهِ  
إِلَى نَتِيجَةٍ كَمَا يُسَمَّى طُرُقَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ وَعُمُقِ الْجَرْحِ بِالسَّبْرِ، وَيُقَالُ لِمَنْ يَفْعَلُ  
ذَلِكَ: مِسْبَارٌ أَوْ سَبَّارٌ (٢)، وَمَنْ سَبَّرَ مِثْلَ هَذَا الْأَمْرِ فِيمَا يَخْصُ السُّورَ عَلِمَ قِيَمَةَ  
هَذَا الْمَبْحَثِ وَأَثَرَهُ بِالنِّسْبَةِ لِعُلُومِ الْقُرْآنِ.

ثم قال الناظم:

**وَهُنَّ أَرْبَعٌ وَعِشْرٌ وَالْمِئَةُ مُضِيَّةٌ بِجَمْعِهَا وَالتَّجْزِئَةُ**

ذكر الناظم عدة سور القرآن بأنها مائة وأربع عشرة سورة.

وقوله: **(مضِيَّةٌ)**، أَي: حَالٌ كَوْنُهَا مُضِيَّةٌ عَدًّا، وَلَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّخْمِينِ  
وَإِنَّمَا هِيَ مِمَّا عَدَّهُ السَّلَفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَنَصَّوْا عَلَى عَدَّتِهِ (٣).

فَعَدَّدُ سُوْرَ الْقُرْآنِ مِائَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ سُورَةً عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ،  
وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مُجَاهِدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَعَلَهَا مِائَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ سُورَةً؛ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ

(١) مثل: التبيان في أقسام القرآن لابن القيم، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (١/١٧).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٢/٢٨٤)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/٤٨٦).

(٣) انظر: فنون الأفتان في عيون علوم القرآن (ص: ٢٣٣)، جمال القراء وكمال الإقراء ت عبد الحق

(١/٣٩١)، البرهان في علوم القرآن (١/٢٤٩-٢٥١) وقال: «واعلم أن عدد سور القرآن العظيم

باتفاق أهل الحل والعقد مائة وأربع عشرة سورة كما هي في المصحف العثماني، أولها الفاتحة وآخرها

الناس» بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/٥٥٨)، تاريخ القرآن الكريم (ص: ١٩٢).



الأَنْفَالِ والتوبة سورة واحدة<sup>(١)</sup>، وإن كان هذا القول قال به بعض أهل العلم، لَكِنَّهُ خِلافَ المَعْمُولِ به، والصواب: أن الأَنْفَالِ سورة، وأن التوبة سورة، وَوَجْهُ الإِشْكَالِ عند مَنْ يَرَى أَنَّهُمَا سورة واحدة هو عَدَمُ وجودِ البِسْمَلَةِ، فالذين قالوا: إن الأَنْفَالِ والتوبة سورة واحدة قالوا: لأن التوبة ليس فيها بَسْمَلَةٌ كَبَيَّةِ سور القرآن، وَأَمَّا الذين قالوا: إنهما سورتان قالوا: وإن لم توجد فيها بَسْمَلَةٌ فَيَكْفِي أن هذه سميت الأَنْفَالِ، وهذه سميت التوبة، ولو كانتا سورة واحدة لَسُمِّيَتَا بِاسْمِ واحد<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك العِدَّةُ الصَّحِيحَةُ لسور القرآن مائة وأربع عشرة سورة.

ثم أَخَذَ النَّاطِمُ يَذْكَرُ أَقْسامَ سُورِ القرآن، فقال:

**وَقَسَّمُوا التَّسْوِيرَ فِي الْقُرْآنِ سَبْعًا طَوَالًا وَالْمِئِينَ الثَّانِي**  
**ثُمَّ الْمَثَانِي بَعْدَهَا الْمُفْصَلُ وَهَكَذَا الْأَخِيرُ فِيهِ فَصَّلُوا**

هذا ما يتعلق بتقسيم سور القرآن: هل هي على أقسام من أول القرآن إلى آخره، أم ليست أقسامًا؟

ومبعث هذا الكلام هو ما جَاءَ عِنْدَ أَحْمَدَ<sup>(٣)</sup> وغيره بسند لا بأس به مِنْ خِلالِ مَجْمُوعِ طُرُقِهِ مِنْ حَدِيثِ وائِثَلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيَتْ مَكَانَ التَّوْرَةِ السَّبْعُ، وَمَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، وَمَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِي وَفُضِّلَتْ بِالْمُفْصَلِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٥١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (١٨٨/٢٨) ١٦٩٨٢.

(٤) ورواه البيهقي في شعب الإيمان (٧٢/٤)، السنن الصغير للبيهقي (١/٣٤١) ٩٦٢.

فقالوا: يؤخذ من هذا الحديث أن أقسام سور القرآن: السبع الطوال، والمئين، والمثاني، والمُفَصَّل (١):

القسم الأول: السبع الطوال هي: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال والتوبة على الخلاف بكونهما سورة واحدة أو سورتين، وبعضهم يقول: بل هي يونس.

القسم الثاني: المئين: وهي السور التي تجاوزت عدة آياتها المائة آية. القسم الثالث: وهي المَثَانِي التي هي أقل من المئين، وسُمِّيَتْ مَثَانِي لِشَيْئِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَيُمْكِنُ أَنْ تُقَسَمَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُكْرَرَ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ، فَسُمِّيَتْ مَثَانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ.

القسم الرابع: فهو المفصل، والمُفَصَّلُ يَبْدَأُ مِنْ سُورَةٍ قِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ. ثم قال الناظم: **(وهكذا الأخير)** هو القسم الأخير فيما يتعلَّق بالمُفَصَّل **(فيه فَصَّلُوا)**، يعني: بَيَّنُّوا أَنَّهُ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا أَيْضًا، مِنْهُ طَوَالٌ، وَمِنْهُ أَوَاسِطٌ، وَمِنْهُ قِصَارٌ (٢).

قالوا: إن الطَّوَالِ مِنْ ﴿ق﴾ إِلَى الْبُرُوجِ، وَأَمَّا الْأَوَاسِطُ فَمِنْ بَعْدِ الْبُرُوجِ إِلَى الْبَيْتَةِ، وَأَمَّا الْقِصَارُ فَمِنْ بَعْدِ الْبَيْتَةِ إِلَى النَّاسِ. وَسُمِّيَ مَفْصَلًا؛ لِكَثْرَةِ الْفَوَاصِلِ فِي الْآيَاتِ (٣)، فَالآيَاتُ فِيهِ قَصِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِبَقِيَّةِ آيِ الْقُرْآنِ، وَقِيلَ: لِتَفْصِيلِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَقِيلَ: لِعَدَمِ وُجُودِ الْمَنْسُوخِ فِيهَا؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمَفْصَلُ بِالْمُحْكَمِ.

(١) انظر: غريب القرآن لابن قتيبة ت سعيد اللحام (ص: ٣٦)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٤٤)، جمال القراء وكمال الإقراء (ص: ٨٨)، الإتيقان في علوم القرآن (١/ ٢٠١) الفوز الكبير في أصول التفسير (ص: ١٤٠).

(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١/ ٣٥٢)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ١٤٦).

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٤٥).

وقد جاء عند البخاري وأحمد من حديث ابن عباس أنه قال: «إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم» (١).

ثم انتقل الناظم بعد ذلك إلى بيان هذا الترتيب بالنسبة لسور القرآن هل هو ترتيب توقيفي من النبي ﷺ أم أنه كان باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم؟ (٢).  
يقول الناظم:

**وَالْأَصْلُ فِي التَّرْتِيبِ كَانَ الْخُلْفُ وَثَلَاثُ الْأَقْوَالِ حَيْثُ الْإِلْفُ**

الأصل عند أهل العلم في ترتيب سور القرآن أنهم مختلفون في هذا، وهذا الاختلاف صار إلى ثلاثة أقوال.

وقوله: **(وَتَلَاثُ الْأَقْوَالِ حَيْثُ الْإِلْفُ)**، أي أن هذا هو المؤلف عند أهل العلم؛ أن الأقوال ثلاثة، وإلا فبعضهم يزيد ذلك، ولكن هذا خلاف المؤلف عند عامة من تكلموا في هذا الفن، والخلاف جاء على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** ترتيب سور القرآن ترتيب توقيفي، أي: أنه بنص من النبي ﷺ، ولا مجال للاجتهاد في ذلك؛ لأن القرآن أنزل من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا كاملاً، وهو الآن بصورة نزوله كاملاً، وإنما نزل مُفَرَّقًا حسب الأحداث وأسباب النزول؛ فلذلك ترتيبه الحالي الذي نراه هو ترتيب توقيفي من النبي ﷺ والصحابة ساروا على ذلك.

(١) صحيح البخاري (١٩٣/٦) ٥٠٣٥، من قول سعيد بن جبیر، مسند أحمد ط الرسالة (٤/١٣٧) ٢٢٨٣.

(٢) انظر: الانتصار للقرآن للباقلاني (١/٢٧٨)، البرهان في تناسب سور القرآن (ص: ١٨٢)، فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٧٣)، القواعد والإشارات في أصول القراءات (ص: ٣٥)، البرهان في علوم القرآن (١/٢٥٧)، الإتيان في علوم القرآن (١/٢١٦).

قالوا: ويدل لذلك ما جاء عند أحمد (١) وأبي داود (٢) وغيرهما (٣) مِنْ حَدِيثِ أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ حَدِيْفَةَ الثَّقَفِيِّ؛ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ ضَمِنَ وَفَدَّ ثَقِيفَ الَّذِينَ قَدِمُوا مُسْلِمِينَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يُحْزَبُونَ الْقُرْآنَ، قَالُوا: ثَلَاثٌ، وَخَمْسٌ، وَسَبْعٌ، وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَحِزْبُ الْمُفْصَلِ وَحَدَهُ».

وَإِذَا حَسَبْنَا هَذِهِ الْمَجْمُوعَةَ: الثَّلَاثُ، وَالْخَمْسُ، وَالسَّبْعُ، وَالتَّسْعُ، وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ، وَالثَّلَاثَ عَشْرَةَ، يَكُونُ الْمَجْمُوعُ عِنْدَنَا ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ، قَالُوا: ثُمَّ نَخْتَمُ بِالْمُفْصَلِ، فَذَكَرَ هَذَا التَّحْزِيبَ، ثُمَّ الْخَتَامَ بِالْمُفْصَلِ دَلِيلَ عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَ السُّورِ تَرْتِيبَ تَوْقِيفِي مِنْ أَوَّلِ سُورَةٍ إِلَى آخِرِ سُورَةٍ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى مِنْ قَوْلِهِ الثَّلَاثَةَ إِلَى الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ يَكُونُ الْعِدَدُ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ، يَبْقَى مَعْنَى مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ بَعْدَ ذَلِكَ سِتُّ وَسِتُّونَ سُورَةً، وَهِيَ مِنْ (ق) إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ، فَبِي هَذَا دَلِيلَ أَنَّ التَّرْتِيبَ تَوْقِيفِي (٤).

القول الثاني: ترتيب سور القرآن ترتيب اجتهادي من الصحابة، وكان ذلك في عهد أبي بكر رضي الله عنه حينما جمع القرآن بين دفتي المصحف، فصار هذا الترتيب الموجود فيه، وإلا فقد خالف بعض الصحابة في الترتيب، فابن مسعود كان الترتيب عنده في مصحفه: سورة النساء قبل آل عمران، وكذلك في مصحف

(١) انظر: مسند أحمد ط الرسالة (٨٨/٢٦) ١٦١٦٦.

(٢) انظر: سنن أبي داود (٥٥/٢) ١٣٩٣، ضعفه الألباني كما في ضعيف أبي داود - الأم (٢/٦٩).

(٣) انظر: سنن ابن ماجه (٤٢٧/١) ١٣٤٥، المعجم الكبير للطبراني (١/٢٢٠) ٥٩٩، شعب الإيمان

(٣/٤٨٣) ١٩٨٨، مصنف ابن أبي شيبة (٢/٢٤٢) ٨٥٨٣.

(٤) ذهب إلى هذا القول «جماعة منهم القاضي الباقلاني في أحد قوليه» الإتقان في علوم القرآن

(٢١٧/١).

أبيّ، قالوا: ويدل لذلك ما جاء عند مسلم في صحيحه من حديث حذيفة أن النبي ﷺ صَلَّى فَقَرَأَ البقرة ثم النساء ثم آل عمران (١). قالوا: فهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الترتيب في عهد النبي ﷺ خلاف الترتيب الموجود الآن (٢).

القول الثالث: قَوْلٌ وَسَطٌ بين القولين، قالوا بأن بعض السور رتبها النبي ﷺ، وبعضها الآخر كان اجتهادًا من الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ وَذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الأدلة التي دلت على أن القرآن نزل كاملاً جملة واحدة إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثم نزل مُفْرَقًا، وَبَيَّنَ مَا جَاءَ من حديث حذيفة ومُصْحَفِ ابن مسعود وأبيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (٣). والصواب الذي دَلَّتْ عَلَيْهِ الأدلة: هو أن ترتيب السور كان ترتيبًا توقيفيًا ولم يكن اجتهاديًا.

وأما ما جاء عن ابن مسعود (٤) وأبيّ (٥) فهذا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا لم يبلغهما هذا الترتيب (٦)، فَقَدَّمُوا النساء على آل عمران، وأما ما جاء من حديث حذيفة عند مسلم من أن النبي ﷺ قَرَأَ البقرة ثم النساء ثم آل عمران، فهذا يحتمل أنه قرأ ذلك لبيان الجواز في عدم ترتيب القرآن عند القراءة، فيمكن أن تقدم سورة على أخرى؛ لأن الترتيب سنة وليس واجبًا (٧).

(١) صحيح مسلم (٥٣٦/١) ٢٠٣ - (٧٧٢).

(٢) هذا مذهب الجمهور ومنهم القاضي في قوله الثاني انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٥٧)، الإتيان في علوم القرآن (١/٢١٦).

(٣) «مال إليه القاضي أبو محمد بن عطية» البرهان في علوم القرآن (١/٢٥٧).

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٦٢)، فتح الباري لابن حجر (٩/٤٢).

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/٢٣٨).

(٦) انظر: شرح النووي على مسلم (٦/٦٢)، أسرار ترتيب القرآن (ص: ٤٨).

(٧) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/١٣٧).

وهذا القول هو الذي رَجَّحَهُ بعض المحققين، كالحافظ ابن حجر (١) وغيره؛ ولذلك أشار الناظم إلى هذا بقوله:

**وَرَجَّحُوا تَرْتِيبَهُ التَّوْقِيفِي وَهُوَ اخْتِيَارُ الْحَافِظِ الْحَصِيفِ**

يقصد بذلك الحافظ ابن حجر، ثم انتقل الناظم بعد ذلك إلى مسألة أخرى فقال:

**وَأَجْمَعُوا فِي عِدَّةِ الْآيَاتِ عَلَى آلَافٍ سِتَّةٍ وَيَأْتِي**

**مِنَ الْمُؤَيَّنِ بَعْدَهَا اثْنَتَانِ وَأَجْمَعُوا فِي الْآيِ لِلْقُرْآنِ**

**بِأَنَّهُ التَّوْقِيفُ فِي التَّرْتِيبِ مِنْ دُونِ شَكِّ ظَاهِرٍ مُرِيبٍ**

شرح الناظم هنا في تبين عدد آيات القرآن (٢) وأنها بلغت ستة آلاف ومائتي آية (٣)، وبين أن ذلك من باب الإجماع، وخالف بعض أهل العلم في هذه العِدَّة فزادوا شيئاً على الستة آلاف والمائتين، فبعضهم زاد أربع عشرة (٤)، وبعضهم زاد ثلاث عشرة آية وغير ذلك (٥).

قوله هنا: **(آيات)** جمع آية، وهي في اللغة تُطَلَّقُ على عدة معان (٦)؛ فتطلق

أحياناً على المعجزة، كما في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا﴾

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٤٢/٩).

(٢) انظر: المصاحف لابن أبي داود (ص: ٢٧٩-٢٨٠)، البيان في عد آي القرآن (ص: ٧٢، ٧٩، ٨٠،

٨١)، فنون الأفتان في عيون علوم القرآن (ص: ٢٣٣)، الإفتان في علوم القرآن (١/٢٢٥-٢٣١).

(٣) انظر: جمال القراءة وكمال الإقراء (ص: ٣١٩).

(٤) انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١/٥٦٠).

(٥) انظر: البيان في عد آي القرآن (ص: ٧٩).

(٦) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/٥٧)، مناهل العرفان في علوم

القرآن (١/٣٣٨).

بَيِّنَةٌ ﴿ [البقرة: ٢١١] فالآية هنا: المعجزة (١)، وقد تُطْلَقُ الآية ويُراد بها العلامة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٨] فقوله: آية ملكه، يعني: علامة ملكه (٢)، وقد تُطْلَقُ الآية ويُراد بها البرهان والبيّنة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٢]، يعني: من بيناته وبرهانه أو البرهان على ألوهيته خلق السماوات والأرض (٣)، وقد تُطْلَقُ الآية على الجماعة، كما في لغة العرب، يُقَالُ: خَرَجَ الْقَوْمُ بِأَيْهِمْ؛ أي: بِجَمَاعَتِهِمْ (٤). هذه كلها معان لغوية للآية، أما المعنى الاصطلاحي للآية فيمكن أن نجعله كالتعريف بالنسبة للسورة، فنقول: الآية: هي طائفة من كلمات القرآن لها مَطْلَعٌ ومقطع، ولها بداية ونهاية (٥).

فالآية تحوي كلمات، والسورة تحوي آيات، والمُصْحَفُ يحوي سوراً، وهذا من إعجاز القرآن، ومن حكمة الله - جل وعلا - حينما أنزل هذا القرآن بلسان عربي مبين في وقت كان اهتمام العرب بالشعر والفصاحة كبيراً، وقد أخذ الشُّعْرُ بعقولهم كل مأخذ وألهاهم عن أمور كثيرة، وأصْبَحَ الشعر هو المُقَدَّمُ عند العرب، فكان من حكمة الله - جل وعلا - أن أنزل هذا القرآن بلسان عربي مبين، وجعل فيه عوضاً عما كانوا مُنْشَغِلِينَ به في جاهليتهم.

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٤/ ٢٧١).

(٢) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٥/ ٣١٦).

(٣) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٢٠/ ٨٧).

(٤) انظر: تفسير السمعاني (١/ ٨٧).

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٦٦).

وقد ذكر الجاحظ وغيره مقارنة بين القرآن وبين الشُّعر في الجملة من حيث المقاطع، فقال: تسمية القرآن جاء في مقابل الدواوين، والسورة في مقابل القصيدة، والآية في مقابل البيت، والشطر في مقابل الفواصل (فواصل الآيات) (١)؛ لأن أخذ الشعر بقلوب العرب كان في أوج عُلُوِّه، وقد عُلِّقَت المُعلِّقات السبع بالكعبة، وهي قصائد لمشاهير العرب، وهذا دليل على اهتمامهم بالشعر وتعظيمهم له، بل قد قال قائلُهُم (٢) حينما ظهرت معلقة عمرو ابن كلثوم:

أَلْهَى بَنِي تَغْلِبَ عَن كُلِّ مَكْرَمَةٍ      قَصِيدَةً قَالَهَا عَمْرُؤُ بَنِ كَلْثُومِ  
فهذه المعلقة التي قالها عمرو بن كلثوم ألَهَتْ بني تغلب عن كل مكرمة، يعني: أصبحوا يتنادون بها ويتلوونها ويقرؤونها في النوادي والمجالس وألَهَتْهُم عن بقية المَكْرَمَاتِ.

فكان مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ - سبحانه وتعالى - أن أتى بهذا القرآن المعجز، وَجَعَلَ فيه هذا التقسيم من حيث السور والآيات.

وأما اختلاف من خالف في عدد الآيات وزاد على الستة آلاف ومئتي آية، فَمَبْنَى هذا الخلاف راجع إلى وصل بعض الآيات ببعضها مِنْ حَيْثُ المعنى، ويكون قد سمع السلف من الصحابة وَمَنْ بَعْدَهُمْ يصل بعض الآيات لأجل المعنى، فجعل العِدَّة في الزيادة أو النقص من هذا الباب (٣)، ولا شك أن هناك آيات تنتهي بمعنى يحتاج في ظاهره إلى الرابط، كما في قوله تعالى في سورة

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٣/ ٣٣٣)

(٢) انظر: الشعر والشعراء (١/ ٢٣٠).

(٣) انظر: مساعد النظر للإشراف على مقاصد السور (١/ ١٦٩-١٧٦)، الموسوعة القرآنية المتخصصة



البقرة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ الآية التي بعدها: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ فبعضهم يصل لأجل ارتباط المعنى ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣١٩) فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٩-٢٢٠]، فلو قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ ثم بدأ بالآية: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي تَمَّى قُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠] يكون المعنى حينئذ مُنْفَكًّا، وهذا يأتي في آيات متعددة، فكان الخلاف مبنياً على مثل هذا.

ثم أشار الناظم بعد ذلك إلى أن هذه العِدَّة في الآيات إنما هو من باب إجماع الصحابة فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ ولذلك قال:

**مِنَ الْمَمِينِ بَعْدَهَا اثْنَانِ وَأَجْمَعُوا فِي الْآيِ لِلْقُرْآنِ  
بِأَنَّهُ التَّوْقِيفُ لِلتَّرْتِيبِ مِنْ دُونِ شَكِّ ظَاهِرٍ مُرِيبٍ**

جاءت توقيفية مرتبة، ومن حيث العدد.

(مِن دُونِ شَكِّ ظَاهِرٍ مُرِيبٍ)، يعني: ليس هناك شك ولا ريب في أن الإجماع قائم على هذا الترتيب لسور القرآن وآياته، وعدد الآيات (١).

وقد يقول قائل: ما الفائدة من الحديث عن هذا الأمر وقد قام الإجماع عليه؟

نقول: إِنَّ طَرَحَ هَذَا الْمَوْضُوعِ فِيهِ فَوَائِدٌ، منها:

أولاً: مَعْرِفَةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ وَكَيْفَ جُمِعَ، وَكَيْفَ رُتِبَتْ سُورُهُ، وَكَيْفَ كَانَ

اهتمام أهل العلم بهذا الفن العظيم؟

ثانياً: لِيُؤَكِّدَ مِنْ خِلَالِ تَرْجِيحِ أَنْ تَرْتِيبَ السُّورِ وَالْآيَاتِ وَعَدَدَ الْآيَاتِ

توقيفي الرد على بعض الدعاوى التي تخرج بين الحين والآخر في إعادة النظر

في ترتيب القرآن وسور القرآن، وأنه ينبغي أن يُعَادَ تَرْتِيبُهُ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَى

أسباب النزول وما شابه ذلك، فحتى لو قلنا: إن الترتيب فيه ترتيب اجتهادي، فإن الإجماع بعد ذلك قام على هذه الصورة المُتكاملة للمصحف فلا يمكن أن تُقدّم سورة على أخرى في الترتيب، ولا آية على غيرها، للإجماع على ذلك حيث تَلَقَّتِ الأمة هذا المصحف بالقبول كابرًا عن كابر مُشافهَةً وتدوينًا وتسجيلًا حتى صار بهذه الصورة. هذا ما يتعلق بسور القرآن وآياته.

بعض أهل العلم يتفنّن في الحديث عن السور والآيات والرّوابط، واستخراج بعض الحكم أو الألغاز في جعل السورة الفلانية في المكان الفلاني والسورة الأخرى في المكان الفلاني، كما بينوا أيضًا بعض الفوائد فيما يخص السور والآيات، فذكروا أطول سورة فقالوا: أطول سورة البقرة، وأطول آية: آية الدين، وأقصر آية في القرآن مثل قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾، ﴿وَالْفَجْرِ﴾. وأطول كلمة في القرآن هي قوله تعالى: ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢] (١).

وذكروا أيضًا ما يتعلق بتنصيف القرآن، حد النصف بالنسبة للقرآن، بالنسبة للسور والآيات وللکلمات وللحروف. فقالوا: نصف القرآن بالنسبة للحروف حرف النون في قوله تعالى في سورة الكهف: (نكرًا) ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، والكاف بداية النصف الثاني بالنسبة للحروف.

قالوا: ونصف الكلمات قوله تعالى: (الجلود) في سورة الحج: ﴿يُصَهَّرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ [الحج: ٢٠]، ويبدأ النصف الآخر عند قوله: ﴿وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: ٢١].

وبينوا النصف من حيث الآيات، فقالوا: نصف آيات القرآن هي عند قوله

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٤/١٥٦).

تعالى: ﴿تَلَقُّفٌ مَّا يَأْفِكُونَ﴾ [الشعراء: ٤٥] (يأفكون) في سورة الشعراء هنا بلغت نصف عدد آيات القرآن.

وقالوا: من سورة الحديد إلى سورة الفاتحة نصف عدد سور القرآن، ومن الحديد إلى الناس النصف الآخر (١).

وذكروا أيضًا ما يتعلق بأسماء سور القرآن (٢)، فهناك من السور ما له اسم واحد مثل النساء، والأعراف، ومريم، ونحو ذلك. وهناك ما له أكثر من اسم، فهناك ما له خمسة وعشرون اسمًا مثل: الفاتحة، كما ذكر ذلك السيوطي (٣)، تسمى: الفاتحة، وأمّ القرآن، وأمّ الكتاب، والحمد، والسبع المثاني... وهناك ما له اسمان، مثل سورة محمد، وتسمى القتال. والتوبة أيضًا تُسمّى براءة، والتوبة، والفاضحة.. وهكذا.

وذكروا أيضًا أنه قد يجتمع للسورتين اسم واحد، كما سميت البقرة وآل عمران بالزّهراوين، والفلق والناس بالمعوذتين، وكما أطلق على السور التي بدئت بـ ﴿حم﴾ اسم: الحواميم (٤).

هذه بعض الفوائد التي يذكرها أهل العلم فيما يتعلّق بسور القرآن وآياته، ويطلقون النَّفْسَ في ذكرها، وقد ذكر السيوطي (٥) وغيره أن في هذا شيئًا من بذل

(١) انظر: فلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ في القرآن (ص: ٢٤٠)، غيث النفع في القراءات السبع (ص: ٣٧٥).

(٢) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء ت عبد الحق (١/ ١٨٢)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٦٩)، الإيتقان في علوم القرآن (١/ ١٨٦).

(٣) انظر: الإيتقان في علوم القرآن (١/ ١٨٧-١٩١).

(٤) انظر: الموسوعة القرآنية خصائص السور (المقدمة/ ١٧).

(٥) انظر: الإيتقان في علوم القرآن (١/ ٢٤٢).

الجهد المبالغ فيه مما لا طَائِلَ مِنْ وِرَائِهِ، ونحن نقول: بالتوسط في هذا الأمر؛ إن كانت هذه الأشياء التي تُبْحَثُ مما يزيد التَّدَبُّرَ في القرآن واستخراج المعاني والحِكَمِ والآثار، فهذا لا شك مما يزيد العبد إيماناً بربه -جل وعلا-، وأمَّا التَّوَسُّعُ الزائد على ذلك كما يتوسع الناس في بعض التأويلات فيربطون بعض الآيات بأحداث معاصرة من حيث الترقيم، كرقم أحد عشر في القرآن أو رقم تسعة<sup>(١)</sup>.. فمثل هذا من الأشياء التي لا ينبغي أن يتعمَّقَ فيها الإنسان، ويجعلها مربوطة ومرتهنة بهذا الفهم، وليس هناك رَابِطِ حَقِيقِي ظاهري؛ لأن الرابطة يَنْبَغِي أن يكون توقيفياً.



(١) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (٢/٦٩٧).

## المحكم والمتشابه في القرآن

- ١٣٤ - وَالْآيِ فِي الْكِتَابِ مِنْهُ مُحْكَمٌ  
 ١٣٥ - وَفِيهِ آيَةٌ تَدُلُّ أَنَّ مَا  
 ١٣٦ - دَلِيلٌ هَذَا آيَةٌ بِهُودٍ  
 ١٣٧ - بَلْ فِيهِ آيَةٌ تَقُولُوا بِهَا  
 ١٣٨ - دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِ خَالِقِ الْبَشَرِ  
 ١٣٩ - وَآيَةٌ قَدْ تَجْمَعُ الْقِسْمِينَ  
 ١٤٠ - وَالْحَقُّ أَنَّ الْكُلَّ لَا يُعَارِضُ  
 ١٤١ - فَالْكُلُّ فِيهِ مُحْكَمٌ الْإِثْقَانِ  
 ١٤٢ - وَالْكُلُّ يُبْدِي تَارَةً تَشَابُهَا  
 ١٤٣ - أَمَّا الَّذِي يَحْوِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ  
 ١٤٤ - عَنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (وَالرَّاسِخُونَ)  
 ١٤٥ - مَوْضُوعَةٌ فِي مَوْقِعِ اسْتِثْنَائِ  
 ١٤٦ - وَالْبَعْضُ قَالَ الْوَاوُ أَصْلًا عَاطِفُهُ
- وَمِنْهُ ذُو تَشَابُهِ لَا يُعْلَمُ  
 كُلُّ الَّذِي بِهِ يَكُونُ مُحْكَمًا  
 عَلَيْكَ بِاسْتِدْكَارِهِ الْمَعْهُودِ  
 فَضَمَّنُوا جَمِيعَهُ التَّشَابُهَا  
 مَا قَدْ آتَى بِسُورَةٍ وَهِيَ الزَّمْرُ  
 بِآلِ عِمْرَانَ الدَّلِيلِ الْعَيْنِيِّ  
 وَالْجَمْعُ خَيْرٌ مَا يَكُونُ يُعْرَضُ  
 فَصَاحَةٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعَانِي  
 مِثْلُ الَّذِي لِمُحْكَمٍ قُلْنَا بِهَا  
 فَهُوَ اخْتِلَافٌ جَاءَ فِي الْقَوْلَيْنِ  
 فَالْجُلُّ قَالَ: الْوَاوُ فِيهِ قَدْ تَكُونُ  
 عَلَيْهِ فَالتَّوْجِيهُ غَيْرُ خَافٍ  
 قَدْ يَعْلَمُ التَّأْوِيلَ نَفْسُ عَارِفُهُ

نحن نعلم أن للناس عموماً مدارك جسمية، ومدارك بدنية، وأن الناس يتنوعون في هذه المدارك، فمنهم من يُدرك بعضها على وجه العموم، أي أن عامة الناس أو كثيراً من الناس يُدركون هذه المدارك، وهناك مدارك جسمية لا يستطيع أن يدركها الكثير من الناس؛ أي: من الأعمال البدنية المتعلقة بالقوة الجسمية؛ لأن الناس يختلفون في هذه القوة وهذه المدارك، ومنهم من يعطيه الله القوة والمملكة في تحصيل هذه المدارك، ويخفيه عن بعضهم الآخر، هذا

بالنسبة لما يتعلق بالأمور الجسمية البدنية، وكذلك فيما يتعلق بالمدارك العقلية.

وقد بين أهل العلم هذا المبحث في كتب الأصول<sup>(١)</sup> والعقائد<sup>(٢)</sup> وعلوم القرآن<sup>(٣)</sup>، وذكروا تفاصيله وفروعه.

والذي يهمنا في مبحثنا هذا هو ما يخص المدارك العقلية، وهو أن في كتاب الله - جل وعلا - محكمًا ومتشابهًا، وهذا المتشابه هو الذي تختلف فيه عقول الناس ومداركهم، بحسب ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.  
قال الناظم:

**والآي في الكتاب منه مُحَكَّمٌ ومنه ذو تشابه لا يُعَلَّمُ**

فِيْفَهَمُ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْبَيْتِ أَنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ - جَل وَعَلَا - أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرَ الْأَوَّلَ: الْمُحَكَّمُ.

وَالْأَمْرَ الثَّانِي: الْمُتَشَابِهَ.

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه (٥/٤)، الفصول في الأصول (٣٧٣/١)، العدة في أصول الفقه (٢/٦٨٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/٢٠١)، قواطع الأدلة في الأصول (١/٢٦٥)، روضة الناظر وجنة المناظر (١/٢١٣)، المسودة في أصول الفقه (ص: ١٦١)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/٩٠)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص: ١٠٥).  
(٢) انظر: المستدرک على مجموع الفتاوى (٢/١٨٢)، بيان تلبیس الجهمیة فی تأسیس بدعهم الكلامیة (٨/٣٣٧)، الصواعق المرسله فی الرد علی الجهمیة والمعطله (١/٢١٢)، أقاویل الثقات فی تأویل الأسماء والصفات والآیات المحکمات والمشتبهات (ص: ٤٩)، موقف ابن تیمیة من الأشاعرة (٣/١١٢٢)، القائل إلى تصحيح العقائد (ص: ١٨٥).

(٣) انظر: الإبتقان في علوم القرآن (٣/٣)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٢٧٢)، مباحث في علوم القرآن لصبيحي الصالح (ص: ٢٨١)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢١٩)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٣٩٠)، علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ١٢٠)، المدخل إلى علوم القرآن الكريم (ص: ١٧٨)، التيسير في أصول واتجاهات التفسير (ص: ٤١).

أما المحكم؛ فهو في الأصل مأخوذ من الأحكام، والإحكام: هو مطلق المنع عند جملة من اللغويين، والأقرب: أنه ليس مُطلق المنع، بل هو المنع من الإفساد، فكل ما يكون منعا من الإفساد فإنه يُسمى حكما أو إحكاما، ومنه سُميت حكمة الدابة؛ لأنها تمنعها من السير (١)، ومن ذلك قول جرير المشهور:

أَبْنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفْهَاءَكُمْ      إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ وَأَنْ أَغْضَبَا  
أَبْنِي حَنِيفَةَ إِنَّنِّي إِنْ أَهْجُكُم      أَدْعِ الْيَمَامَةَ لَا تُوَارِي أَرْبَابَا (٢)

فقوله: أَحْكِمُوا سُفْهَاءَكُمْ؛ أي: امنعوهم من السفه، ولا شك أن السفه فسادٌ وإفساد، فأطلق لفظ الأحكام على مَنْ أَرَادَ السفه أو به سفه.

وأما في الاصطلاح: فهو ما ورد من نصوص الكتاب أو السنة دالاً على معناه بوضوح لا خفاء فيه (٣)؛ كآيات الدالة صراحةً على أشياء واضحة، ولا تحتمل إلا معنى واحداً؛ كالأمر بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج بيت الله، أو التي تتعلق بالأمور الغيبية، أو بأخبار الأمم السابقة، أو بالأخبار المستقبلية؛ لأنها من باب خبر الله - جل وعلا - ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، فكل ما يتعلّق بذلك يكون من باب المُحكّم الذي لا يتطرق إليه اشتباه بوجه من الوجوه.

ثم قال:

وَفِيهِ آيَةٌ تَدُلُّ أَنَّ مَا      كُلُّ الَّذِي بِهِ يَكُونُ مُحْكَمًا  
دَلِيلٌ هَذَا آيَةٌ بِهِودٍ      عَلَيْكَ بِاسْتِدْكَارِهِ الْمَعْهُودِ

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٦٨).

(٢) انظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني (٢/١٦٨) دار الجيل.

(٣) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٢٧٢).

بَلْ فِيهِ آيَةٌ تَقُولُوا بِهَا  
فَضَمُّنَا جَمِيعَهُ التَّشَابُهَا  
دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِ خَالِقِ الْبَشَرِ  
مَا قَدْ آتَى بِسُورَةٍ وَهِيَ الزُّمَرُ

هذه الأبيات تتعلق بأمرين:

الأمر الأول: أن هناك من آي القرآن ما يدل على أن القرآن جميعه محكم، وهناك ما يدل على أن القرآن جميعه متشابه.

أما ما يدل على أن القرآن جميعه محكم فهو ما ذكره الله -جل وعلا- في سورة هود كما قال تعالى: ﴿الرَّكِنُ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ﴾ [هود: ١].

الأمر الثاني: ورد في القرآن ما يدل على أن جميعه متشابه، كما في قول الله تعالى في سورة الزمر: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣].

### معنى المحكم ومعنى المتشابه عند أهل العلم:

اختلف أهل العلم في بيان ذلك على أقوال ثمانية<sup>(١)</sup>؛ فمنهم من قال: إن المُحَكَّم هو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وأما المتشابه فهو ما يحتمل أكثر من معنى.

ومنهم من قال: إن المُحَكَّم ما لا يحتاج إلى بحث وبيان. وأما المتشابه فهو ما يحتاج إلى بحث وبيان.

ومنهم من قال: إن المحكم هو النَّاسِخ، وأما المتشابه فهو المنسوخ. ومنهم من قال: إن المحكم ما لا يحتاج إلى استنباط، والمتشابه هو ما يحتاج إلى استنباط... إلخ.

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٤/٣)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/١٠٣)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٢٧٢)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٣٩٣).



وأياً كانت هذه الأقوال في التفريق فهِيَ في جملتها تدلّ على أن المحكم أمر ظاهر لا يحتاج فيه الإنسان إلى كثير جُهد، سواء كان طالب علم أم لم يكن كذلك، وأما المتشابه: فإن هذا هو ميدان أهل العلم واستنباطهم ودراستهم لكتاب الله جل وعلا.

هذه الصورة المُجملة لما يتعلق بالمحكم والمتشابه، يعني: أن في كتاب الله ﷺ آيات واضحة ظاهرة لا تحتمل تأويلاً، وفيه آيات متشابهة تحتاج إلى تأويل. كيفية الجمع بين الآية التي ذكرت أن القرآن جميعه متشابه، والآية التي ذكرت أن القرآن جميعه محكم (١):

نقول: لا تعارض بين الآيتين؛ لأن الآية الدالة على أن القرآن جميعه محكم المقصود بالإحكام فيها: الإتيان؛ أي: أن آياته لا يعارض بعضها بعضاً، وإنما جاءت متقنة متناسقة لا يتطرق إليها الشك بوجه من الوجوه؛ من حيث إنه كتاب الله - جل وعلا-، وهو كلامه الذي أنزله على رُسوله ﷺ.

أما الآية الدالة على أن القرآن جميعه متشابه، فالمقصود بالتشابه فيها هو التشابه في الإعجاز وفي الألفاظ، والتشابه في اشتراك المعاني في بعض الكلمات، وأن هذه الآيات يؤيد بعضها بعضاً.

فيقال للأول: محكم عام، ويقال للثاني: تشابه عام.

أما ما ورد في القرآن يدل على أن فيه محكمًا وفيه متشابهًا، فقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

(١) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٣٨).

وقد أشار إليها الناظم في قوله:

وَأَيَّةٌ قَدْ تَجَمَّعُ الْقِسْمَيْنِ بِأَلِ عِمْرَانَ الدَّلِيلِ الْعَيْنِي

(وآية قد تجمع القسمين)، أي: تجمّع المحكم والمتشابه (بأل عمران

الدليل العيني)، أي: الدليل الواقع يرى ويُشاهد بالعين، ولا شك أن المشاهدة أبلغ في تحقيق الشيء، ثم بيّن أثر هذه الآية بقوله:

وَالْحَقُّ أَنَّ الْكُلَّ لَا يُعَارِضُ وَالْجَمْعُ خَيْرٌ مَا يَكُونُ يُعْرَضُ

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ

مُتَشَابِهَاتٌ﴾، (منه) للتبعية، أي: بعضه آيات محكمات ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ

مُتَشَابِهَاتٌ﴾، أي: أن هناك آيات أخرى متشابهة، وجمّع المحكم والمتشابه في

هذه الآية لا يقتضي التعارض، بل هناك ما يمكن الجمع به، فقال:

فَالْكَُلُّ فِيهِ مُحْكَمٌ الْإِتْقَانِ فَصَاحَةٌ بِاللَّفْظِ وَالْمَعَانِي

وَالْكَُلُّ يُبْدِي تَارَةً تَشَابُهًا مِثْلُ الَّذِي لِمُحْكَمٍ قُنْنَا بِهَا

ومعنى هذين البيتين قد سبق ذكره. ثم انتقل إلى المسألة المهمة هنا: كيف

نجمع بين كون القرآن فيه ما هو متشابه وفيه ما هو محكم؟

فقال:

أَمَّا الَّذِي يَحْوِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ فَهُوَ اخْتِلَافٌ جَاءَ فِي الْقَوْلَيْنِ

عَنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (وَالرَّاسِخُونَ) فَالْجُلُّ قَالَ: الْوَاوُ فِيهِ قَدْ تَكُونُ

مَوْضُوعَةً فِي مَوْقِعِ اسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ فَالتَّوْجِيهُ غَيْرُ خَافِ

وَالْبَعْضُ قَالَ الْوَاوُ أَضْلًا عَاطِفُهُ قَدْ يَعْلَمُ التَّأْوِيلَ نَفْسُ عَارِفُهُ

نقول: مَبْنَى اختلاف معنى المحكم والمتشابه في كتاب الله -جل وعلا- على الوقف في آية آل عمران في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] فبَعْضُ أهل العلم يرى أن سبب الاختلاف هنا هو الوقف على الاسم الكريم (الله) أو على (الراسخون في العلم)، فيرون أن الوقف على الاسم الكريم (الله) في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ معناه أن في القرآن متشابهاً، وأما الوقف على (العلم) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، معناه: أنه ليس في القرآن متشابهاً التشابه الذي لا يُعلم<sup>(١)</sup>، وهذا ليس بصحيح، وإنما الصحيح أن الوقف مَبْنَى على فَهْم مَعْنَى التأويل، والمراد به في قوله تعالى في الآية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. ووجه ذلك: هو أن التأويل يطلق على أمور ثلاثة<sup>(٢)</sup>:

الأول: يأتي التأويل بمعنى التفسير، وهو وجه في لغة العرب، عَبَّر به بعض المفسرين باعتباره بمعنى التفسير؛ كالتَّبْرِي يقول: تأويل هذه الآية كذا. والمعنى: تفسير الآية كذا.

ومنه دعاء النبي ﷺ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حينما قال: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»<sup>(٣)</sup>؛ أي: عَلِّمَهُ التَّفْسِيرَ.

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٦/ ٢٠١ - ٢٠٤).

(٢) انظر: التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص: ٩٠).

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (٤/ ٢٢٥) ٢٣٩٧، وأصله في صحيح البخاري (١/ ٤١) ١٤٣، صحيح مسلم (٤/ ١٩٢٧) ١٣٨ - (٢٤٧٧) وقد سبق تخريجه.

فمن قال: إن التأويل هو التفسير فَإِنَّهُمْ يُوجَّهُونَ الْوَقْفَ فِي الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعَلَمِ﴾، فتكون القراءة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾؛ أي: وَمَا يَعْلَمُ تفسيره إلا الله والراسخون في العلم؛ لأننا لو نَقِينَا كون الراسخين في العلم يعلمون التفسير، فحيثُذ يكون هذا متناقضًا لما نراه الآن من تفسير القرآن، ويعني هذا أن لا يُفسَّر القرآن.

الثاني: من معاني التأويل: ما يؤول إليه حقيقة اللفظ، فالأخبار المتعلقة بالساعة وأشراتها تأويلها هو ما سيكون يوم القيامة، فيقال له: تأويل؛ أي: حقيقة ما يؤولُ إِلَيْهِ الشيء، والألفاظ التي جاءت بلفظ التأويل في القرآن دالة على هذا المعنى، ومنها قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، يعني: حقيقته (١)، ومنه أيضًا: حديث عائشة في الصحيحين (٢): «كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي. يتأول القرآن»؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ٣] فقولها: يتأول القرآن؛ أي: جاء بالحقيقة التي آلت إليه دلالة الآية، وليس هو تفسير القرآن.

وبناءً عليه فإن الوقف يكون على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ لأن التأويل بمعنى حقيقة ما يؤولُ إِلَيْهِ الشيء فهذا لا يعلمه إلا الله، فلا نعلم أمور الإخبار عن المستقبل، من

(١) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٤٧٩/١٢).

(٢) صحيح البخاري (١٦٣/١) ٨١٧، صحيح مسلم (٣٥٠/١) ٢١٧ - (٤٨٤).

أشراط الساعة والقيامة ومشاهدها... وإنما تأويله عند الله -جل وعلا-، وبناءً عليه يكون هذا هو توجيه الوقف في الآية (١).

الثالث: من معاني التأويل: هو معنى اصطلاح عليه المتأخرون، ويغلب على كثير من هؤلاء المصطلحين البدعة؛ لأنهم أنشأوا هذا المعنى للتأويل لخدمة بدعتهم، فقالوا: إن التأويل هو صَرْفُ اللَّفْظِ عن المعنى الرَّاجِحِ إلى المعنى المَرْجُوحِ، يعني: صَرْفُ اللَّفْظِ عن المعنى الصحيح الواقع المعتمد إلى معنى آخر مرجوح أقل من المعنى الأول، سواء كانت هذه القلة قِلَّةً ظاهرة واضحة أم قلة فيها شبهة من حيث أصل القبول.

مثال ذلك: في الغالب أن أصحاب هذا المعنى من التأويل هم الذين أولوا صفات الله -جل وعلا-، ولم يُثَبِّتْهَا له كما أثبتتها لنفسه، ونحن نعلم أن كل اسم من أسماء الله -جل وعلا- يتضمَّن صفة من الصفات، فالرحمن: اسم يتضمَّن صفة الرحمة، والعليم: اسم يتضمَّن صفة العِلْمِ، والقدير: اسم يتضمَّن صفة القدرة، والمُصَوِّر: اسم يتضمَّن صفة التصوير، وهكذا في كل اسم من أسماء الله -جل وعلا- فإنه يتضمَّن صفة من صفاته.

(١) «وإلى هذا الوقف ذهب نافع، والكسائي، ويعقوب، والفراء، والأخفش، وأبو حاتم، ابن كيسان، وابن إسحاق، والطبري، وأحمد بن موسى اللؤلؤي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عبيدة، ومحمد بن عيسى الأصفهاني، وابن الأباري، وأبو القاسم عباس بن الفضل. وهذا ظاهر ما يقتضيه تفسير مقاتل، وإلى معناه ذهب مالك بن أنس وغيره. ومعنى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ أي: يسلمون ويصدقون به، في قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وقال عروة بن الزبير: الراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون: آمنا به كل من عند ربنا، وعلى هذا أكثر المفسرين وقال آخرون: لا يوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ لأن ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ معطوف عليه، وهذا القول اختاره الشيخ أبو عمرو ابن الحاجب وغيره، وعلى قول هؤلاء المتشابه يحتمل التأويل، وذكر الشيخ عبد الله المرسي أن أقوال هذه الفرقة تزيد على الثلاثين» التمهيد في علم التجويد (ص: ١٧٠).

ومن الصفات الثابتة لله - جل وعلا - صفة المكر، كما قال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وجاء ما يدل عن أن الله - سبحانه وتعالى - يَعْضِبُ، وأنه يمقت، كما في كتابه: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]، فهذه الصفات عَارَضَهَا بَعْضُ من لم يَهْتَدِ إلى سنة النبي ﷺ وصرَفَهَا عن ظاهِرِهَا، وزعم أن حقيقة هذه الصفة لَيْسَتْ مُرَادَةً، وكذلك أَوَّلَ رَحْمَةِ اللَّهِ بِأَنَّهَا النِّعْمَةُ، ولم يثبت لله رحمة، وقال: إن رحمة الله هي نعمته، والحقيقة عند أهل السنة والجماعة أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ هِيَ صِفَةٌ من صفاته اللاتقة به - جل وعلا -، وأما الذين صرفوها عن ظاهرها فقالوا: كيف نصف الله بالرحمة، والذي نَعْرِفُهُ نحن: أن أصل الرحمة هي مِيلَ القلب إلى المرحوم، والله - سبحانه وتعالى - مُنَزَّهُ عن هذا المعنى، هذا ما يدَّعيه هؤلاء المبتدعة، فصرفوا اللفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى مرجوح.

وصفة اليد أيضاً: صرفوها من كونها صفة لائقة بالله - جل وعلا - إلى أن المراد باليد عندهم: النعمة، فالله - سبحانه وتعالى - قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فأثبت له اليد، لكنها اليد التي تليقُ بِجَلَالِهِ، هؤلاء الذين أولوا في الأسماء والصفات صرفوا هذا اللفظ عن ظاهِرِهِ، وقالوا: إن المُرَادَ باليد هنا النعمة. فقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ قالوا: أي نعمته، وهذا بالطبع ليس بصحيح:

أولاً: ليس هناك ما يدل على هذا المعنى.

ثانياً: إن هذا الصرف باطل؛ لأنك حينئذ لا تثبت له إلا نعمتين في قولك: بل

نعمته مبسوطتان، ولو سلمنا بذلك، فَمَاذَا نقول في قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾،

يعني: خلقت بِنِعْمَتِي؟! ولذلك ضل كثير من الناس فيما يتعلّق بباب الأسماء والصفات من حيث إنهم خاضوا في معانيها ودلالاتها بالباطل، ولم يؤمنوا بها كما جاءت من عند الله -جل وعلا-، ومن هنا: وَقَعَ الضلال ووقع التأويل، وحينما يتكلّم بعض أهل العلم كابن القيم<sup>(١)</sup> وغيره ويقولون: إن سبب فساد الأمة إنما هو من باب التأويل. أرادوا به هذا التأويل، التأويل بالمعنى الثالث الذي ذكرناه: وهو صَرْفُ الْمَعْنَى عَمَّا يَخْصُ أَسْمَاءَ اللَّهِ وصفاته.

فبناءً على المعاني الثلاثة يأتي توجيه الوقف في الآية عند لفظ الجلالة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾.

ويحمل هذا التأويل على التأويل بالمعنى الثاني الذي ذكرناه، والأدلة على هذا كثيرة؛ إذ لو كان المراد بالتأويل هنا هو التفسير لما ذمّه بعد ذلك حينما قال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، فدّل على أن المراد بالتأويل هنا: الدخول في المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، فيكون ما يعلم هذا التأويل إلا الله -جل وعلا-، ويكون المعنى للآية أن الواو في قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ استثنائية، و(الراسخون) مبتدأ، وقوله: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ جملة في محلّ رفع خبر المبتدأ، الذي هو الراسخون وتكون هذه الجملة مستقلة.

(١) من ذلك قوله: «الفصل الخامس عشر: في جنایات التأویل على أديان الرسل، وأن خراب العالم وفساد الدنيا والدين بسبب فتح باب التأويل» الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعطلة (١/٣٤٨).

ومما يدلُّ على ذلك أيضًا: أننا لو قلنا: إن الوقف يكون عند قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ لما كمل المعنى؛ لأنك حينئذ تقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، ثم تستأنف وتقول: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ ولو كان المراد به أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، لقال: (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ويقولون آمنا به) يُؤْتَى بواو أخرى تكون استئنافية قبل (يقولون). إذاً الصحيح، كما أشار إليه الناظم في قوله:

فالجُلُّ قَالَ: الواو فيه قد تكون .....

مَوْضُوعَةٌ فِي مَوْقِعِ اسْتِثْنَاءٍ عَلَيْهِ فَالتَّوْجِيهُ غَيْرُ خَافٍ

أي: إنها استئنافية لجملة جديدة، فيكون التوجيه واضحًا، كما ذكرناه سابقًا. وقوله هنا:

والبَعْضُ قَالَ الواوُ أَصْلًا عَاطِفَةٌ قَدْ يَعْلَمُ التَّأْوِيلَ نَفْسٌ عَارِفَةٌ

وبناء على أن الواو عاطفة يكون التوجيه أن التأويل قد تعرفه أو تعلمه النفس العارفة بأمور الدين، وبما وهبها الله - جل وعلا - من العلم<sup>(١)</sup>. والمتشابه أنواع<sup>(٢)</sup>:

فقد يكون متشابهًا في اللفظ. وقد يكون في المعنى.

(١) انظر: الإقتان في علوم القرآن (٣/ ٥).

(٢) انظر: دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم = الطعن في القرآن الكريم والرد على الطاعنين (ص: ٩٩)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٧٨).



أما المتشابه في اللفظ فهو ما يأتي من آيات لا يُدرك الإنسان معناها إلا بعد جهد وبحث، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَلَكِهَةٌ وَأَبَاٌ﴾ [عبس: ٣١] (١)، وكقوله تعالى: ﴿سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، وغير ذلك مما لا يُعرف إلا بالبحث والتقصي.

وأما المتشابه الآخر: فهو المتشابه في المعاني، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ف(القرء) هل المراد به الطهر أم الحيض؟ فهذا متشابه في المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّسَ﴾ [١٧] ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَ﴾ [التكوير: ١٧-١٨]، ف(عسس) يطلق على الإقبال وعلى الإدبار، فيكون المعنى متشابهاً، وفي مثل هذا يأتي دور أهل العلم في توضيح هذا المتشابه وبيانه.



(١) انظر: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق (ص: ٦٠١)، دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم = الطعن في القرآن الكريم والرد على الطاعنين (ص: ٩٩).



## المتشابه في آيات الصفات

- ١٤٧- وَحَقَّقِ الْمَقُولَ فِي الصِّفَاتِ فَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِيهِ يَأْتِي  
 ١٤٨- أَطْلِقْ تَشَابُهَا عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَلِتَعْلَمِ الْمَعْنَى بِإِلْبَادِعِيَّةِ  
 ١٤٩- كَقَوْلِ مَالِكٍ فِي الْإِسْتِوَاءِ وَهَكَذَا فَقَسْ عَلَى السَّوَاءِ

أفرد الناظم هذه المسألة بمبحث مُسْتَقِلٍّ؛ لأهميتها، وقد ذكرنا جزءاً مما يتعلق بها فيما سبق، ونقول هنا: الأصل أنه يجب عَلَيْنَا جميعاً أن نُؤْمِنَ بصفات الله -جل وعلا-، وأن نُثَبِّتَ الله -جل وعلا- ما أثبتَهُ لنفسه، أو أثبتَهُ له رسوله ﷺ، مع البعد عن المزالِق التي وقع فيها أهل البدع في هذا الباب ولذلك نقول:

من غير تحريف: والتَّحْرِيفُ هنا: المراد به التأويل المذموم الذي ذكرناه، وهو صرف اللفظ عن معناه المراد الرَّاجِحُ إلى المعنى المرجوح.

ومن غير تكييف: فتثبت أن الله يدأً لائقةً به، وكذلك القول في بقية الصفات، وبهذه الصورة تكون قد اجْتَنَبْتَ التَّحْرِيفَ أو التأويل المذموم.

والتكييف: هو تبين كُنْه الشَّيْءِ وحقيقته، كما لو قلت: عندي سيارة. فأسألك: كيف هي؟ أي: كَيْفَهَا لي، بمعنى: صِفْهَا، فتقول: مكونة من كذا وكذا وكذا، فتذكر أجزاء ومحتويات هذه السيارة، فذكرك لأجزائها ومحتوياتها يقال له تكييف، فأنت تجتنب هذا الأمر فيما يتعلق بصفات الله جل وعلا.

فإذا قيل لك: كَيْفَ يد الله؟ فإنك لا تستطيع أن تكيف؛ لأنك لا تعلم هذا الأمر، فهذا مما استأثر الله بعلمه، ولا نعلمه ولا يعلمه أحدٌ مِنْ خَلْقِهِ، لأننا لا نحيط به علماً ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [آلِ إِمْرَأَةَ قَارُونَ: ٢٥٥] فلا يجوز لك أن تُكَيِّفَ الصِّفَةَ، مع إثبات أن لها كيفية في الحَقِيقَةِ.

ومن غير تمثيل: بأن تجتنب التمثيل أو التشبيه، فلا تقول: يدُ الله كيد المخلوق، أو سَمِعَ الله كسمع المخلوق أو بَصَرُ الله كبصر المخلوق، فهذا لا يجوز، وهو من الاعتداء في صفات الله - جل وعلا - والتحريف فيها والإلحاد، كما قال تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأنت مأمور بأن تثبت لله - جل وعلا - الصفات مع اتقاء هذه المحاذير، بالألّا تُحَرِّفَ ولا تُكَيِّفَ، ولا تُشَبِّهْ؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قد يستغرب بعض المسلمين أو يستنكرونها بعض الصفات التي لا ترد على أذهانهم كثيراً، كصفة الساق، كما ثبت في الصحيحين<sup>(١)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، ففي هذه الآية ثبوت صفة الساق لله، وكذلك ورد إثبات صفة القدم لله تعالى، كما جاء في الصحيحين: «يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ»<sup>(٢)</sup>، أو ثبوت العين كما في الآية: ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى عَيْنَيْ﴾ [طه: ٣٩].

فتأتي بعض النفوس الضعيفة، ويخطر لها خطرات من قبل الشيطان، فتقودها إلى جعل هذه الصفة مشابهة للمخلوق.

ولذلك لو سألك شخص عن كيفية هذه الصفات، فنقول: أي شخص يقول لك: كيف يد الله؟ أو كيف سمع الله؟ فتقول: أنا أسألك قبل ذلك كيف الله؟ ما هي ذات الله قبل أن تسألني عن الصفة؟ أي: كيف لي الله، وأنا أكيف لك صفة

(١) صحيح البخاري (١٥٩/٦) ٤٩١٩، صحيح مسلم (١٦٧/١) ٣٠٢ - (١٨٣).

(٢) صحيح البخاري (١٣٨/٦) ٤٨٤٨، صحيح مسلم (٢١٨٧/٤) ٣٧ - (٢٨٤٨).

من صفاته، فلن يستطيع!! فالقاعدة عند أهل العلم: (القول في الصفات كالقول في الذات)<sup>(١)</sup>، فنحن لا نحيط علمًا بذات الله -جل وعلا- ولا بصفاته، لكننا نؤمن بما أخبرنا به، وقد أخبرنا أن له يدًا وأن له عينًا، وأن له رحمة، وأن له سمعًا، وأن له بصيرًا، وأن له بطشًا، وهكذا، فهذه كلها صفات تُثبتها الله -جل وعلا-، ولا نخوض فيها، بل نثبت أنها صفة حقيقية، وأن لها كيفية، لكن هذه الكيفية لا نعلمها؛ ولذلك قال الناظم:

**وَحَقَّقِ الْمَقُولَ فِي الصِّفَاتِ فَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِيهِ يَأْتِي**

والتفصيل هو قوله:

**أَطْلِقْ تَشَابُهًا عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَتَعَلَّمِ الْمَعْنَى بِلاِ بَدْعِيَّةِ**

فإذا قلت في الاستواء: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أصل الاستواء معلوم، وهو بمعنى الارتفاع والاستقرار والعلو، كما قال ابن القيم<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللهُ:

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ      قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَّانِ  
وهي استقرَّ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ أَرُ      تَفَعَّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ  
وَكَذَلِكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ      وَأَبُو عَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْبَانِي  
يَخْتَارُ هَذَا الْقَوْلَ فِي تَفْسِيرِهِ      أَدْرَى مِنَ الْجَهْمِيِّ بِالْقُرْآنِ

هذه معانٍ كلها للاستواء: الصعود، والاستقرار، والعلو، والارتفاع. وكلها

معانٍ مفهومة في الأصل، ففي قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فالمعنى

(١) قرر هذه القاعدة شيخ الإسلام كما في: التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص: ٤٣)، الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٥٤٣).

(٢) نونية ابن القيم = الكافية الشافية (ص: ٨٧).

الأصلي للاستواء معروف عندك، وهو الاستقرار والارتفاع، ولكن كيفيته هنا: غير معلومة؛ ولذلك قال الناظم: **(أطلق تشابهاً على الكيفية)**، يعني: الكيفية هنا من باب المتشابه الذي نكف عنه لأننا لا نعلمه، فهو من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

**(ولتعلم المعنى بلا بدعية)** قوله هنا: **(بلا بدعية)** يُشير فيه إلى قول الإمام مالك كما ذكره بقوله:

**كَقَوْلِ مَالِكٍ فِي الْأَسْتِوَاءِ وَهَكَذَا فَقَسَّ عَلَى السَّوَاءِ**

سئل مالك بن أنس عن قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالاً<sup>(١)</sup>. وصرفه الإمام مالك عن مجلسه.

فهنا قال: الاستواء معلوم في الأصل، بِمَعْنَى الارتفاع والعلو والاستقرار والصعود. والكَيْفُ مجهول، فما نفى الكيفية؛ لأنه لا يمكن أن يكون استواء بلا كيفية، لكن هذه الكيفية مجهولة لا نعلمها، وَمَنْ كَيْفَ صفة من صفات الله - جل وعلا - فقد افترى على الله كذباً، والله - جل وعلا - حَذَرَ مِنْ ذَلِكَ في قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فأنت لا تعلم حقيقة هذه الصفة فكيف تكيفها؟!

(١) انظر: بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخبار للكلا باذي (ص: ٣٥٦)، معجم ابن المقرئ (ص: ٣١٠) ١٠٠٣، الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٠٥) ٨٦٧، الاعتقاد للبيهقي (ص: ١١٦)، موطأ مالك ت الأعظمي (١/ ٢٥٣) ٥، شرح السنة للبيهقي (١/ ١٧١)، العرش وما روي فيه - محققاً (ص: ١٧٥). الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني (ص: ١٣٠) ١٣، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٧٤)، إثبات صفة العلو - ابن قدامة (ص: ١٦٤)، الرواة عن مالك للرشيد العطار (ص: ٢٤٨).

وقوله: «والسؤال عنه بدعة»؛ أي: السؤال عن الكيفية. أما السؤال عن الصفة: هل هذا من صفات الله أم لا؟ فليس هذا بدعة.

هذا المبحث أفردَه الناظم هنا؛ لأن القلة ممَّن يتكلمون عن علوم القرآن يُفردُون ذلك؛ لأنهم لا يربطون بين ما يتعلَّق بالصفات والمتشابه، فيَقَعُونَ في زلات كثيرة، فأرادَ أن يُؤكِّدَ هنا ويبيِّن ما يخص آيات الصفات وأنها من المتشابه الذي استأثر الله بِعِلْمِهِ فيما يتعلق بالكيفية؛ لأن هناك بعض المؤولة يرون الصفات من المتشابه مطلقاً معناها وكيفيتها، لا الذي استأثر الله بعلمه من الكيفية، وإِنَّمَا الذي نختر فيه ما نراه، وهذا ليس بصحيح، بل كيفة الصفات هو الذي يعد من المتشابه الذي استأثر الله بِعِلْمِهِ، ولم يطلع خَلْقُهُ عليه دون معانيها فإنها معلومة من لغة العرب.

وقال الناظم بعده: **(وهكذا فقس على السواء)**، يعني: قس بقية الصفات على هذا الأمر، تقول: السَّمْعُ معلوم والكيف مجهول - كيفة السَّمْع - والسؤال عنه بدعة. البصر معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة. اليد معلومة والكيفية مجهولة والسؤال عنها بدعة... وهكذا فقس على قول مالك في بقية صفات الله ﷻ، وتكون بهذا القياس سِرَّتَ سَيْرًا صحيحًا في جميع صفات الله ﷻ، وتنجو بعد ذلك مِنَ الوُقُوعِ فِي المَحْظُورِ؛ لِأَنَّكَ مُلْزَمٌ وَمَأْمُورٌ بِأَنْ تُثْبِتَ لِلَّهِ ﷻ مَا أُثْبِتَهُ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تحريف ولا تكيف ولا تمثيل (١).

(١) لقد قرر شيخ الإسلام هذا المعنى ونقل الإجماع عليه في العديد من مؤلفاته من ذلك الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٤/ ٤٠٥)، الصفدية (١/ ١٠٣)، العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة (ص: ٥٧)، الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٦٥)، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٢٣)، بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٥)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٨)، (٣/ ١٩٤)، (٥/ ٢٣١).

هذا حاصل مبحث المحكم والمتشابه، وهو مَبْحَثٌ لَيْسَ مختصاً بعلوم القرآن، بل إنه يُذَكَّرُ في علم الأصول وكذلك في عِلْمِ المصطلح.  
وهو مبحث طويل، وَلِكُلِّ فَنِّ طريق ومجال للبحث فيه، لكن هذا ما يهمنا منه فيما يَتَعَلَّقُ بعلوم القرآن.





## إعجاز القرآن الكريم

- ١٥٠ - أَنْبِيكَ مَاذَا قِيلَ فِي الْإِعْجَازِ فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ بِالْإِعْجَازِ  
 ١٥١ - تَنَوَّعَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي أَوْجِهِ إِعْجَازِهِ وَالْحَقُّ لِلْمُسْتَنَبِ  
 ١٥٢ - أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ بِكُلِّهِ بَلْفِظِهِ وَشَرْعِهِ وَعِلْمِهِ  
 ١٥٣ - وَتَعَجَزُ الْعُقُولُ عَنِ مِثَالِهِ وَسُورَةَ وَالْعَشْرَ مِنْ مَقَالِهِ

يشير بذلك إلى الآيات التي جاء فيها ذكر تحدي الباري - جل وعلا - للكفار المكذبين للنبي ﷺ أن يأتوا بمثل هذا القرآن (١)، فقد جاءت في خمس آيات، في سورة البقرة: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وفي سورة يونس: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، وجاءت في سورة القمر: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٣-٣٤]، وجاءت في سورة هود: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: ١٣]، وجاءت في سورة الإسراء: ﴿قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

فهذه خمس آيات جاءت دالة على التحدي بمراحِل؛ تحدّاهم بالقرآن كله أن يأتوا بمثله كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾، أي: مثل القرآن

(١) انظر: فضائل القرآن لابن كثير (ص: ٤٢)، البرهان في علوم القرآن (٢/٩٠)، (٢/١١٠)، الإتيان في علوم القرآن (٣/٤)، مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٣٣٣)، دعاوى الطاعنين في القرآن الكريم = الطعن في القرآن الكريم والرد على الطاعنين (ص: ١٤٦)، مباحث في إعجاز القرآن (ص: ٣٦)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٧٠).

كاملًا، وكما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾، هذا التحدي الأول الكبير.

**التحدي الثاني:** أن يأتوا بعشر سور، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مَفْتَرِيَتٍ ﴾ [هود: ١٣] حتى وَصَفَهَا بِأَنَّهَا افْتِرَاءٌ؛ لأنه لا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدٌ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْاِفْتِرَاءِ، كما حصل ذلك لمسيلمة الكذاب (١) حينما كان يفترى الكذب على قومه بما يأتي به من الخزعبلات التي يدعي أنها سور، وقد ذكر المؤرخون من ذلك ما يُثِيرُ الضَّحْكَ والعجب، وكان كلما أُتِيَ له بسورة قصيرة مِنْ قِصَارِ السُّورِ حاول أن يُرَكِّبَ مثلها مما يفتريه. ذكر بعض المؤرخين أنه ذكر في مقابل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ ﴾ فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَرَ ﴾ قال: إنا أعطيناك الجواهر، فصل لربك وهاجر، إن شأنك هو الكافر (٢)!! ونحو ذلك حينما قال: والعاجنات عَجْنًا والخابزات خبزًا إهالة (٣)... إلى آخر ما ذكر!! فلا أحد يستطيع أن يأتي بآية ولا ببعض آية للقرآن.

**التحدي الثالث:** أن يأتوا بسورة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ أو ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾.

(١) أخبار هذا الملعون المذكورة للعبارة في جملة من المصادر منها: سيرة ابن هشام ت السقا (٢/ ٦٠٠)، الروض الأنف ت الوكيل (٧/ ٤٢٥)، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخلفاء (١/ ١١٢)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس (٢/ ١٥٧)، البدء والتاريخ (٥/ ١٦٠)، الكامل في التاريخ (٢/ ٢١٤).

(٢) آثار البلاد وأخبار العباد (ص: ١٣٦).

(٣) انظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٩/ ٢٨)، السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (٣/ ٣١٥).

## هل هذا التَّحْدِيّ جاء جملة واحدة أو جاء متدرّجاً؟

هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم على ثلاثة أقوال (١):

القول الأول: قالوا بالتدرّج في التَّحْدِيّ. فقالوا: إن الله ابتداءً أول الأمر بتحدي أن يُوتَى بمثل القرآن كاملاً، ثم انتقل إلى العشر سور، ثم إلى السورة.

القول الثاني: أن التدرّج جاء بحسب النزول، يَعْنِي ابتداءً أولاً بالتَّحْدِيّ بِعَشْر سور ثم التحدي بالقرآن كاملاً، ثُمَّ التَّحْدِيّ بالسورة كما جاء في توقيت النزول.

القول الثالث: وهو أعدل الأقوال وأوسطها: نقول: أولاً: سبب اختلاف القولين الأولين هو أنهم نَظَرُوا إِلَى أَنَّ التحدي بالكم، فَوَقَعَ عندهم الاختلاف هل تَحَدَّاهُمْ أولاً بالقرآن كاملاً ثم بالعشر ثم بالسورة أم أن الأمر غَيْرَ ذلك.

ونحن نقول: إن التحدي إنما هو بالكيف وليس بالكم، فالله جل وعلا تَحَدَّى، فالإعجاز لا تستطيع أن تأتي لا بِقُرْآن ولا بسورة، والذي يَظُنُّ أن الإتيان بالقرآن كاملاً أَصْعَب من الإتيان بسورة هذا ظنّه خَاطِئ.

والصحيح: أن التحدي واحد، فهم لا يستطيعون أن يأتوا بسورة، ولا بآية، ولا بالقرآن كاملاً، فسواء كان هذا قد نزل أولاً أم نزل آخرًا، أم أن التحدي بالسورة جاء قبل التحدي بالقرآن كاملاً؛ لأنَّ المقصود هو التَّحْدِيّ بالكيف.

(١) انظر: دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٧١).

## ما هو أقل القدر في التحدي (١)؟

الخلاف مبني على مثل الخلاف السابق، فمنهم من قال: القدر: هو القرآن كاملاً، وهذا يرده الآية التي ذكرت عشر سور والآية التي ذكرت سورة، ومنهم من قال: عشر سور، ويرده الآية التي ذكرت سورة، ومنهم من قال سورة واحدة، هذه هي الأقوال، والأقرب: أنه حتى وإن كان أقل ما ذكر في القرآن هو سورة نقول: بل جاء ما يدل على أنه حتى لو آية من القرآن، ويدل لذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾، المضاف والمضاف إليه يقوم مقام (ال) التعريف التي للجنس، يعني: جنس هذا القرآن، سواء كانت آية أم آيتين أم ثلاثة أم أربعة أم سورة كاملة أم أكثر.

وهذا هو وجه التحدّي بالنسبة للعرب أن يأتوا بمثل هذا القرآن؛ ولذلك قال الناظم: **(وتعجز العقول عن مثاله)**، يعني: عن أن يأتوا بمثل القرآن كاملاً. **(وسورة)**، أي: وعن أن يأتوا بسورة واحدة، **(والعشر من مقاله)** وعن أن يأتوا بعشر سور.

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/٣٣٣-٣٣٤)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٧١-٢٧٢)، دراسات في علوم القرآن - محمد بكر إسماعيل (ص: ٣٦١)، علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ١٩٤)، مباحث في إعجاز القرآن (ص: ٣٦-٤٠)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٧١).

الإعجاز العلمي في القرآن الكريم<sup>(١)</sup>:

الإعجاز العلمي: هُوَ اكْتِشَافُ شَيْءٍ مِنَ الْوَقَائِعِ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ الْقُرْآنُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨]، ثُمَّ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْإِعْجَازِ، كَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وَجَاءَ فِي الْإِعْجَازِ الْعِلْمِيِّ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا فِي الْأَرْحَامِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي فِتْرَةِ التَّخْلُقِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ الْأَرْبَعِينَ، وَالْأَرْبَعِينَ، وَالْأَرْبَعِينَ، وَأَمَّا مَا بَعْدَ ذَلِكَ يُمْكِنُ أَنْ يُعْرَفَ حَالُ الْجَنِينِ هَلْ هُوَ ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى.

وَمِنَ الْإِعْجَازِ الْعِلْمِيِّ فِي الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩-٢٠] مَا كَانَ يُطَّلَعُ عَلَى مِثْلِ هَذَا وَلَا يُعْرَفُ تَفْسِيرُهُ حَتَّى اكْتُشِفَ هَذَا التَّفْسِيرُ حَدِيثًا، وَرُؤْيَى هَذَا الْبَرْزَخِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ، وَهُوَ بَرْزَخُ الْمَاءِ الَّذِي فِيهِ لَا يَسَاوِي هَذَا فِي الْمَلُوْحَةِ وَلَا هَذَا فِي الْعَذُوبَةِ، وَلَا يَخْتَلِطُ الْعَذْبُ مَعَ الْمَالِحِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا اكْتِشَافُ أَنَّ الْإِنْسَانَ كَلَّمَا صَعِدَ فِي الْهَوَاءِ ضَاقَ النَّفْسَ وَزَادَ الْإِخْتِنَاقَ؛ بِسَبَبِ قَلَّةِ نِسْبَةِ الْأَكْسِجِينِ، جَاءَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَعُدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، فِيهِ وَقْتُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ لَمْ يَكُنْ يُدْرِكُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الصُّعُودَ فِي السَّمَاءِ يُسَبِّبُ ضَيْقَ النَّفْسِ، لَكِنْ

(١) انظر: عناية المسلمين بإبراز وجوه الإعجاز في القرآن الكريم - حسن عبد الفتاح أحمد (ص: ٨٩)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ٢٩٠)، مباحث في إعجاز القرآن (ص: ١٦٠)، الإعجاز العلمي في القرآن الكريم - جامعة المدينة (ص: ٨٨)، الإعجاز العلمي إلى أين.

الاكتشاف الحديث أظهر أنَّ الإنسان كلما ارتفع وتجاوزَ الأجواءَ المقاربة للأرض كُلَّمَا قلت نسبة الأكسجين، وحينئذ يقل التنفس، ويحدث الاختناق.

وأوجه الإعجاز العلمي كثيرة؛ منها ما يتعلق بالفيزياء، ومنها ما يتعلق بالطب، ومنها ما يتعلق ببعض الأمور الواقعية، وليس هذا محل حصرها.

لكن اختلف أهل العلم: هل يمكن للإنسان أن يُفسَّرَ الآيات بالإعجاز العلمي أم لا؟

فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم مَنْ مَنَعَهُ؛ فالذين أجازوه؛ أجازوه مطلقاً، ورأوا أن هذا جُزء من التفسير.

ومنهم من منع ذلك وقال: إن هذه الأمور تحتاج إلى شيء من التمكن والعلم، والآلة قد لا تتوافر لدى كل مُفسِّر؛ لأن الإعجاز العلمي في الغالب يكون مبنياً على تخصصات أخرى، فالمفسر لا يلزم أن يكون محيطاً بجوانب الطب وجوانب الفيزياء وما يتعلق بها حتى يُدرك ذلك في تفسيره، والتفسير مبنِي على العلم، فعندما تُفسَّر آية تحتاج أن تكون عالماً بها، أمَّا مُجرَّد نقل الخبر بأن الاكتشاف الفلاني هو تفسير هذه الآية هذا ليس طريقاً صحيحاً.

لكن نقول: أحسن ما يُقال في هذا هو التوسط، فلا يُقال بالَمَنع مطلقاً ولا يقال بالجواز مطلقاً، وإنما يُنظَر في الحال: إن تَوَفَّرَ في هذا الإعجاز العِلْمِيّ الوضوح وتوافقه مع الآية وألَّا يَدْخُلُهُ الشكُّ الظاهر بوجه من الوجوه، فلا بأس حينئذ من تفسير الآية به، وهذا القيد ليس سهلاً، بل هو قيد عظيم جداً، لأن القرآن لا يُقال فيه بالرأي، وإنما يُفسَّر القرآن بالبيان الواضح والبرهان والدليل البين.

أما إذا كان خبط عشواء أو نقل الأخبار جزأفاً، فإن هذا لا يجوز، لا سيما وأن كثيراً من النظريات في الغالب مصدرها من قبل الكفار، والكفار ليسوا عدولاً فلا يُصدّقون بمثل هذه السهولة، وكثير من الاكتشافات مصدرها من غير أهل الإسلام؛ فلهذا احتيج إلى التثبت واليقين الواضح في ربط هذا الإعجاز العلمي بالقرآن؛ لئلا يكون القرآن مرتعاً ومحلاً لكل من هبّ ودب أن يدخل فيه هذه التفسيرات التي يكتشف فيما بعد بطلانها وعدم صحتها فيفقد القرآن هيئته وعلو منزلته، فكل من ادّعى شيئاً أتى بآية! كما يُشار إلى كثير من الأحداث والأمور التي تحصل وتربط بالقرآن، وهي ليست لها علاقة به في الظاهر.

وأذكر على سبيل المثال الذين تحدّثوا عن أحداث الحادي عشر المشهورة في نيويورك بأمريكا، وقالوا: إن العمارتين اللتين هُدمتا كل واحدة تبلغ مائة وعشرة أدوار، وكان ذلك في اليوم الحادي عشر من سبتمبر، فقالوا: لو نظرنا إلى القرآن لوجدنا في الجزء الحادي عشر في الآية مائة وعشرة في سورة التوبة قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُيِّنْتُهُمْ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠]، فيأتون بربط هذه الأعداد بالآية، فوافق عدد الآية مائة وعشرة عدد طوابق العمارة، وكونه الجزء الحادي عشر من سورة التوبة وافق كون الأحداث في الحادي عشر، وهذا ليس بصحيح؛ لأن المقصود بالبيان في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُيِّنْتُهُمْ﴾ هو مسجد الضرار؛ ولذلك قال: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيِّنْتَهُ﴾ هذا المسجد ﴿عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيِّنْتَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَتَّهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٩) لا يزال بيئتهم الذي بنوا ريباً في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم ﴿[التوبة: ١٠٩-١١٠]، ففي تلك الآية التفت بعضهم إلى شيء من الرابطة الذي جاء توافقاً، وظن أن هذا من

الإعجاز، وأن هذه الآية أنزلت من عهد النبي ﷺ لتدُل على أحداث الحادي عشر بعد أكثر من ألف وأربعمائة عام من وفاة النبي ﷺ! وهذا ليس بصحيح. فمن هنا يأتي الخلل، حينما يُربط الإعجاز بالقرآن على وجه غير وجيه ولا أساس له من الصحة شرعاً وعقلاً.

فالقرآن له حُرْمته وهيئته، ويحتاج المُفسّر في تضمين الإعجاز العلمي في القرآن إلى القيود التي ذكرناها.

وهاك أهم الضوابط لمن أراد البحث في الإعجاز العلمي:

أولاً: ثبوت النص وصحته إن كان حديثاً، لتواتر القرآن دون الحديث. ثانياً: ثبوت الحقيقة العلمية ثبوتاً قاطعاً، وتوثيق ذلك علمياً متجاوزة مرحلة الفرض والنظرية إلى القانون العلمي. ثالثاً: وجود الإشارة إلى الحقيقة العلمية في النص القرآني أو الحديثي بشكل واضح لا مريية فيه.

فإذا تم ذلك أمكنت دراسة القضية لاستخراج وجه الإعجاز. ويجب في أثناء تلك الدراسة مراعاة الضوابط التالية:

- ١- جمع النصوص القرآنية أو الحديثية المتعلقة بالموضوع، ورد بعضها إلى بعض لتخرج بنتيجة صحيحة لا يعارضها شيء من تلك النصوص، بل يؤيدها.
- ٢- جمع القراءات الصحيحة المتعلقة بالموضوع إن وجدت، وكذلك روايات الحديث بألفاظها المختلفة.
- ٣- معرفة ما يتعلق بالموضوع من سبب نزول ونسخ، وهل يوجد شيء من ذلك أو لا؟



٤- محاولة فهم النص الواقع تحت الدراسة على وفق فهم العرب إبان نزول الوحي، وذلك لتغير دلالات الألفاظ حسب مرور الوقت، ولهذا يقتضي الأمر الإلمام بمسائل تعين على فهم النص والتمكن من تقديم معنى على آخر، وهي كالاتي:

أ- أن النص مقدم على الظاهر، والظاهر مُقَدَّم على المؤول.

ب- أن المنطوق مقدم على المفهوم، وأن المفاهيم بعضها مقدم على الآخر كذلك.

ج- أن يخضع في تناوله للنص لقاعدة العام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، وأن العموم مقدم على الخصوص، والإطلاق مقدم على التقييد، والإفراد على الاشتراك، والتأصيل على الزيادة، والترتيب على التقديم والتأخير، والتأسيس على التأكيد، والبقاء على النسخ، والحقيقة الشرعية على العرفية، والعرفية على اللغوية.

د- مراعاة السياق والسباق، وعدم اجتزاء النص عما قبله وما بعده.

هـ- مراعاة قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

و- معرفة معاني الحروف، وعدم تفسير حرف أو حمله على معنى لا يقتضيه الوضع العربي.

ز- مراعاة أوجه الإعراب، وعدم القول بتوجيه لا يسانده إعراب صحيح أو قرينة أخرى.

ح- أن المشترك اللفظي يمكن حمله على واحد من معانيه دون نفي الآخر، أو القطع بأن هذا الصواب وحده ما لم تكن هناك قرينة راجحة.

- ٥- إظهار وجه الإعجاز: فإذا تم ذلك لم يبق على الباحث سوى أن يظهر الربط بين الحقيقة الشرعية والعلمية بأسلوب واضح مختصر.
- ٦- أن هناك أموراً من قبيل المتشابه لا مجال لفهمها أو تناولها بالبحث.
- ٧- عدم البحث في الأمور الغيبية، كموعده قيام الساعة، وبداية الخلق، والجنة والنار.
- ٨- عدم الاعتماد على الإسرائيليات أو الروايات الضعيفة.
- ٩- الاعتماد على المصادر المعتبرة في ذلك دون غيرها، كأهات التفسير والحديث وكتب غريب القرآن والسنة، مع الإشارة إلى جهود الدراسات السابقة إن وجدت.
- ١٠- الابتعاد عن تسفيه آراء السلف من علماء التفسير والحديث ورميهم بالجهل؛ لأن القرآن والسنة خطاب للبشرية في كل عصر، والكل يفهم منها بقدر ما يفتح الله عليه، وبحسب ما يبذله من جهد وما هو متوفر لديه من وسائل، ولن يحيط بفهم الوحي أهل عصر إلى قيام الساعة، فلا مجال للتسفيه والتجهيل، وإنما هي الاستفادة والتكميل والدعاء لمن تقدم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، بل الواجب اتباع فهم السلف رضي الله عنهم، وخصوصاً الصحابة رضوان الله عليهم؛ لأنهم أدري بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصالح، لا سيما علماءهم وكبرائهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، وعبد الله بن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم، فهم العمدة والعدول بخبر الله تعالى، وعنهم أخذ التابعون، وعلى نهجهم ساروا، فمن عدل عن تفسيرهم

إلى ما يخالفه كان مخطئاً، بل ومبتدعاً؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسير كتاب الله من غيرهم، وأورع، وأتقى.

١١- ينبغي أن تحصر الدراسة فيما تمكن القدرة عليه، فالأفراد يمكن أن يقصروا بحوثهم فيما يتعلق بالاكشافات فيما هو خاضع لتجاربههم المخبرية، ليصلوا من خلال ذلك إلى الحق، وللجامعات والمراكز والدول مجالات أكثر وأكبر.

١٢- ينبغي أن يعلم الباحث في هذا المجال أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ صدق وحق، ولا يمكن بحال أن يخالف حقيقة علمية؛ لأن منزل القرآن هو الخالق العالم بأسرار الكائنات، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، ومعرفة ذلك تقتضي منا التريث وعدم تحميل النص ما لا يحتمله من أجل أن يوافق ما نظنه حقيقة، فإذا لم يتيسر ذلك بشكل واضح فعلينا أن نتوقف دون نفي أو إثبات، ونبحث عن موضوع آخر، والزمن كفيلاً بانكشاف الحق بعد ذلك (١).



(١) انظر: الإعجاز العلمي في القرآن والسنة تاريخه وضوابطه، للدكتور عبد الله المصلح (ص/ ٣٠-٣٧) بتصرف.



## أمثال القرآن

- ١٥٤ - تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِالَّذِي فِي حُكْمِهِ فَهُوَ الْمِثَالُ وَلْتَنْلُ مِنْ عِلْمِهِ  
 ١٥٥ - وَثَلَّثِ الْأَنْوَاعَ لِلْأَمْثَالِ وَهَا كَهَا مَذْكُورَةٌ بِالتَّالِي  
 ١٥٦ - فَالْأَوَّلُ الْأَمْثَالُ بِالتَّصْرِيحِ لِلْمَدْحِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّجْرِيحِ  
 ١٥٧ - ثُمَّ الَّتِي يَدْعُونَهَا بِالْكَامِنَةِ وَهِيَ الَّتِي تُحْيِي النَّفْسَ الْأَمِنَةَ  
 ١٥٨ - وَالثَّالِثُ الْأَمْثَالُ وَهِيَ الْمُرْسَلَةُ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بَلْفِظٍ أَوْ صِلَةٍ

هذا المبحث فيه إشارة إلى علم مستقل، عُرف بعلم الأمثال، وألف فيه جملة من المؤلفات في فنون عديدة؛ كاللغة والأدب<sup>(١)</sup> والحديث<sup>(٢)</sup> وعلوم القرآن<sup>(٣)</sup>.

والأمثال في اللغة: جمع مثل، وهو مأخوذ من المَثَلِ والمِثْلِ والمِثِيلِ، وهو بمعنى الشَّبَهِ وَالشَّبْهَةِ وَالشَّبِيهِ<sup>(٤)</sup>، تقول: فلان مثلك أو فلان مِثْلُكَ، فهو شبه لك. أما تعريف الأمثال في الاصطلاح فقد تَنَوَّعَتْ أقوال المختصين في ذلك، لكن أشهرها وأقربها من حيث الضَّابِطِ قول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر، واعتبار أحدهما بالآخر»<sup>(٥)</sup>.

وهو الذي أشار إليه الناظم هنا في قوله:

(١) مثل: الأمثال لابن سلام (ص: ١٧٢) الأمثال المولدة للخوارزمي (ص: ١٨٩)، مجمع الأمثال للميداني (١/ ٥٤)، جمهرة الأمثال للعسكري، المستقصى في أمثال العرب للزمخشري.

(٢) مثل: أمثال الحديث للأصبهاني والرامهرمزي.

(٣) مثل: الأمثال في القرآن لابن القيم (ص: ١٩)، الأمثال من الكتاب والسنة للحكيم الترمذي (ص: ١٧).

(٤) تاج العروس (٣٠/ ٣٧٩). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٥٦٣).

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١١٦) دار الكتب العلمية.

**تَشْبِيهُ شَيْءٍ بِالَّذِي فِي حُكْمِهِ فَهُوَ الْمِثَالُ وَلْتَنَلْ مِنْ عِلْمِهِ**

يعني: لتتل من علم هذا المثل؛ لأن الأمثلة في القرآن إنما جاءت لحكمة وغاية مرجوة، وهي أن يعقلها الناس، وأن يفهموها ويعملوا بما تقتضيه، إما في فعل الخير إن كانت دالة عليه، أو في اجتناب الشر إن كانت ناهية عنه.

وهذا كثير في القرآن، كما قال تعالى عن الحياة الدنيا: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٢٤]، فشبه الدنيا بنزول الماء، فالدنيا تقبل عليك كما يقبل الماء على الأرض، ثم تحيا نفسك بالحياة وتنعم بها، ثم بعد ذلك تعود في الذبول إلى أن تنتهي من هذه الدنيا، فالله -جل وعلا- شبه حياتك بحياة النبات، أو بالعكس، فهنا تشبيه شيء بشيء في حكمه، والحكم هو الحياة، والبداءة والانتهاء تكون في النبات وتكون في حياة الإنسان أو في الحياة الدنيا، وفي الآية الأخرى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾ [الكهف: ٤٥].

ولا شك أن القرآن جاء بلفظ المثل في مواطن كثيرة، والحكمة من الأمثال هي الاعتبار والادكار؛ لأن الله -جل وعلا- قال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وهذه الأمثال أنواع ذكرها الناظم بقوله:

**وَتَلَثِ الْأَنْوَاعِ لِلْأَمْثَالِ وَهَاتَهُمَا مَذْكُورَةٌ كَالتَّالِي**

وثَلَّثُ؛ أي: اجعل الأمثال ثلاثة أنواع<sup>(١)</sup>، فذَكَرَ النوع الأول، وهو الأمثال الصريحة، فقال:

### فَالأَوَّلُ الأَمْثَالُ بِالتَّصْرِيحِ لِلْمَدْحِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّجْرِيحِ

النوع الأول من الأمثال، هي: الأمثال الصريحة وهي التي يكون فيها التصريح بكلمة المثل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءِ﴾ فهذا يسمى المثل الصريح وهو يتنوع، فأحياناً يكون للمدح، وأحياناً يكون للتذكير وأخذ العبرة، وأحياناً يكون للتجريح، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِينَ اسْتَوْقَدُوا نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ ضُمُّ بِكُمْ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٧-١٨]، وهو مثل للمنافقين؛ لأن الآية وردت بعد الآيات التي جاء فيها ذكر المنافقين في أول سورة البقرة. فشبَّهَهُم بالذي استوقد ناراً، فلما أضاءت ما حوله ذهب هذا النور. وجاء أيضاً بمثال آخر في العطف الذي بعده قال: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَةٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩].

ضرب مثلاً لهؤلاء المُسْتَكْبِرِينَ الذين لا يستمعون لهذا القرآن، بَلْ يَلْغَوْنَ فيه، بالسحاب حينما يكون فيه ظلمات ورعد وبرق، فهم يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق؛ حذر الموت، فالقرآن والرسالة النبوية هي في آذان المنافقين كالصواعق يجعلون أصابعهم في آذانهم منها حذر الموت، فهؤلاء

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٢٩٣)، نفحات من علوم القرآن (ص: ١١٠)، معجم علوم القرآن (ص: ٤٢).

يجعلون أصابعهم في آذانهم من رسالة النبي ﷺ؛ لأنَّ فيها م ماتهم، فالمُنَافِق لا يمكن أن يحيى أبداً مع وجود الإسلام وعلو الإسلام ورفعته.

أما النوع الثاني فهو الذي أشار إليه الناظم بقوله:

**ثُمَّ الَّتِي يَدْعُونَهَا بِالْكَامِنَةِ وَهِيَ الَّتِي تُحْيِي النَّفْسَ الْأَمِنَةَ**

هذا النوع من الأمثال لا يُصَرِّح فيه بالمثل، وإنما يكون مَعْنَى الآية دالاً على المثل، وصورته: أن تجد الآية دالة على معانٍ يتداولها الناس من الحِكم المشهورة بينهم، ويمكن أن تنزل الآيات منزلتها من حيث الأمثال، مِثَال ذلك: مقولة: خَيْر الأمور الوسط (١).. نَجِدُ أَنَّ هُنَاكَ آيَاتٍ دَالَّةٌ عَلَى هذا المعنى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، فمعنى الآية: خير الأمور الوسط، لا تبذُر، وتُسْرِف، ولا تُتَقَرَّر، ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لِنَارِكَ يَبْنَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، فهذه الآيات هي في الحقيقة أمثلة، لكنَّه لم يأت لفظ المِثَال صريحاً فيها، وإنما جاء ضمناً؛ فلذلك سُمِّيَتِ الأمثال الكامنة.

كذلك مقولة: كما تدين تدان (٢) تأتي مشابهة في المعنى لبعض الآيات مثل قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] (٣)؛ أي: إن أحسنت فإنه يُحَسِّن إليك، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

(١) انظر: جمهرة الأمثال (١/٤١٩) ٧٠٠، مجمع الأمثال (١/٢٤٣) ١٢٩٤.

(٢) انظر: الأمثال المولدة (ص: ٤٠٠) ١٥٩٦، جمهرة الأمثال (٢/١٦٨) ١٤٦٠، مجمع الأمثال (٢/١٥٥) ٣٠٩٣.

(٣) انظر: الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله (١/٤٦).



وقل مثل ذلك في أقوال كثيرة متداولة بين الناس تدلُّ عليها هذه الآيات، فهي من الأمثلة لكنها الأمثلة الكامنة التي لم يُصرِّح فيها بلفظ المثال.

قوله: **(وهي التي تحيي النفوس الآمنة)**، فيه إشارة إلى أن النفس الآمنة المُطمئنَّة هي التي تَرَكْنَ إلى كتاب الله -جل وعلا- وإلى معانيه، فيكون فهمها الدقيق للآيات لاسيما الأشياء التي فيها تعريض أو معان كامنة أشدَّ أثرًا في النفس من تأثير الأمور الصريحة الظاهرة، وهذا التدرج له مقاصد، فهناك من الناس من لا يفهم إلا بالمثال الصريح، ومنهم من تكفيه الإشارة بالمثال الكامن فتحيا نفسه وتطمئن.

ثم بين النوع الثالث بقوله:

### وَالثَّالِثُ الْأَمْثَالُ وَهِيَ الْمُرْسَلَةُ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بَلْفِظٍ أَوْ صِلَةٍ

النوع الثالث وهي: الأمثال المُرسَلَة، وهي التي لم يصرح فيها بالمثال، وليس فيها المعنى الكامن للمثال أيضًا، وإنما هي مُرسَلَة مطلقة، تدلُّ على المِثَال، لكن من جهة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١] (١)، فهذا يمكن أن يكون مثالًا لأي أمر يُختَلَف فيه، أو حينما تأتي إلى قاضي ليقضي في حكم مُعيَّن فيقول لك مثل هذا: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾. أو كالمقولة المشهورة حينما يتضح الأمر بعد غموض ويظهر للعيان، فتقول: ﴿أَلَكِنَّ حَصَّصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١] (٢)، فهذه آية جاءت في

(١) انظر: الأمثال لابن سلام (ص: ٥٩)، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله (١/٤٦).

(٢) انظر: الأمثال لابن سلام (ص: ٥٩)، الإتقان في علوم القرآن (٤/٥٠)، نفحات من علوم القرآن (ص:

١١١)، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله (١/٤٦).

معرض آخر، حيث جاءت كمثّل مُرسل ليس كامناً ولا مُصَرَّحاً به، لكنه يمكن أن يكون مثلاً لمثل هذه العبارة.

وحيثما يَطْمَعُ المرءُ في شيء، ويُقَدِّمُ الفأل في حصوله، وأنه سيكون قريباً كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤] حينما ييأس الإنسان من الضعف، أو ييأس المسلمون من الذلة والهوان مثل هذا الضنك وهذا الكرب وهذا العسر يجعل استحضار مثل هذا المثل قريباً إلى الذهن فتقول: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١] (١)، ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾. هذا إذا كالمثل المرسل. وذكر بعض أهل العلم مثلاً: لو التقى شخصٌ وآخر من دون ميعاد، فقال أحدهما للآخر: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ [الأنفال: ٤٢].

لكن لنا وجهة نظر على هذا الضرب، فهذه الآية لا يصلح أن يُضربَ بها المثل في مثل هذا الموضوع، بخلاف قولك: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾، ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

أما في مثل هذه الصورة فلا؛ لأن الآية هذه مختصة بالله -جل وعلا-؛ لأنها مبنية على علم الله الأزلي، وأمّا علم الإنسان فهو علم قاصر، وكون علم الإنسان علماً قاصراً وعلم الخالق -جل وعلا- علماً كاملاً لا نُحِيطُ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلا بما شاء اختلف ضرب المثل هنا، فيجوزُ في حق الله -جل وعلا- أن يقول هذا: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ لكن بالنسبة لنا لا يجوز ذلك؛ فما الذي يُدريك أننا لو تَوَاعَدْنَا لاختلفنا في الميعاد، لكن الله -جل وعلا- أتى بها؛ لأنه يعلم أنهم لو تَوَاعَدُوا لاختلفوا.

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٤/ ٥٠).

فلا بُدَّ أن يكون المثل المرسل خاليًا من هذا الإيراد، ولا يصح استشهاد بعض أهل العلم بهذه الآية، لكن كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾، ونحو ذلك ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾، هذه أمور لا بأس بها في مثل هذا الموطن.

اختلاف أهل العلم في استخدام بعض عبارات القرآن كأمثال (١)، على قولين: فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ؛ حِمَايَةً لِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ ومكانته وعظمته، وأن في استعمال ذلك ابتداءً له وتقليلاً من شأنه وهيبته (٢).

ومنهم من قال بجواز ذلك، بشرط: ألا يكون على صورة الابتدال والاستهزاء، كما لو تَصَمَّنَ شِعْرًا، أو نحو ذلك، كما في قول الشاعر العربي حينما ذكر أحد الخلفاء في قوله:

أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مَنَقَادَةً	إِلَيْهِ تُجَرَّرُ أَذْيَالُهَا
فَهِيَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ	وَهُوَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا
وَلَوْ أَخَذَهَا أَحَدٌ غَيْرُهُ	لَزَلَزَتْ الْأَرْضُ زَلْزَالَهَا

ومثله حينما تناول شخصًا كتابًا تقول: ﴿يَبْحَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]! فمثل هذا الاستخدام لا يجوز (٣).

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١/٣٨٦)، الحاوي للفتاوي (١/٣٠٥) رسالة بعنوان «رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقْتباس».

(٢) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة - ١ (٤/٨١).

(٣) نص على الجواز النووي فقال في «المجموع» (٢/١٦٢): «قال أصحابنا: ولو قال الإنسان: خذ الكتاب بقوة ولم يقصد القرآن جاز، وكذا ما أشبهه»، وللسيوطي رسالة في هذه المسألة بعنوان «رفع الباس وكشف الالتباس في ضرب المثل من القرآن والاقْتباس» وهي ضمن كتاب الحاوي.

أو تقول لشخص اسمه يوسف: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] فمثل هذه الإطلاقات مَنَعُوها؛ لَأَنَّهَا تُسَبِّبُ نَوْعًا مِنَ الْإِبْتِدَالِ وَتَقْلِيلِ هَيْبَةِ الْقُرْآنِ.

فنقول: هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْأَمْثَالِ فَلَا بَأْسَ، مِثْلَ قَوْلِنَا: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾، ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ مِنْ بَابِ الْفِئَالِ، فَلَا ابْتِدَالُ فِي ذَلِكَ لِآيَاتِ الْقُرْآنِ، وَمِثْلَهُ مَا جَاءَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَآمَانَتَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيفٌ» (١).

وكما قال ابن مسعود في مَسْأَلَةٍ فِي الْفِرَائِضِ: (قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) رواه البخاري وغيره (٢).

أما إذا كان من باب المخاطبة كما في قوله: ﴿يَنبَغِي خُذِ الْكِتَابَ﴾، ﴿يَا بَرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَن هَذَا﴾، أو تقول: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩] فهذا قد يكون فيه شيء من الابتدال.



(١) سنن الترمذي ت شاكر (٣/٣٨٦) ١٠٨٤، سنن ابن ماجه (١/٦٣٢) ١٩٦٧، واللفظ له.

(٢) صحيح البخاري (٨/١٥١) ٦٧٣٦، سنن أبي داود (٣/١٢٠) ٢٨٩٠، سنن ابن ماجه (٢/٩٠٩) ٢٧٢١، واللفظ له.

## أقسام القرآن

- ١٥٩ - وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الْأَقْسَامَا كَيْلًا تَكُونُ جَاهِلًا مُلَامًا  
 ١٦٠ - فَهِيَ الَّتِي تُرَادُ بِالْيَمِينِ وَصِيغَةُ الْيَمِينِ فِي الْمُبِينِ  
 ١٦١ - بِالْفِعْلِ ثُمَّ مُقْسَمٌ عَلَيْهِ وَمُقْسَمٌ بِهِ أَضْفُ إِلَى  
 ١٦٢ - تَعَدَّى الْفِعْلُ لَهُ بِالْبَاءِ كُفَيْتَ بِالنَّظْمِ عَنِ الْعَنَاءِ  
 ١٦٣ - وَمُقْسَمٌ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ مُتَوَعُّبُ الْبَيَانِ  
 ١٦٤ - كَانَ يَكُونُ مُقْسِمًا بِدَاتِهِ وَمُقْسِمًا بِبَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ  
 ١٦٥ - فَتَارَةً يَكُونُ مِنْهُ مُظْهِرًا وَتَارَةً يَكُونُ فِيهِ مُضْمَرًا

قوله: (الْأَقْسَامَا) جمع قَسَمَ بفتحين، وليس جمع قَسَمَ بالكسر ثم السكون؛ حتى لا يُظَنَّ أنه من باب التقسيم، فالقَسَمَ يجمع على: أقسام، كما أَنَّ الْيَمِينَ يجمع على أيمن.

والقَسَمَ في اللغة: هو عَقْدُ الْيَمِينِ أَيَا كَانَتْ، سواء كانت بالله أم بغير الله. أمَّا في الاصطلاح فهي: عَقْدُ الْيَمِينِ أَوْ الْحَلْفِ بِاللَّهِ - جَل وَعَلَا - أَوْ بِصِفَةِ مَنْ صِفَاتِهِ (١).

وقد جاء القسم في القرآن (٢) بألفاظ متنوعة، فقد يرد بلفظ القسم كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، وجاء القسم بصورٍ أخرى، كما في قوله: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧] فَأَقْسَمَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بنفسه.

(١) انظر: المخصص (٤/ ٧١)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٥٠٣).

(٢) لابن القيم كتاب خاص بهذا المبحث عنوانه: التبيان في أقسام القرآن.

قال الناظم:

**وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الْأَقْسَامَا كَيْلًا تَكُونَ جَاهِلًا مُلَامًا**

لأن الجاهل الذي لا يعرف القسم في القرآن قد يخطئ التقدير ويخطئ الفهم في بعض الآيات، فيكون مُلاماً على جهله هذا؛ لأنه إذا كان جاهلاً وخاض في تفسير القرآن بما لا يعلم فإنه يقع في اللوم والمذمة، وحينما يعرف هذا المبحث فإنه ينجو من هذا اللوم، فحينما يقرأ قول الله - جل وعلا -: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ قد يظن أن (لا) هنا نافية<sup>(١)</sup>، فيفهم أن المعنى أن الله لا يقسم بيوم القيامة، وإن كان هذا قولاً لبعض أهل العلم لكنه ضعيف جداً<sup>(٢)</sup>، والآية هنا تحتّميل أحد معنيين؛ إما أن تكون (لا) نافية ومتعلّقة بمحذوف، وإما أن تكون (لا) زائدة، وهذا هو المشهور، وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>، ويكون المعنى: أقسم بيوم القيامة<sup>(٤)</sup>.

ومثله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ والمعنى: أقسم بهذا البلد و(لا) زائدة، وهذا أمر معروف في لغة العرب.

(١) قال ابن عادل: «العامة: على «لا» نافية، واختلفوا حينئذ فيها على أوجه» ثم ذكرها في الباب في علوم الكتاب (١٩/٥٤١).

(٢) انظر: الباب في علوم الكتاب (١٩/٥٤٤)، قال الرازي: «وهذا القول اختيار أبي مسلم وهو الأصح» تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٠/٧٢٠).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/٢٥١)، إعراب القرآن للدعاس (٣/٤٠٣) قال الرازي: «وهذا القول عندي ضعيف من وجوه» ثم ذكرها. تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٠/٧١٩).

(٤) وقال السعدي: «ليست لاهانها نافية، ولا زائدة وإنما أتى بها للاستفتاح والاهتمام بما بعدها، ولكثرة الإتيان بها مع اليمين، لا يستغرب الاستفتاح بها، وإن لم تكن في الأصل موضوعاً للاستفتاح» تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص: ٨٩٨).

ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]  
 (لا) هنا زائدة، فإذا حذفناها صارت: (ولا تستوي الحسنة والسيئة) ومن ذلك  
 قول أحدهم:

ما كان يرضى رسول الله دينهموا والأطيان أبو بكر ولا عمر  
 (لا) زائدة، وكما في قول بعضهم:

أَفْعَنكَ لَا بَرْقُ كَأَنَّ وَمِيضُهُ غَابَ تَسَنَّمَهُ ضِرَامٌ مُثَقَّبٌ  
 (لا) زائدة، والمقصود: أفعنك برق كأن وميضه، فتأتي هذه أحياناً في الشعر  
 لأجل الوزن.

ومنه قول رؤبة بن العجاج:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاغْتَرَّتْنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ وَمِيضُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ  
 (لا) هنا زائدة، والمقصود: وكاد وميض القلب يتقطع<sup>(١)</sup>.

ثم أخذ الناظم يُبَيِّنُ مَعْنَى هَذَا الْقَسَمِ أَوْ الْأَقْسَامِ الَّتِي تَرَدُّ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ:  
**فَهِيَ الَّتِي تُرَادُ بِالْيَمِينِ** هذه الأقسام هي التي تراد باليمين؛ أي: الحلف، يقال  
 لها يمين، ويقال له حلف، وُسَمِّيَتْ يَمِينًا؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ كَانَ أَحَدُهُمْ  
 يَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى يَمِينِ الْآخَرِ لِلتَّوْثِيقِ وَالْعَهْدِ، فَسُمِّيَتْ يَمِينًا مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَبَقِيَ  
 اسْمُهَا حَتَّى فِي الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الناظم:

**فَهِيَ الَّتِي تُرَادُ بِالْيَمِينِ وَصِغَةُ الْيَمِينِ فِي الْمُبِينِ**

(١) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٢٦٣-٢٦٥).

(٢) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/٦٨٢).

(وصيغة اليمين)؛ أي: صُورَتْهَا، يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا هِيَ صُورَةٌ هَذِهِ اليمين. (في المبين) أي: في الكتاب المبين، وهو القرآن؛ لأنه يسمى مبيناً ﴿فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، هذه الصيغة مكوّنة من الفعل ثم المُقسَم عليه ثم المقسم به، وذلك في قول الناظم:

بِالْفِعْلِ ثُمَّ مُقْسَمٌ عَلَيْهِ      وَمُقْسَمٌ بِهِ أَضْفُ إِلَى  
تَعَدِّي الْفِعْلِ لَهُ بِالْبَاءِ      كُنَيْتَ بِالنَّظْمِ عَنِ الْعَنَاءِ

صيغة القسم تتكون من أجزاء ثلاثة:

فِعْلُ الْقِسْمِ - وَالْمُقْسَمُ بِهِ - وَالْمُقْسَمُ عَلَيْهِ.

فعل القسم كأن تقول: أَحْلَفُ بِاللَّهِ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا، أو أَقْسَمُ بِاللَّهِ أَنْ لَا تَفْعَلَ كَذَا، فقولك: أَقْسَمُ، وَأَحْلَفُ، هذا فعل القسم.  
وقولك: بِاللَّهِ: المقسم به، وهذا هو الجزء الثاني من أجزاء صيغة القسم.  
وقولك: لِأَفْعَلَنَّ كَذَا أو لَا تَفْعَلَنَّ كَذَا، هذا هو المقسم عليه، فلا تكون اليمين كاملة إلا بتوفّر الثلاثة أو اثنين منها، وهما: الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ، وَالْمُقْسَمُ بِهِ، أما فعل القسم فلك أن تحذفه، فلا يلزم أن تقول في كل قسم: أَقْسَمُ أو أَحْلَفُ.  
وإذا جئت بِفِعْلِ الْقِسْمِ فلا بد أن تُعَدِّيَهُ بِالْبَاءِ، فتقول: أَقْسَمُ بِاللَّهِ، أو أَحْلَفُ بِاللَّهِ.

وحروف القسم هي: الواو، والباء، والتاء، وأكثرها استعمالاً: الواو، ثم الباء، ثم التاء؛ تقول: وَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ، بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ، تَاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ (١).

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٣٠٠).



قال الناظم:

**تَعَدِّي الْفِعْلَ لَهُ بِالْبَاءِ كُفَيْتَ بِالنَّظْمِ عَنِ الْعَنَاءِ**

يعني: في هذين البيتين كفاك الناظم عن عناء البحث في هذه المسألة؛ فهي قد تَفَصَّلَ في صفحتين أو ثلاث صفحات، فأعطاك مُوجَزَ صِيغِ الْقِسْمِ حتى يكون ذلك أَسْهَلَ في الْحِفْظِ، ثُمَّ قَدْ يُحَدَفُ فِعْلُ الْقَسْمِ وَالْمُقَسَّمُ بِهِ وَيَبْقَى الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ، وهذا في حق الله ﷻ، كما في قوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]، قوله: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ مسبوق بِقَسْمٍ محذوف، تقديره: والله لَتُبْلَوُنَّ<sup>(١)</sup>. وَجَاءَتِ اللَّامُ هُنَا الدَّالَّةُ عَلَى الْوُقُوعِ بَعْدَ الْحَذْفِ كَتَّيْجَةِ لِلْقِسْمِ، فَكَانَتْهَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْبَاءِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْقِسْمِ فِي قَوْلِهِ: بِاللَّهِ.

ومثله أيضًا قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤] هذه يمين حُذِفَ مِنْهَا الْمُقَسَّمُ بِهِ، وَبَقِيَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ، وَاللَّامُ قَامَتْ مَقَامَ الْبَاءِ الَّتِي هِيَ بَاءُ الْقِسْمِ، قال:

**وَمُقَسَّمٌ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ مِنْ نَوْعِ الْبَيَانِ**

**كَأَن يَكُونَ مُقَسِّمًا بِذَاتِهِ وَمُقَسِّمًا بِبَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ**

القسم في القرآن جاء بصورتين:

الصورة الأولى: هو أن يُقَسِّمَ اللَّهُ - جل وعلا - بذاته المُقَدَّسَةَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿بَلَى وَرَبِّي﴾

[التغابن: ٧] كل ما جاء فيه لفظ (وربي) فهو قسم بذات الله.

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٥٢٢).

الصورة الثانية: أن يقسم الله - جل وعلا- في كتابه بشيء من مخلوقاته، وهذا كثير أكثر من القسم بذاته. ومخلوقات الله مُعَدَّدة، فَقَدْ أَقْسَمَ بالفجر كما في قوله: ﴿وَالْفَجْرِ﴾، وأقسم بالبلد ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، وأقسم بيوم القيامة فقال: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وبالنفس اللوامة ﴿وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وأقسم بالليل، والشمس، والقمر، والصبح ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ﴾ (١٧) ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَ﴾ [التكوير: ١٧-١٨]، وهكذا ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢].

ولكن هذا القسم لا يجوز إلا في حَقِّ الله - جل وعلا-، فله - جَلَّ وَعَلَا- أن يقسم بما شاء مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، كما قال ذلك ميمون بن مهران رَحِمَهُ اللهُ (١)، أَمَا المخلوق فلا يجوز أن يُقْسَمَ ولا أن يَحْلِفَ إلا بالله - جل وعلا-؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ» (٢).

وهذا يشمل كُلَّ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، فلا يَجُوزُ الحلف بالكعبة، أو البيت، أو بملك من الملائكة أو نبي من الأنبياء... أو غير ذلك (٣).

(١) مساوي الأخلاق للخراطي (ص: ٧١) ١٣١.

(٢) سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ١١٠) ١٥٣٥، وقال: «هذا حديث حسن» مستخرج أبي عوانة (٤/ ٤٤) ٥٩٦٧.

(٣) حكى شيخ الإسلام الخلاف في الحلف بغير الله، فقال في الفتاوى (١/ ٢٨): «وهل الحلف بغير الله محرم أو مكروه؟ على قولين، الأول أصح»، وقال في الرد على الإخنائي (١/ ٤٠٣): «ومن الناس من يستثني نبينا كما استثناه طائفة من الخلف فجوزوا الحلف به، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، اختارها طائفة من أصحابه؛ كالقاضي أبي يعلى وأتباعه وخصوه به، وبعضهم طرد ذلك في الأنبياء وهو قول ابن عقيل، لكن قول الجمهور أصح».

وذهب في المقنع إلى كراهة الحلف بغير الله، قال ابن منجا في شرحه: «هذا المذهب، قال في الإنصاف: ويحتمل أن يكون محرماً، وهو المذهب، وذكر في شرح المنتهى أنه يحث إذا حلف بنبينا

أما القسم بحياة الله كقول بعض الناس: وحياة الله؛ فيجوز؛ لأن الحياة صفة من صفات الله ﷻ.

ويجوز لك أن تحلف أو تقسم بذات الله أو بصفة من صفاته، فيجوز أن تقول: والله، والسميع، والعليم، والبصير، والحي، والقيوم، والمهيمن، والقُدوس، والمُصَوِّر، والمتكبر... إلخ، أو تُقسم بصفة من صفاته، كأن تقول: ورحمة الله، والصفَّةُ لا تأتي إلا مُصافَّةً إلى الله، فلا تقول: ورحمة، وقوَّة، وكلام، وعلم، بدون إضافة، فلا بُدَّ أن تُصيِّفَ فتقول: ورحمة رَبِّي، وقُدرة رَبِّي، وسَمعِ رَبِّي.. بخلاف الاسم تقول: والرحمن، والحي، والقيوم.

ثم قال الناظم:

**فتارة يكون منه مظهرًا وتارة يكون فيه مضمراً**

القَسَم في القرآن ينقسم إلى قسمين: ظاهر، ومضمَر.

أما الظاهر فهو الذي سبق ذكره، كقوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، وفي قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾.

وأما المضمَر فهو الذي ذكرناه قبل قليل، يُؤتى بالمُقَسَمِ عَلَيْهِ مع حذف القسم وفعل القَسَم كما في قوله: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾، فالتقدير: كَلَّا وَرَبِّكَ لَيُنْبَذَنَّ، أو كَلَّا والله لَيُنْبَذَنَّ، لكن حُذِفَ الْمُقَسَمُ بِهِ للعلم به.

محمد خاصة؛ لأنه أحد شرطي الشهادتين اللتين يصير بهما الكافر مسلمًا، قال في الإنصاف: والتزم ابن عقيل وجوب الكفارة بكل نبي. قلت: وهو قوي في الإلحاق.

وينبغي التنبيه أنه مع وجود هذا الخلاف فإن ابن القاسم قال في حاشية التوحيد: «وتواترت النصوص بالنهي عن الحلف بغير الله، ودلت على أنه شرك».



## أصول التفسير

- ١٦٦- مَنْ يَطْلُبُ التَّعْرِيفَ لَيْسَ يَتَّعَبُ لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِي يُرَكَّبُ  
 ١٦٧- فَالْأَصْلُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْغَيْرُ فَاحْفَظْهُ يَا نَجِيبُ فَهُوَ خَيْرُ  
 ١٦٨- وَعَرَّفُوا الْمُرَادَ بِالتَّفْسِيرِ بِالْكَشْفِ وَالتَّبْيِينِ وَالتَّنْوِيرِ  
 ١٦٩- وَقِيلَ بِالتَّأْوِيلِ فِي التَّرَادُفِ وَهُوَ الَّذِي لَهُ اخْتِيَارًا قَدْ قُفِيَ  
 ١٧٠- وَجَمَلَةُ التَّعْرِيفِ بِالتَّرْكِيبِ مَعْلُومَةٌ لِلنَّاطِرِ اللَّيِّبِ  
 ١٧١- وَهُوَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي تَكُونُ مَعْوَلُ التَّفْسِيرِ لَا الظَّنُونُ  
 ١٧٢- لِأَجْلِ أَنْ يُصَحَّحَ التَّفْسِيرُ وَيُبْعَدَ التَّحْرِيفُ وَالتَّقْصِيرُ

انتهى الناظم ممَّا يتعلَّق بعُلُوم القرآن، وبدأ في باب جديد وهو أصول التفسير وقواعده.

وهذا مبحث مهم جداً، وهو فنُّ بذاته أُلِّفَ فيه كتب (١)، وتحدَّث عنه أهل العلم بإسهاب في مواضع متفرقة (٢)، ولأهميته أُرِدَفه الناظم وأدرجَه ضمن هذه المنظومة، لأجل أن يكتمل المراد من هذا النظم وهو النفع العام، بحيث يكون لَدَيْكَ إمامة جيدة بما يتعلَّق بعُلُوم القرآن وأصول التفسير، فقال: (أصول التفسير)، ثم ابتداء ذلك بقوله:

(١) مثل: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، الفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي، أصول في التفسير لابن عثيمين، فصول في أصول التفسير للطيار، دراسات في أصول التفسير لمحسن عبد الحميد، أصول التفسير ومناهجه للرومي.

(٢) مثل: محاضرات في علوم القرآن - غانم قدوري (ص: ٢١٨) «المبحث الرابع خلاصة في أصول التفسير»، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره (ص: ٢١٥) «الفصل السادس أصول التفسير ومصادره».

مَنْ يَطْلُبُ التَّعْرِيفَ لَيْسَ يَتَعَبُ      لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِي يُرَكَّبُ  
فَالْأَصْلُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْغَيْرُ      فَاحْفَظْهُ يَا نَجِيبُ فَهُوَ خَيْرُ

والمعنى: قد يأتي شخص ويسأل عن معنى أصول التفسير، فيقول الناظم:  
إِنْ مَنْ يَطْلُبُ التَّعْرِيفَ وَيُبْحَثُ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَنْ يَتَعَبَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بَسِيطَةً، وَهِيَ  
أَنَّكَ تَفْصِلُ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ عَنْ بَعْضٍ؛ لِأَجْلِ أَنْ تَصِلَ إِلَى الْمَعْنَى الْمَطْلُوبِ،  
قال: (لأنه المعنى الذي يُرَكَّبُ)، أي: المعنى مُرَكَّبٌ مِنْ تَعْرِيفَيْنِ، فنحتاج أن  
نفرد كل كلمة بتعريف مستقل، فنقول:

(أصول) جمع أصل، والأصل في اللغة: ما يَفْتَقَرُ إِلَيْهِ الْغَيْرُ وَلَا يَحْتَاجُ هُوَ  
إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ بِعِبَارَةٍ أَوْضَحَ: الْأَصْلُ: مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ (١) وَلَا يُبْنَى هُوَ عَلَى  
غَيْرِهِ؛ فَالْأَعْمَدَةُ أَصُولٌ لِلْمَسْجِدِ يُبْنَى عَلَيْهَا مَا هُوَ فَوْقَ، لَكِنَّا لَا تَبْنِي عَلَى  
غَيْرِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]،  
فالأصل: هو الثابت في الأرض، والفرع: هو ما اِرْتَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ.

أما من حيث الاصطلاح؛ فإن الأصل يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ عِدَّةُ أَشْيَاءَ (٢):  
قَدْ يُرَادُ بِهِ الدَّلِيلُ، فيقال: الْأَصْلُ فِي الشَّيْءِ كَذَا؛ أَي: الدَّلِيلُ، نقول: الْأَصْلُ  
فِي الصَّوْمِ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ  
عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وقد يُرَادُ بِالْأَصْلِ: الرَّجْحَانُ، كَقَوْلِهِمْ: الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ.

(١) انظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة (ص: ٦٦).

(٢) انظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول (ص: ٨)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٥/ ٥٥).

وقد يُراد بالأصل: القاعِدةُ المستمرة، فنقول: إن جَوَازَ أكل الميتة للمضطر خلاف الأصل، وذلكَ عِنْدَ الحاجة؛ أي: إذا احتاج المرء إلى أكل الميتة لضرورة فإن هذا الأكل خلاف الأصل؛ لأن الأصل هو المنع.

وقد يطلق الأصل ويراد به المقيس عليه، وهو أحد أركان القياس، ففي الربا يقيسون الأرز على البُر أو الشعير. فالأصل: هو البُر، والقرع: هو الأرز. أما التفسير: فهو ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إلى فَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ جل وعلا<sup>(١)</sup>.

**وَعَرَّفُوا الْمُرَادَ بِالتَّفْسِيرِ بِالْكَشْفِ وَالتَّبْيِينِ وَالتَّوْبِيرِ**  
**وَقِيلَ بِالتَّوْبِيلِ فِي التَّرَادُفِ وَهُوَ الَّذِي لَهُ اخْتِيَارًا قَدْ قَفِيَ**

أما تعريف أصول التفسير بعد التركيب فهو الذي قال عنه الناظم:

**وَجَمَلَةُ التَّعْرِيفِ بِالتَّرْكِيبِ مَعْلُومَةٌ لِلنَّاظِرِ اللَّيِّبِ**  
**وَهُوَ الْقَوَاعِدُ الَّتِي تَكُونُ مَعْوَلِ التَّفْسِيرِ لَا الظَّنُونَ**

أي: التعريف المُركَّب من أصول التفسير أنها: القواعد التي يتوصَّل من خلالها المفسر إلى فهم كتاب الله جل وعلا<sup>(٢)</sup>.

فقولنا: (قواعد)؛ لأن القاعدة «هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها»<sup>(٣)</sup>، ولذلك قال الناظم: (التي تكون معوّل التفسير لا الظنون)؛ إذ الأشياء الظنية لا تُعتبر قواعِد.

(١) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ١٠٤)، الكليات (ص: ٢٦١)، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (١/ ٢٢٤)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ١٩٣).

(٢) انظر: فصول في أصول التفسير (ص: ٢١).

(٣) التعريفات (ص: ١٧١)، انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٧٤٨).

ثم قال:

**لَأَجَلٍ أَنْ يُصَحَّحَ التَّفْسِيرُ وَيُبْعَدَ التَّحْرِيفُ وَالتَّقْصِيرُ**

إذا أتقنت القاعدة في التفسير وضبطتها قل عندك التحريف والتقصير في تفسير القرآن، وكلما ابتعدت عن القاعدة والضابط في التفسير، فإن التحريف والخطأ أقرب وروداً من الصواب.





## مصادر التفسير وأنواعه

- ١٧٣ - مَصَادِرُ التَّفْسِيرِ لِلْعِيَانِ  
 ١٧٤ - وَالْأَخْذُ بِالْمَأْثُورِ فِيهِ أَصْلُ  
 ١٧٥ - أَنْوَاعُهُ تَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ  
 ١٧٦ - فَخَيْرٌ مَا يُفَسِّرُ الْقُرْآنُ  
 ١٧٧ - ثُمَّ الَّذِي يُفَسِّرُ الرَّسُولُ  
 ١٧٨ - ثُمَّ الَّذِي أَتَى عَنِ الصَّحَابَةِ  
 ١٧٩ - وَثَانِيِ الْمَصَادِرِ التَّلَادِ  
 ١٨٠ - وَرَبَّمَا يَدْعُوْنَهُ بِالرَّأْيِ  
 ١٨١ - إِنْ كَانَ ذَا الرَّأْيِ عَلَى الْأُصُولِ  
 ١٨٢ - وَإِنْ يَكُنْ بِالرَّأْيِ ذَاكَ الْعَمِّي
- مَا كَانَ بِالْمَأْثُورِ وَالْبُرْهَانِ  
 بِشَرْطِ أَنْ يَصِحَّ فِيهِ النَّقْلُ  
 مَشْهُورَةٌ بِالنَّقْلِ وَالْوَرَاثَةِ  
 بِمِثْلِهِ لِيَبْدُوَ الْبَيَانُ  
 لِيَسْهُلَ الطَّرِيقُ وَالْوُصُولُ  
 أُولَى النَّهْيِ وَالْفَهْمِ وَالنَّجَابَةِ  
 وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بِاجْتِهَادِ  
 وَإِنْ تُرِدَ فَخُذْ هُدَيْتَ رَأْيِي  
 فَإِنَّهُ الْمَحْمُودُ لِلْفُحُولِ  
 فَإِنَّهُ الْمَذْمُومُ كُلَّ الدَّمِّ

قوله هنا: (مصادر التفسير وأنواعه) المصَادِرُ: هِيَ الْمَرَاجِعُ، فَهَذَا الْمَبْحَثُ  
 يَتَعَلَّقُ بِمَرَاجِعِ التَّفْسِيرِ وَأَنْوَاعِهِ.

قوله هنا:

مَصَادِرُ التَّفْسِيرِ لِلْعِيَانِ      مَا كَانَ بِالْمَأْثُورِ وَالْبُرْهَانِ  
 (مَصَادِرُ التَّفْسِيرِ لِلْعِيَانِ)، يَعْنِي: لِلْمَشَاهِدِ عِيَانًا، يَعْرِفُ مَصَادِرَ التَّفْسِيرِ،  
 وَهِيَ أَقْسَامُ (١)، مِنْهَا: مَا كَانَ بِالْمَأْثُورِ وَالْبُرْهَانِ، فَالْمَأْثُورُ: هُوَ الدَّلِيلُ الْوَارِدُ مِنْ

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ١٠)، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: ٤٣)، الواضح في علوم القرآن (ص: ٢٣٦)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٧٢)، علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ٧٤)، الحديث في علوم القرآن والحديث (ص: ١٣٦)، فصول

الكتاب أو من سنة النبي ﷺ أو مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وأشار إليه بأنه برهان؛ لأنَّ الدَّلِيلَ حينما يكون من الكتاب والسنة أو إجماع الصحابة، فَإِنَّ هَذَا يُعَدُّ بُرْهَانًا ظاهراً، فهذا مصدر من مصادر التفسير، وهو التفسير بالمأثور.  
ثم بيّن الناظم حكم الأخذ بهذا النوع، قال:

**وَالْأَخْذُ بِالْمَأْثُورِ فِيهِ أَصْلٌ بِشَرْطِ أَنْ يَصِحَّ فِيهِ النَّقْلُ**

يعني: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُفَسِّرَ الْقُرْآنَ بِالْمَأْثُورِ، لكن (بشرط أن يصح فيه النقل)؛ لأنه إذا كان الأثر أو الحديث ضعيفاً فحينئذ لا يجوز لك الأخذ به، بل يجب ألا تعمل بالحديث الضعيف أو الموضوع، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا جَاءَ دَالًّا عَلَى تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، فإذا صح الحديث في تفسير الآية فإنه يجب المصير إليه. ثم قال:

**أَنْوَاعُهُ تَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَشْهُورَةٍ بِالنَّقْلِ وَالْوَرَاثَةِ**

هذا التفسير الذي يكون بالمأثور أنواعه ثلاثة (١) (مشهورة بالنقل والوراثه)؛ أي: نَقْلُ اللَّاحِقِ عَنِ السَّابِقِ، يتوارثه الناس كُلُّ مِنْهُمْ يَنْقُلُهُ لِمَنْ بَعْدَهُ.  
ثم أخذ يبين النوع الأول قال:

**فَخَيْرُ مَا يَفْسِّرُ الْقُرْآنَ بِمِثْلِهِ لِيَبْدُوَ الْبَيَانُ**

النوع الأول: وهو أفضل أنواع التفسير، هو تفسير القرآن بالقرآن، أن تُفَسِّرَ الْآيَةَ الْآيَةَ الْآخَرَى، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَقَدْ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

في أصول التفسير (ص: ٢٨)، نفحات من علوم القرآن (ص: ١٣٧)، معجم علوم القرآن (ص: ٩٨)، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره (ص: ٢٦٠).

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٣٩).

[البقرة: ٣٧]، وهذه الكلمات جاءت مفسرة في آية أخرى وهي قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، فهذه الآية هي الكلمات التي تلقاها آدم فتاب الله عليه (١).

وكقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ۝٣ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ١-٤] فالقارعة هي: يوم يكون الناس كالفراش المبعوث، وهو يوم القيامة (٢).. وأمثلة ذلك في القرآن كثيرة جداً، والمقصود هو التمثيل لا الحصر. قال الناظم:

### ثُمَّ الَّذِي يُفَسِّرُ الرَّسُولُ لَيْسَهُلَ الطَّرِيقُ وَالْوُصُولُ

النوع الثاني من التفسير: هو تفسير القرآن بالسنة، وأمثله هذا في القرآن كثيرة، منها قول الله -جل وعلا-: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]. وهذه الآية تؤخذ مثلاً على تفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالسنة أيضاً؛ فقد جاء (الظلم) الوارد في الآية مفسراً بـ(الشرك) في آية أخرى في سورة لقمان في قول الله تعالى حكاية عن لقمان: ﴿يَبْتَغِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

ففي الصحيحين عن عبد الله رضي الله عنه، قال: لما نزلت ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، قلنا: يا رسول الله، أين لا يظلم نفسه؟ قال: ليس

(١) انظر: تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٢٣٨)، فقد قال: «روي هذا عن مجاهد، وسعيد بن جبير، وأبي العالية، والربيع بن أنس، والحسن، وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي، وخالد بن معدان، وعطاء الخراساني، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم» أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٣٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ت سلامة (٨/ ٤٦٨).

كما تقولون ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ بشرك، أولم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه: ﴿يَبْنَىٰ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّتَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (١).

ومن تفسير القرآن بالسنة قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فمعنى الخيط الأبيض من الخيط الأسود بيئته السنة، بأنه: «سواد الليل وبياض النهار» متفق عليه (٢)، فالمقصود: هو بياض الفجر، لا كما فهمه أحد الصحابة بأنه الخيط الأبيض والخيط الأسود من الثياب.

### ثُمَّ الَّذِي آتَىٰ عَنِ الصَّحَابَةِ أُولِي النَّهْيِ وَالْفَهْمِ وَالنَّجَابَةِ

النوع الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة (٣)، وهذا هو الدرجة الثالثة، فإذا لم نجد تفسير القرآن بالقرآن، ولا تفسير القرآن بالسنة، فإننا نلجأ إلى تفسير الصحابة؛ لأن الصحابة هم الذين عاصروا النبي ﷺ، وعاصروا تنزيل القرآن، وقرؤوه على النبي ﷺ، وفي الغالب أنهم إذا فسروا شيئاً فإنما يفسرونه بفهمهم من النبي ﷺ، وكان منهم مفسرون مشاهير؛ كابن مسعود، وأبي ذرٍّ، وابن عباس رضي الله عنهم، الذي دعا له النبي ﷺ قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» (٤).

### (أولي النهي) الفهم والعقول (٥) الصافية السليمة.

(١) صحيح البخاري (٤/١٤١) ٣٣٦٠، صحيح مسلم (١/١١٤) ١٩٧ - (١٢٤).

(٢) صحيح البخاري (٤/١٤١) ٣٣٦٠، صحيح مسلم (١/١١٤) ١٩٧ - (١٢٤).

(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٠).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٨٢٧).

و«إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين»<sup>(١)</sup>.

قال الناظم:

وثنائي المصَادِرِ التَّلَادِ      وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بِاجْتِهَادِ  
وَرُبَّمَا يَدْعُونَهُ بِالرَّأْيِ      وَإِنْ تُرِدْ فَخُذْ هُدَيْتَ رَأْيِي  
إِنْ كَانَ ذَا الرَّأْيِ عَلَى الْأُصُولِ      فَإِنَّهُ الْمَحْمُودُ لِلْفُحُولِ  
وَإِنْ يَكُنْ بِالرَّأْيِ ذَاكَ الْعَمِّي      فَإِنَّهُ الْمَذْمُومُ كُلَّ الدَّمِ

المصدر الثاني من مصادر التفسير: التفسير بالرأي. و(التلاد): هو الشيء القديم<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن التفسير بالرأي مصدر قديم، كان يستخدمه بعض الصحابة رضي الله عنهم إذا لم يجدوا نصاً من الكتاب ولا السنة فيجتهدوا برأيهم في ذلك؛ ولذلك قال الناظم: (التلاد، وهو الذي يكون باجتهد)، أي: باجتهد المفسر.

(وربما يدعونه بالرأي) بعضهم يطلق عليه: التفسير بالاجتهاد، وبَعْضُهُمْ يطلق عليه: التفسير بالرأي. والمقصود الرأي المبني عن علم واجتهاد «فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام»<sup>(٣)</sup>.



(١) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٤).

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/٤٥٠).

(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٤٦).



## شروط المفسر

- ١٨٣ - وَجُمَلَةُ الشُّرُوطِ لِلْمُفَسِّرِ أَنْ يَعْلَمَ التَّوْحِيدَ لِلتَّبَصُّرِ  
 ١٨٤ - وَلِيَتَّقِ التَّحْرِيفَ فِيهِ وَالْهَوَى  
 ١٨٥ - وَلِيَعْلَمَ التَّفْسِيرَ وَالْأُصُولَ  
 ١٨٦ - وَأَنْ يُجِيدَ النَّحْوَ وَاللُّغَاتِ  
 ١٨٧ - وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزَمَ الْأَدَابَا  
 ١٨٨ - وَلِيُخْلِصَ الْعِلْمَ يَكُنْ خَلِيقًا  
 وَأَنْ يَعْلَمَ التَّوْحِيدَ لِلتَّبَصُّرِ  
 وَمَنْ يَكُنْ مُحَرِّفًا فَقَدْ هَوَى  
 وَجُمَلَةُ الْحَدِيثِ وَالنُّقُولَا  
 يُمَيِّزُ الْأَقْوَالَ لِلنَّحَاةِ  
 بِكَوْنِهَا لِلطَّلِبِينَ بَابَا  
 وَلِيَنْصَحَ الْعَدُوَّ وَالصَّدِيقَا

قال الناظم: (وَجُمَلَةُ الشُّرُوطِ لِلْمُفَسِّرِ)، الشروط: جمع شرط، ذكر الناظم شروطاً إذا اجتمعت في المفسر صار تفسيره للقرآن أقرب إلى الصواب منه إلى الخطأ، ونحن نعلم أن لكل فن شروطاً خاصة به، والشروط فيما يتعلق بالعلوم - علوم الدين - تأتي عامة وتأتي خاصة، يعني: هناك شروط عامة مشتركة بين علوم الدين، وهناك شروط خاصة لكل علم أو لكل فن على حدة، وكذلك الحال في شروط المفسر، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص بالتفسير، العام يشركه معه فيه غيره، بمعنى أن من تحدّث عن علوم القرآن، أو عن علوم الحديث، أو عن العقائد، أو نحو ذلك يشترط فيه شروط معينة؛ كالإخلاص لله - سبحانه وتعالى -، والمتابعة للنبي ﷺ، وكذلك: ما يتعلق بالآداب الأخرى التي سيأتي بيانها.

وهناك شروط خاصة تتعلّق بِمُصْطَلِحِ الحديث على حدة، وشروط خاصة تتعلّق بِعُلُومِ اللّغة على حدة، وشروط خاصة تتعلّق بأصول الفقه، وهكذا، وكذلك الحال هنا أيضًا في شُرُوطِ المفسر<sup>(١)</sup>، فقال الناظم:

**وَجُمْلَةُ الشُّرُوطِ لِلْمُفَسِّرِ      أَنْ يَعْلَمَ التَّوْحِيدَ لِلتَّبْصُرِ**

فأول الشروط التي ينبغي أن تتوافر في حق المُفَسِّرِ للقرآن: أن يعلم التوحيد؛ لأنه إذا عَلِمَ التوحيد فإنه إلى التبصّر أقرب، وبالحق أسلم، وخصّ التّوحيد هنا؛ لأن القرآن هو جامع التّوحيد، وهو مصدر علوم العقيدة، فإذا لم يكن لدى المُفَسِّرِ شيء من الفهم للتّوحيد وأصول الدين فإنه حينئذٍ يكون إلى الزّلل أقرب، والقرآن جاء مبيّنًا للشريعة وللتوحيد بأنواعه الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الإلهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

فإذا لم يكن المفسر ملماً بما يتعلق بأنواع التوحيد الثلاثة هذه، فإنه إلى الزّلل أقرب؛ فلا يستطيع أن يفسر الآيات التي تشير إلى هذه الأنواع الثلاثة من التوحيد، وأن يبين الشرك الذي يناقضها إلا إذا كان عارفاً بها، وخاصة توحيد الأسماء والصفات، فغالب المُفَسِّرِينَ لا يقعون في الزّلل فيما يتعلق بتوحيد الألوهية أو الربوبية، لكن كثيراً منهم يقع في الزلل فيما يتعلق بتوحيد الأسماء والصفات، فتجدُ بعض المفسرين يُحرّف معاني الصفات والأسماء، فمنهم مَنْ

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٤/ ٢٠٠)، الفوز الكبير في أصول التفسير (ص: ٩٧)، مباحث في علوم القرآن لمناع القطان (ص: ٣٤٠)، دراسات في علوم القرآن - فهد الرومي (ص: ١٦٧)، الأعلان في علوم القرآن (ص: ١٣٤)، المقدمات الأساسية في علوم القرآن (ص: ٢٩٣)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ٧٣)، مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن (ص: ١٣٧)، علوم القرآن الكريم - نور الدين عتر (ص: ٩٤)، نفحات من علوم القرآن (ص: ١٢٥)، التيسير في أصول واتجاهات التفسير (ص: ٢٧).



يُفَسِّر (استوى) في قول الله - جل وعلا-: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] بـ (استولى) (١)، وَمِنْهُمْ مَنْ يُفَسِّرُ الْيَدِينَ لِلَّهِ - جل وعلا - بالنعمة (٢)، وهكذا في بقية أسماء الله وصفاته.

وَلِذَلِكَ كَانَ وَاجِبًا عَلَى الْمُفَسِّرِ أَنْ يَلِمَ بِالتَّوْحِيدِ عَلَى وَجْهِهِ الصَّحِيحِ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ، وَيَشْتَدُّ التَّأْكِيدَ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لكَثْرَةِ وَرُودِهَا فِي الْقُرْآنِ، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، فَيَنْبَغِي لِلْمُفَسِّرِ أَنْ يَلِمَ بِأَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ الْعَظِيمِ، وَإِنَّمَا زَلَّ مَنْ زَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ لضعف ملكته فيه، أو لاستكباره وعنادِه بأن يعرف الحق لكنه ينصر الباطل.

الشرط الثاني: قال الناظم:

**وَلِيَتَّقِ التَّحْرِيفَ فِيهِ وَالْهَوَىٰ وَمَنْ يَكُنْ مُحَرِّفًا فَقَدْ هَوَىٰ**

هذا من باب الجناس التام، وهو أن تشترك الكلمتان في اللفظ وتختلفا في المعنى، ففي الشطر الأول قال: (والهوى) وفي الشطر الثاني قال: (هوى)، ومعناها في الشطر الأول: أتباع الشهوة والرغبة، وفي الشطر الثاني بمعنى: هبط وسقط في الحضيض (٣).

وهذا هو الشرط الثاني من شروط المفسر: أن يتقي التحريف فيه؛ أي: في القرآن. والتحريف هنا: هو التبديل والميل عن الصواب، وهذا من سمات اليهود؛ فقد قال الله - جل وعلا - عنهم: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، وقال في موضع آخر: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا

(١) كما فعل الرازي، انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٨/٢٢).

(٢) كما فعل الرازي أيضًا، انظر: تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٣٩٦/١٢).

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٨٤٩).

حَظًا مِمَّا ذَكَرُوا بِهِ ﴿ [المائدة: ١٣]، فَالتَّحْرِيفُ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ صِفَاتِ الْيَهُودِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا التَّحْرِيفُ مِنْ بَابِ الْعَمْدِ وَالْقَصْدِ الظَّاهِرِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَيْلَةِ، وَالْيَهُودُ جَمَعُوا هَاتَيْنِ الْخَصْلَتَيْنِ الذَّمِيمَتَيْنِ؛ وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي لِلْمُفَسِّرِ أَنْ يَتَّجَنَّبَ هَذِهِ الصِّفَةَ، وَأَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا-، وَلَا يَقَعُ فِي لَوْثَةِ تَحْرِيفِ مَعَانِي الْآيَاتِ.

والتَّحْرِيفُ: يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى (١)، وَأَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنَ التَّحْرِيفِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَبْوَابِ التَّفْسِيرِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعْنَى، وَنَجْدُهُ كَثِيرًا فِي كِتَابِ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الَّذِينَ يَحْرِفُونَ مَعَانِي الْآيَاتِ.

وَأَمَّا التَّحْرِيفُ فِي اللَّفْظِ فَيَصْعَبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ -إِنْ كَانَ بِهِ هَوَى- أَنْ يَحْرِفَ فِي لَفْظِ الْقُرْآنِ. وَيُمَثَّلُ لِلتَّحْرِيفِ فِي اللَّفْظِ بِتَمَنِّي جَهْمِ الضَّالِّ الَّذِي كَانَ يَنْكُرُ الصِّفَاتِ، «قَرَأَ سُورَةَ طهَ فَلَمَّا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْ وَجَدْتُ سَبِيلًا إِلَى حِكْمِهَا لَحَكَمْتُهَا مِنَ الْمُصْحَفِ» (٢)؛ لِأَنَّ فِيهَا إِثْبَاتًا لِاسْتَوَاءِ اللَّهِ ﷻ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَحَدِ الْمُعْتَزِلَةِ لِعَمْرُو بْنِ الْعَلَاءِ الْقَارِئِ الْمَشْهُورِ: لَوْ قَرَأْتُ: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)؛ حَتَّى يَنْفِي صِفَةَ الْكَلَامِ عَنِ اللَّهِ ﷻ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَلَاءِ: هَبْ أُنِّي فَعَلْتُ كَذَا، فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَبُهِتَ الْمُعْتَزِلِيُّ (٣). فَهَذَا مِنْ بَابِ التَّحْرِيفِ فِي اللَّفْظِ.

(١) انظر: الرسالة التبوكية = زاد المهاجر إلى ربه (ص: ٣٥)، الصواعق المرسلية في الرد على الجهمية والمعتزلة (١/٣٥٨).

(٢) انظر: خلق أفعال العباد للبخاري (ص: ٣٨).

(٣) انظر: شرح الطحاوية - ط دار السلام (ص: ١٧٠)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/٨٨). البرهان في علوم القرآن (٢/٣٩٣)، السيرة النبوية لابن كثير (٤/٥٧٨)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ٢٣).

فقول الناظم: **(وَلَيْتَقِ التَّحْرِيفَ فِيهِ وَالْهَوَى)** هذا من الشُّروط العامة، فينبغي لطالب العلم أن يتجنَّب الهوى في كل شؤونه، وأن يكون هواه تبعًا لما جاء به الله، وما جاء به رسوله ﷺ، ويُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ الْهَوَى فِي الشَّبَهَاتِ وَالْهَوَى فِي الشَّهَوَاتِ؛ لأنَّ الهوى ينقسم إلى قسمين: هَوَى فِي الشَّبَهَاتِ. وهَوَى فِي الشَّهَوَاتِ. فأما في الشَّبَهَاتِ فَكَمَنْ يَتَّبِعِ الضَّلَالَةَ وَيَدْعُو إِلَيْهَا وَهُوَ عَلَى عِلْمٍ وَبِينَةٍ، فهذا يكون قد اتبع هواه في هذا الشأن.

والثاني: أن يكون في الشهوات، كَأَنْ يَدْعُو إِلَى الْفَوَاحِشِ وَالْمُنْكَرَاتِ، وَأَنْ يَتَّبِعَهَا.

والمفسر ينبغي عليه أن يتَّقِيَ هذين النوعين من الهوى، وأشدَّ النوعين وأعظمهما هو هوى الشَّبَهَاتِ؛ لأنَّ الشَّبَهَاتِ ضَرَرُهَا مُتَعَدِّ، بخلاف الشهوات فإنها تكون قاصرة على مُرْتَكِبِهَا، ففي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: «ومن سنَّ في الإسلام سنةً سيئةً، فعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمَلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ» (١).

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّبَهَةَ لَهَا مِنَ الضَّرَرِ مَا لَا يَكُونُ فِي هَوَى الشَّهْوَةِ، وَمَا ضَلَّ مَنْ ضَلَّ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ إِلَّا مِنْ بَابِ الْأَهْوَاءِ، وَلِذَلِكَ حَرَصَ السَّلَفُ الصَّالِحُ ﷺ أَنْ يُصَدِّرُوا كِتَابَهُمْ فِي أَصُولِ الدِّينِ فِي ذِكْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَهْوَاءِ، فَيُؤَبِّوْنَ لَهَا أَبْوَابًا مُسْتَقَلَّةً: بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِمِّ الْأَهْوَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (٢)،

(١) صحيح مسلم (٤/٢٠٥٩) - ١٥ - (١٠١٧).

(٢) روي ذلك عن الشافعي كما في تاريخ الإسلام ت تدمري (١٤/٣٢١)، وعن أبي حنيفة كما في المستخرج على المستدرک للحاكم = أمالي العراقي (ص: ١٥) وقال مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما خالف فاتركوه» تاريخ الإسلام ت تدمري (١١/٣٢٧)، وقال أحمد: «لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الثوري ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا» إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/١٣٩).

وَقَلَّ مَنْ يَسْلَمَ مِنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى فِي نَفْسِهِ، سِوَاءَ كَانِ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ أَمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْإِيمَانُ الصَّحِيحَ وَالصَّدَقَ مَعَ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- فِي أَنْ يُظْهِرَ الْعَالِمَ وَطَالِبَ الْعِلْمِ الْحَقَّ وَيَتَّبِعَهُ حَقَّ الْإِتِّبَاعِ، وَلَا يَجْعَلُ لِلْهَوَى سَبِيلًا فِي طَرِيقِهِ لِلْعِلْمِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ ضَلَالَةَ الْأُمَّةِ وَالتَّغْيِيرَ فِي الدِّينِ، فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ الْحَقَّ أَيْنَمَا كَانَ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ.

وتميز عبر التاريخ أئمة في الدين عرّفوا بقول الحق ولزومه أينما كانوا وعدم اتّباع الهوى، وعلى رأسهم الأئمة الأربعة، فقد أثر عن كل واحد منهم أنه يقول: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي»<sup>(١)</sup>؛ لِيُؤَكِّدُوا أَنَّ مَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ أَقْوَالٍ خَالَفَتْ هَدْيَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ خَالَفَتْ الصَّوَابَ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْهَوَى، وَإِنَّمَا لِأَسْبَابٍ أُخْرَى؛ كَعَدَمِ الْعِلْمِ بِالدَّلِيلِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

وإلا فلو ترك العالم وغيره لنفسه اتباع الهوى لوقع في ضلال عظيم وفساد عريض؛ ولذلك ذكر ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ مثالا من أمثلة الهوى، وأنه يصل إلى أعظم أو أعلى درجاته في الضلال، فقال: «وَالنَّاسُ أَسْرَابٌ طَيْرٌ يَتَّبِعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَلَوْ ظَهَرَ لَهُمْ مَنْ يَدْعِي النُّبُوَّةَ -مَع مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ مَنْ

(١) من ذلك ما في: سنن أبي داود (١٩٨/٤) باب مجانبة أهل الأهواء وبغضهم، (١٩٩/٤) باب ترك السلام على أهل الأهواء، البدع لابن وضاح (٩٥/٢) التَّهْيِي عن الجُلُوسِ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ وَخُلُطِهِمْ وَالْمَشْيِ مَعَهُمْ، الشريعة للأجري (٢٥٤٠/٥) باب ذكر هجرة أهل البدع والأهواء، الشريعة للأجري (٢٥٥٤/٥) باب عقوبة الإمام والأمير لأهل الأهواء، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٥٤/٢) من قال: لا ينكحون، ولا يصلى خلفهم، ولا تعاد مرضاهم، ولا تشهد جنازتهم، وإن موالاته الإسلام انقطعت بينهم وبين المسلمين، الاعتقاد للبيهقي (ص: ٢٣٦) بابُ التَّهْيِي عن مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَمُكَالَمَتِهِمْ، سنن الدارمي (٣٤٣/١) باب في اجتناب الأهواء، سنن الدارمي (٣٨٧/١) باب اجتناب أهل الأهواء، والبدع، والخصومة، شرح السنة للبخاري (٢١٠/١) بابُ رَدِّ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، شرح السنة للبخاري (٢١٩/١) بابُ مُجَانِبَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.

(٢) انظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص: ٩).

يَدْعِي الرُّبُوبِيَّةَ - لَوْ جَدَّ عَلَى ذَلِكِ أَتْبَاعًا وَأَشْيَاعًا»<sup>(١)</sup>، وقد صح كلامه؛ ففي كُلِّ زمن نَجِدَ مَنْ يَدْعِي النبوة ونجد له أتباعًا، بل مَنْ يَدْعِي الإلهية أيضًا، كفرعون ادعى الإلهية ووَجَدَ لَهُ أَتْبَاعَ.

فالهوى مَسْلُكٌ خطير فيما يتعلق بأبواب الدين، وأبواب العلم.

ثم قال: **(ومن يكن محرّفًا فقد هوى)** لا شكَّ أَنَّ مَنْ حَرَّفَ فِي الْقُرْآنِ، سواء حَرَّفَ فِي اللفظ أم حَرَّفَ فِي المعنى فإنه حينئذ يكون قد هوى في الحضيض، وهوى في نار جهنم؛ لأنه تكلم في كتاب الله - جل وعلا - على غير علم، فقد جَاءَ فِي الْمَسْنَدِ وَجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بغيرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

وأيضًا جاء في سنن الترمذي<sup>(٣)</sup> وأبي داود<sup>(٤)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ»، فليست المسألة بالرأي ولا بالهوى، وإنما هي بالدليل، فأينما كان الدليل فإنه يجب عليك اتباعه.

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٦٢ المكتب الإسلامي.

(٢) سنن الترمذي ت بشار (٤٩/٥) ٩٥٠، وقال حديث حسن، مسند أحمد ط الرسالة (٤٩٦/٣) ٢٠٦٩، وقال أحمد شاكر: «إسناده ضعيف، لضعف عبد الأعلى بن عامر الثعلبي» والحديث رواه الترمذي، وقال: «حديث حسن»، وفي بعض نسخه زيادة «صحيح» مسند أحمد ت شاكر (٥٠٨/٢).

(٣) سنن الترمذي ت بشار (٥٠/٥) ٢٩٥٢، وقال: «هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، وهكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في هذا في أن يفسر القرآن بغير علم، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم».

(٤) سنن أبي داود (٣٢٠/٣) ٣٦٥٢ بلفظ: «من قال في كتاب الله ﷻ برأيه فأصاب، فقد أخطأ» قال أبو حاتم وقد سأله ابنه عنه: «أحسبُ أَنَّ ذَاكَ خَطَأٌ» علل الحديث لابن أبي حاتم (٦١٨/٤).

ثم قال الناظم:

**وَلْيَعْلَمَ التَّفْسِيرَ وَالْأُصُولَ وَجُمْلَةَ الْحَدِيثِ وَالنُّقُولَ**

من شروط المفسر: أن يَعْلَمَ أقوال أهل العلم في تفسير الآية ليختار أصوبها، وَلَا يَسْتَقِلَّ في التفسير بنفسه، وقد سبق ذكر أنواع التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي، ونحو ذلك.

قال: **(والأصول)**، أي: أصول الفقه وأصول التفسير، فإن لكل فن أصولاً، والتفسير له ارتباط وثيق بأصول الحديث وأصول الفقه، فلا بد للمفسر أن يلم بهذه الأمور، فيعلم الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، والمجمل والمبين... وهكذا.

قال: **(وجملة الحديث)**، أي: الأحاديث المتعلقة بتفسير الآيات، لا بُدَّ أن يُلِمَّ بِهَا المفسر وأن يَعْرِفَ مصادرها.

**(والنقولا)**، أي: نقول السلف من الصحابة ومن بعدهم في تفسير هذه الآيات؛ لأنه لا يستطيع المفسر أن يخرج بتفسير واضح للآية إلا بأن يلم بهذه الأمور.

ثم قال الناظم:

**وَأَنْ يُجِيدَ النَّحْوَ وَاللُّغَاتِ يُمَيِّزُ الْأَقْوَالَ لِلنَّحَاةِ**

من شروط المفسر: أن يكون ملماً بالنحو واللغة والبلاغة بأنواعها: البيان، والبديع، والمعاني، وغير ذلك، وإذا لم يكن المفسر عالماً بمثل هذه اللغات والنحو فإنه يَقَعُ في زلل عظيم، وكما مر معنا الفرق بين قول الله -جل وعلا-:

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وبين: (وكلم الله موسى تكليماً).

ومثله قَوْلُ اللَّهِ - جل وعلا-: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] فلو قرأ شخص - متعمداً عالماً بالمعنى - بجر (رسوله)، فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) لَكَفَرَ؛ لأن كلمة (رسوله) صارت معطوفة على المشركين، فيكون الله - جل وعلا- بريئاً مِنَ الرَّسُولِ أَيْضاً ﷺ.

وقوله: **(يُمَيِّزُ الْأَقْوَالَ لِلنَّحَاةِ)**، أي يعرف كلام النحاة في توجيه الألفاظ والإعراب، فإن معرفة النحو من أهم ما يعين على التفسير؛ حيث إن له ارتباطاً وثيقاً به، فهو يندرج تحت التفسير الجائز بالرأي الذي يستند إلى اللسان، وقد قال عنه ابن خلدون: «والصنف الآخر من التفسير، وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب»<sup>(١)</sup>، وقال أبو حيان: «التفسير علم يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ بِالْفَافِظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَمَدْلَوْلَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تَحْمِلُ عَلَيْهَا حَالَةَ التَّرْكِيبِ»<sup>(٢)</sup>.

قال الناظم:

**وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَ الْأَدَابَ بِكَوْنِهَا لِلطَّلَبِينَ بَابًا**

وهذه من الشروط العامة التي لا تختص بالمفسر فقط، وإنما تتعلق بجميع أبواب الدين، فينبغي لكل من يتصدّر للعلم والتعليم والمدارسة أن تتوفر لديه آداب العالم وطالب العلم<sup>(٣)</sup>؛ كحُسنِ السَّجِيَّةِ، واللِّينِ فِي اللفظ، والقُدوةِ

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٥٥٥).

(٢) البحر المحيط في التفسير (١/ ٢٦).

(٣) انظر في ذلك: التبيان في آداب حملة القرآن، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، أخلاق العلماء للأجري، أدب الطلب ومتهى الأدب للشوكاني، حلية طالب العلم لبكر أبو زيد.

الصالحة، وألاً يأمر بشيء ويتركه، وألاً ينهى عن شيء ويغشاه.. وهكذا؛ قال: **(يكونها للطالبين باباً)**، لا شك أن هذا باب البركة في العلم والتحصيل، فَمَا فائدة العلم والتعليم إذا لم يكن مبنياً على خلق وحسن سجية؟! ما فائدة العالم إذا كان فظاً غليظاً؟! ما الفائدة من العالم إذا لم يكن ناصحاً مشفقاً بالأمة مرشداً لها؟! وما الفائدة من طالب العلم إذا لم يكن عنده إيثار ورحمة وتعاون ومحبة؟! ما الفائدة حينئذ من هذا العلم إذا لم تكن هذه الآداب مجتمعة في مثل هذا العالم؟! ثم قال:

### وَلِيُخْلِصَ الْعِلْمَ يَكُنْ خَلِيقًا      وَلِيَنْصَحَ الْعَدُوَّ وَالصَّدِيقًا

وهذا من أهم ما يتعلق بآداب طالب العلم: أن يستحضر في طلبه هذا الإخلاص لله -جل وعلا-؛ لأنَّ الناس قد يطلبون العلم لأجل الرياسة والمنصب والشهرة بين الناس، ومن كان هذا حظّه فهو في خسار ووبال؛ لأن العلم لا يكون مباركاً ولا يكتب له القبول إلا باستحضار الإخلاص لله -جل وعلا-؛ فإن «من طلب العلم ليجاري به العلماء أو ليماري به السفهاء»<sup>(١)</sup> فإن حظّه من الدين حظ ضئيل، وإنما يطلب العلم لله -جل وعلا-، كما قال سفيان الثوري: «طلبنا هذا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا لله»<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا مقتبس من حديث في سنن الترمذي ت بشار (٣٢٩/٤) ٢٦٥٤، وقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذلك القوي عندهم، تكلم فيه من قبل حفظه» سنن ابن ماجه (٩٣/١) ٢٥٣، وخاتمته: «أو ليصرف وجوه الناس إليه، فهو في النار»، ولفظ ابن حبان: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا تماروا به السفهاء، ولا تخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار».

قال البصري: هذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم، رواه ابن حبان في صحيحه ح (٧٧) من طريق ابن أبي مريم به، ورواه الحاكم في المستدرک ح (٢٩٠) من طريق ابن أبي مريم أيضاً مرفوعاً ومرسلاً. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٣٧/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥٢/٧) مؤسسة الرسالة.



فحاصل الأمر أنه لا يُكْتَبُ للعالم البركة والتوفيق في علمه؛ إلا أن يُخْلِصَ ذلك لله ﷻ؛ لأن العلم من أفضل القربات إلى الله - سبحانه وتعالى -، ونحن نعلم أن العمل لا يكون مقبولاً إلا إذا تَوَفَّرَ فيه أمران: الإخلاص والمتابعة<sup>(١)</sup>. وذكر الناظم هنا الإخلاص دون المتابعة؛ لأنه يتكلم عن طالب علم، فكأن هذه الآداب دالة على وجود المتابعة، فهو يشرح الأحاديث ويشرح القرآن ويُفسِّره، فالمُتَابَعَةُ موجودة، لكنه يكون مفتقراً إلى الإخلاص، والأصل في مثل هذا الباب أن يَسْتَحْضِرَ المرء الأمرين: الإخلاص، والمتابعة.

قال الناظم: **(وَلْيَنْصَحِ الْعَدُوَّ وَالصَّدِيقَ)**؛ لحديث تميم الداري عند البخاري تعليقا، وعند مسلم مرفوعاً أن النبي ﷺ، قال: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قلنا: لمن؟ قال: «لِللَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»<sup>(٢)</sup>، فالنصح لا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ دون آخر، بل هو بَدَلُ الوَسْعِ في إيصال الحَقِّ لصديقك أو لِعَدُوِّكَ، فَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِالْعَدْلِ وَنُصْرَةِ الْحَقِّ وَالدِّينِ، فَلَا تَتْرِكْ هَذَا النَّصْحَ لَصَدِيقِكَ مِنْ بَابِ أَنَّهُ صَدِيقٌ وَأَنْكَ تَسْتَحِيي مِنْهُ وَتَبْذُلُ هَذَا الْأَمْرَ لِعَدُوِّكَ مِنْ بَابِ التَّشْفِي، بَلْ إِنَّ النَّصْحَ وَاجِبٌ أَنْ تَبْذُلَهُ لِهَذَا وَهَذَا، فَيَسْتَوِي عِنْدَكَ الْعَدُوُّ وَالصَّدِيقُ فِي النَّصْحِ، فَالِنَبِيِّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَدْعُو إِلَى دِينِ اللَّهِ - جَل وَعَلَا - بَيْنَ صَحَابَتِهِ وَبَيْنَ أَعْدَائِهِ، لَا يُفَرِّقُ فِي النَّصْحِ بَيْنَ أَحَدٍ

(١) انظر: الروح (ص: ١٣٥)، مدارج السالكين (٢/ ٩٧)، تجريد التوحيد المفيد (ص: ٤٢)، المطلوب الحميد في بيان مقاصد التوحيد (ص: ٢٥٥)، فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٤١)، الرد على شبهات المستعنيين بغير الله (ص: ٢٢)، تفسير السعدي (ص: ٦٩)، (ص: ٣٥٢)، (ص: ٣٥٨)، تفسير العثيمين: الفاتحة والبقرة (١/ ٣٧١).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/ ٧٤) ٩٥ - (٥٥) وهو في صحيح البخاري (١/ ٢١) تعليقا بصيغة الجزم.

دون آخر؛ لأن الواجب هو تبليغ الرسالة: ﴿يَتَأَيَّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].  
 وللنصيحة آداب (١)، فقد يقتضي المقام أن يتوجه النصح لشخص دون آخر بتفصيلات ذكرها أهل العلم ليس هذا هو محل بسطها، والمقصود أنه قد تأتي من المسببات والموانع ما يمنع من النصح إذا خشي الإنسان على نفسه من الضرر، أو نحو ذلك، وهذه مسألة خارجة عما نورد هنا، وإنما الأمر المُجْمَل العام وهو أن يكون المُفسِّر مِمَّنْ يبذل النصيحة لِعُدُوِّهِ قبل صديقه.  
 هذا ما يتعلق بأداب المفسر في الجملة.



(١) انظر: جامع العلوم والحكمات الأرنؤوط (١/ ٢١٥-٢٢٥)، الآداب الشرعية والمنح المرعية (١/ ٢٩٠).

## أسباب الاختلاف في التفسير

- ١٨٩ - وَجُمْلَةُ الْأَسْبَابِ فِي الْخِلَافِ مَبْدُولَةٌ تُعَدُّ لِلْمُؤَافِي  
 ١٩٠ - مِثْلُ الْقِرَاءَاتِ إِذَا تَعَدَّدَتْ وَأَوْجُهَ الْإِعْرَابِ إِنْ تَرَدَّدَتْ  
 ١٩١ - وَلَاخْتِمَالِ اللَّفْظِ فِي مُرَادِهِ بِجُمْلَةِ الْمَعَانِي لِاعْتِمَادِهِ  
 ١٩٢ - وَهَكَذَا الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ وَبُلْغَةُ الدَّلِيلِ ذَا أَكْيَدُ  
 ١٩٣ - وَالتَّسْخُحُ وَالْإِحْكَامُ وَالْإِظْهَارُ حَيْثُ الْمُرَادُ ثَمَّةَ الْإِضْمَارُ  
 ١٩٤ - كَذَا الْخُصُوصُ بَعْدَهُ الْعُمُومُ كَيْ تَكْمَلَ الْأَسْبَابُ وَالْفُهُومُ

هذا الفصل يتعلّق بأسباب اختلاف المفسرين<sup>(١)</sup>. والاختلاف في التفسير لم يكن كبيراً في عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ وذلك لقربهم من النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أشكل عليهم شيء رجعوا إليه صلى الله عليه وسلم وبين لهم الحق، ثم أيضاً لصلّتهم بالفصاحة والإعراب بكونهم عرباً خُلصاً، فإن هذا يعصمهم عن الوقوع في بعض الأخطاء في التفسير. وفي الجملة فإن الاختلاف بين الصحابة قليل في تفسير القرآن، وإنما جاء الاختلاف بعد الصحابة؛ لأن الناس كلما ابتعدوا عن عهد النبوة اتسع الشقاق والخلاف.

وهناك أسباب متعددة لاختلاف المفسرين، وكثير منها من باب اختلاف التنوع؛ لأن الاختلاف ينقسم إلى قسمين: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

(١) انظر: موسوعة التفسير قبل عهد التدوين (ص: ٢٨٧) «الفصل الخامس: أسباب اختلاف المفسرين في عهد التابعين»، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره للفيضان، أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام للحوري، أسباب اختلاف المفسرين لمحمد الشايع.

القسم الأول: اختلاف التنوع، فهو أن يكون المختلفان كلاهما على حق، مثاله: شَخْصٌ يَقْرَأُ فِي اسْتِفْتَاكِ الصَّلَاةِ صِيغَةً، وَالْآخَرُ يَقْرَأُ صِيغَةً أُخْرَى، هَذَا يَخْتَلِفُ عَنْ هَذَا، مَعَ أَنَّ كُلَّهُ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فَهَذَا مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ.

وكذلك القراءات في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿يُعْشَىٰ آلِيلَ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أو: (يغشَّى الليل النهار)، فهاتان قراءتان صحيحتان<sup>(١)</sup>، فهذا من باب اختلاف التنوع.

واختلاف التنوع ليس مذموماً، وإنما المذموم: أن يُسَبَّبَ هذا الاختلاف تشاحناً وتطاعناً، فيُذَمَّ هذا الخِلاف حينئذ.

القسم الثاني: وهو المذموم مطلقاً، وهو اختلاف التَّضَادِّ، وهذا لا يكون إلا في أصول الدين، فأهل السنة يفسرون الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] بأنه استواء يليق بجلال الله -جل وعلا-، والمبتدع: يفسره بالاستيلاء! وينفي صفة الاستواء لله، فهذا اختلاف تَضَادِّ.

كذلك أهل السنة والجماعة: يثبتون اليد صفة لله تعالى، ليست كأيدي المخلوقين، وإنَّما: كما تليق بجلاله -جل وعلا-، كما في قول الله جل وعلا: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ولكن المبتدع يفسرها بالنعمة، ونحو ذلك من التأويلات الباطلة.

قال الناظم:

وَجُمْلَةُ الْأَسْبَابِ فِي الْخِلَافِ مَبْدُولَةٌ تَعَدُّ لِلْمُؤَافِي

(١) انظر: شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص: ٢٣٣)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٢٣٦/٢).

يعني: مَنْ وافها وتتبعها فإنها مبدولة يجدها في كُتُبِ مَنْ تكلموا عن أصول التفسير وعلوم القرآن فإنهم يوضحون أسباب اختلاف المفسرين، ثم أشار إلى شيء منها، فقال:

### مَثَلُ الْقِرَاءَاتِ إِذَا تَعَدَّدَتْ وَأَوْجُهَ الْإِعْرَابِ إِنْ تَرَدَّدَتْ

الأول: القراءات، فقد يكون سبب الاختلاف في التفسير مبنياً على الاختلاف في القراءة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ﴾ [١٤] لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا ﴿[الحجر: ١٤-١٥]. وقد قرئت (سُكِّرَتْ) - بتخفيف الكاف - فيختلف المعنى باختلاف القراءة (١).

قال: (وأوجه الإعراب إن ترددت)؛ أي: إن تكن مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ، فأوجه الإعراب قد تختلف في الآية، فيكون تفسير أهل العلم مبنياً على هذا الاختلاف في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧] اختلف أهل العلم في تفسير هذه الآية، واختلافهم مبنياً على إعراب قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ فمن جعل الواو حرف عطف فإن (الراسخون) معطوف عطف نسق على لفظ الجلالة، فبناء على هذا يكون المعنى أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل القرآن.

وأما من جعل الواو استئنافية فإن (الراسخون) تعرب مبتدأ، والخبر هو جملة ﴿يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾، ويكون المعنى: أن الراسخين لا يعلمون تأويله؛ لأنه مما استأثر الله العلم به؛ ولذلك قال عن الراسخين: ﴿يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾ كُلُّ مَن عِنْدِ

رَبِّنَا ﴿ فاختلاف أهل العلم الذين يقولون: إن الراسخين يعلمون أو لا يعلمون مَبْنِيَّ على الاختلاف في الإعراب (١).

ثم قال الناظم:

**وَلِإِحْتِمَالِ اللَّفْظِ فِي مُرَادِهِ بِجُمْلَةِ الْمَعَانِي لِاعْتِمَادِهِ**

قد يأتي اللفظ أحياناً ويحتمل أكثر من معنى، مثل: ﴿ قَسْوَرَقَمٌ ﴾ [المدثر: ٥١] يطلق على الرامي، ويطلق على الأسد، فَقَدْ يَخْتَلِفُ الْمَفْسُرُونَ فِي التَّفْسِيرِ لِاخْتِلَافِ فَهْمِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى (٢).

وكلمة (النَّكَّاح) تطلق ويراد بها: الجماع، ويراد بها العقد (٣). وكلمة (القرء) في قول الله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] يراد بها الطَّهْرُ والحَيْضُ.

ومنه قوله -جل وعلا-: ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٤٣-المائدة: ٦] فَهُنَاكَ مَنْ يُفَسِّرُ الْمَلَامَسَةَ بِالْجَمَاعِ، وَهُنَاكَ مَنْ يُفَسِّرُهَا بِمَلَامَسَةِ الْيَدِ (٤).

قال الناظم:

**وَهَكَذَا الْإِطْلَاقُ وَالتَّقْيِيدُ وَبُلْغَةُ الدَّلِيلِ ذَا أَكْيَدُ**

ذكر الناظم المطلق والمقيد وهما من الألفاظ الخاصة التي لها دلالتها في استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة؛ لأن النص الشرعي له دالتان: دلالة على المعنى، ودلالة على الحكم الشرعي، والمطلق والمقيد من

(١) انظر: تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/٤٠٢).

(٢) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ١٧).

(٣) انظر: البحر المحيط في التفسير (٨/١٠)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/٢٣٠).

(٤) انظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (٨/٣٨٩ - ٣٩٩).

دلالة النص على المعنى، فتتوقف فيه معرفة الحكم الشرعي على إفادة المعنى، وهذا من مسائل أصول الفقه التي يستفيد منها المفسر، ويدرك بها أوجه أسباب اختلاف المفسرين.

والمطلق في اللغة: من الإطلاق بمعنى الإرسال، وهو المنفك من كل قيد حسيًا كان أم معنويًا، تقول: أطلقت الدابة: إذا فككت قيدها، هذا في الحسي، أما المعنوي فقولهم: طلق الرجل امرأته: إذا فك قيد ارتباطها به.

وفي الاصطلاح: هو ما دل على الحقيقة بلا خلاف، وعرفه الآمدي بأنه النكرة في سياق الإثبات.

ومثال المطلق: تحرير الرقبة، وردت في القرآن في كفارة القتل مقيّدة بمؤمنة قال تعالى: ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، أما في كفارة اليمين وكفارة الظهار: فجاءت مطلقة. فنقول: هذا الاختلاف مبني على الإطلاق والتقييد، فمن رأى أن الرقبة ينبغي أن تكون مؤمنة فقد أخذ بالمقيّد وحمل المطلق عليه، ومن لم ير الإيمان شرطاً في الرقبة في كفارة الظهار واليمين فقد أخذ الآية على إطلاقها ولم يقيدها<sup>(١)</sup>.

أما حكم المطلق: فإنه إذا ورد النص مطلقاً في موضع دون أن يقيد، سواء كان في نفس الموضع أم في موضع آخر فإنه يعمل به على إطلاقه، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.

والمقيد في اللغة: هو ما يقابل المطلق، يقال: قيدته وأقيّده تقييداً: إذا منعه من الانفكاك.

وفي الاصطلاح: ما دل على الحقيقة أو الماهية بقيد.

(١) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٦٥).

وصورة المطلق والمقيد تتضح فيما لو جاءنا لفظان أحدهما مطلق والآخر مقيد، ففي حمل المطلق على المقيد حالات وصور يُحمل في بعضها دون بعضها الآخر، نجملها في خمس حالات دون توسع؛ إذ ليس هذا محل بسطها: الحال الأولى: أن يتحد حكمهما وسببهما، مثل الأمر بإعتاق رقبة وأن تكون مؤمنة.

الحال الثانية: أن يختلف حكمهما وسببهما، فيعمل بكل منهما على ما ورد عليه المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده.

الحال الثالثة: أن يختلف السبب ويتحد الحكم، كما في قوله في كفارة الظهار: ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ﴾ دون تقييد بالإيمان، وقوله في كفارة القتل: ﴿فَتَحْرِيْرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ فالصحيح أنه يحمل المطلق على المقيد.

الحال الرابعة: أن يتحد السبب ويختلف الحكم، كما في قوله: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ حيث لم يقيدها بالمرافق، وقوله: ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] فالصحيح أنه يحمل المطلق على المقيد.

الحال الخامسة: أن يطلق في موضع ويقيد في آخر بقيدتين مختلفتين، كالأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات إحداهن بالتراب، فقد أطلقت ولم تحدد بالغسلة الأولى أو ما بعدها، وذكرها في رواية أخرى مقيّدة بالأولى، وفي رواية ثالثة بالأخيرة، فهنا يبقى المطلق على إطلاقه لعدم ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، فيتساقط القيدان لتعارضهما، مع عدم إمكان الجمع.

قال الناظم: **(وَبُلْغَةُ الدَّلِيلِ ذَا أَكْيَدٍ)**، يعني أن من المؤكد بأن من أسباب اختلاف المفسرين بُلُوغُ الدليل، ومعرفة درجته من حيث الصحة والضعف، ومن حيث الدلالة، بِمَعْنَى أن المفسر قد يفسر آية تفسيرًا يخالف التفسير الآخر،



وهو الصحيح؛ لأنَّه لم يبلغه الحديث في هذه المسألة، كما حَصَلَ لابن عباس وَعَلِيٍّ رضي الله عنهما فيما يتعلَّق بعِدَّة المتوفى عنها زوجها ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَرْبَعًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فذكر أن التَّرَبُّصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وفي سورة الطلاق قال: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. فكان اختيار ابن عباس وعلي رضي الله عنهما الانتظار بالنسبة للمتوفى عنها أَبْعَدَ الْأَجْلَيْنِ، فإذا كانت في فترة حمل، وتوفي وهي في الشهر الأول، وقلنا: إِنَّهَا سَتَمَكْتُ فِي حَمَلِهَا سَبْعَةَ أَشْهُرٍ، فيَقُولُونَ: تجلس أَبْعَدَ الْأَجْلَيْنِ، فتتظر السبعة أَشْهُرٍ، فَتَكُونُ قَدْ زَادَتْ عَلَى الْآيَةِ الْأُولَى، وَهِيَ أَنْ المتوفى عنها تمكث أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لو تُوِّفِيَ عنها زوجها ووضعت حملها في اليوم الثاني، فعلى قول عَلِيٍّ وابن عباس رضي الله عنهما لا تكنفي بوضع الحمل، بَلْ تَتَنَظَّرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، أَي: لا بد أن تقضي أَكْبَرَ الْأَجْلَيْنِ.

أما أبو هريرة وغيره فذهبوا إلى أنها إذا وضعت بعد وفاة زوجها وهي حَامِلٌ تنقضي عدتها، فلو توفي في الصباح ثم وضعت حملها في الليل انقَضَتْ عدتها، واستدلوا على ذلك: بِمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانُ فِي صَحِيحَيْهِمَا فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُؤَفِّي عَنْهَا رَوْجَهَا فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ ثُمَّ وَضَعَتْ، وَتَزَيَّنَتْ لِلْخَطَابِ، فَهَاهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ ذَهَبَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهَا: «تزوجي»، فلما تبين هذا الأمر لابن عباس وعلي رَجَعَا عَنْ ذَلِكَ (١).

(١) انظر: صحيح البخاري (٨٠/٥) ٣٩٩١، صحيح مسلم (١١٢٢/٢) ٥٦ - (١٤٨٤)، سنن النسائي (١٩١/٦) ٣٥٠٩، مسند أحمد ط الرسالة (٤٤/٢٦١) ٢٦٦٥٨. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/١٥٠)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٣٥).

قال الناظم:

**وَالنَّسْخُ وَالْإِحْكَامُ وَالْإِظْهَارُ حَيْثُ الْمُرَادُ ثَمَّةَ الْإِضْمَارُ**

من أسباب الاختلاف في التفسير: النسخ، فقد تُنسخ الآية، ويُختلف في التفسير بناء على معرفة أنها منسوخة أو غير منسوخة، كما هو فيما يتعلق بالرضعات كما عند مسلم في صحيحه (١)، أو فيما يتعلّق بالرجم كما مر معنا سابقاً (٢)؛ فقد يكون للمفسّر قول في هذه المسألة يخالف القول الآخر، والسبب هو: أن المفسر لم يبلغه أن هذه الآية منسوخة، وأمّا المفسر الآخر فقد علم أنها منسوخة، فتوجّه تفسيره إلى معنى آخر.

والنسخ في اللغة مصدر نَسَخَ يَنْسَخُ نَسْخًا، واسم الفاعل منه ناسخ، واسم المفعول منه منسوخ، وهو يأتي بمعنى الرفع والإزالة، سواء كان ببدل للنسخ أم بدون بدل، ويأتي كذلك بمعنى النقل والتحويل، ومنه قول القائل: نسخت الكتاب: إذا نقل ما فيه.

وأما النسخ في الاصطلاح فأفصح ما جاء فيه أنه: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه.

والمتكلمون في الناسخ والمنسوخ في القرآن يقسمونه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: أن يكون الناسخ فرضاً والمنسوخ فرضاً، ولا يجوز فعل المنسوخ مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء:

(١) أخرجه مسلم (١٤٥٢) كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، عن عائشة، أنها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرم من، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفّي رسول الله ﷺ، وهن فيما يقرأ من القرآن».

(٢) سبق تخريجه.

١٥] فرض فيها حبس الزانية حتى تموت أو تجد سيلاً ثم جعل الله السبيل بالحد في سورة النور.

القسم الثاني: أن يكون الناسخ فرضاً والمنسوخ فرضاً، والعبد مُخَيَّر في فعل الأول وتركه، مثل آية المصابرة في الأنفال.

القسم الثالث: أن يكون الناسخ أمراً بترك العمل بالمنسوخ الذي كان فرضاً إلى غير بدل، فيكون مخيراً بين الفعل والترك، إلا أن الفعل أشرف وأعظم أجراً، كنسخ فرض قيام الليل إلى جعله مستحباً.

ومما ذكره أهل العلم في الناسخ والمنسوخ نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ السنة بالقرآن، ونسخ القرآن بالسنة المتواترة، ونسخ القرآن بخبر الأحاد، فأما نسخ القرآن بالقرآن فجعلوه ثلاثة أقسام.

الأول: نسخ التلاوة والحكم معاً، ودليله: حديث عائشة: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نُسِخْنَ بخمس معلومات، فُتَوِّفِي رسول الله ﷺ وهن فيما ما أنزل من القرآن» رواه مسلم.

الثاني: نسخ التلاوة دون الحكم، ودليله آية الرجم في حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهي: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله، والله عزيز حكيم» والحديث متفق عليه من قول عمر (١).

الثالث: نسخ الحكم دون التلاوة، ومن أدلته: نسخ تقديم الصدقة عند مناجاة النبي ﷺ كما في سورة المجادلة، وهذا النوع هو أكثر النسخ في القرآن.

وأما نسخ السنة بالقرآن، فكنسخ التوجه إلى بيت المقدس الثابت بالسنة بآية: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وللشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رأي

(١) صحيح البخاري (١٦٨/٨) ٦٨٣٠، صحيح مسلم (٣/١٣١٧) ١٦٩١.

حول هذا القسم، فهم منه بعضهم أنه يمنعه، والصواب أن الشافعي لا يمنع وقوعه، وإنما يرى أنه لا يمكن لنا معرفة ذلك إلا بسنة أخرى تُبَيِّن أن هذه الآية ناسخة لتلك السنة، فنكون حينئذ عرفنا ذلك النسخ بالسنة لا بالقرآن، وهذا هو سبب اختلاف الناس في رأي الشافعي حول هذه المسألة، ويضربون مثلاً لهذا القسم بصلاة الخوف حيث كان النبي ﷺ يؤخرها، فنسخت بصلاة الخوف في القرآن، وبين النبي ﷺ هذا النسخ بفعله.

وأما نسخ القرآن بخبر الأحاد؛ فقد أجاز الجمهور وقوعه عقلاً؛ لأن الكتاب والسنة كلاهما وحيان من عند الله، أما من جهة الوقوع الشرعي فقد منعه جمهور أهل العلم، ومن قال بوقوعه شرعاً كالظاهرية والآمدي والغزالي والباقلاني وغيره لم تسلم أمثلتهم من القادح، وكثير منها يدخل في باب الخاص والعام لا باب النسخ، ولا يعرف مثال سالم من المعارضة حول هذه المسألة، والله أعلم.

وأما نسخ القرآن بالسنة المتواترة، فقد اختلف أهل العلم في جوازه، ومن أجازته اشترط ثبوت التواتر ليقوى على نسخ القرآن المتواتر، ويضربون مثلاً لهذا النوع من النسخ بحديث عائشة السابق ذكره في الرضاة.

قوله: **(والإحكام)** سبق ذكر المُحَكَّم والمتشابه، وهو مما يكون سبباً في اختلاف المفسرين أيضاً.

قوله: **(والإظهار)** فيما يتعلّق بالآيات، قد يكون الفاعل والمفعول ظاهرين في الآية، فيكون تفسير الآية ظاهراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فالمجيء هنا متعلّق بموسى، والتكليم متعلّق بالله، هذا واضح وظاهر، لكن في مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَدَلَى﴾ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ

أَدْنَى ﴿ [النجم: ٨-٩] مُضْمَرٌ، فَيَخْتَلِفُونَ فِي هَذَا الْإِضْمَارِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنْ الْمُضْمَرُ هُوَ اللَّهُ، يَعْنِي: الَّذِي دَنَا هُوَ اللَّهُ، فَدَنَا فَتَدَلَّى. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنْ الَّذِي دَنَا وَتَدَلَّى هُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَكُونُ سَبَبُ الْاِخْتِلَافِ مُتَعَلِّقًا بِالْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ فِي الْآيَةِ (١).

قال: (حيث المراد ثمة الإضمار) هذا الاختلاف فيما يتعلق بالإضمار، فإذا حصل الإضمار فإن الاختلاف بين المفسرين يكون واقعا؛ لأن كل واحد يرى أن المتعلق أو المضمَر هو الشيء الفلاني.

قال الناظم:

**كَذَا الْخُصُوصُ بَعْدَهُ الْعُمُومُ كَيْ تَكْمُلَ الْأَسْبَابُ وَالْفُهْمُ**

يقصد بهما الخاص والعام، وهما من أبواب أصول التفسير وعلوم القرآن، ومن مسائل أصول الفقه، وأصول الحديث المشهورة، وهي عند الأصوليين أكثر تأصيلاً وإسهاباً، وهو باب مشهور في هذه العلوم الثلاثة، وكلام أهل العلم عليه يطول، لكن المراد هنا هو تبين أن العموم والخصوص له ارتباط بالتفسير.

والعام في اللغة: الشامل، يقال: عمَّهم بكرمهم، إذا شملهم به.

وفي الاصطلاح: اللفظ المستغرق لجميع أفرادهِ.

وصيغ العموم سبع:

الأولى: ما دل على العموم بمادته، مثل: كل، وجميع، وكافة، وعامة،

وقاطبة.

الثانية: أسماء الاستفهام، كقوله: ﴿فَن يَأْتِكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠].

(١) انظر: الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم (ص: ٥٠٩-٥٣٠).

الثالثة: أسماء الشرط، كقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦].

الرابعة: النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط أو الاستفهام الإنكاري،

كقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

الخامسة: الأسماء الموصولة، كقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾

[العنكبوت: ٦٩].

السادسة: المعرف بأل الاستغراقية مفردًا كان أم مجموعًا، كقوله: ﴿وَحُلِقَ

الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

السابعة: المعرف بالإضافة؛ مفردًا كان أم مجموعًا، كقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا

نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٧].

وأما حكم العام: فإنه يجب العمل بعموم اللفظ العام حتى يثبت تخصيصه.

والخاص في اللغة: ضد العام.

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الدال على محصور بشخص أو عدد كأسماء

الأعلام والإشارة والعدد.

ودليل التخصيص يأتي متصلًا ويأتي منفصلًا كما ذكرنا في المطلق والمقيد.

وتخصيص العام يكون بالكتاب والسنة والإجماع والقياس.

مثال تخصيص الكتاب بالكتاب: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، خص بقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا

نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ

تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩].

ومثال تخصيص الكتاب بالسنة: آيات المواريث؛ كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] خص بقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم» متفق على صحته (١).

ومثال تخصيص الكتاب بالإجماع: ذكر بعض أهل العلم أنه لا يوجد مثال سليم لهذه الصورة، لكن الأصوليين يمثلون له بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] خص بالإجماع على أن الرقيق القاذف يجلد أربعين.

ومثال تخصيص الكتاب بالقياس: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] خص بقياس العبد الزاني على الأمة في تنصيف العذاب؛ والاقتصار على خمسين جلدة، على المشهور.

ومثال تخصيص السنة بالكتاب: قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...» الحديث، متفق على صحته (٢)، خص بقوله تعالى: ﴿قِنلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

(١) صحيح البخاري (١٦٥/٨) ٦٧٦٤، صحيح مسلم (١٢٣٣/٣) ١٦١٤.

(٢) صحيح البخاري (١٤/١) ٢٥، صحيح مسلم (٥١/١) ٢٠.

ومثال تخصيص السنة بالسنة: قوله ﷺ: «فيما سَقَتِ السماء العشر» رواه البخاري (١)، خص بقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أو سَق صدقة» متفق على صحته (٢).

وأما تخصيص السنة بالإجماع فقد ذكر بعض أهل العلم أنه لم يجد له مثلاً سالماً، وبعض أهل العلم ضرب له مثلاً بما رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي مرفوعاً: «الماء طهور لا ينجسه شيء» (٣)، خص بالإجماع على نجاسة الماء إذا تَغَيَّر طَعْمُه أو ريحُه أو لونه بنجاسة.

ومثال تخصيص السنة بالقياس: قوله ﷺ: «البِكرُ بالبكر: جلد مائة وتغريب عام» رواه مسلم (٤)، خص بقياس العبد على الأمة في تنصيف العذاب، والاقتصار على خمسين جلدة، على المشهور.

ونضرب مثلاً مجملاً للخاص والعام بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١] فلفظ المشركات عام يَشْمَلُ: الكتابية، والوثنية، والآية الأخرى الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا إِباحة نِكَاحِ الكتابيات خاصة، فاختلف أهل العلم في تفسير ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾؛ فالذين قالوا: إنها مخصوصة فَسَّرُوها في الجملة، فرأوا أن المراد بالمشركين الوثنيين؛ لأنهم ربطوا الخصوص بالعموم في الآية الأخرى، وأمَّا الَّذِينَ قالوا: إنها ليست مخصوصة؛

(١) صحيح البخاري (١٢٦/٢) ١٤٨٣.

(٢) صحيح البخاري (١٢٦/٢) ١٤٨٤، وصحيح مسلم (٦٧٣/٢) ٩٧٩.

(٣) سنن أبي داود (١٧/١) ٦٦، سنن الترمذي (١٢٢/١) ٦٦، سنن النسائي (١٧٤/١) ٣٢٦.

(٤) صحيح مسلم (١٣١٦/٣) ١٦٩٠.



فإنهم يُفسِّرونها على أنها تشمل المُشْرَكَات الوثنيات والكتابات، فهنا كان للخصوص والعموم أثر في الاختلاف بين المفسرين<sup>(١)</sup>.

قال: **(كي تكمل الأسباب والفهوم)**، أي: يكمل وضوح الأسباب وفُهوم مَنْ يُريد أن يعرف سبب اختلاف المفسرين في الآيات، فإن هذا السبب يرجع إلى هذه الأمور الماضية، وهي أمور مهمّة يطول شرحها، لكن نكتفي بهذا العرض المختصر.



(١) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء ت عبد الحق (٢/ ٥٨٩)، الناسخ والمنسوخ للقاسم بن سلام - مخرجاً (ص: ٨٤)، نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخه ت الملياري (١/ ٢٧٧)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٣٤).



## أساليب التفسير

- ١٩٥ - تَعَدَّدَ التَّفْسِيرُ بِالْأُسْلُوبِ      فَالْأَوَّلُ التَّحْلِيلُ لِلْمَطْلُوبِ  
 ١٩٦ - وَبَعْدَهُ التَّفْسِيرُ بِالْإِجْمَالِ      وَالثَّلَاثُ الْمُقَارَنُ الْمِثَالِي  
 ١٩٧ - وَالرَّابِعُ: التَّفْسِيرُ بِالْمَوْضُوعِ      وَرَبَّمَا التَّنْوِيعُ فِيهِ رُوعِي

هذا الفصل يتعلق بأساليب التفسير<sup>(١)</sup>، وهذه الأساليب لم تكن مطروحة بهذه المعاني والألفاظ في الصِّدْرِ الأول من الإسلام إلا الأسلوب الأول وهو التحليلي، ولم تكن بقية الأساليب مطروحة في صدر التدوين فيما يتعلق بالتفسير، وإنما جاءت متأخرة؛ لتنوع وتفنن أهل العلم في التَّعَامُلِ مع القرآن، فوجدَ مُصْطَلِحٌ يقال له أساليب التفسير، وبعضهم يرى أن أوَّلَ من قسم التفسير بهذا التقسيم هو الدكتور أحمد جمال العمري في كتابه «دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني»، حيث ذكر ثلاثة أنواع، وقد زاد عليه الدكتور فهد الرومي في كتابه: «بحوث في أصول التفسير ومناهجه» نوعاً رابعاً هو التفسير المقارن.

ولأجل أن نعرف هذا المصطلح، فإنه يحسن بنا تعريف الأسلوب وتعريف التفسير، ثم تعريفه باعتباره لقباً مركباً من جزئين:  
 فالأساليب في اللغة جمع أسلوب، وهو الطريق والمذهب والنمط، ومنه أساليب القول؛ أي: فنونه المتنوعة.

والأسلوب في الاصطلاح: طريقة يعبر بها بالتفكير أو التعبير، أي بشكل لفظي يعبر بها عن نظم الكلام أو المعاني<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: موسوعة علوم القرآن (ص: ١٨٦)، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (٣/ ٨٦٢).

(٢) انظر: الأسلوب لأحمد الشايب ص ٤٦.

والتفسير في اللغة: مشتق من الفسر بمعنى الكشف والبيان.  
وفي الاصطلاح: جاء فيه عدة تعريفات، منها تعريف أبي حيان أنه: «علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمَل عليها حال التركيب وتتمت لذلك» (١).  
ويراد بأساليب القرآن باعتباره لقباً: أنها طرق تبليغ معاني القرآن للمتلقين وتقريبها لهم، بما يناسب حال المخاطبين والمناهج المتبعة فيه.  
ثم قال الناظم:

**تَعَدَّدَ التَّفْسِيرُ بِالْأَسْلُوبِ فَالْأَوَّلُ التَّحْلِيلُ لِلْمَطْلُوبِ**

بين الناظم أن أساليب التفسير متعددة، وبسردها يتضح أنها أربعة أساليب:  
قوله: **(فالأول التحليل)**.

الأول: التفسير التحليلي (٢).

والتحليل في اللغة: من الحل، ومعناه: نقض وتفكيك التعقيد.  
وهو في الاصطلاح: أن يعتمد المفسر إلى تحليل الآيات حسب ترتيبها ببيان سبب نزولها، وبيان غريبها، وبيان مجملها، وقراءتها، والاختلاف في تفسيرها، وأحكامها، وهذا النوع من التفسير الغالب المعروف المشهور عند المفسرين؛ كتفسير ابن جرير، وابن كثير، وابن عطية، وغيرهم.  
ولهذا النوع من الأساليب مزية كبرى، فهو أقدم الأساليب والمعول عليه في الأساليب الأخرى.

(١) البحر المحيط في التفسير (١/٢٦).

(٢) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (٣/٨٦٢)، الموسوعة القرآنية المتخصصة (١/٢٧٨).

قال الناظم:

### وَبَعْدَهُ التَّفْسِيرُ بِالْإِجْمَالِ وَالثَّلَاثُ الْمُقَارَنُ الْمِثَالِي

الثاني: التفسير بالإجمال وهو خلاف التبيين والتفصيل، وهو بيان الآيات القرآنية بالتعرض لمعانيها إجمالاً، وذلك بأن يعمد الباحث إلى الآيات القرآنية على ترتيب التلاوة والسور في المصحف، فيعمد إلى معاني جملها، وهذا يغلب عليه جانب الوعظ وتهذيب النفوس بذكر المعنى الإجمالي؛ كأن يَأْتِي المفسر بسورة من سور القرآن أو مَقْطَعٍ مِنْ مَقَاطِعِهِ وَيُفَسِّرُهُ إِجْمَالاً، فيقرأ خمس آيات ثم يفسرها بالإجمال من جهة المعنى الذي يجمعها، ولا يُفَصِّلُ كل كلمة ولا يُحَلِّلُها، ولا يذكر القراءات، أو نحو ذلك، وإنما يقول: هذه الآيات دَلَّتْ عَلَى كَذَا وَكَذَا، وهي تُوجِّهُ وَتُرْشِدُ إِلَى كَذَا وَتَمْنَعُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وقد سار على هذه الطريقة جماعة منهم ابن سعدي في تفسيره، والمراغي في تفسيره، ومحمد فريد وجدي في كتابه تفسير القرآن الكريم وكذلك التفسير الوسيط إصدار مجمع البحوث الإسلامية.

قال الناظم: (وَالثَّلَاثُ الْمُقَارَنُ الْمِثَالِي).

الثالث: التفسير المقارن<sup>(١)</sup>، أصله في اللغة مأخوذ من: قَرَنَ، وهو جَمَعُ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، ويطلق على شَدِّ الشَّيْءِ بِقُوَّةٍ، يقال: قَرَنَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ، وَقَرَنَهُ إِلَيْهِ يَقْرُنُهُ قَرْنًا: إِذَا وَصَلَهُ وَشَدَّهُ إِلَيْهِ.

وفي الاصطلاح يمكن أن نقول: هو الجمع بين شيئين في مكان واحد، والشد بينهما، وإيصال بعضهما إلى بعض، وتقابلهما، حتى تظهر نقاط التباين والتشابه بينهما.

(١) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (٣/ ٨٦٢).

وهو أن يأتي المُفسِّرُ بالآية ويأتي بالآيات الأخرى المماثلة لها في اللفظ وفي المعنى، ثم يقارن بين هذه الآيات، ويبيِّن أوجه الاتفاق، ودلالة كل سياق، وأوجه الخلاف، مع ترجيح ما يراه منها، ومن أمثلة ذلك تفسير الطبري، وابن العربي المالكي، وابن عطية، والقرطبي، وغيرهم.  
قال الناظم:

### وَالرَّابِعُ: التَّفْسِيرُ بِالْمَوْضُوعِ وَرُبَّمَا التَّنْوِيعُ فِيهِ رُوعِي

الرابع: التفسير الموضوعي<sup>(١)</sup>، مأخوذ من الموضوع، وهو في اللغة: اسم مفعول من مادة وضع، يقال وضع الشيء من يده يضعه وضعًا وموضعًا وموضوعًا أيضًا، والموضوع: الشيء الذي وُضِعَ في مكان ما حِسِّيًّا كان أم معنويًّا، وفي المعجم: الموضوع المادة التي يبنى عليها المتكلم والكاتب كلامه<sup>(٢)</sup>.

والموضوع في اصطلاح أهل التفسير: علم يبحث في قضايا القرآن الكريم المتحدة معنى أو غاية، عن طريق جمع آياتها المتفرقة، والنظر فيها، على هيئة مخصوصة لبيان معناها واستخراج عناصرها وربطها برباط جامع<sup>(٣)</sup>.

وهذا النوع لا يُرَاعَى فيه ترتيب السور مثل الأنواع الأخرى السابقة، وإنما يقوم المُفسِّرُ بجمع الآيات المُتعلِّقة بموضوع معين كالرَّحْمَةِ مثلاً، ثم يفسرها بناءً على ارتباطها بهذا الموضوع الخاص، أو يجمع الآيات الدالَّة على العَدْلِ مِنْ جَمِيعِ الْقُرْآنِ ثم يُفَسِّرُهَا تَفْسِيرًا مَوْضُوعِيًّا... وهكذا.

(١) انظر: المصدر السابق (٣/ ٨٦٢).

(٢) المعجم الوجيز ص ٦٧٣.

(٣) انظر: مباحث في التفسير الموضوعي ص ١٦.

وَبَعْضُ أَهْلِ هَذَا الْقَرْنِ يَجْعَلُونَ هَذَا التَّفْسِيرَ الْمَوْضُوعِيَّ مُنْقَسِمًا إِلَى قَسْمَيْنِ: الْقِسْمَ الْأَوَّلَ: تَفْسِيرٌ مَوْضُوعِيٌّ عَامٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ عُنَاوِينِهِ وَحُدُودِهِ فِي الْغَايَةِ لَا فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، مِثْلَ الْأَخْلَاقِ فِي الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَخْلَاقِ بِتَنَوُّعِهَا؛ كَالصَّبْرِ وَالصَّدْقِ وَالْحِلْمِ وَالْإِيثَارِ وَالْكَرَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالْقِسْمَ الْآخَرَ: تَفْسِيرٌ مَوْضُوعِيٌّ خَاصٌّ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ أَجْزَائِهِ وَحُدُودِهِ فِي الْغَايَةِ، وَفِي أَصْلِ الْمَعْنَى، فَهُوَ أَخْصُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ كَمَوْضُوعِ الرَّحْمَةِ الْمَذْكُورِ سَابِقًا وَمَا يَمِثَلُهُ.

وَقَدْ أَشَارَ النَّازِمُ إِلَى ذَلِكَ التَّقْسِيمِ، فَقَالَ: **(وَرَبَّمَا التَّنْوِيعُ فِيهِ رُوعِيٌّ)**، يَعْنِي: رَاعَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ التَّنْوِيعَ فِي التَّفْسِيرِ الْمَوْضُوعِيِّ؛ أَي: أَخَذُوا بِهِ وَجَعَلُوهُ فِي الْحُسْبَانِ، وَمِنَ التَّفْسَائِرِ الْمَشْهُورَةِ فِي هَذَا النَّوْعِ: كِتَابُ «الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ»، لِمَقَاتِلِ بْنِ سَلِيمَانَ الْبَلْخِيِّ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي لِلْهَجْرَةِ، وَ«الْمَفْرَدَاتِ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ» لِلرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ فِي الْقَرْنِ الْخَامِسِ، وَكِتَابُ «نَحْوِ تَفْسِيرِ مَوْضُوعِيٍّ لِسُورِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» لِمُحَمَّدِ الْغَزَالِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ كَثِيرٌ، وَبِالْأَخْصِ فِي عَصْرِنَا هَذَا؛ حَيْثُ تَتَابَعَتْ فِيهِ رِسَائِلُ الْمَاجِسْتِيرِ وَالْدَكْتُورَاهِ فِي اخْتِيَارِ مَوْضُوعٍ مَعِينٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ جَدًّا.







## الختم

- ١٩٨- وَفِي الْخِتَامِ أَفْضَلَ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ الْخِتَامِ الْإِمَامِ  
 ١٩٩- وَاللَّهُ وَصَّحِبِهِ الْأَخْيَارِ وَتَابِعِ عَلَى الطَّرِيقِ سَارِي  
 ٢٠٠- بِالْغَةِ أَبْيَانُهَا اثْنَتَيْنِ مِنَ الْمِئَاتِ دَافِعًا لِلْمَمِينِ

ونكون بهذا قد انتهينا من هذا المتن، وختّمه الناظم هنا بالصلاة والسلام على النبي ﷺ، وعلى هذا جرت طريقة المؤلفين، وبالأخص من ينظمون علوم الدين، فإنهم يَحْتَمُونَ ذلك بالصلاة على النبي ﷺ، وعلى آله وأصحابه، ثم ذكر في الأخير قوله:

### بِالْغَةِ أَبْيَانُهَا اثْنَتَيْنِ مِنَ الْمِئَاتِ دَافِعًا لِلْمَمِينِ

(بالغة)، أي: حال كون هذه المنظومة بالغة اثنتين من المئات؛ أي: مائتين.

وقوله: (دافعاً للممين)، الدّفع: ردّ الشيء قبل وقوعه، وهو بخلاف الرفع فإنه لا يكون إلا بعد وقوع الشيء<sup>(١)</sup>. وهناك قاعدة مشهورة عند أهل الفقه والأصول، وهي: أن (الدّفع أولى من الرّفع)<sup>(٢)</sup>، فكونك تدفع الشيء قبل أن يقع هذا هو المقدم، وهذه القاعدة شبيهة بعبارة الأطباء: (الوقاية خير من العلاج)<sup>(٣)</sup> فالوقاية تكون قبل وقوع المرض، والعلاج يكون بعده.

(١) انظر: الكليات (ص: ٤٥٠).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسبكي (١/١٢٧) ولفظها: الدفع أسهل من الرفع، المنشور في القواعد الفقهية (٢/١٥٥)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص: ١٣٨) ولفظها: الدّفع أقوى من الرّفع، وانظرها وقيدتها في القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير (٢/٦١٣)، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة (٢/٧١٦) القاعدة: [١٧٩].

(٣) انظر: نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين (ص: ٤٩٥).

والناظم هنا أشار إلى هذا؛ لأنَّ بعض الناس قد يختلفون في عدَّة الأبيات، فواحد يقول: عدة الأبيات ثلاثمائة، وواحد يقول: مائتين وهكذا... ويكون سبب الاختلافِ اختلافِ النسخ أو نحو ذلك، لكن إذا نص الناظم على العدَد فإنه يكون حُجَّة حتى لو كانت النسخة ناقصة فإنَّ النَّقْصَ يكون سببه من التُّسَاخ؛ ولذلك قال: **(دافعاً للمين)**، أي: دافعاً للشك أو الكذب، فإن النص هنا يُزِيلُ الإشكال، فيُعَلِّمُ أنَّ عدَدَ أبيات هذه المنظومة يبلغ مائتي بيت لا تزيد ولا تنقص.

وبهذا نكون قد انتهينا من شرح هذا النظم بالمسجد الحرام من تحت المكبرية الجنوبية أمام الكعبة المشرفة بعد صلاة الفجر.  
نسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بذلك، وأن يجعله حجة لنا لا علينا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



## فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإلتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٢- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن الواحدي النيسابوري، ت: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، ط الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٣- الأسماء والصفات للبيهقي، لأبي بكر البيهقي ت: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لمحمد بن أحمد بن فرج الأنصاري القرطبي، ت: طارق أحمد محمد، دار الصحابة للتراث - طنطا ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٥- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، ت: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧- ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، دار التعاون.
- ٨- ألفية العراقي المسماة ب: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، ت: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط الثانية، ١٤٢٨ هـ.

- ٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٠- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ هـ.
- ١١- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ١٢- البداية والنهاية، لابن كثير، دار الفكر ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي، ت: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- ١٤- تاج العروس، للمرئضي الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ١٥- تاريخ دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٦- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف، ط الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- ١٨- تفسير أسماء الله الحسنى، لأبي إسحاق الزجاج، ت: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.
- ١٩- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث

- والدراسات الإسلامية بدار هجر، الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٢٠- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، ت: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط الثالثة - ١٤١٩ هـ.
- ٢١- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ثانية ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٢٢- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر بن عبد البر، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٣- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، ت: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة - الكويت، ط الثانية ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- ٢٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة السعادة - بجوار محافظة مصر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٢٥- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر البيهقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٢٦- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٧- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨ م.

- ٢٨- سنن الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، ت: نبيل هاشم الغمري.
- ٢٩- السنن الصغير للبيهقي، لأبي بكر البيهقي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٠- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٣١- سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند، ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ٣٢- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، ط الثامنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٥- شرح القويسني على متن السلم، للشيخ عبد الرحمن الأخضرري، مكتبة دار الأمان - الرباط.
- ٣٦- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

- ٣٧- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
- ٣٨- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م.
- ٣٩- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، ت: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤٠- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ٤١- طَيْبَةُ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، لشمس الدين ابن الجزري، ت: محمد تميم الزغبى، دار الهدى - جدة.
- ٤٢- العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، ت: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض، ط الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ٤٣- العقيدة السفارينية (الدرة المضوية في عقد أهل الفرقة المرضية)، للسفاريني الحنبلي، ت: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض، ط الأولى، ١٩٩٨.
- ٤٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٤٥- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا بن محمد الأنصاري، المطبعة الميمنية، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٤٦- الفتاوى الكبرى، لتقي الدين ابن تيمية، دار الكتب العلمية، ط الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٧- فتح الباري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ت: محب الدين الخطيب، دار المعرفة-بيروت ١٣٧٩.

٤٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٤٩- قانون التَّوَيْل، لابن العربي المالكي، دراسة وتحقيق: محمّد السّليمان، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة، جدّة، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٠- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية-نونية ابن القيم، لابن القيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط الثانية ١٤١٧ هـ.

٥١- كتاب الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٥٢- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط الثانية ١٤٠٠ هـ.

٥٣- كتاب المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود الأشعث الأزدي السجستاني، ت: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة - القاهرة، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٥٤- كرامات الأولياء للالكائي، من كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، لأبي القاسم اللالكائي، ت: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، ط الثامنة ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.



- ٥٥- لسان العرب، لابن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط الثالثة ١٤١٤ هـ.
- ٥٦- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، لأحمد بن شعيب النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الثانية ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٥٧- المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لكاملة الكواري، دار ابن حزم، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٥٨- مجموع الفتاوى، لتقي الدين ابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٥٩- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن قيم الجوزية، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٦٠- مراقي السعود، لعبد الله بن الحاج إبراهيم، دار الآثار، ط الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- ٦١- المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٦٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- ٦٣- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
- ٦٤- المعجم الكبير، للطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط الثانية.
- ٦٥- ملححة الإعراب للحريري، دار السلام-القاهرة، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٦٦- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط الثالثة.
- ٦٧- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٦٨- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط الأولى ١٤٢٢هـ.
- ٦٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ت: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
- ٧٠- نيل الأوطار، لعلي بن محمد الشوكاني، ت: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.



## فهرس الموضوعات

٥	مقدمة الشارح
٧	تقديم
٩	متن النظم الحبير
٢١	مقدمة النظم
٧١	فصل في الوحي
١٠٣	تعريف القرآن وأسمائه
١٢٧	نزول القرآن
١٥٣	معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل
١٧٩	المكي والمدني
١٩٧	أسباب النزول
٢٢٩	حفاظ القرآن من الصحابة
٢٤٧	كتاب الوحي
٢٥٣	جمع القرآن الكريم
٢٦٩	الأحرف السبعة
٢٧٧	القراء والقراءات
٢٩٣	سور القرآن وآياته
٣٠٩	المحكم والمتشابه في القرآن
٣٢٣	المتشابه في آيات الصفات
٣٢٩	إعجاز القرآن الكريم
٣٤١	أمثال القرآن

٣٤٩.....	أقسام القرآن
٣٥٧.....	أصول التفسير
٣٦١.....	مصادر التفسير وأنواعه
٣٦٧.....	شروط المفسر
٣٧٩.....	أسباب الاختلاف في التفسير
٣٩٥.....	أساليب التفسير
٤٠١.....	الختام
٤٠٣.....	فهرس المصادر والمراجع
٤١١.....	فهرس الموضوعات

